التعليم الجامعي الخاص

التطور والمستقبل

الاستاذ الدكتور

حسن محمد حسان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الاستاذ الدكتور

محمد عطوة مجاهد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

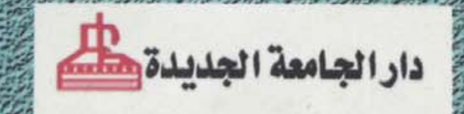
الاستاذ الدكتور

فكرى محمد السيد على

أستاذ أصول التربية

المركز القومى للأمتحانات والتقويم التربوى

(قسم التقويم)



التعليم الجامعى الخاص

(التطور والمستقبل)

التعليم الجامعى الخاص

(التطور والمستقبل)

الأستاذ الدكتور

حسن محمد حسان

استاذ اصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور

محمد عطوة مجاهد

استاذ اصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

الدكتور

المهدى محمد السيد على

المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى

(قسم التقويم)

٢٠٠٨



دار الجامعة الجديدة

٤٠،٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة

ت : ٤٨٦٣٦٢٩ - ٤٨٥١١٤٣ تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩ / ٠٣

E.mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

مقدمة

نظرا لمكانة التعليم كقوة مؤثرة فى إعداد الفرد وتوجيه الجماعة فقد أصبحت مناقشة أمور التعليم وتقويمها عملية مستمرة وموصولة فى كل مكان ، سواءً فى ذلك الدول النامية أو المتقدمة ، وقد ازدادت هـذه المناقشات عمقا واتساعا خلال الآونة الأخيرة ، بسبب ما يطـرأ علـى عالمنا المعاصر من متغيرات مجتمعية سريعة ومتلاحقة ، تمثلـت فـى العديدمن الثورات: السياسية،والاجتماعية،والثقافية،والعلمية،والتكنولوجية ، فضلا عن الانفجار السكانى وما تبعه من تنامى الطلب الاجتماعى علـى التعليم، بمعدل يفوق التنامى فى الموارد والإمكانات المتاحة .

ويمثل التعليم الجامعى إحدى المراحل التعليمية المتميـزة فـى أى مجتمع ، ويمثل الاهتمام به أحد المظاهر المهمة للنهـضة الحـضارية ، باعتباره الرصيد الاستراتيجى لأية دولة ، وعلى الرغم مـن الاهتمـام المستمر بهذا النوع من التعليم ، والمتمثـل فـى محـاولات الإصـلاح والتطوير، فإنه مازالت هناك العديد من المشكلات والتحديات التى يـئن منها التعليم الجامعى، خاصة مع دخول جامعاتنا القرن الحادى والعشرين لتجد نفسها فى عالم يختلف عن ذلك الذى كان فى الربـع الأخيـر مـن القرن الفائت ، عالم طغت على أحداثه ومستقبله ظاهرة العولمة .

ففى ظل النظام الدولى الجديد ، وما يتضمنه من معطيات كالعولمة بأشكالها ، والثورات التكنولوجية والمعرفية بأنواعهـا ، يمـر عالمنـا المعاصر بتحولات رئيسة أثرت على دول العالم قاطبـة ، ومـن هـذه التحولات اتجاه معظم الدول إلى خصخصة الخدمات العامة تمـشيا مـع الرسملة العالمية ، ومع اتفاقية الجات لمن وقع عليها . وظهرت مجموعة من المشكلات العالمية التى تتطلب استجابات دولية ، كما حدث تـدويل لكافة القضايا ، وتأكد أن جميع القضايا المعاصرة ، هى قضايا عالميـة فى أسبابها وحلولها ونتائجها سواء كانت قضايا سياسية أو اقتـصادية أو اجتماعية أو تربوية .

ومن هذه القضايا : التعليم الجامعى الخاص ، الذى يعد من أكثر قطاعات التعليم حيوية، وأسرعها نموا – مع مشارف القرن الحادى والعشرين – بسبب الطلب المتزايد على الالتحاق بالتعليم الجامعى ، مع عجز الحكومات عن سد تلك الحاجات ، كما وأملته ضرورة مواجهة متطلبات العولمة ، وما يترتب عليها من تحرير الخدمات بما فيها الخدمات التعليمية.

ومن الطبيعى ألا تكون مصر – وهى البلد الاستراتيجى فى منطقتها – بمعزل عن هذه المتغيرات وتلك التحولات . فمنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ ، كانت الأيديولوجية السائدة فى المجتمع المصرى هى الأيديولوجية الاشتراكية التى تقضى بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور فى كافة قطاعات المجتمع ، بما فيها قطاع التعليم، وفى منتصف السبعينيات ، تغيرت هذه الصورة ، حيث أخذت مصر فى التحول إلى الأيديولوجية الرأسمالية ، من خلال تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تتيح فرصة الاستثمار الحر لرأس المال سواء فى ذلك المحلى أو الأجنبى، وحدثت مراجعة نقدية للمبادئ والمفاهيم التعليمية المعلنة منذ عام ١٩٥٢ ، وذلك لتغير المناخ السياسى والاجتماعى ، والظروف الاقتصادية والتى ارتبطت بالتغيرات العالمية.

وفى ظل هذه التغيرات والتحولات،ومع الزيادة العالية فى السكان– فى المجتمع المصرى – وازدياد الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة ، وتوجه سياسة الدولة إلى النظام الرأسمالى ، ساد مناخ موات للدعوة إلى التعليم الخاص بمصروفات تخفيفا لأعباء الدولة، ليشمل إلى جانب التعليم العام التعليم الجامعى، فعلت أصوات رسمية وغير رسمية، تطالب بإنشاء جامعات خاصة" مصرية".

وعلى الرغم من القوى المعارضة لإنشاء مثل هذه الجامعات فى مصر ، إلا أنه ونتيجة لتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليشارك فى الأنشطة الاقتصادية استجابة

لتعاظم دور السوق فى سياق العولمة . فقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأس مالها مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين ، وعرض وزير التعليم، وموافقة مجلس الوزراء .

وفى ٢٥ يوليه ١٩٩٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٠٣٩ لسنة ١٩٩٦ بأسماء ومهام لجنة الجامعات الخاصة ، وفى ٢٧ يوليه ١٩٩٦ صدرت القرارات الجمهورية أرقام ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ بإنشاء أربع جامعات خاصة ، وهى على الترتيب جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والأداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، وتوالى بعد ذلك انشاء الجامعات الخاصة الأخرى التى أصبحت رافدا اساسيا من روافد التعليم الجامعى فى مصر ، الأمر الذى يشجع على دراسة هذه التجربة وتسليط الضوء عليها .

والكتاب الحالى محاولة لتسليط الضوء على هذا الموضوع حيث يعرض لأبرز التحديات التى تواجه التعليم الجامعى فى الوقت الراهن وكيف أن الجامعات الخاصة أصبحت مطلبا ملحا لمواجهة هذه التحديات والتعامل مع متغيرات العصر،والكتاب لا يقدم الجامعات الخاصة على أنها العصا السحرية التى ستعالج مشكلات التعليم الجامعى وإنما هناك محاذير واعتبارات لابد من أخذها فى الاعتبار حتى لاتتحول الجامعات الخاصة إلى مؤسسات ر بحية ونسخ مكررة من الجامعات الحكومية بل ودون مستواها، ولهذا فقد اختتم الكتاب بتصور مستقبلى لما يجب أن تكون عليه الجامعات الخاصة حتى يتحقق الهدف من إنشائها.

هذا وبالله التوفيق،،،

الفصل الأول

التعليم العالى وتحديات العصر

- مقدمة.
- تطور وظائف الجامعة .
- تحديات التعليم العالى:

أولا : التحديات الكمية :

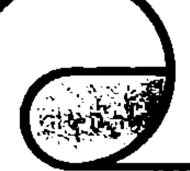
أ- تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعى .

ب-تحدى التمويل .

- أسباب تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية .
- مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية .

ثانيا : التحديات النوعية .

- تعقيب .



تحتل الجامعة حيزاً كبيراً فى هيكل المجتمع المعاصر ، بما تحمله من مواطن أساسية للعلم والفكر ، ومراكز الثقافة والمثقفين ، إذ تتلاقح فيها الأفكار وتعقد المناظرات ، وتصهر الآراء والطروحات ، وتنجز البحوث ، وتكتشف الابتكارات والاختراعات .

وفى ظل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التى طرأت مؤخرا ، والتى انعكست آثارها على التعليم العالى ، كان لابد للجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات ، إلا أن الدور المتغير لمؤسسات التعليم العالى يدعو إلى القول بوجود تحديات – كمية ونوعية – تواجه هذه المؤسسات – عالمياً – تفت فى عضدها ، وتقف حائلا دون تقدمها، الأمر الذى بدأت معه الدول – ومنها مصر – تتبنى أنماطاً جديدة من التعليم العالى ومنها " التعليم الجامعى الخاص " ، الذى ينبغى الاهتمام به وتوجيهه للمستقبل توجيها سليما ، بوصفه وسيلة لمواجهة هذه التحديات .

الفصل الأول

التعليم العالى وتحديات العصر

مقدمة :

صار العلم في العصر الحديث الرحم الذى يربط بين مجتمعات بعينها ، وهو الذى يشكل الحياة فيها .. وفيما بينها .. وهو الذى يشكل الروابط القائمة بينها وبين غيرها خاصة بعد أن تحول (العلم) إلى (قوة) قادرة على تغيير وجه الحياة على الأرض ، حتى صرنا نقرأ كثيرا عن مجموعة البلاد المتقدمة التى يتزعمها السبعة الكبار Grand 7 .. فى مقابل مجموعة البلاد المتخلفة Underdeveloped Countries والتى سموها – تأدبا معها ربما – بالبلاد النامية ... وبين المجموعتين تقع بلاد أخرى أقل تقدما أو أقل تخلفا ، وهما (أى المجموعتين) تقدم وتخلف فى الإمساك بناصية العلم ، وفى القدرة على تسخيره لتحقيق أهداف المجتمع وتحقيق الازدهار على أرضه . [١]

وعلى ذلك وإذا كان مقياس التقدم والتخلف يتمثل فى مدى الإمساك بناصية العلم تلك وفى مدى القدرة على تسخيره فلابد أن يمسك بالزمام ناصية التعليم ألا وهى الجامعة .

فالجامعة هى البيئة التى يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة فى مجالات المعرفة والفكر وفى تكوين نخبة ثقافية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته ، كما أنها مركزا للبحث العلمى الخلاق

---

١ – عبد الغني عبود : التربية المقارنة فى بدايات القرن ، الأيويولوجيا والتربية والألفية الثالثة ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م ، ص ٢٢٣.

يسهم فى إثراء المعرفة وتطويرها لحل مشكلات المجتمع والإسهام فى تنميته وتطويره .[١]

ولكن بالنظر للمتغيرات المجتمعية التى طرأت مؤخرا ، والتى انعكس آثارها على التعليم العالى نجد أن الدور المتغير لمؤسسات التعليم العالى يدعو إلى القول بوجود تحديات تواجه هذا النوع من التعليم على الصعيد العالمى [٢]، لذا سوف يتناول هذا الفصل واقع التعليم العالى المعاصر فى البلاد العربية بعامة وفى مصر تحديدا للتعرف على بعض التحديات وجوانب القصور التى يعانى منها ، إذا ما أريد التعرف على بعض الدوافع والأسباب التى دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بخصخصة التعليم الجامعى وإنشاء جامعات خاصة مصرية إلى جانب الجامعات الحكومية ، ولأن البحث الحالى يهدف إلى تقييم الجامعات الخاصة المصرية فسوف يتم التعريج أولا على تطور وظائف الجامعة ، وذلك فيما يلى :

تطور مفهوم وظائف الجامعة :

للجامعة أهداف ووظائف ، تختلف باختلاف العصور ، بل وتتغير بتغير متطلبات العصر وإيقاعه ، فالعجلة تندفع ، ووسائل الإنتاج والابتكار تحتاج إلى التغيير مما يستدعى معه تغير أنماط المهن

---

١ - محمد وجيه الصاوى : " أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي – دراسة تحليلية مقارنة فى ضوء بعض المعايير "، **المجلة التربوية**، المجلد (١٤) ، ع (٥٥) ، كلية التربية بجامعة الكويت ، ٢٠٠٠م ، ص ص ٩١ – ٩٢ .

٢ - جابر عبد الحميد : " التحدى التربوى " ، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديرى الجامعات الخليجية المنعقدة بالدوحة فى ٢٢ – ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، **مجلة رسالة الخليج العربى** ، ع(٣٣) ، س (١٠) ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٢ .

ومستوياتها وهذا ما يضع على منظومات التعليم أعباء وأنماط جديدة لــم تألفها، حتى تتكيف مع النظم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتساير تغيرات العصر بما تجلبه هذه التغيرات من تحديات ومشكلات .

لذلك فقد تغير مفهوم ووظائف الجامعة منذ نشأتها الأولــى حتــى وقتنا الحالى . فبعد أن كانت قاصرة على النشاط الأكاديمى ، ومنعزلــة عن المجتمع وعن مشكلاته ، وما يحدث فيه من متغيرات ، وما يواجهه من تحديات ، أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بالمجتمع ، نتيجة للمتغيــرات المجتمعية ، والمتغيرات الجامعية ، بالإضافة إلى حاجة الجامعات إلــى التمويل والدعم المادى والأدبى . [١]

وكان للتعليم الجامعى وظيفتان تقليديتان هما التــدريس والبحــث العلمى ، وتعتبر وظيفة التدريس بكافة أنواعه وأشكاله هى أولى وظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى وحتى وقتنا الحاضر [٢]، ولكن بتعقد الحيــاة اتسعت مسئولية الجامعة وأصبحت تهدف إلى إعداد كوادر قياديــة فــى مختلف التخصصات والإعداد للمهن المختلفة والبحث العلمى ، والإنتاج الفكرى ، وتوليد المعرفة والتنشئة الفكرية والثقافية والحضارية وخدمــة البيئة والمجتمع [٣] . أى أنها أصبحت تهدف إلى (نقل المعرفة) عــن طريق التدريس ، (ونقد المعرفة) عن طريق الدراســات التحليليــة ،

١- سعيد طه محمود، السيد محمد نا : قضايا فى التعليم العالى والجامعى ، القاهرة ، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٧ .

٢- يسرى عفيفى عفيفى : أهداف التعليم الجامعى فى مــصر (الأســس التربويــة لإعداد المعلم الجامعى)، ط٤، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩ .

٣- محمد أمين المفتى : " طرق التعليم والتعلم الجامعى فى مجتمع المعلوماتيــة "، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعلــيم الجــامعى العربــى – آفــاق الإصلاح والتطور"، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص ٤٢٦ .

(والإضافة إلى المعرفة)عن طريق البحث العلمى وإعداد الباحثين، ومشاركة الهيئات المختصة لحل المشكلات الأساسية التى تواجه المجتمع (١)

وجدير بالذكر أن وظيفة خدمة المجتمع وظيفة مستحدثة بعد الوظيفتين التقليديتين للجامعة وهما التدريس والبحث العلمى ، وذلك نظرا لتعقد الحياة واتساع مسئوليات ونشاطات الجامعة . وتعد الجامعات الإنجليزية أولى الجامعات التى استحدثت تلك الوظيفة ثم نقلتها عنها الجامعات الأمريكية وتبنتها حتى أصبحت سمة مميزة للتعليم الأمريكى ولذا فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية كليات المجتمع وأولتها اهتماما كبيرا . (٢)

وفى مصر يعتبر أول نص تشريعى جعل خدمة المجتمع من وظائف التعليم الجامعى هو القانون رقم (٣٤٥) لسنة ١٩٥٦م بشأن تنظيم الجامعات المصرية ، حيث نص فى مادته الأولى على " أن يختص التعليم الجامعى بخدمة المجتمع والأهداف القومية " (٣) ، وبصدور القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م – المعمول به حاليا – أصبحت خدمة

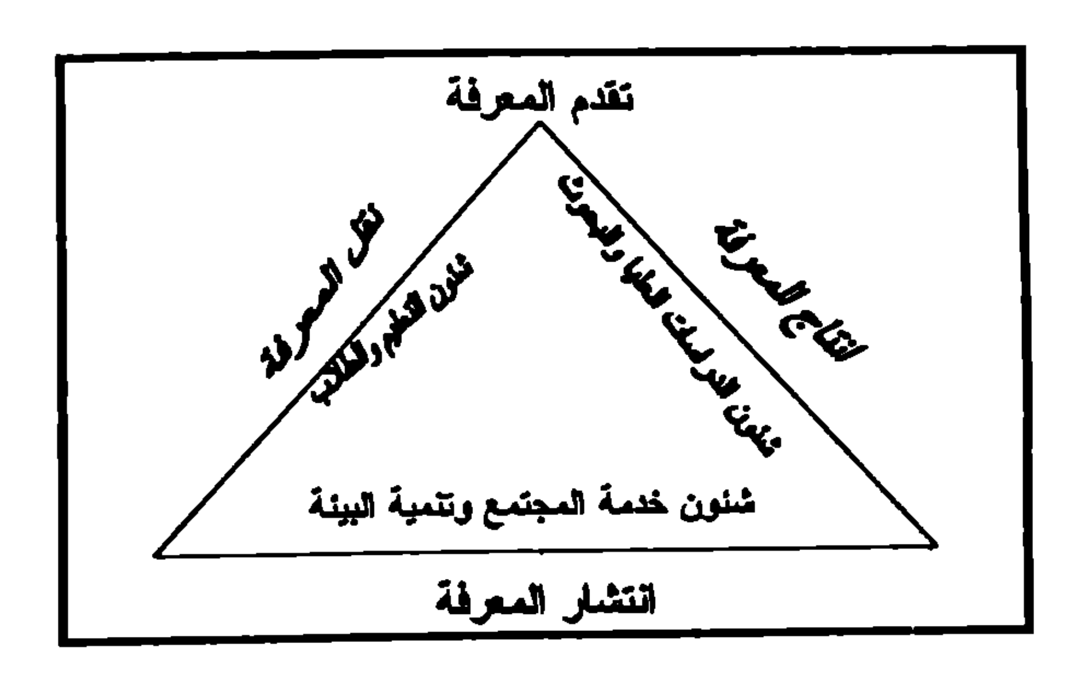
١- حسن شحاته : **التعليم الجامعى والتقويم الجامعى بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٣ – ١٤ .

2 - John M . Plowman : " A Comparison of tertiary colleges in Britain and Community Colleges in the United States " , **Journal of Further and Higher Education** , vol . (10) , N(1) , Spring 1986 , PP . 42 – 43 .

٣- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦م بشأن تنظيم الجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٦م ، مادة (١) ، ص ١ .

المجتمع فى مقدمة أهداف الجامعة ، حيث نص فى مقدمة المادة الأولى على " أن تختص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به فى كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا " [١]

ويلخص الدكتور / إبراهيم عصمت مطاوع وظائف التعليم العالى والجامعى فى الشكل التخطيطى التالى:[٢]



شكل (١)

يوضح وظائف التعليم العالى والجامعى

١- جمهورية مصر العربية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية (وفقا لآخر التعديلات) ، ط٣ المعدلة ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٧م ، الباب التمهيدى، مادة (١) ، ص ٢ .

٢- إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧٣ .

كما تلخص إيبفيا رسبونسو Epifiania , Responso وظائف الجامعة فى قولها " يبدو جليا أن هناك اتفاقا اجتماعيا – سواء كان ظاهريا أو ضمنيا – حول طبيعة الجامعة بأنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ، وأن وظائفها الأساسية تتمثل فى التعليم والأبحاث وخدمة المجتمع " (١)

ومع التغيرات العالمية المتسارعة من تفجر معرفى وثورات تكنولوجية وديمقراطية .. وظهور تخصصات جديدة ، وظهور منظمة التجارة العالمية بعد التوقيع على اتفاقية الجات وما ترتب على ذلك من تدويل رأس المال ، ومحاولة تدويل العمالة ، كل ذلك وغيره ترك بصماته على أهداف ووظائف التعليم العالى ، والجامعى تحديدا ، حيث ألقى عليه مسئولية قيادة المجتمع لمواجهة تلك المتغيرات ، ومواكبة التطورات الحادثة على المستويين القومى والعالمى ، بإعداد الطلبة وإكسابهم مهارات وأساليب تفكير التعامل مع هذا المجتمع لملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى فى عصر الأقمار الصناعية والهبوط على سطح القمر ، والصواريخ عابرة القارات ، وهندسة الجينات ، والتحكم من بعد .. وبذلك تغيرت أهداف ووظائف التعليم العالى – خاصة الجامعى – لتوائم مطالب هذا العصر .

وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكان فى الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته ، وأن التعليم الجامعى الفعال هو الذى يكون وثيق

---

1 – Epifiania R., Castro Responso : **The University in the Developing philippines** (N.Y., Asla plishing Hous ims), 1991 , P . 47 .

الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر علـى إحـداث التنمية الشاملة .[1]

ولذا فإن الجامعات الناجحة فى العصر الحالى هى تلك التى تفـتح أبوابها للمجتمع من حولها ، بحيث تتلمس مواطن الداء فيه وتحـاول أن ترى لها العلاج المناسب ، بل وبحيث تكون حساسة لطموحـات أفـراد المجتمع وأن ترسم الطرق التى تحقـق تلـك الطموحـات[2] ، أى أن الجامعات المعاصرة تقوم بدور استراتيجي بعيد المـدى ، هـذا الـدور يخرجها من إطارها التقليدى الذى يدور حول المشكلة ومواجهة التحديات عند حدوثها فقط ، إلى الإطار الحديث الذى يساهم فى التصدى لتحديات المستقبل كذلك .[3]

---

1 - O.E.C.D : **Industry and University & New forms of Cooperation and Communication** (Paris Organization for Economic , Cooperation and Development . 1984) , P . 22 .

٢- محمد عبد العليم موسى : التعليم العالى ومسئولياته فى تنمية دول الخليج العربى ، **مكتب التربية العربى لدول الخليج** ، الريـاض ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩ .

٣ - إبراهيم محمد درويش عيسى : " دور هندسة القيمة فى ترشـيد تكلفـة التعلـيم الجامعى " ، **مجلـة اتحـاد الجامعـات العربيـة** ، العـدد المتخصص رقم (٣) ، الأمانة العامـة لاتحـاد الجامعـات العربية ، الأردن ، ربيع الثانى ١٤١٢هـ / يوليو (تموز) ٢٠٠٠م ، ص١٣٥.

ومن هنا يجب أن تقوم الجامعة بوظائف تؤهلها لذلك والتى يمكن تحديدها فى الآتى:[1]

أ- أن تقوم الجامعة بإعداد القوة الدافعة لحركة تطـوير المجتمـع وقيادة هذا التطوير ، وذلك عن طريق تربية الشباب وتـوجيههم توجيها فكريا ووجدانيا وروحيا بما يتلاءم مع الروح الحضارية للأن ، والولاء للوطن ، والرغبة فى الانفتاح على العالم حتـى يمكنهم قيادة البلاد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بصورة إبداعية .

ب- تأهيل عناصر الهوية الثقافية بحيث تبقى مكونات حياتية نافعة فى مد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تشكل مـستقبل الأمة فى صيغة من العقلانية وقبول التجديـد والانفتـاح علـى الخبرة العالمية للمحافظة على الـذات الثقافيـة الوطنيـة ، دون انعزال عن الذات الثقافية للإنسان .

ج- تطوير النماذج المعرفية على اختلاف أشـكالها ، لأن الجامعـة مؤسسة علمية متقدمة ينبغى أن تسعى إلى تطوير المعرفة العلمية لإغناء التراث الوطنى والإنسانى بأبعاده المختلفة ، حتى يبقـى المجتمع الإنسانى قادرا على النهوض بأعباء الحياة وما تتطلـب من شروط معرفية لتطوير البلاد فى كافة مناشطها ، ولذا فعلـى

---

١ -محمد أبو صالح ، محمد الخوالدة : " تطوير مناهج التعليم الجامعى فى الـوطن العربى " ، مجلة العلوم التربوية، المجلـد الأول ، ع (١)، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، يوليـو ١٩٩٣ ، ص ١٢٠ .

الجامعة الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها التطورات العلمية ، واحتياجات السوق العربية حاضراً ومستقبلاً . [1]

د- حمل رسالة البحث العلمى ، وما تتطلبه هذه الرسالة من شروط منهجية وتقنيات وأن يوجه هذا البحث ليكون الدرع الواقى لمواجهة التحديات التى تواجه الأمة ، مع تطوير كافة مجالات العلوم البحتة والتطبيقية والإنسانية والاجتماعية ، لكى يكون البحث هو أداة للنهوض بالمسئولية العلمية والاجتماعية فى آن واحد ، لأن البحث العلمى ليس فى أصله ترفاً ثقافياً بقدر ما هو سعى جاد للتغلب على المشكلات المجتمعية .

هـ - توعية الطلبة والمجتمع بمشكلاتهم فى الواقع الاجتماعى ، فالجامعات مسئولة عن إثارة الوعى الأصيل والصادق نحو مشكلات الواقع كشرط ضرورى للتنبيه إليها وحشد الجهود لمواجهتها ، لأن غياب هذا الوعى سيؤدى إلى الغفلة الاجتماعية، ومع تلك الغفلة يأتى الانحطاط الاجتماعى .

و- كما غدا من وظائف التعليم العالى والجامعى فى الوطن العربى التعاون بين البلاد العربية ، فأنشأت جامعة القاهرة فرعا لها فى الخرطوم (بالسودان) ، وأقامت جامعة الإسكندرية علاقة أكاديمية مع جامعة بيروت (بلبنان) ، وساهمت الكويت فى إنشاء جامعة صنعاء (باليمن) ، ونسقت جامعات الدول العربية

---

١ - جمال محمد أبو الوفا : نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمى فى الجامعة المصرية فى ضوء تحديات الثورة العلمية العالمية ، المؤتمر السنوى الأول " التعليم الجامعى فى مصر - تحديات الواقع والمستقبل " ، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٤٦٩ .

جهودها فى إنشاء الجامعات وتزويدها بالخبرات الفنية من علماء وأساتذة ، وامتد هذا التعاون حتى شمل قبول الطلبة . [١]

ز- ومن أعباء الجامعة فى الدول النامية دورها فى الارتباط بخريجيها فى مقر عملهم وطوال حياتهم العملية ، والالتزام بواجبها فى التعليم المستمر ، حتى لا تتجمد معرفة الأجيال المختلفة من الخريجين عند تاريخ تركهم للجامعة ، خاصة فى هذا العصر الذى لم يسبق له مثيل فى انفجار المعلومات والنمو السريع للعلم . كما يجب عليها أن تتبين أن غايتها الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع والجنس البشرى ، وأن الطالب والخريج إنما هو أداتها لبلوغ تلك الغاية ، ومن هنا تنشأ مسئولية الجامعة قِبَل التعليم المستمر وخدمة البيئة إلى جانب مسئولياتها قِبَل الدارسين بها . [٢]

وخلاصة القول إن جامعة الأمس تختلف اختلافاً شاسعاً عن جامعة اليوم ، بل عن جامعة المستقبل من حيث الأهداف والوظيفة والهياكل الجامعية ووسائل وأساليب التعليم ، وأعضاء هيئة التدريس ، والدراسات العليا والبحث العلمى ، وتقويم الأداء الأكاديمى والإدارى، فالتغيرات فى المفاهيم والأهداف بل فى المعلومات والمعارف جعلت الاختلاف بين وواضح ، فحركة الجامعة يجب أن تتكيف مع الواقع ، وتتطور مع

١- إبراهيم عصمت مطاوع : " الجامعات العربية – نظرة تحليلية ناقدة " ، المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية " ، مرجع سابق ، ص ٤ .

١- تودرى مرقص حنا:" ربط الجامعة بالخريجين فى مقر عملهم– رؤية مستقبلية "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى – رؤية مستقبلية"، مرجع سابق ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

أحداث التغير ، فهى تقود حركة المجتمع نفسه حيث تطرح الحلول والبدائل لمشكلاته وقضاياه المصيرية ، وتدفع بهذه الحلول للممارسة والمتابعة والتقويم فيجد المجتمع دائما فى جامعاته ملاذاً وحلاً لمشكلاته .

إلا أنه فى ظل التغير السريع وما أحدثته الثورات التكنولوجية والمعلوماتية من تطور غير مسبوق فى علوم الفضاء والاتصالات والحاسبات والهندسة الوراثية ، تقف الجامعات العربية – ومنها الجامعات المصرية – موقفاً يشوبه الكثير من الاستغراب بل الاستهجان ، وقد تكون جامعات اليوم فى عذرٍ لما تعانيه ، حيث تعج بمشكلات تفت فى عضدها وتقف حائلاً دون تقدمها ، لذا سيتناول البحث فيما يلى أهم الأزمات والتحديات التى تواجه التعليم العالى فى الوطن العربى أملاً أن يفيد ذلك فى الوقوف على أهم الأسباب والدوافع وراء ميلاد نظم جامعية مستحدثة – على رأسها الجامعات الخاصة – قامت لمواكبة التطور والتغير السريع من ناحية ، ومحاولة التغلب على بعض هذه التحديات من ناحية أخرى ، وفيما يلى عرض لهذه التحديات .

تحديات التعليم العالى:

تشير كلمة التحدى إلى أزمة تنجم عن شئ جديد يأخذ صفة المعاصرة لحين ظهور غيره ، يولد الحاجة لدى المجتمع الذى يندفع بها نحو التغلب عليه ، وتتطلب تغييراً شاملاً فى شتى مناحى الحياة وخاصة التربية ومناهجها . (٢)

ونظرا للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التى طرأت مؤخراً والتى انعكست آثارها على التعليم العالى ، كان لابد للجامعة أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه المتغيرات . ورغم ما حققته

٢- محمد كنش : فلسفة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المعاصرة ، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠١ ، ص ١٧ .

البلاد العربية ومنها مصر من قفزات كمية ونوعية فى مجال التعليم العالي وتوفير خدماته فى زمن قصير نسبيا ، فإن الدور المتغير للجامعات ومؤسسات التعليم العالى كافةً يدعو إلى القول بوجود تحديات تواجه التعليم العالى على المستوى العالمى.

ومما يؤكد ذلك دراسة قامت بها مجموعة من الباحثين [١] ، حيث قامت برصد الأدبيات التى نشرت على مدى ربع قرن فى الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٩٤) ، والتى تصف واقع التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنه فى أزمة ، وعند النظر فى أنواع الأزمات التى تشير إليها هذه الأدبيات كانت الأزمة المالية فى المرتبة الأولى تلتها أزمة ثقة المجتمع ثم أزمة المناهج وأزمة الجمود وأزمة التنوع وأزمة القيادة والإدارة والتنظيم .

كما تعانى الجامعات فى البلاد الغربية من أزمة أيضا فقد رصد أحد الباحثين[٢] الدراسات التى نشرت فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين ، وأوضح طبيعة هذه الأزمة بوصفها نتيجة تأثير التحولات التى تتم خارج الجامعة وتمارس عليها ضغوطاً شديدة فى سياق الانتقال من اقتصاد الصناعة إلى اقتصاد المعرفة ، وفى التكيف مع متطلبات العولمة وظهور ثقافات جديدة للمعلومات والاتصال .

---

1 - Altbach , Philip ; Comport , Patricia ; and Johnston , D . Bruce : In **Defence of American Higher Education** **Baltimore** , AD; The Johns Hopkins University Press , 2001 , PP . 61 – 62 .

2 - Blakmore , Jill : "Universities in Crisis? Knowledge Economies , Emanci patory pedagogies and the cirtical Intellectual" . **Educational Theory** , Vol (51) ,No (3) , 2001 , PP . 353 – 375 .

وجدير بالذكر أن هناك بعض الباحثين [١] لا يعتقدون أن هــذه التغيرات تمثل أزمة فى التعليم الجامعى ، وينظرون إلى التحولات التى طرأت على الجامعات منذ نشأتها ولا تزال تطرأ بوصفها ظاهرة غيــر جديدة .

وبصفة عامة فقد لاحظ تقرير منظمة اليونسكو لعام ١٩٩٥ عن " التغيير والتطوير فى مجال التعليم العالى"[٢] ، أن العالم فى نهاية القرن العشرين شهد تطوراً غير مسبوق ووعياً متزايداً فى جميــع النــواحى ، ومع ذلك فإن التعليم العالى فى حالة أزمة فى جميــع أنحــاء العــالم ، فبالرغم من تزايد أعداد الطلبة ،فإن الدعم الذى ينــال التعلــيم العــالى يتناقص ، والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية بخصوص واقــع التعلــيم العالى والبحث العلمى فى تزايد مخيف .

وقد لاحظت الوثيقة الوعى المتزايد بالأخطار الناتجة عــن تبنــى المفاهيم والقيم المستوردة، وإهمال الثقافة والفلسفة القوميــة والإقليميــة والآثار السلبية لهذا الإهمال على التعليم[٣].

وتلفت اليونسكو فى هذه الوثيقة أيضا انتباه الدول الأعضاء إلى أن " عملية العولمة " تتطلب بالإضافة إلى الخبرة فى المهنة المتقدمــة فــى مجال التعليم العالى وعياً على القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية . [٤]

---

1 - Smith , David and Langslow , Ann (Eds) : **The Idea of a University** , London , Jessica Kingston publishers , 1999 , P . 175 .

2 - UNESCO . " Policy paper of change and Development in higher Education" : UNESCO , 1995 , P . 3 .

3 - Ibid . P . 3 .

4 - Ibid . P . 25 .

ويلخص جيرولد آبس " التحديات التى تواجه التعليم العالى فيما يلى: [1]

أ- النمو الكبير فى أعداد الطلبة المسجلين بنسبة أعلى من نسبة نمو المصادر التمويلية.

ب- التمويل ومشكلاته .

ج- ظهور أفكار جديدة حول التعليم والتعلم بما فيها تلك الأفكار الناجمة عن أثر التكنولوجيا .

د- التغيرات فى المناهج .

ه- المنافسة بين الكليات والجامعات من جهة والمؤسسات البديلة من جهة أخرى .

و- إمكانات التعاون .

وعلى أية حال فإن المشكلة السكانية وما يصاحبها من مشكلات تمويلية للتعليم – العالى تحديداً – وانخفاض القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى تمثل حجر الزاوية فى تحديات التعليم العالى وأزماته ، والتى تقف عائقا أمام تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية ، وبما يمكنها من تلبية احتياجات المجتمع العربى الآخذة فى التطوير والتغير مع مرور الزمن .

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن تقسيم تحديات التعليم العالى فى البلاد العربية إلى قسمين : تحديات كمية ، وأخرى نوعية ، وذلك على النحو التالى :

---

١ – جيرولد آبس : التعليم العالى فى مجتمع متعلم ، ترجمة عن الإنجليزية : شحدة فارع ، عمان، دار البشير، ١٩٩١، ص ص ٣١ – ٣٢ .

أولا : التحديات الكمية :

يمكن تناول هذا النوع من التحديات فى صورتين هما : تحدى المشكلة السكانية مع تزايد الطلب على التعليم الجامعى ،وتحدى التمويل .

أ - تحدي المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعي :

لقد شهد التعليم الجامعى فى الوطن العربى توسعاً كمياً ملحوظاً ، سواء كان فى مدخلاته أو مخرجاته ، وذلك فى مقاومة منه لمواجهة مشكلة الانفجار السكانى وما صاحبها من تنامى الطلب الاجتماعى عليه . وتؤكد الأبحاث والإحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع أن هناك تطوراً كمياً ، حدث خلال الفترة من (١٩٦٠ - ٢٠٠٠م) ، ومن المتوقع أن يزداد النمو الكمى لتلك المؤشرات خلال الفترة من(٢٠٠٠ - ٢٠١٥م)[١]، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الستة التالية :

١- بالنسبة لمشكلة الانفجار السكانى ، فقد أدى هذا الانفجار بدوره إلى انفجار تعليمى ، حيث ارتفع معدل النمو السنوى فى عدد سكان الدول العربية خلال الفترة من ١٩٧٣م وحتى ١٩٩٦م إلى (٢,٧%) مما يضاعف عدد السكان خلال عقدين من الزمن ، ولذا فمن المتوقع أن يصل إلى (٤٠٠) مليون نسمة بحلول عام (٢٠١٠م)، وبناء على الافتراض الأكثر تواضعا والذى يفترض أن معدل هذا النمو سيكون بحدود (٢,٢%) وذلك على أمل حدوث تغييرات وتحويلات واسعة فى القيم والميول الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بمعدلات

١- عدنان الأحمد : " بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالى ورفع كفايته " ، المؤتمر التربوى الثانى ، "خصخصة التعليم العالمى والجامعى" ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

الإنجاب والخصوبة ومستويات المعيشة[1]. بموجب هذا الافتراض سيبلغ عدد سكان الوطن العربى (٣٧٠,٦٥) مليون نسمة عام (٢٠١٥م)، ولأن الهيكل العمرى للسكان يمتاز بنسبة صغار السن، إذ أن نصف السكان تقل أعمارهم عن (١٥) سنة ، فسيزداد عدد السكان فى الأعمار التعليمية إلى حوالى (٩٠) مليون نسمة عام (٢٠١٥م) [2].

وفى مصر فإن الزيادة السكانية تهدد بشكل صارخ كل جهود التنمية وتمثل تحدياً على أمن مصر القومى . وتشير الإحصاءات أن عدد السكان كان عام ١٩٨١م حوالى (٤٤) مليون نسمة ، ووصل إلى حوالى (٧٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٣م ، بمعدل زيادة تصل إلى مليون وثلاثمائة ألف نسمة سنويا ، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالى (١٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٢٥م [3] .

ولأن قضية الزيادة السكانية ترتبط بزيادة أعداد الطلبة فى كافة مراحل التعليم لذا سيترتب على هذه الزيادة السكانية ضرورة التوسع فى مؤسسات التعليم العالى - والجامعى تحديداً - لتلبية

١- جواد العنانى : " المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم فى الوطن العربى " ، **الاجتماع السنوى السابع لمنتدى الفكر العربى حول مستقبل التعليم فى الوطن العربى** ، عمان ، الأردن ، ١٢ - ١٤ مايو ١٩٩٠ ، ص ٩٩ .

٢ - محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

٣- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر (الواقع - المأمول)، مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ - ١٤٥ .

الطلب الاجتماعى المتزايد عليه ، وزيادة الإنفاق الجارى على التعليم فى الوطن العربى، والذى سيبلغ فى ضوء التقديرات السابقة حوالى (١٠٧) بليون دولاراً أمريكياً عام(٢٠١٥)، بعد أن كان (٦٠) بليون دولاراً فى عام (٢٠٠٠م)[١].

٢- ازدياد عدد الجامعات فى الوطن العربى من (١٢) جامعة عام ١٩٤٥ [٢] إلى (١٣) جامعة عام ١٩٦٠م ثم إلى (٣٢) جامعة عام ١٩٦٩م [٣] . ووصل إلى (١٨٤) جامعة عام ١٩٩٦ منها (١٤٤) جامعة حكومية ، (٤٠) جامعة خاصة . [٤]

وجدير بالذكر أنه خلال عقد الثمانينيات أضيف للجامعات القائمة (٥١) جامعة جديدة بمعدل سنوى (٣٨,٦٥%) ، واستمر النمو بمعدلات مشابهة فى عقد التسعينيات ، كما استمر النمو والتوسع الداخلى للمؤسسات فزاد عدد الكليات فى الجامعات حتى أصبح فى العام ١٩٩٢م (٩٥٧) كلية . [٥]

---

١ – ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى فى الأردن " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، ع (١٤٧) ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ٤٨٠ .

٢- أمين محمود : " أزمة التعليم العالى – مقاومة الإصلاح والتطوير " ، مجلة العربى ، ع (٥٦٠) ، يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٢١ .

٣ – التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، نشرة دورية ، تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة، ع (٤٨)، أكتوبر ١٩٩٩، ص ١٣ .

٤- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤١ .

5. – Qasem Subhi : The Higher Education System in the Arab States , Development of S & T Indication , Report Prepared for UNESCO , UNESCO , Cairo Office , 1995 , PP . 75 – 79 .

وفى مصر وحدها بلغ عدد الجامعات فى العام ٢٠٠٤م(٢٠) جامعة تضم (٣٨٨) كلية ومعهد وبيانها كالآتى:[١]

- (١٢) جامعة حكومية بالإضافة إلى (٨) فروع للجامعات تضم ٢٧٧ كلية ومعهد.
- جامعة الأزهر الشريف وتضم (٦٠) كلية .
- الجامعة الأمريكية وتضم (٤) كليات .
- (٦) جامعات خاصة وتضم (٤٧) كلية .

٣- ارتفع عدد المقيدين من الطلبة فى التعليم الجامعى فى البلاد العربية من (١٧٣) ألفا عام(١٩٦٠م) إلى (٤٠٠) ألفاً عام(١٩٧٠م) ، ثم إلى (١,٣) مليون طالباً وطالبة عام (١٩٨٠م) [٢] . وارتفع عام (١٩٨٨م) إلى (٢,٣) مليوناً [٣] . حتى وصل إلى ثلاثة

---

١ – جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : **إنجازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى مجال التعليم الجامعى والعالى (١٩٨٢ – ٢٠٠٣)** ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٥ .

٢- أحمد صيداوى : " التعليم العالى العربى من الواقع إلى التطوير النوعى " ، **المجلة العربية لبحوث التعليم العالى** ، ع (٢) ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٥ .

٣ – أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : " الكتاب المرئى والكتاب الإلكترونى والمكتبات الإلكترونية – ثورة تكنولوجية فى التعليم " ، **المؤتمر العلمى الثالث عشر " مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة "** ، المجلد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الضيافة بجامعة عين شمس ، ٢٤ – ٢٥ يوليو ٢٠٠١ ، ص ٢٦ .

(٣) ملايين طالبا وطالبة عام (١٩٩٦م)[1]، (٣,٦) مليون فى عام١٩٩٨[2] ، ووصل هذا المؤشر إلى (٥,٩) ملايين طالبا وطالبة عام (٢٠٠٥م) ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى (٩,١) عام (٢٠١٠) ثم إلى (١٣,٥) مليون طالبا وطالبة فى عام (٢٠١٥ م) كما هو موضح بالجدول التالى ، والذى يوضح أعداد السكان والطلبة فى الوطن العربى فى الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠٠٥م وتوقعاتهما فى الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٥م بالملايين .

جدول (١)

أعداد السكان والطلبة فى الوطن العربى للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ بالملايين وتوقعاتهما فى الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ بالملايين [3]

---

1 - UNESCO : World Education Report 1998 , UNESCO , Paris , 1998 , P . 108 .

٢ - مفيد الزيدى : " الرقابة والحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية فى الألفية الثالثة " ، شئون عربية ، ع (١٢٤) ، بيروت ، شتاء ٢٠٠٥ ، ص ١٠١ .

٣ - مستخلص من :

أ- التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى : مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

ب- ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى فى الأردن " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٧٩ .

ج- جواد العنانى : " المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعلم فى الوطن العربى " ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥ ، ٩٣ ، ٩٩ .

د- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : " الكتاب المرئى والكتاب الإلكترونى والمكتبات الإلكترونية – ثورة تكنولوجية فى التعليم " ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

السنة	عدد السكان	عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية	عدد تلاميذ المرحلة المتوسطة	عدد تلاميذ المرحلة الثانوية	إجمالى عدد التلاميذ	عدد الطلبة المقيدين فى الجامعات
٢٠٠٠	٢٧٣,٣٨	٣٩,٢١	٢٣,٣١	٣,٧٢	٦٦,٢٤	٣,٨٥
٢٠٠٥	٣٠٣,٤٥	٤٢,٠١	٢٧,٨٦	٤,٣٣	٧٤,٢٠	٥,٩
٢٠١٠	٣٣٣,٥٢	٤٤,٨١	٣٢,٤١	٤,٩٤	٨٢,١٦	٩,١
٢٠١٥	٣٧٠,٦٥	٤٧,٦٢	٣٦,٩٧	٥,٥٥	٩٠,١٤	١٣,٥

وفى مصر تحديدا شهدت الجامعات تطورا ملحوظا فى أعداد الطلبة المقيدين حيث ازدادت أعداد الطلاب المقيدين بالمرحلة الجامعية من (٥٠٨) ألف طالبا عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو (١,٢٥) مليون طالبا عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وذلك بنسبة زيادة قدرها (١٤٥%)[١].

وزادت أعداد الطالبات المقيدات بنفس المرحلة من (١٧٢) ألف طالبة عام ٨١ / ١٩٨٢ إلى نحو (٦٢٨) ألف طالبة عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، وذلك بنسبة زيادة قدرها (٢٥٨%) ، أى أن أعداد الطالبات فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ قد زادت أكثر من ثلاثة أمثال العدد المناظر لعام ٨١ / ١٩٨٢ ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطالبات المقيدات فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بلغت

---

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى ، مرجع سابق ، ص ص ٦ - ٧ .

(٥٠,٦ %) من إجمالى المقيدين بالجامعات ، وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ التعليم الجامعى فى مصر حيث تزيد نسبة الإناث عن الذكور.[1]

وبطبيعة الحال فإن هذا التنامى فى أعداد الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية " الحكومية " يمثل عبئا استيعابيا ضخما على هذه الجامعات ، التى باتت تعانى من اكتظاظ طلابى غير مسبوق ، فطبقا لإحصائية العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بلغ أعداد الطلبة فى جامعة القاهرة (٢١٠,٨٣٢) طالبا وطالبة ، وفى جامعة عين شمس (١٦١,٧٦٨) ، وفى جامعة الإسكندرية (١٥٢,١٠٢) ، وفى جامعة طنطا (١١٢,١٧١) ، وفى جامعة المنصورة (١٠٧,٩٣١) طالبا وطالبة ، بينما يجب ألا تتجاوز الجامعة ثلاثين ألف طالبا وطالبة .[2]

وبصفة عامة ومن الجدول السابق رقم (١) يمكن استنتاج التوقعات التى يمكن أن تطرأ على مستوى الزيادة فى المنشآت الجامعية ، فوجود ما يربو على (١٨٤) جامعة فى عام ١٩٩٦ [*] على مستوى الوطن العربى – سبق ذكر ذلك فى المؤشر الثانى (ازدياد عدد الجامعات فى الوطن العربى) – لا يلبى الطلب

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى ، مرجع سابق ،، ص ٧.

٢ - حسن شحاته : " ثقافة المعايير والتعليم الجامعى " ، المؤتمر العلمى السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية " ، المجلد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الضيافة بجامعة عين شمس ، ٢٦ – ٢٧ يوليو ٢٠٠٥ ، ص ٧٥ .

* أشار الباحث إلى هذا العام تحديداً لأنه عام بداية عمل الجامعات المصرية الخاصة (موضوع البحث الحالى) .

الاجتماعى على هذا النوع من التعليم . والذى ينمو بمعدل (٢,٥%) من الفئة العمرية (١٨ – ٢٥) سنة . [١]

لذا فإن الدول العربية بحاجة إلى (٦٠٠) جامعة عام ٢٠١٠م ، (٩٠٠) جامعة عام ٢٠١٥م ، وذلك بافتراض أن كل جامعة تستوعب (١٥) ألف طالبا وطالبة، أو (٤٥٠) جامعة عام ٢٠١٠م ، (٦٧٥) جامعة عام ٢٠١٥م ، إذا افترضنا أن كل جامعة تستوعب (٢٠) ألف طالبا وطالبة [*] .

٤- ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من (٩) آلاف عضو عام ١٩٦٠م إلى (٦٨) ألف عضوا عام ١٩٨٠م ، ثم إلى (١٠٨) ألف عضوا عام ١٩٨٥م [٢] . ووصل إلى (١١٩) ألف عضوا منهم (٤٠%) ماجستير ، (٦٠%) دكتوراه عام ١٩٩٦م ، ووصلت حاجة الوطن العربى إلى (٢٥٠) ألف عضوا عام ٢٠٠٠م . [٣]

وفى مصر وحدها كان هناك ارتفاعا ملحوظا وجوهريا فى أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حيث زادت أعدادهم إلى نحو (٣٧) ألف عضوا فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م مقابل (١١) ألف عضوا عام ٨١ / ١٩٨٢م . وذلك بنسبة زيادة قدرها (٢٣٦%)، وتجدر الإشارة إلى أن أعداد معاونى هيئة التدريس بلغت

---

١ – محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

* تم توقع هذه الأعداد من خلال قسمة عدد الطلبة المتوقع قيدهم فى الجامعات العربية (الجدول رقم ١) على (١٥) ألف مرة ، (٢٠) ألف مرة أخرى .

2 – UNESCO , World Education Report , 1998 : Op. Cit , P . 109

٣- محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

نحو (٢٢) ألف عضوا عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ مقابل (١٥) ألـف عضوا عام ٨١ / ١٩٨٢م بنسبة زيادة قدرها (٤٧%).[١]

وبصفة عامة فهذه الإحصائيات تبين أن ازدياد أعضاء هيئـة التدريس على مستوى الوطن العربى كان أقل من النمـو المطلـوب للمحافظة على نسبة (أستاذ / طالب) أو زيادتها . فقد وصلت هذه النسبة إلى (١ / ٢٥) فى دول ومؤسسات [٢] . وإلى اقـل مـن (١ / ٣٠) فى دول ومؤسسات أخرى ، فى حين أنهـا يجـب أن تكون (١ / ١٠) ، وتعد معقولة إذا كانت (١ / ١٥) [٣] .

٥- ارتفع عدد الخريجين من (٣٩٠) ألف خريجا فى الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٥م [٤] . وإلى (١,٣) مليون خريجا فى الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٠م [٥] ، ثم إلى (٥,٢٤) مليون خريجا فى الفتـرة مـن ١٩٨٠ – ١٩٩٥[٦] .

وفى مصر كان من الطبيعى أن تؤدى زيادة أعداد الطلبة المقيـدين بالجامعات إلى زيادة أعداد الخريجين ، والذين بلغت أعدادهم نحـو

---

٣ – جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " **إنجازات وزارة التعليم العالى** " ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٤ – محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

٥ – سمير بن أسعد مرشد : " مستقبل الشباب السعودى بين الجامعات والتوظيف " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٦ – أحمد صيداوى : " التعليم العالى من الواقع إلى التطـوير النـوعى " ، مرجـع سابق، ص ١٢٧ .

٧ – محمد عيسى برهوم : " التعليم الجامعى بين الواقـع والطموحـات " ، المجلـة العربية لبحوث التعليم العالى، ع (٧) ، دمـشق ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣ .

٨ – التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى : مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢٢٦) ألف خريجا فى عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م مقابل (٨٢) ألف خريجا عام ٨١ / ١٩٨٢م بنسبة زيادة قدرها (١٧٥%).[١]

وبصفة عامة يتفاوت حجم مؤشر نسبة الخريجين إلى عدد السكان تفاوتا كبيرا ، إذا بلغ فى حده الأعلى (١٣%) بينما فى حده الأدنى (٠,٥%) من مجموع السكان فى الوطن العربى ، ويبلغ هذا المؤشر حوالى (١٥%) من مجموع السكان فى أوربا الغربية، (٢١%) فى الولايات المتحدة الأمريكية .[٢]

٦ – اختلال بنية التعليم العالى : فقد هيمنت أعداد الطلبة المقيدين فى المراحل النهائية (بكالوريوس / ليسانس) خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٦ على أعلى نسبة من مجموع طلبة التعليم العالى ، وبلغت فى معدلها (٨٠%) وهى نسبة عالية جدا فى جميع المقاييس ، فى حين اقتصرت نسبة المقيدين فى الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) على (٥%) فقط ، وظل نصيب طلبة المعاهد المتوسطة حوالى (١٥%) ، فى حين أن نسبة توزيع طلبة التعليم العالى فى معظم الدول الصناعية المتقدمة تشمل على (٥٥%) للمقيدين فى المراحل النهائية، (١٧%) للدراسات العليا ، (٢٨%) لمرحلة المعاهد المتوسطة.[٣]

ويتضح من توزيع هذه النسب مدى الإقبال المتزايد على التعليم الجامعى فى البلاد العربية ، الأمر الذى يمثل تحديا كميا ، وعبئا ثقيلا

---

١ – جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى " ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٢ – محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : مرجع سابق ، ص ٤٢٢ .

٣ – مفيد الزيدى : " الرقابة والحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية فى الألفية الثالثة " ، شئون عربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠١ – ١٠٢ .

على الجامعات العربية " الحكومية " التى تعجز بمفردها عن مواجهته وتلبيته .

ب - تحدى التمويل :

المال عصب وشريان رئيسان لأى مؤسسة أو مشروع . لذا يعد المال مدخلاً هاماً من مدخلات أى نظام تعليمى ، فهو يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التى تمكنه من الحصول على المدخلات الإنسانية والفيزيقية [١] . ويقف التعليم عاجزا إذا عانى بشدة من نقص المال ، فإذا توافرت له الموارد الكافية ، أصبحت مشكلاته أيسر فى التناول إن لم تختفى.

وتواجه الأنظمة التعليمية فى جميع دول العالم تحديات كبيرة من أهمها توفير التمويل الكافى لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوع المناسبين ، والتعليم العالى هو أكثر مستويات التعليم كلفة حيث يشكل تمويله عبئا على ميزانيات الحكومات التى تدعمه مباشرة ، لأنه بطبعه مكلف بل وباهظ التكاليف لما يتطلبه من عناصر بشرية مكلفة وتجهيزات مادية مكلفة أيضا ، ولأن كل تقتير مادى فيه يترتب عليه تحديد لقدرته وكفاءته ونوعية خريجيه.[٢]

---

١ - ف . كومز : **أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر** ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، د.ت ، ص ٦٨ .

٢- محمد منير مرسى : **الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٣ .

وتشير التوقعات إلى أن أزمة مالية ستواجه التعليم مستقبلا ، ذلك أن هناك عدة عوامل رئيسة سوف تؤثر بشدة على مستوى الإنفاق على التعليم بصفة عامة فى كل دولة ، ومن هذه العوامل : [١]

أ- معدل النمو الاقتصادى المستقبلى لكل دولة .

ب-نصيب التعليم من إجمالى الدخل القومى .

ج-مسار سلوكيات نصيب الطالب من نفقة التعليم .

د- قدر المعونة التعليمية التى تتلقاها الدولة من مصادر خارجية .

ه- الأولوية النسبية التى يعطيها شعب وقادة كل دولة للتعليم .

ويتفق التربويون والاقتصاديون على وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم العالى ، فبالرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم العالى مقارنة بالمستويات الأخرى من التعليم ، فإنها لا تزال غير قادرة على مجابهة الطلب الاجتماعى الكبير نحوها ، ومقابلة التكاليف العالية له، مما يضع حكومات الدول – خاصة النامية – أمام ضغوط شديدة [٢] ، أدت إلى تراجع كفاية التمويل الجامعى تحديدا .

وفى البلاد العربية المعاصرة – ومنها مصر – أصبح التوسع فى التعليم العالى وازدياد احتياجاته المالية وغير المالية من السمات البارزة التى يترتب عليها الحاجة إلى مزيد من الأموال والطلب والضغط على الحكومات لمد التعليم العالى خاصة الجامعى بأموال أكثر ، من أجل توفير الاحتياجات المتزايدة ومتابعة المسيرة ، مما دفع ببعض الحكومات

١- فيليب كومز : أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات ، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرون ، مراجعة عبد العزيز القوصى ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧م ، ص ٢١١ .

٢- محمد صبرى الحوت : " تعبئة موارد إضافية للتعليم العالى فى مصر " ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، ع (٧) ، السنة (٣) ، سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ٣٣٨ .

إلى السماح بخصخصة هذا النوع من التعليم مع قيام الجامعات الحكومية واستمرارها ، حيث تتفاقم مشكلة التمويل مع مرور الزمن بفعل ما درج على تسميته بالانفجار السكانى الذى سبب بدوره الانفجار التعليمي والذى تمخضت عنه مشاكل عديدة جعلت التعليم العالى والجامعى تحديداً فى أزمة بسبب تراجع كفاية تمويله والتى يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب نعرج على أهمها فيما يلى:

أسباب تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية :

أسهمت عدة عوامل فى تحديد مستوى كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية بل وفى تراجعها ، ومن أبرز هذه العوامل :

١- الاقتصار على التمويل الحكومى للتعليم الجامعى فى معظم الدول العربية والاعتماد عليه بشكل رئيسى فى بقية هذه الدول ، وتغير الأوضاع المالية للحكومات ، فضلا عن زيادة أعبائها ، فقد مرت على الدول العربية فى عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ظروف سياسية واقتصادية أدت إلى تزايد نفقاتها، ودفعتها إلى تثبيت مبالغ الإنفاق على التعليم الجامعى أو زيادتها بنسب ومبالغ أقل من احتياجات التوسع والتطوير فى هذا النوع من التعليم [1] . بل أصبحت الحكومات عاجزة عن المحافظة على المستوى السابق ، بسبب زيادة نفقات القطاعات الأخرى (كالأمن والدفاع) ، وانفجار مشكلات الغذاء الحادة ، وتوسع مؤسسات الخدمة المدنية ، وزيادة نفقاتها بسرعة كبيرة

١- أنطوان حبيب رحمة : " كفاية تمويل التعليم العالى فى الدول العربية – أوضاعها وسبل تحسينها " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣)، مرجع سابق ، ص ٣٧.

(كالإسكان والصحة والتأمينات) وزيادة أعباء القروض الأجنبية وخدمتها .[1]

٢- الإقبال الشعبى على التعليم الجامعى وتصاعده ودعم الحكومات له بسياسات التوسع فيه والمحافظة على مجانيته ، وتسهيل شروط القبول فيه ، الأمر الذى تتطلب زيادة كبيرة من مبالغ الإنفاق فاقت قدرة معظم الدول على توفيرها للأسباب آنفة الذكر فى الفقرة السابقة (العامل رقم ١) .

٣- مشروعات التطوير فى التعليم الجامعى التى استدعت إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى موازنة مؤسسات التعليم الجامعى ، ولم تحظ بالموافقة الحكومية إلا على جزء منها الأمر الذى أبرز النقص فى التمويل والقصور فى كفايته ، خاصة فى ظل الحاجة إلى ضرورة تطوير هذا التعليم وتحسينه وزيادة تكاليف إدخال التكنولوجيا التعليمية .[2]

٤- التضخم وارتفاع الأسعار ، وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية ، الأمر الذى جعل مؤسسات التعليم الجامعى تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية للحصول على الاحتياجات التى كانت تحصل عليها بمبالغ أقل .

---

١ - محمد متولى غنيمة : " أساليب جديدة فى تمويل التعليم العالى والجامعى " ، ندوة اقتصاديات التعليم بدمشق ، وزارة التربية والتعليم ، دمشق (سوريا) ، ١٩٩٧، ص ٨.

٢- فيليب ، ج التباك: " أساليب تطوير التعليم العالى – أفق لعام ٢٠٠٠ " ، مستقبليات ، ع (٧٨) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٩ .

وقد أدت العوامل السابقة إلى تناقص كفاية تمويل التعليم العالى ، والجامعى تحديدا ، فى الوطن العربى ، وفيما يلى عرض للمؤشرات الدالة على ذلك .

مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية :

خلال العقدين الماضيين (الثمانينيات والتسعينيات) من القرن الفائت نما التعليم العالى – خاصة الجامعى – فى الدول العربية ومنها مصر بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته من التمويل الحكومى ، الأمر الذى جعل كفاية التمويل محدودة لا تكفى لتلبية احتياجات هذا التعليم بالمستوى المناسب لأعبائه ومهماته ، ويشهد على ذلك الكثير من المؤشرات الإحصائية التى من أهمها :

أن تطور النمو فى أعداد الطلبة المقيدين بالجامعات العربية [*] ، لم يصاحبه نمو مماثل فى الإنفاق اللازم لتهيئة متطلباته ، رغم استمرار تزايد الإنفاق على التعليم الجامعى فى الدول العربية ، حيث بلغت الكلفة الإجمالية (جارية ورأس مالية) حوالى (٣٠٧) مليون دولار عام ١٩٧٠م ، بينما وصلت إلى (١,٢٠٤) مليار دولار عام ١٩٨٠م ، كما بلغ هذا المؤشر عام ١٩٩٦ م (فى الأقطار العربية مجتمعة) قرابة سبعة (٧) مليار دولار ، بما يعادل (١,٣%) من الدخل القومى لتلك الأقطار فى تلك السنة ، وهى نسبة متدنية قياسا إلى مثيلاتها فى الدول الصناعية ، حيث تبلغ نسبتها فى كندا مثلا (٢,١%) . [١]

---

* سبق ذكر ذلك فى الجدول رقم (١) .

٢- داخل جرنو : " التعليم الجامعى بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق ، ص ٢ .

وعلى صعيد الأقطار العربية فإن هذه النسبة تتفاوت من(٠,٣%) من الدخل القومى فى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (٣,٤%) فى الأردن ، وبمعدل (١,٣%) لعموم الأقطار العربية [١] . ومن المتوقع أن يتزايد الإنفاق من (٦٠)مليار دولار عام ٢٠٠٠م إلى (١٠٧) مليار دولار فى عام ٢٠١٥م . [٢] .

وتتحمل الحكومات العربية بشكل عام حوالى (٨٩%) أو أكثر من تمويل مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى ، وهذا ما يؤكد أن نسبة الإنفاق الجارى على التعليم الجامعى فى الوطن العربى ستتضاعف خلال الخمسة والعشرين عاما الممتدة من ١٩٩٠م حتى ٢٠١٥م[٣]، ويوضح الجدول التالى أعداد الطلبة فى الجامعات العربية ، الإنفاق الحكومى ، ومتوسط الإنفاق على الطالب سنويا فى الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٠م .

جدول (٢)

أعداد الطلبة فى الجامعات العربية ، والإنفاق الحكومى ، ومتوسط الإنفاق لى الطالب سنويا فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠م [*]

---

١ – المرجع السابق ، ص ٢ .

٢– محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها " ، مرجع سابق ، ٤٤٣ .

٣ – ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى فى الأردن " ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ .

* المصادر :

أ– ماجد فرحان بدر : المرجع السابق ، ص ص ٤٨١ – ٤٨٢ .

ب– محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعى وتنويعها "، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٢ – ٤٥٤ .

C – UNESCO . World Education Report , Op . Cit ., P . 111 .

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
أعداد الطلبة (بالمليون)	٠,٧	١,١	١,٦٥	٢,٥	٣,٨٥
الإنفاق الحكومى (بالمليار دولار)	١,٤٤٣	٢,١٧٣	٢,٨٣٦	٤,٥٠٨	٦,١١٦
متوسط الإنفاق على الطالب (بالدولار)	٢٠٦٢	١٩٧٥	١٧٢٠	١٨٠٠	١٥٩٠

وفى مصر تعد الحكومة المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعى الحكومى باعتبار أن الدولة مسئولة عن تقديم التعليم فى كل مراحله لأفراد الشعب بالمجان طبقا للدستور، هذا على المستوى القانونى ، إلا أن تزايد السكان ، وتزايد الطلب على التعليم أدى إلى عدم كفاية الموارد الحكومية المخصصة لقطاع التعليم ، مما أدى إلى تعاظم الرغبة فى البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم ، وهنا برزت أهمية دور المشاركة فى تقديم الخدمة التعليمية ، كما أصبح للقطاع الخاص دورا هاما ومتزايدا فى تقديم الخدمة التعليمية على المستوى الجامعى . (١)

وبالنسبة لتطور موازنات الجامعات المصرية (الحكومية) فقد زادت هذه الموازنات إلى نحو (٥٤٦١) مليون جنيها مصريا فى العام

١- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى – دراسة فى إشكالية التطوير " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) ، " التعليم الجامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطوير " ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٥١ .

الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م مقابل (٢٤٠) مليون عام ٨١ / ١٩٨٢م ، أى أن ميزانية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م قد زادت نحو (٢١) مرة قياسا بموازنات ٨١ / ١٩٨٢م ، وبلغ متوسط نصيب الطالب نحو (٥٨٨٢) جنيها مصريا فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م مقابل (٤٧٢) مليون جنيها مصريا فى عام ٨١ / ١٩٨٢م[١]. وهذه الإحصائيات تتمشى مع سابقتها (جدول رقم ٢) فى عموم الدول العربية ، وإن كان يلاحظ منها تنامى متوسط الإنفاق على الطالب المصرى سنويا ، إلا أن هذا التنامى ظاهريا وليس حقيقيا وذلك إذا وضعنا فى الاعتبار مشكلات التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى التى حدثت خلال الفترة المذكورة ، إلا أن الحكومة – المصرية – مازالت تتحمل النصيب الأكبر فى تقديم الخدمات التعليمية ، حيث تساهم الحكومة فى التعليم العالى بنحو (٦٦,٤%) ، والقطاع الخاص (٢٠,٢%) ، والأزهر (١٣,٤%) [٢] . وقد بلغت نسبة التمويل من الاعتمادات الحكومية (٨٢%) من جملة الإنفاق على التعليم العالى للعام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨م على سبيل المثال [*] ، (١٠%) من الصناديق الخاصة ، (٨%) من بعض مصادر التمويل الأخرى لنفس العام الجامعى . [٣]

---

١ – جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : **إنجازات وزارة التعليم العالى** ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٢ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ومعهد التخطيط القومى : **" تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ " : التنمية المحلية بالمشاركة** ،معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠ .

* العام الثانى لبداية عمل الجامعات الخاصة " المصرية " .

٣ – جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : **بيان بالإيرادات المختلفة للجامعات والوزارة عن العام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨م** ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١ .

وبصفة عامة ومن الجدول السابق رقم (٢) نلاحظ أن الزيادة مستمرة فى الإنفاق الحكومى على الجامعات فى الدول العربية ، ولكن هذه الزيادة لا تدل على ارتفاع نسبة ما ينفق على الطالب سنويا ليتخرج بكفاءة عالية تمكنه من أن يساهم بشكل فعال فى التنمية ، لذا يفضل التعبير عن هذه الزيادة بمتوسط الإنفاق على الطالب سنويا ، حيث يتضح من الجدول الانخفاض المستمر فى هذا المتوسط ، وإذا استمر هذا الانخفاض سنة بعد أخرى فإن ذلك يعنى تدنى مستوى الخريجين ومستوى التعليم الجامعى بشكل عام .

كما يتضح من الجدول الزيادة المستمرة فى أعداد الطلبة سنويا ، وهذه الزيادة تعنى الحاجة إلى فتح جامعات جديدة أو كليات جديدة فى جامعات قائمة أو التوسع فى أقسام قائمة ، وما يتبع ذلك من زيادة عدد الكوادر العلمية والإدارية لتغطية الزيادة المستمرة فى أعداد الجامعات والكليات والأقسام العلمية .

واستنادا إلى المؤشرات الإحصائية السابقة يمكن توقع عدم استطاعة الحكومات العربية – ومنها الحكومة المصرية – تلبية الحاجة المتزايدة إلى فتح جامعات جديدة أو كليات جديدة فى جامعات قائمة ، أو التوسع فى أقسام قائمة ، وذلك لاستقبال الأعداد المتزايدة من الطلبة ، وبالتالى فإن الجامعات العربية بهذه الصورة لن تستطيع مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى المتطور باستمرار فى الدول المتقدمة ، إضافة إلى المعضلة الكبيرة التى تتعرض لها لدول العربية ألا وهى مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار .

وطبقا لنظرية رأس المال البشرى فإن التعليم هو أحد أشكال رأس المال وذلك من خلال دوره فى رفع القدرة الإنتاجية للأفراد فى عملية

الإنتاج الاقتصادى ، لذا فإن الإنفاق على التعليم هو استثمار لكل من التكاليف والفوائد طبقا لتحليل الكلفة / الفائدة . (١)

كما أن القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية تعتمد على نوعية رأس المال البشرى الذى تعده الدول لتلك المنافسة (٢) . مما يستلزم إصلاح وتطوير نظم التعليم . غير أن الحكومات العربية – ومنها الحكومة المصرية – غالبا ما تعجز عن توفير التكاليف العالية ، وتواجه عقبات متعددة فى مقابلة كلفة التوسع فى مستويات الفرص التعليمية العليا(٣)، وهذا يؤكد أهمية السياسات التى تسمح بالمشاركة المجتمعية بدرجة أكبر فى عملية التعليم ، مع المحافظة على العدالة فى الإسهام فى تكاليفه والاستفادة من فوائده . (٤)

---

1 - Tsang , Munc : Economic Analysis of Educatioal Development in Developing Nations , in Guthrie , J. (ed) , **Encyclopedia of Education** , 2nd edition , Macmaillan , New York . 2002 , P . 9 .

2 - The World Bank : Education in the middle East & North Africa : A Strategy Towards Learning for Development , Human Development Sector, middle East , North Africa Region , **World Bank** , Washington , D.C , 1998 , P . 3 .

3 - UNESCO Institute for Statistics & OECD , Financing Education Investments and Returns : Analysis of the world Education Indicators 2002 Edition, Executive Summary , UNESCO / OECD , Paris , 2003 ,P . 5 .

٤- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى – دراسة فى إشكالية التطوير " ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

وبالنظر إلى الممارسات المعمول بها لتمويل التعليم فى شتى دول العالم نجد أنها مصنفة إلى ثلاثة محاور هى : التمويل الحكومى ، التمويل غير الحكومى ، التمويل المشترك (حكومى - غير حكومى) ، ولعل هذا التقسيم ناجم عن طبيعة التعليم وخصائصه من المنظور الاقتصادى الذى يعتبر التعليم سلعة اقتصادية متوسطة أى أنها تتضمن من جهة بعض صفات السلعة الاقتصادية الخاصة (التى تتصف بظاهرة الاستهلاك الفردى ، وقابلية تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها أو الاستثمار فيها) وتتضمن من جهة أخرى صفات السلعة الاقتصادية العامة (التى تتصف بظاهرة الاستهلاك الجماعى ، وصعوبة تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها واستثمارها) (١) .

وقد نجد فى خصائص التعليم كسلعة اقتصادية ما يبرر أحقية تمويله على المستوى الفردى أو الحكومى أو المجتمعى ، بل إن تضافر أفراد المجتمع وقطاعاته كافة لتمويل التعليم يعتبر واجبا مستحقا ومطلبا وطنيا فى ظل الظروف والتحديات التى تواجه قطاع التعليم بصفة عامة والجامعى تحديدا ، وتحول دون تحقيق الأهداف المرجوة والطموحات المنشودة .

وبعد تناول أهم التحديات الكمية التى تواجه التعليم العالى فى الوطن العربى ، نعرض فيما يلى لأهم التحديات النوعية التى تواجه هذا النوع من التعليم .

١- عبد الرحمن أحمد صائغ : " تمويل التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية - أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص رقم(٣)، مرجع سابق ، ص ص ٦٣١ - ٦٣٢ .

ثانيا : التحديات النوعية

يمكن تحديد أهم التحديات النوعية التى تواجه التعليم العالى فى الوطن العربى فى البنود التسعة التالية :

١- ضعف التناسق والترابط بين سياسات التعليم العالى وبين مؤسسات التوظيف فى المؤسسات العامة والخاصة ، مما يؤدى إلى بروز ظاهرة البطالة المقنعة بين الخريجين . وذلك بسبب انعدام التوازن بين المعروض من القوى العاملة التى تخرجها الجامعات فى التخصصات المختلفة وبين المطلوب من هذه القوى لسوق العمل. (١)

ومع أن متطلبات سوق العمل أصبحت متغيرة بفعل التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع ، إلا أن هناك زيادة فى نسبة الطلبة والخريجين فى التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتها فى الدراسات العلمية والتطبيقية . فحسب بيانات اليونسكو تراجع عدد طلبة التخصصات العلمية والتكنولوجية من (٤١%) عام ١٩٨٠م إلى (٣٤%) عام ١٩٩٢م ، فى حين شكل عدد طلبة الفنون والآداب والعلوم الإنسانية (٦٦%)(٢) . وقد يرجع هذا إلى سياسات القبول

1 - Supply and Demand for Graduates in Egypt . By : Gholamereza Arab Sheibani - in : Higher Education Review , Edited by J . PratTwarwick Printing Co . Ltd . London , vol (23)., No (3) , Summer 1991 , PP . 55 – 56 .

٢ - محمد نبيل نوفل ، مروان كمال : " التعليم العالى فى الوطن العربى - نظرة مستقبلية " ، المجلة العربية للتربية ، المجلد (١٠) ، ع(١) ، (٢) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص ٢٦ .

بالجامعات التى تخضع أحيانا لضغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية.[1]

٢- تعتبر الجامعات العربية امتدادا للتقاليد الجامعية الأوربية والأمريكية، وتتقطع صلتها بالمجتمعات العربية وتقاليدها وثقافاتها ، وتتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافيا وعلميا أكثر مما تفاعل مع بعضها بعضا ، وتستمد معظم تقاليدها من فلسفات ونظم مسيطرة على الجامعات الأجنبية . [2]

٣- النمطية فى التخطيط والبرامج الدراسية ، ونظم قبول الطلبة ، ونظم التعيين والترقية لأعضاء هيئة التدريس ، ونظم التمويل والتقويم المعتمدة فى الجامعات العربية . بالإضافة إلى عدم التوازن فى الوظائف التى تقوم بها مؤسسات التعليم العالى حيث تركز على التدريس بينما البحث العلمى وخدمة المجتمع يحظى بدرجة أقل من الاهتمام [3]. وقد ترتب على هذه الظاهرة التصلب والجمود والشكلية فى النظم والإجراءات.[4]

---

١ - جمال على الدهشان : " إنشاء جامعات خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، مرجع سابق ، ص ٥٩.

٢- محمد السيد سليم : " الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية " ، المستقبل العربى ، ع (٤٠) ، س (٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٦٠ – ٦٢ .

٣- إبراهيم محمد إبراهيم : " التعليم العالى عن بعد – مبرراته ، نماذجه " ، مؤتمر " التعليم العالى فى الوطن العربى – آفاق مستقبلية " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

٤ - عبد الله بو بطانة : " مشاكل الكم والكيف فى التعليم العالى فى البلدان العربية" ، مجلة شئون عربية ، ع (١) ، بيروت ، مارس ١٩٨١ ، ص ١٢٢ .

٤- ضعف التمويل اللازم للجامعات ، والذى ترتب عليه عـدم قـدرتها على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس ، ممـا أدى إلـى تدهور نوعية التدريس بشدة فى مؤسسات هذه المرحلة، لانـصراف هؤلاء الأعضاء إلى تكريس معظم أوقاتهم لأعمال خارجية من أجل الحصول على أجر إضافى ، والذى أدى بالتالى إلى انحدار مستوى خريجيها ، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث ، وعدم قدرتها على إعداد أجيال من الشباب القادر على المنافسة فى سوق العمل فى عصر العولمة ، والقادر على إنتاج المعرفة ، واستخدام المنتجـات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .[١]

٥- ضعف أنشطة البحث العلمى التى تجرى فى إطار الجامعات العربية:
إن العلم والبحث العلمى هما الطريق الوحيد لمواكبة روح العصر ، وإذا لم يتسلح الإنسان بالمعلومات والمعرفة التى تتسم بها الحضارة الجديدة التـى نعيـشها الآن ، سـيتعرض لعـدة ضـغوط نفـسية وفسيولوجية، لإخفاقه فى ملاحقة التغيرات الـسريعة التـى تـشنها تكنولوجيات تتبدل وتتغير بإيقاعات سريعة ، تتجاوز قدراتـه علـى التلقى والاستيعاب ، كما سيواجه بكم هائل من الخيارات التى تلقـى عليه عبء الإلمام بها ، والانتقاء منها ، وإلا تعرض للإحباط ، الذى هو من أهم أسباب العنف والتخلف .

وبالنظر إلى أنشطة البحث العلمى التى تجـرى فـى إطـار الجامعات العربية نجدها من أضعف الأنشطة الجامعيـة ، فهـى لا

---

١ - محمد عبد العزيز عيد (عرض) : " تحديد الاحتياجات التمويلية للتعلم العالى " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١٢) ، العدد (١) ، يونيه ٢٠٠٤ ، ص ١٧٣ .

تمثل أكثر من (٥%) من أعباء هيئة التدريس الجامعي [١]. بينما يصل هذا المؤشر إلى (٣٣%) من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة . [٢]

وقد يرجع ذلك إلى استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية - مع ضعف التمويل والدعم المالي - وقلة عدد الباحثين والمختصين ، الذي بلغ عددهم(٩١٠١) باحثا عام ١٩٩٦م ، في حين يضم المركز القومي الفرنسي وحده (٣١) ألف باحثا ، ومما يؤكد ذلك أن العالم المتقدم يمتلك (٨٥,٥%) من إجمالي العلماء والباحثين ، بينما الدول العربية مجتمعة بها (١,٥%) فقط[٣]. هذا بالإضافة إلى نقص الأجهزة العلمية ، وانخفاض الشعور بتحقيق الذات والاهتمام والإحساس بالأمان الاجتماعي ، وليس هذا فحسب بل إن البيئة العلمية ومناخ الإبداع ضعيف في الوطن العربي ، فقد أظهرت مجلة العلوم الأمريكية إحصاء يحدد حصة بعض الدول - ومنها مصر - من الموضوعات المنشورة في المجلات العلمية البحثية حول قضايا التعليم ومشكلاته منسوبة إلى المجموع الكلي لكل دول العالم ، وكانت النتيجة أن نسبة الولايات المتحدة (٣٠,٨٢%) ، اليابان

---

١ - محمود عباس عابدين : قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٣،ص ٢٩٤

٢- محمد على السيدية ، محمد عمر باطويح : "تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها "، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ .

٣- المرجع السابق ، ص ٤٤٨ .

(٨,٢٤%) ، المملكة المتحدة (٧,٩٢%) ، ألمانيا (٧,١٥%) ، الدول العربية (٠,٥٩%)، مصر فقط (٠,٢٨%)، إسرائيل (١,٠٧%) [١] . ومما يؤكد ذلك ما ورد فى منشورات معهد المعلومات العلمية (ISI) بأن إنتاج المفكرين والعلماء العرب مجتمعين يقل عن إنتاجية الفئة نفسها فى إسرائيل ، وأن الإنتاجية العلمية فى إسرائيل تفوق المصرية بعشرة أضعاف.[٢]

ووفقا لإحصائيات نفس المعهد " معهد المعلومات العلمية " ، فقد بلغ مجموع الأوراق العلمية التى نشرت فى كافة أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة (٣,٥) مليون ورقة ، كان توزيعها بالنسبة المئوية كما يلى :

الاتحاد الأوربى (٣٧%) ، الولايات المتحدة الأمريكية (٣٤%) ، دول آسيا على المحيط الهادى (٢١%) ، الهند (٢,٢%) ، إسرائيل (١,٣%) ، أما مساهمة العالم العربى والذى يبلغ مجموع سكانه حوالى (٢٨٠) مليون نسمة – فى هذه الفترة – موزعين على (٢٢) بلدا ، فهى أقل من مساهمة إسرائيل التى لا

١

٢ – محمد غانم : " الجامعة ، البحث العلمى والتنمية " ، مداخلة حرة فى المؤتمر الإقليمى العربى حول التعليم العالى ، بيروت، ٢ – ٥ آذار / مارس ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥ .

٣ – يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلى للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة "، مجلة العلوم التربوية ، ع (٤)، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص ص ٨٥ – ٨٦ .

يتعدى مجموع سكانها (٦) ملايين نسمة ، إذ تتراوح مساهمة كل من البلدان العربية بين صفر فى المائة (اليمن)، ٠,٣ فى المائة (مصر) ، ٠,٠٣ فى المائة فى باقى معظم البلدان [١] . ونسبة صفر فى المائة هنا تعنى أن عدد الأوراق لا تستحق الذكر فى الإحصاءات.

وقد يرجع ذلك إلى الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعى ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة ، وبالتالى الخصومة بين البحث والتطوير فى الوقت الذى ارتبط فيه التطوير بالبحث فى العالم المتقدم . حيث لم يعد هناك بحثا بلا استخدام ، كما لم يعد هناك تطويرا بلا بحث . [٢]

٦- وفيما يتعلق بخدمة المجتمع الذى يعد أحد أهم أهداف الجامعات ، فإنها تتخذ طابعا شكليا ورمزيا نظرا لقلة الوعى والبعد السياسى والاجتماعى لدى مؤسسات التعليم الجامعى ، كذلك بالنسبة لتنمية الاتجاه العقائدى الذى ينصب فى مهام الجامعات من خلال محتويات المناهج ولغة التدريس فإن ذلك يكاد يكون مفقودا ، إذا ما قورن

١- أحمد زويل : عصر العلم ، ط٢ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩ .

٢- محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعى " المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) ، " التعليم الجامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطوير " ، مرجع سابق، ص ٤٧٠ .

بالجامعات الأوربية والأمريكية التى تعتز بلغاتها وثقافاتها وتعمل على غرسها وتأكيدها فى مجتمعاتها . (*)

٧- إهمال معايير الكفاءة والاقتدار والتميز فى اختيار القيادات التربوية الإدارية ، فرغم أنه من المعلوم أن كفاءة التعليم رهن بكفاءة الإدارة التربوية ، والثانية رهن بكفاءة إدارييها وبقدرتها على التجديد والتطوير فى أساليب الإدارة. (١) فإن المعايير المستخدمة فى ذلك – فى بعض البلاد العربية – ليست بالضرورة معايير أكاديمية بحتة ، كما أنها ليست بالكفاءة أو التميز ، وإنما تتدخل فى ذلك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والشخصية ، مما يترك انعكاسا سلبيا على معنويات العاملين فى مؤسسات التعليم العالى وإنتاجهم وعلى المناخ التنظيمى لهذه المؤسسات بوجه عام . (٢) وقد يرجع ذلك إلى بيرو باثولجية الإدارة Administrative Bureau Pathology حيث إن

---

* لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- European Center for Higher Education : Trends and Developments in Higher Education in Europe , Paris : UNESCO – CEPES , 2003 , PP . 24 – 28
- Oser , F . and Racriswyl , F . Choreographies of Teaching : Bridging Instruction to Learning in : **Hand book of Educational Research** . Edited by Virginia Richardson . Washington D.C : AERA , 2001 , P . 1058 .
- Piper , Thomas ; Gentile , Mary and Parks , Sharon D . Can Ethics be thought ? **Perceptions , Challenges and Approaches at Harvard Business School** . Boston . MA : Harvard Business School , 1993 , PP . 161 – 165 .

1 – UNESCO , **The Functions of Educational Adminstration** , Paris , 1987 , P . 14.

٢- محمد إبراهيم محمد الشطلاوى : " التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعى المفتوح فى ظل الثورة العالمية للاتصال " ، **المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "** ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

القوانين التى تحكم المؤسسات التعليمية الجامعية هى فى الغالب قوانين صدرت منذ فترة طويلة وعلى الرغم من تطوير بعضها ، فإن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل وقاتلة لأية مبادرات أو جهود تطويرية . [١]

٨- ضعف التكامل والتنسيق بين الجامعات العربية ، فعلى الرغم من وجود تنسيق بين الجامعات فى القطر الواحد من خلال الأجهزة المختصة ، ووجود تنسيق على مستوى العالم العربى كله من خلال اتحاد الجامعات العربية ، فإن هذه الجهود لا تكفى لتحقيق صيغة فعالة من التنسيق تعمل على زيادة كفاءة التعليم العالى العربى وتساعده على حل مشكلاته . [٢]

٩- غياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالى لضمان جودة مخرجاتها ، حتى يتم الكشف عن جوانب القصور بها أو تدعيم إيجابياتها . وجدير بالذكر أن الجامعات الأردنية تعد الجامعات الوحيدة فى العالم العربى التى تطبق معايير اعتماد عام وخاص[*]، وترتبط هذه المعايير ارتباطا وثيقا بنوعية التعليم أو جودته [٣] .

---

١ - محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩ .

٢- محمد منير مرسى : **الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه** ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

* اعتماد عام : أى اعتماد عام للجامعة .
اعتماد خاص : أى اعتماد خاص لكل تخصص بالجامعة .

٣- اسحق فرحان : " التعليم العالى الخاص – التجربة الأردنية " ، **المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "** ، المجلد الأول، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

وفى مصر أعدت مؤسسات الدولة مشروعا بإنشاء هيئة مستقلة لتقويم الأداء ، غير أن هذا المشروع لم يخرج بعد إلى حيز التنفيذ .

وبعد هذا العرض لتحديات التعليم العالى فى الوطن العربى ، فإنه يمكن إجمال بعض تحديات أو مشكلات الجامعات العربية فيما يلى :

١- نقص الإمكانيات البشرية (أعضاء هيئة التدريس ، إداريون) التى تمكنها من استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة ، والناتجة عن مشكلة الانفجار السكانى وما صاحبها من تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والجامعى تحديدا .

٢- نقص الإمكانيات المالية ، مما أدى إلى تخلف بعض الجامعات العربية عن مثيلاتها فى دول أخرى لديها إمكانيات التطوير والتحديث بحيث استطاعت مواكبة التطورات والمتغيرات التى طرأت على جميع مجالات الحياة .

ويرجع هذا النقص فى الإمكانيات المالية إلى الاعتماد المطلق للجامعة على الدولة فى تمويلها تمويلا شبه كامل ، بعكس ما نجده فى دول شرق آسيا ودول أوربية وأمريكية عديدة ، حيث تسهم بعض المؤسسات الاقتصادية فى تمويل الجامعات التى تشرف عليها الدولة.(١)

٣- تتسم خطة ومناهج الدراسة فى كثير من الجامعات العربية بالنمطية وعدم المرونة ، مثل ضرورة تواجد الطالب فى قاعات المحاضرات بصورة منتظمة ، واقتصار الدراسة الجامعية على فئة عمرية ثابتة غالبا (من سن ١٨ إلى ٢٣ سنة) ، بالإضافة إلى أن المقررات

١- فهيم مصطفى : مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م ، ص ٣١١ .

الدراسية غير مترابطة ، وغير مرتبطة بالبيئة ، فى حين أن الكثير من الجامعات فى الدول المتقدمة تأخذ بنظم الدراسات البيئية والدراسات متعددة التخصصات ، كما أن هذه المقررات غالبا لا تحفز الطلبة على التفكير العلمى والابتكارى .

٤- اعتماد مجموع درجات الطلبة فى شهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد وأساسى للقبول وتوزيع الطلبة على التخصصات .

٥- تدنى مستويات الأداء الجامعى ، فلازال الكثير من الجامعات العربية تعتمد فى أساليب التدريس بها على طريقة الإلقاء أو التلقين من جانب الأستاذ الجامعى ، واستقبال المعلومات وحفظها واستظهارها من جانب الطلبة ، ولعل ذلك بل من الطبيعى أن يؤدى إلى انخفاض الكفاءة الخارجية كأمر حتمى لانخفاض مستوى الكفاءة الداخلية .

٦- افتقاد كثير من الجامعات العربية إلى نظم الاختبار والقياس والتقويم التى يستطيع بها الأستاذ الجامعى الحكم على مستوى استيعاب الطلبة ومدى استجابتهم وتفاعلهم مع المقررات الدراسية .

٧- تخصص كثير من الدول نسبة لا بأس بها من ميزانياتها لخدمة البحث العلمى الذى يتم غالبا فى الجامعات ومؤسسات البحث العلمى، أما فى الدول العربية فلا نجد إلا نسبة ضئيلة جدا من ميزانية كل دولة لأغراض البحث العلمى ، وهذا فى حد ذاته يعطل خطط التنمية فى الدولة ، ويسبب قصورا فى مجالات البحث العلمى .

٨- الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعى ، ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة ، وبالتالى الخصومة بين البحث والتطوير ، فى الوقت الذى ارتبط فيه التطوير بالبحث فى العالم المتقدم ، وارتبطت الجامعات ومراكز الأبحاث بها بمؤسسات الإنتاج ، ولم يعد هناك بحثا بلا استخدام ، كما لم يعد هناك تطويرا بلا بحث .

٩- انخفاض الدخل المادى لأعضاء هيئة التدريس ، حيث لا يتناسب دخل العضو مع متطلباته الشخصية والأسرية والبحثية ، الأمر الذى يضطر الكثير منهم تحت ضغط الحاجة للبحث عن مصادر لتحسين الدخل وزيادته ، ويضطر الكثير منهم للعمل فى أماكن ومؤسسات أخرى ، الأمر الذى يؤثر حتما على الأداء العام هنا وهناك .

١٠- تتخذ وظيفة خدمة المجتمع فى الجامعات العربية طابعا شكليا ورمزيا ، وأيضا تنمية الاتجاه العقائدى - الذى ينصب فى مهام الجامعات من خلال محتويات المناهج ولغة التدريس - ، يكاد يكون مفقودا فى الجامعات العربية ، وقد يرجع ذلك كله إلى قلة الوعى والبعد السياسى والاجتماعى لدى مؤسسات التعليم الجامعى .

١١- ضعف التكامل والتنسيق بين الجامعات العربية ، وغياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالى لضمان جودة مخرجاتها.

١٢- اعتماد التعليم الجامعى فى بعض الدول العربية على نظم التعليم الجامعى الأجنبية التى لا تتناسب فى مضمونها مع اهتمامات وميول الطلبة فى الدول العربية .

١٣- تزايد أعداد الطلبة المتخرجين من الكليات النظرية فى الجامعة ، مع حاجة المجتمع العربى إلى المتخرجين من الكليات العلمية لارتباط ذلك بحاجات ومتطلبات التنمية فى هذا المجتمع .

١٤- بيرو باثولوجية الإدارة ، ذلك أن القوانين التى تحكم المؤسسات التعليمية هى فى الغالب القوانين التى تحكم الأداء الحكومى ، على الرغم من تطوير بعضها ، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل ، وقاتلة لأية مبادرات أو جهود تطويرية .

وتأسيسا على ما سبق ، أصبح من الضرورى البحث عن سبل وحلول لمواجهة بعض هذه التحديات ، وكان من هذه الحلول الأخذ بنظام الخصخصة فى مجال التعليم الجامعى ، فى صورة إنشاء جامعات خاصة، حيث يعتبر نظام الخصخصة مخرجا من الأزمات التى تعانى منها كثير من نظم التعليم الجامعى التقليدية وبخاصة فى الدول العربية .

تعقيب :

إن مقولة : التعليم العالى للجميع عام ٢٠٠٠ [١] ، تستدعى التفكير بجدية فى تحقيق التربية والتعليم لكل راغب فيه وقادر عليه وطامح إليه، ولأن التربية تهتم بإعداد الفرد للحياة وتطبيعه وتنشئته [٢] ، فإن وجود التحديات السابقة بنوعيها الكمية والنوعية أمام التعليم الجامعى تعوق مسيرة هذا التعليم عن تحقيق أهدافه التى يتوخاها منه المجتمع ، والتى لن تتحقق بدون تخطيط ، لأن التربية لا تؤدى وظيفتها دون تخطيط . [٣]

ومن هنا فقد أشارت التقارير المصرية حول التعليم إلى ضرورة مراجعة وإعادة بناء هياكل التعليم وأنماطه ومناهجه ، ورفع كفاءة العملية

---

1 – James P . Grant : “ The State of the Word’s Children” , UNESCO , Oxford University press , 1991 , P.26 .

٢- أمين أنور الخولى : **أصول التربية البدنية والرياضية – المدخل ، التاريخ ، الفلسفة** ، ط٣،القاهرة، دار الفكر العربى،٢٠٠١ ، ص٣٤٧.

٣- اليونسكو : " عملية التخطيط التربوى " (مترجم) ، الوحدة الأولى : " التربية فى مجتمع متغير " ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٩١ ، ص ٢٣ .

التعليمية .. والبحث عن مصادر جديدة للإسهام فى تمويل التعليم [١] . حيث يعد ذلك الأساس للإصلاح والتطوير التعليمى الذى يستطيع أن يجابه تحديات عصر العولمة والمعلوماتية ، عصر التغيرات سريعة الإيقاع .

ولكى لا يترك التعليم الجامعى يئن بسلبياته الخطيرة التى ترجع فى أغلبها إلى انخفاض كفاية التمويل ، ومن منطلق أن التعليم من المنظور الاقتصادى إنما هو سلعة متوسطة ، فقد اتجهت بعض الحكومات العربية ومنها الحكومة المصرية إلى خصخصة التعليم الجامعى والسماح بإنشاء جامعات خاصة – بجانب الجامعات الحكومية – تخلق نوعا من التنافس مع القطاع العام وتتولى تحقيق ما عجزت عنه الجامعات الحكومية نتيجة تراجع مخصصاتها الحكومية أمام الازدياد المضطرد لأعداد الطلبة والتوسع المستمر فى فتح البرامج والتخصصات الأكاديمية ، خاصة وأن ما عجزت عنه الجامعات الحكومية يمثل تحقيقه ضرورة حتمية– كإنشاء تخصصات غير نمطية – للتعامل والتعايش مع متغيرات ومتطلبات القرن الحالى، قرن ثورات الاتصال والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية .

ولأن التوجه إلى خصخصة التعليم فى كثير من الدول كان ومايزال موضع تساؤلات وشكوك حول ما يمكن أن يعقبه من نتائج ، لذا سوف يخصص الفصل القادم (الثالث) لتسليط الضوء على خصخصة التعليم الجامعى وأهم القضايا ذات الصلة .

١– جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة: " الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها " ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا،الدورة (٢٣)،١٩٩٦/٩٥، ص ص١٦٧–١٦٨.

الفصل الثانى

خصخصة التعليم الجامعى فى الوطن العربى

" الدواعى ، الاستجابات ، الإشكاليات "

- مقدمة .
- الخصخصة (مفهومها ومبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) .
- خصخصة التعليم الجامعى :

القوى الدافعة لخصخصة التعليم (الأزمة الاقتصادية ، تدهور أوضاع التعليم ، التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة) .

- مفهوم خصخصة التعليم الجامعى .
- مرتكزات خصخصة التعليم الجامعى .
- أنماط خصخصة التعليم الجامعى :

١- نمط الخصخصة الشديدة . ٢- نمط الخصخصة القصوى .

٣- نمط الخصخصة المعتدلة. ٤- نمط الخصخصة المرغوبة .

- الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى :

– على المستوى العالمى .– على المستوى العربى والوطنى

أولا : رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى (١٩٩٦م).

ثانيا : اجتماع الخبراء العرب حول وضع " ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى(٢٠٠٠م) .

- ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة .
- آليات التقويم والاعتماد الأكاديمى .

- بعض الإشكاليات التى تواجه التعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى:

١- إشكالية التمويل. ٢ – إشكالية الاستقلال وحدوده .

٣-إشكالية آليات السوق . ٤- إشكالية المكانة الأكاديمية .

٥-إشكالية نهاية عصر الوظيفة.٦ – إشكالية عالمية التعليم العالى

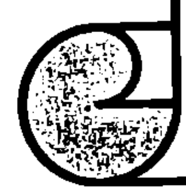
٧ – إشكالية المسئولية الثقافية .

- تعقيب .



علينا أن نواجه أنفسنا بحقيقة أن السنوات القليلة القادمة سنوات مليئة بالتغيرات والمفاجآت ، بل وتحديات ومخاطر حقيقية ، وعلينا أن نبدأ فى مواجهة مشاكل داخلية ملحة ، تتجسد فى مخاطر العولمة وتآكل الثقة فى كثير من المسلمات ، وتزايد الإحساس بالمادية مع تعاظم الاتجاه نحو الخاص.

هذا الاتجاه الذى شمل التعليم الجامعى ، وذلك فى ظل التحولات الشديدة التى شهدتها المجتمعات الدولية فى مختلف المجالات فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى ، حيث فرضت قضية خصخصة التعليم الجامعى نفسها كقضية أساسية فى رسم ملامح التعليم الجامعى – العربى تحديدا – فى الحاضر والمستقبل باعتبارها صيغة جديدة للتعليم الجامعى لا مناص من الاعتراف بها ، وتقبلها ، وتبنيها ، حتى لا تنحرف عن المصلحة الوطنية العليا.



الفصل الثانى

خصخصة التعليم الجامعى فى الوطن العربى
" الدواعى ، الاستجابات ، الإشكاليات "

مقدمة :

مع مطلع الثمانينات من القرن الفائت (ق ٢٠) برزت مظاهر اهتمام مختلفة بعملية التحول نحو القطاع الخاص ، وزاد بشكل كبير تردد مفهوم التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) privatization فى الأوساط العلمية والعملية على المستوى الدولى . حيث نجد دولا مختلفة فى التوجه الأيديولوجى وفى درجة التقدم ، أحدثت تحولا فى سياستها الاقتصادية نحو مفهوم الخصخصة ، مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وتركيا والبرازيل والهند والفلبين ، وأندونيسيا ونيجيريا وزامبيا، وبمراجعة التحولات التى تمت فى هذه الدول يلاحظ تقليص ملكية الدولة والميل إلى التخلص من بعض أو كل وحداتها الإنتاجية من خلال التصفية أو البيع للقطاع الخاص بدافع تخفيف العبء على الحكومات ومواجهة مشكلات التضخم وعجز ميزانية المدفوعات ونقص السيولة وتفاقم المديونية.[١]

أى أن التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة يعد جزءا من إطار عام واسع للإصلاح يهدف إلى تحقيق كثير من الأغراض المتنوعة من بينها التغير فى البناء الاقتصادى والسياسى للدولة ، والتقليل من حجم

١- عبد السلام الشبراوى عباس :" الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم – دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية " ، *المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "* ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٤١٠ .

القطاع العام فى المجتمع ، التخفيف من النفقات العامة ، وإنقاص ديون الدولة ، وإتاحة التنوع فى الجهات التى تقدم الخدمة.(١)

ولعل من المتفق عليه أن التعليم – الجامعى تحديدا – فى معظم أنحاء العالم بات يعانى من مشكلتين جوهريتين : الشح فى الإنفاق ، والانحدار في المضمون ، وقد أخذت كثير من الدول فى هذا العصر تتطلع إلى خصخصة التعليم بوصفها وسيلة لمعالجة تلك المشكلات بما فى ذلك الدول العربية (٢) . حيث تشير الدلائل إلى أنه لن تستطيع الحكومات فى المستقبل القريب أن تتحمل عبئا فى التعليم فوق عبء التعليم الأساسى للجميع ، فضلا عن أن هناك كثير من الدول عاجزة عن توفير التعليم الأساسى لجميع أبنائها . (٣)

ووسط هذا العجز والقصور الذى يعانى منه التعليم العالى الحكومى كما ونوعا – سبق توضيح ذلك فى الفصل الثانى– فى معظم بلدان العالم، خاصة فى البلاد العربية ، وفى ظل النظام العالمى الجديد وما يفرضه من مطالب جديدة على التعليم العالى ، حدث توسع فى خصخصة التعليم العالى (جامعات كان أو معاهد أو كليات) على كافة الأصعدة الدولية .

وبناءً على ذلك سوف يتناول الفصل الحالى ، بعض قضايا الخصخصة (كمفهومها ، وأساليبها ، ومشكلاتها ..) ، وبعض قضايا

1- Joseph ,Murphy : **The Privatization of scholling- problems and possibilites** , California , Corwin press , 1996 , P . 7 .

٢- محمد شحات الخطيب : *اتجاهات التربية والتعليم فى دول الخليج العربية – رؤية للحاضر والمستقبل*، الرياض ، مدارس الملك فيصل ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠ .

٣- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم – دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية ،، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

خصخصة التعليم الجامعى (كمفهومها ، ومرتكزاتها ، وأنماطها ..) ، يلى ذلك توضيحا لمدى الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى ، وينتهى الفصل بعرض لبعض الإشكاليات (التحديات) التى تواجه التعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى ، وذلك فيما يلى :

الخصخصة (مفهومها ومبرراتها – أساليبها – مشكلاتها – عوامل إنجاحها)

مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضى برزت مظاهر اهتمام مختلفة بعملية التحول نحو القطاع الخاص .فقد شهدت الخصخصة اهتماماً متزايداً منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين ، وتزايدت الأدبيات التى عالجت الخصخصة وأوضحت أهميتها فى رفع كفاءة واستغلال الموارد بوجه عام ، وتسهيل عملية التنمية بوجه خاص [1] ، وانطلاقا من هذا التحول العالمى ، قد يكون من المفيد – قبل الحديث عن التعليم الجامعى الخاص – تفنيد لبعض قضايا الخصخصة (مفهومها ومبرراتها، أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) بغية الوقوف على معنى خصخصة التعليم الجامعى والخصخصة بمفهومها العام ، والإفادة من معرفة أساليب الخصخصة ومشكلاتها وعوامل إنجاحها بتلافى مشكلاتها وتعضيد عوامل إنجاحها فى مجال التعليم الجامعى الخاص . وذلك فيما يلى :

١- يوسف خليفة اليوسف : " آفاق التخصصية فى دولة الإمارات العربية المتحدة " ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٥) ، ع (٤) ، الكويت ، جامعة الكويت ، شتاء ١٩٩٧ ، ص ٣١ .

نشأة مفهوم الخصخصة ومبرراتها :

إن كلمة الخصخصة Privatization هى كلمة حديثة نسبيا ، تواكب تطورات العصر الحديث والتحولات الاقتصادية التى تحدث فيه[1]. وقد نشأ هذا المفهوم فى مجال الاقتصاد الرأسمالى الخاص وكانت بداية الخصخصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم انتقلت من أمريكا إلى أوربا وبالتحديد بريطانيا والمكسيك [2] . ولم يصبح هذا المفهوم شائعا إلا فى أواخر سبعينيات القرن العشرين [3] . على الرغم من شيوعه فى لغة الاقتصاد وفى لغة الصحافة .

ولأن هناك شبه اتفاق – لدى الاقتصاديين – على أن إدارة المال العام قد لا تكون بكفاءة وإنتاجية القطاع الخاص ، لذا فالخصخصة هى اتجاه مرغوب فيه اقتصاديا ، وتنظيميا من جانب الحكومات المعاصرة ، ذات الارتباط الوثيق بالرأسمالية العالمية القائمة على نظام آليات السوق والحرية الاقتصادية [4]. حيث يسوق أنصار التحول نحو القطاع الخاص

١- على السلمى : " الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد " ، الأهرام الاقتصادى ، ع (٥٤) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٢ ، ص ٢٣ .

٢ - جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة – دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، *مرجع سابق* ، ص ١٣٠ .

٣ – فؤاد عبد الله العمر : " تجربة الخصخصة والتحديات التى تواجهها فى دولة الكويت " ، *سلسلة رسائل البنك الصناعى ، ع (٤٤)* ، مرجع سابق ، ص ٧ .

4 – Schneider man , Lary , S . " Privatization : An Economic and Organizational Analysis " ,**Diss . Abst .Inter** , OP. cit , P . 1573 .

مبررات منها [١] : إن المبادرات الفردية وآليات السوق ضرورية لتنشيط الاقتصاد الوطنى وتحقيق التنمية بشكل متسارع ، كما أن هـذا التحـول يحفز الأفراد على بذل المزيد من الجهد وتحقيق الإتقان والجودة ، وهذا بدوره يؤدى إلى إحداث تأثيرات إيجابية كبيرة على الإنتـاج والعمالـة والتوزيع ، كما أن عملية التحول نحو الخاص تحرر الدولة من المهـام الاقتصادية الجزئية بما يسمح لها بالتركيز على رفع كفاءة المـشروعات التى تظل فى يدها ، كما يؤدى إلى تنامى الرأسمالية الوطنية التى تتوجه باستثمارها نحو المشروعات الإنتاجية .

وعن **مفهومها** فالخصخصة وإن كانت تشير فى شكلها الظاهر إلى قيام الدولة بتفويض صلاحيتها للقطاع الخاص ليقوم بخدمات عامة ، إلا أنها فى مفهومها الباطن تمثل عملية عالية التعقيد[٢]، فليس للخصخـصة مفهوم عالمى موحد يتفق عليه الجميع ، فهى كما يقول " سافاز Savas " قد تعنى عند البعض وسيلة كما أنها قد تعنى عند البعض الآخر هـدفا ، فالبراجماتيون الذين يسعون إلى إيجاد حكم أصلح أو الـشعبيون الـذين يحرصون على تحقيق حياة اجتماعية أفضل ، تعنى الخصخصة عنـدهم وسيلة لبلوغ أهدافهم تلك ، أما الذين يبحثون عن الفرص التجارية مـن

---

1 – Mohammed Al – Queryaty : " Recomiling Development planning with privatization – The case of Jorden " , A paper Submitted to a conference on " **progress and Development in privatization** " , Bloomington , Indiana , U.S.A , 14 – 15 April , 1988 , P . 5 .

2 – Joseph Murphy , et . al ., (ed) : **Pathways to Privatization in Education** , London , Vanderbilt University , 1998 , P . 5 .

خلال أعمال الدولة ، فإن الخصخصة لديهم تعنى غاية فى حد ذاتهـا ، ولعل هذا ما يجعل مفهوم الخصخصة مغلفا بكثير من التـشويش وعـدم الوضوح . (١)

ويعرف فتحى درويش الخصخصة بأنها : " العملية التى بموجبهـا يتمكن القطاع الخاص من إدارة وتمويل المؤسسات العامة الـصناعية أو التجارية أو الخدمية ، رغبة فى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها تحقيق ربح وعائد مالى " (٢)

ويعرفها " فيتز ، وبيرز Fitz & Beers " بأنها : " صـفة عامـة لعملية تظهر بأشكال متعددة ، وهى تتعلق بنقل الأموال العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، كما تشمل إسناد الخدمات العامة التى يقوم بها القطاع العام إلى الشركات الخاصة ، فالخصخصة بشكل عام تعنى تغيير مجال التحكم فى رؤوس الأموال العامة ، وتغيير البناء الذى يجرى مـن خلاله إنفاق الأموال العامة " (٣).

---

1 - Savas , E. S . :**Privatization and Public – Private Partnerships** , New York , Catham House , 2000 ,P . 9 .

٢- فتحى درويش محمد عشيبة: " الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخـصة التعلـيم الجامعى فى مصر – دراسة تحليلية "مرجع سابق، ص ٥١٧ .

3 - Fitz , J . & Beers , B . " Education management Organization and the privatization of public Education a cross – National Comparison of the U.S.A and Britian " , **Comparative Education** , vol . (38) , No. (2), 2002 , PP . 139 – 140 .

ومن خلال استقراء بعض الأدبيات التى تناولت الخصخصة (*) ، يمكن التوصل إلى أن مفهوم الخصخصة يتضمن مجموعة من العناصر والممارسات منها :

١- تحويل الخدمات التى تقوم بها المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص .

٢- السماح للقطاع الخاص بإدارة وتمويل المشروعات الاقتصادية الإنتاجية بما يتوافق مع آليات ومتطلبات السوق وخدمة المستهلك

٣- اتباع أساليب عمل وطرق جديدة تهتم فى المقام الأول بالمنافسة وتلبية احتياجات السوق .

٤- إجراء تغييرات قانونية واقتصادية ، وتوفير المناخ الذى يسمح للقطاع الخاص بتحقيق أهدافه فى المؤسسات التى سيديرها ويمولها .

---

* من هذه الأدبيات :

- سعيد إسماعيل على : " التعليم والخصخصة " ، *الأهرام الاقتصادى* ، ع (١٠٥) ، مطابع الأهرام، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ١٦ – ١٧ .
- محمد إبراهيم السقا : " تجربة الخصخصة فى المملكة المتحدة " ، ***مجلة العلوم الاجتماعية*** ، المجلد (٢٥) ، ع (٢٢) ، الكويت، جامعة الكويت ، صيف ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .
- Breneman , David , W . : “ The Privatization of public Universties – A Mistake or model for the future “ , **The Chronical of higher Education** , vol. (43) , No. (7) , 1997 , PP . 48 – 58 .

أساليب التحول نحو القطاع الخاص (أساليب الخصخصة) :

إن السبق والريادة فى تجربة الخصخصة ، قد أتى من الدول الصناعية الكبرى والتى يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالى ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا ، وذلك طمعا فى زيادة إنتاجية شركاتها العامة .

وفيما يتعلق بأساليب التحول نحو القطاع الخاص : فليس هناك أسلوب واحد للتحول ، كما أن نطاق التحول وكيفية تنفيذه تختلف من مجتمع إلى آخر ، حسب ظروف كل مجتمع والبنية القانونية والدستورية والاقتصادية ، كما أن آليات التحول تختلف من مشروع لآخر . ويذكر كمال المنوفى أن أدبيات التحول نحو القطاع الخاص تقرر عددا من الأشكال منها[١] :

١- بيع وحدات القطاع العام كليا أو جزئيا للقطاع الخاص المحلى أو الأجنبى .

٢- تأجير وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو التعاقد مع الأخير على الإدارة مثل المشروعات السياحية .

٣- إنهاء احتكار الدولة لبعض القطاعات مثل البنوك والتأمين والعمل فيها جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص .

٤- المشروعات المشتركة التى ساهم فى إنشائها وملكيتها وإدارتها كلا من القطاعين العام والخاص .

---

١ - كمال المنوفى : " التحول نحو القطاع الخاص – دراسة نظرية " ، كتاب القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ .

٥- فتح الباب أمام القطاع الخاص للعمل فى ميدان الخدمات العامة كالصحة والتعليم والكهرباء والنقل .

ويمكن للقطاع الخاص تقديم الخدمات السابقة بالأساليب التالية : (١)

١- التعاقد مع الحكومة : حيث تتولى الحكومة مسئولية قطاع معين مع ترك بعض الاختصاصات للشركات الخاصة ، فمثلا فى البرازيل والهند وزائير تتولى الحكومة مسئولية قطاع الطرق ولكنها تترك الصيانة للشركات الخاصة .

٢- حقوق الامتياز الاحتكارية Molmopoly Franchise بمعنى أن تتعاقد الدولة مع شركات خاصة على تقديم خدمة ما فى منطقة معينة على أساس احتكارى .

٣- عقود الإدارة : بمعنى أن تستبقى الهيئة العامة مسئولية الخدمة فى أيديها ، على أن تتعاقد مع شركة خاصة فى إدارتها .

٤- الكوبونات Vouchers ، والتى بمقتضاها يحصل المستهلك على السلعة أو الخدمة مجانا أو بسعر مخفض ، ويطبق هذا الأسلوب فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال الأغذية المدعمة والمدارس التى تمولها الدولة .

---

١ - انظر :

- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم – دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٢ – ٤٢٣ .
- بيكاس سانيال : " تنوع الموارد ودوره فى تمويل التعليم فى المنطقة العربية" ، *ندوة " التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية – رؤى مستقبلية "* ، الرياض ٢٥ – ٢٨ شوال ١٤١٨ هـ / ٢٢ – ٢٥ فبراير ١٩٩٨ م ، ص ٤٥ .

٥- تعاونيات المستهلكين ، وهى منظمات تطوعية تختلف عن الشركات المساهمة ، من زاوية أن العائد لا يوزع على الأعضاء بحسب حصة كل منهم فى رأس المال ، وإنما بحسب حجم مشترياته من السلع والخدمات التى تقدمها التعاونية .

المشكلات التى تصاحب عمليات التحول نحو القطاع الخاص (مشكلات الخصخصة) :

هناك مشاكل عديدة تصاحب عمليات التحول نحو القطاع الخاص منها [١] :

١- مشكلة تقدير قيمة المشروعات المراد تحويلها .
٢- مشكلة مدى توافر أسواق مالية محلية نشطة ومزدهرة .
٣- مشكلة ضعف وهشاشة القطاع الخاص .
٤- مشكلة الخشية من أن يؤدى التحول للقطاع الخاص إلى تركيز الثروة فى أيدى مجموعة صغيرة من الأفراد بما يؤدى إلى تفاقم عدم العدالة الاجتماعية .
٥- مشكلة تراجع الأهداف الاجتماعية وزيادة البطالة وارتفاع أسعار الخدمات .
٦- مشكلة الضعف السياسى الإدارى التى ترتبط بالتأثير الكبير للعلاقات الشخصية فى شئون الحكم والإدارة ، وكذلك مخاوف الخضوع للسيطرة الأجنبية من خلال شركات متعددة الجنسية ، ورأس المال الأجنبى .

١- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم – دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ .

عوامل إنجاح عملية الخصخصة :

هناك عدد من العوامل الضرورية لإنجاح عملية الخصخصة وتكمن فى النقاط التالية[1]:

١- التزام الدولة بمبدأ الخصخصة .

٢- تواجد فرص استثمارية حتمية فى القطاع الخاص .

٣- تواجد سوق مالية ورأس مال متطور يشمل مؤسسات مالية متخصصة .

٤- تشجيع المنافسة وتجنب الاستعاضة عن احتكار الدولة باحتكار القطاع الخاص .

٥- تمتع العملة المحلية بالاستقرار واحتفاظها بقيمتها مقارنة بالعملات الأخرى .

٦- تواجد المعلومات عن الفرص الاستثمارية وتواجد المؤسسات المختصة بتقييم الشركات وكذلك الضمانة المالية .

٧- تواجد الهيكل القانونى الذى يحمى حقوق المستفيدين .

٨- تواجد الطاقة الاستيعابية فى السوق الاستثمارية للاستثمار المعروض ورغبة المستثمر فى الاستثمار المحلى .

٩- تهيؤ الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية المشجعة للاستثمار .

وبعد العرض السابق لمفهوم ومبررات الخصخصة وأساليبها ومشكلاتها وعوامل إنجاحها ، يمكن القول إن تجاوز الثنائية (الخاص /

١- محمد صبرى حافظ محمود : " تفعيل دور القطاع الخاص فى التعليم الجامعى – تصور مقترح " ، *المؤتمر العلمى السنوى الأول* ، " *مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة* "، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٧٠٣ .

العام) أمر لابد منه ، إذ أن التعايش الكامل بين النظامين ضرورة تفرضها التغيرات العالمية المتلاحقة ، وخطاب التحول إلى الخاص لا ينكر ولا يلغى دور الدولة تماما ، بل يسلم بضرورته وأهميته ، ولكنه يقصر هذا الدور على دعم القطاع الخاص ، وتهيئة كافة السبل لانطلاقه وتوسعه عبر التشريع والتسهيل وتقديم البيانات بكفاية ودقة ، وتوفير الأمان والاستقرار ، فالمطلوب إذا دولة قوية تفعل كل ما يمكن لإيجاد قطاع خاص قوى ، مع الاحتفاظ للدولة ببعض الصلاحيات التنظيمية والرقابية لضمان عدم الانحراف .

هذا وقد أدت ثورة التكنولوجيا والتطور فى إنتاج المعرفة إلى تغير فى الوزن النسبى لعناصر الإنتاج وأصبحت المعلومات والمعرفة على قمة هذه العناصر ، وأصبح من يعرف يهيمن على من لا يعرف ، وقد فرض هذا الوضع اهتماما متزايدا بالجودة ، فآليات السوق (الخصخصة) تولد روحا تنافسية حادة ليس فقط فى مجال الصناعة والتجارة ، وإنما أيضا فى مجالات الفكر والمعرفة والمعلومات ، وكان لابد للتعليم أن يتأثر بهذه المتغيرات وأن يؤثر فيها ، ويواكبها بأن يتحول من الجمود والثبات إلى المرونة والتغير ومن الاكتفاء بالحد الأدنى إلى الإتقان والجودة ، وذلك فى ظل خصخصته ، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن حل معظم المشكلات التى تواجه قطاع التعليم فى العديد من دول العالم يتمثل فى خصخصة التعليم.

خصخصة التعليم الجامعي :

يتضح من العرض السابق لبعض قضايا الخصخصة أن مفهوم الخصخصة نشأ في مجال الاقتصاد ، إلا أنه فى الآونة الأخيرة ، أصبحت خصخصة التعليم – بصفة عامة – بعدا مطروحا للنقاش بين

المختصين وغيرهم فى الدول العربية ، فالواقع يشير إلــى تعــاظم دور الحكومات ، وعدم مناسبة الجهود الأهلية والخاصة مع الظــروف التــى يمر بها المجتمع العربى فى ظل متغيرات مجتمعية وعالمية متسارعة .

ولابد هنا من الفصل بين مفهوم الجهود الخاصة التى يــسهم بهــا القادرون فى مجال توفير فرص تعليم لغير القادرين ، وبين خصخــصة التعليم باعتبارها صيغة جديدة للتعليم لا مناص من الاعتراف بها وتقبلها وتقويمها ومراجعتها وتبنيها – حتى لا تنحرف عن المــصلحة الوطنيــة العليا – وهذا يتطلب من الجميع سياسيين ومفكرين ورجال أعمال وجميع مؤسسات المجتمع المدنى وتنظيماته غير الحكومية أن تتحمل مسئوليات التعليم ، إدارة وتمويلا وتنظيما، بحيث تصبح مسئولية الدولة محــصورة فى توفير التعليم الأساسى ، والإنفاق على تعليم القادرين ذهنيــا وغيــر القادرين ماليا إلى آخر مراحل التعليم وإلى جانب الإشراف العام علــى التعليم لضمان الأمن القومى والمستوى التعليمى المطلوب ، وذلــك لأن الظروف المعاصرة قد خلقت قوى متداخلة فيما بينها ، دعمت بل فرضت الخصخصة على التعليم ، وفيما يلى إشارة إلى هذه القوى .

القوى الدافعة لخصخصة التعليم :

إن امتداد الخصخصة إلى نظام التعليم ، قد مهد له ذلــك التحــدى الكبير الذى يواجه التعليم فى العالم أجمــع ، والمتجــسد فــى ظهــور المشكلات الاقتصادية ، والأكاديمية ، فالتعليم يواجه مشكلة التمويل التى تتمثل فى زيادة النفقات المطردة نتيجة التزايد السريع فى أعداد الــسكان مع تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم ، وما يتطلبه ذلك مــن ســرعة التوسع فى إنشاء المؤسسات التعليمية لاستيعاب جميع الطلبة ، بالإضافة إلى الإنفاق على عمليات التجديد والتطوير والبحث العلمى ، مما يــشكل

عبئا على الميزانيات العامة [١] . وللخروج من مشكلة التمويل وما يتبعها من مشكلات تعليمية وأكاديمية ، وفى ظل التوجه العالمى نحو فكرة الخصخصة واقتصاد السوق ، اتجهت معظم الحكومات فى الآونة الأخيرة إلى تشجيع خصخصة التعليم .

ويرى ليفين Levin أن الظروف المعاصرة خلقت قوى متداخلة فيما بينها تدعم أو تفرض الخصخصة على التعليم ، ومن هذه القوى[٢]:

الأزمة الاقتصادية :

حيث أصبح التعليم يستهلك قدرا من إجمالى ميزانية الدول ، فقد تضاعف الإنفاق على التعليم فى العقود الأخيرة مع تضاعف أعداد الطلبة الملتحقين بالبرامج التعليمية المختلفة ، إلا أن هناك استمرار للعجز عن تغطية جميع الاحتياجات التعليمية .

تدهور أوضاع التعليم:

ففى السنوات الأخيرة اشتد النقد الموجه إلى التعليم ، من حيث ارتفاع كلفته وانحدار مستواه ، وتدنى إنتاجيته ، وعدم كفايته وفعاليته ، ويستند النقاد فى ذلك إلى ضعف الإنجاز الأكاديمى لدى الطلبة ، والتخلف فى التحصيل العلمى فى مجالات علمية أساسية كالعلوم والرياضيات ، والقصور فى الإعداد للمهنة أو الوظيفة ، وعدم التمكن من مهارات التفكير والتنظيم العليا ، وانخفاض روح المبادرة والمسئولية الوطنية .

---

١ - محمد شحات الخطيب : " **اتجاهات التربية والتعليم فى دول الخليج العربية – رؤية للحاضر والمستقبل**"، مرجع سابق : ص ١٤٧ .

2 - Henry ,Levin , M . (ed) : **Privatizating Education** , Op .Cit, 2001 , P . 147 .

التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة :

الاقتصاد فى هذا العصر، آخذ فى التحول من الصناعة إلى العلم ، إذ أصبح العلم قادرا على أن يستقطب القوة الاقتصادية ويخطفهـا مـن مصادرها السابقة ، كما أضحى المجتمـع المعاصـر اليـوم " مجتمـع المعلوماتية " عالميا فى اهتمامه واضعا تركيزه على رأس المال الفكرى والعلمى ، ونتيجة لهذا فإن التعليم يبرز بوصفه أمرا أساسيا فى مجتمـع العلم ويحتاج إلى درجات عالية من المعرفة والتدريب ، قد تعجـز عـن توفيرها حكومات بعض الدول التى تتكفل بتمويل مؤسساتها التعليمية .

ويتضح من عرض القوى السابقة والتى فرضت الخصخصة على التعليم ، أن الخصخصة اتجاه عالمى لحل مشكلات التعليم ، حيث يـرى كثير من الاقتصاديين أن حل المشكلات المالية التى تواجه قطاع التعلـيم فى العديد من دول العالم يتمثل فى خصخصة التعليم . وتتفاوت وجهات النظر في المدى الذى يجب أن تصل إليه عملية الخصخصة على النحـو التالى : [(١)]

- يرى البعض أن سيطرة الدولة على التعليم هو بمنزلـة تـأميم للقطاع الخاص وبالتالى ينبغى إزالة هذا التأميم ، ولاسـيما أن القطاع الخاص كثيرا ما يدير المؤسسات بكفـاءة أكبـر مـن القطاع العام .
- يرى البعض الآخر أن فكرة الخصخصة جيدة ، ولكن يجب ألا نطلق الحرية للقطاع الخاص ليحيل التعليم إلى فكرة تجاريـة بحتة هدفها تحقيق أقصى درجة من الربح ، ولابد أن تـضع

---

١ - ميلتون فيردمان : الرأسمالية والحرية ، ترجمة : يوسـف عليـان ، عمـان (الأردن) ، مركز الكتب الأردنى ، ١٩٨٧ ، ص ٨٦ .

الدولة الأطر والشروط بما يحافظ على كافة الاعتبارات التى لابد منها عند قيام القطاع الخاص بإدارة مؤسسات التعليم .

وقد اكتسب تخصيص التعليم الجامعى فى الآونة الأخيرة أهمية بارزة – رغم وجود القطاع الخاص فى مراحل التعليم العام فى كثير من بلدان العالم – كاستراتيجية ترمى أساسا – وليس مطلقا – إلى التعويض عن ركود الميزانيات العامة للتربية من جهة ، وإلى مقابلة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى من جهة ثانية .[1]
وفيما يلى تعريج على مفهوم خصخصة التعليم الجامعى .

مفهوم خصخصة التعليم الجامعى Privatization of Higher Education

لا يقصد بخصخصة التعليم الجامعى نفس المعنى المطروح بالنسبة للنظام الاقتصادى حيث لا يجب أن يفهم من خصخصة التعليم الجامعى بيع الجامعات الحكومية للقطاع الخاص ، كما هو معلوم بالنسبة للخصخصة فى مجال مؤسسات الإنتاج ، أو أن تطرح أسهمها فى البورصة لكى يتبادلها رجال المال والأعمال ، وإنما يقصد بالخصخصة فى مجال التعليم الجامعى " أن يسمح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعى يمتلكها ويمولها ويديرها أفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية، ولا يكون هدفها الأساسى التربح ، وإن لم يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادى للقائمين على إنشائها والمستثمرين فيها "[2] . وذلك وفقا

---

١ – جاند هيلا ب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبليات ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

٢– محمد سيف الدين فهمى : " خصخصة التعليم الجامعى – المبررات والمحاذير "، **المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "**، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

للقوانين واللوائح المنظمة لذلك ، وأن تستهدف نفس الأهداف التى تقصدها الجامعات الحكومية ، وتخضع لوزارة التعليم العالى فى تقييم نوع الخدمة ومداها وكيفية أدائها .

وفى ظل التحولات الشديدة التى شهدتها المجتمعات الدولية فى مختلف المجالات فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى ، فرضت قضية خصخصة التعليم الجامعى نفسها كقضية أساسية فى رسم ملامح التعليم الجامعى فى الحاضر والمستقبل ، وطُرحت هذه القضية بشدة باعتبارها صيغة جديدة للتعليم الجامعى ، لا مناص من الاعتراف بها وتقبلها وتبنيها ، وذلك بناءً على عدة ركائز، فما هى هذه الركائز والتى تستند إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعى ؟ هذا ما سوف نعرض له فيما يلى :

مرتكزات خصخصة التعليم الجامعى :

يمكن إجمال الركائز التى تستند إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعى على المستوى العالمى فى عدة ركائز أهمها :

١ – فك الارتباط بين الحكومات ومؤسسات التعليم الجامعى ، وذلك لعدة اعتبارات منها :

أ- . تخفيف العبء عن كاهل الحكومات ، حيث إن التمويل الذاتى لمؤسسات التعليم الجامعى الخاص يخفف العبء الملقى على عاتق ميزانيات الدول التى تسمح ظروفها بالخصخصة .

ب- التعليم الجامعى الخاص موضع طلب شديد ، لأنه أفضل نوعيا من التعليم الجامعى الحكومى . (١)

1- جاند هيلا . ب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبليات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

ج- يتمتع خريجو الجامعات الخاصة بحظوظ أفضل وأوسع فى سوق العمل ، ومزاولة مهن أرفع مكانة اجتماعية وأعلى أجرا من الناحية المالية فى المجتمع .[1]

د- تعتبر خصخصة التعليم الجامعى أحد العوامل المساعدة فى إعادة توزيع الدخل ، بينما التعليم الجامعى الحكومى يشكل عامل هبوط وتراجع وانخفاض لدخل طبقات المجتمع.[2]

هـ - تفضل المؤسسات - خاصة الصناعية الكبرى - تطبيق اتجاه الخصخصة لحل مشكلاتها التنظيمية والإنتاجية والخدمية وغيرها عن طريق إجراء وتمويل البحوث العلمية فى مؤسسات جامعية خاصة أكثر من إجرائها وتمويلها فى مؤسسات جامعية حكومية .

٢- تحقيق التوازن بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ، حيث يقدم القطاع الخاص أمثلة لنماذج إدارية بديلة وبرامج تعليمية مختلفة ، وبهذا يستفيد القطاع العام والمجتمع بصفة عامة من عملية الخصخصة ، فمرونة تمويل التعليم الجامعى الخاص توفر تخصصات تكنولوجية عصرية ومستقبلية ملحة ، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى تلبيتها نظرا لوجود البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة للتعليم الجامعى الحكومى .

---

1 - Patrinos , H . A . " The Privatization of Higher Education in Colombia . effects An quality and equity " , **Higher Education** , vol(20) , No. (2) , September 1990 , P . 161 .

2 -Blaug , M : " The Distributional effects of higher Education subsidies " , **EconOMics of Education Review** , vol . (2) , No . (3) , 1982 , P . 215 .

٣- التفوق والامتياز ، وذلك على اعتبار أن :

التعليم الجامعى الخاص يستجيب على نحو أسرع وأفضل لمطالب السوق ، لتقديمه تعليم ملائم ومتميز يلبى حاجات الفرد والمجتمع . (١)

التفوق والامتياز القائم على الإنجاز والتحصيل والإبداع قد تم تحقيقه فى القطاع الخاص فى كثير من الدول المتقدمة.(٢)

التعليم الجامعى الخاص – وإن كان يحمل طابعا نخبويا وماليا – قد يسمح بظهور إمكانات وقدرات إنسانية متميزة ، يمكن أن تهدر وفقا لمعايير القبول بالتعليم الجامعى الحكومى . (٣)

الحرية الأكاديمية ، فالخصخصة تمنح المؤسسات الجامعية استقلالا نسبيا عن الحكومات ، فتتوع فى تقاليدها الجامعية وحريتها الأكاديمية ، على اعتبار أن غالبية المؤسسات الجامعية الحكومية مسيسة وتتحكم فيها الدولة – رغم استقلاليتها – بينما المؤسسات الجامعية الخاصة

---

1 - Balan , J : " Private Universities within the Argentine " Higher Education system – trends and prospects , **Higher Education policy** , vol . (3) , No . (2) , Juin 1990 , P . 17 .

٢- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر – الواقع ، المأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

٣- جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة – دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ .

لا تخضع لاعتبارات السياسة لعدم سيطرة الدولة عليها سواء من الناحية الإدارية أو التمويلية .

التنوع والمنافسة ، فالتعليم الجامعى الخاص لا يفرض على الناس – خاصة غير القادرين – ولا يمنع أحدا من التقدم إليه – طبقا لشروطه ومصروفاته – ووجود كلا النوعين (الخاص والحكومى) فى المجتمع تحقق فائدتان : فهو من جهة يلبى تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى إطار من حرية الاختيار ، ومن جهة أخرى يخلق نوعا من التنافس بين الخاص والحكومى ، وكذلك بين رؤوس الأموال وبعضها بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية . (١)

وإذا كانت هذه هى الركائز التى تستند إليها فلسفة الدعوة إلى خصخصة التعليم الجامعى والتى تدعم انتشاره والاستجابة له فى دول كثيرة من العالم ، خاصة تلك الدول التى تأخذ بنظام السوق والحرية الاقتصادية ، فما هى أنماط الخصخصة فى مجال التعليم العالى وما هى المؤسسات التى تمثلها فى مصر ؟ ، هذا ما سوف نعرض له فيما يلى :

أنماط خصخصة التعليم العالى والمؤسسات التى تمثلها فى مصر :

تتعدد أنماط خصخصة التعليم العالى ، وتختلف دلالتها باختلاف النظم التعليمية ، والفلسفة الاجتماعية والتربوية والأيديولوجية السائدة فى المجتمعات ، ويمكن تقسيم تلك الأنماط إلى أربعة أنماط رئيسة هى :

---

1 – Green , J . P . , Peterson , P . E . & Du . J : “ Effectiveness of school choice – the milwakee experiment “ , **Education and Uraban Sosiety** , No . (31) , 1990 , P . 190 .

١ - نمط الخصخصة الشديدة : [١]

فى هذا النمط يقوم القطاع الخاص بإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى التى أنشأتها الدولة دون تدخل من الدولة وبعيدا عن سيطرتها ، ويفترض فى هذا النمط استرداد كامل تكلفة التعليم العالى الرسمى الفعلية (يدخل فيها نسب الأصول الثابتة كالمبانى والأجهزة ، إضافة إلى تكاليف التعليم الجارية كالرواتب والمراجع وغيرها) من المنتفعين سواء كانوا طلبة أو أرباب عمل أو الاثنين معا .

ولعل هذا النمط من الخصخصة غير مرغوب فيه لما يعكسه من آثار خارجية على التعليم العالى ، فضلا عن كونه غير قابل للتطبيق فى الممارسة العملية ، وتخلو مصر - حاليا- من المؤسسات التى تمثل هذا النمط الخصخصى ، وإن كانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة - جامعة خاصة غير مصرية - لا تبتعد كثيرا عن هذا النمط لولا التمويل الأمريكى لها بنسبة (١٠٠%) ، وكذلك جامعة سنجور بالإسكندرية التى تساهم فرنسا فى تمويلها بنصيب كبير . (*)

---

١ - انظر :

- جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
- مها عبد الباقى جويلى : " التعليم الجامعى الخاص - القضايا ، متطلبات المجتمع دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥

* سيأتى الحديث عن الجامعة الأمريكية ، وجامعة سنجور فى الفصل الخامس من البحث .

٢ – نمط الخصخصة القصوى :

فى هذا النمط من الخصخصة يتولى القطاع الخاص إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى من كليات وجامعات خاصة دون أية إعانات أو تدخل من الدولة ، ويرى البعض أن هذا النمط من المؤسسات الخاصة وغير المعانة يسهم فى التخفيف من العبء المالى الذى تتحمله الدولة حيال التعليم العالى ، ولكن كلفة هذه المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع باهظة على المدى الطويل .[١]

ومن المؤسسات التى تمثل الخصخصة القصوى فى مصر : الجامعات الخاصة المصرية (موضوع البحث الحالى) .

٣ – نمط الخصخصة المعتدلة :

فى هذا النمط من الخصخصة تتولى الدولة مسئولية تمويل مؤسسات التعليم العالى بشكل شبه كامل بحيث تغطى نفقاتها على وجه التقريب ، هذا على الرغم من نشأة هذه المؤسسات على يد جهات أهلية ، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو الذى يتولى إدارتها.[٢]

ومن المؤسسات التى تمثل نمط الخصخصة المعتدلة فى مصر : المعهد العالى للتكنولوجيا (خاص بمصروفات) ، المعهد العالى للسياحة والفنادق (خاص بمصروفات) ، وغيرها من المعاهد الخاصة بمصروفات مثل معاهد الخدمة الاجتماعية والمعاهد التجارية.[٣]

---

١ – جاند هيلا ب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبليات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

٢ – فتحى درويش محمد عشيبة : " الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر – دراسة تحليلية "، مرجع سابق، ص٥١٨ .

٣ – فؤاد بسيونى متولى : التربية ومشكلات التخطيط ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ص ٩٩ – ١٠٠ .

٤ – نمط الخصخصة المرغوبة :

فى هذا النمط تتولى الدولة مسئولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى ، وتلجأ فى الوقت نفسه – ضمن حدود معقولة ومقبولة – إلى الترحيب بمصادر التمويل الخاصة أو الأهلية من منطلق أن التعليم العالى هو خدمة تقوم بها جهات ومؤسسات رسمية لصالح واستفادة فئات وقطاعات أهلية داخل نسيج المجتمع الواحد ، وبالتالى فمن المرغوب فيه ألا تتحمل الدولة وحدها كامل تمويل التعليم ، ومن الضرورى أن تشارك هذه الفئات والقطاعات – اختياريا – فى تحمل جزء ولو بسيط من هذا التمويل ، كل على قدر طاقته دون إجبار أو إكراه.[١]

ومن المؤسسات التى تمثل نمط الخصخصة المرغوبة فى مصر ما حدث من تكاتف للمصريين من أجل إنشاء الجامعة الأهلية الوطنية عام (١٩٠٨م) .

وإذا كانت الأنماط الأربعة السابقة تمثل أنماط خصخصة التعليم العالى بصفة عامة ، فإن التعليم الجامعى الخاص – تحديدا – يتخذ فى مصر شكلين أساسيين حتى الآن ، هما :

أ- إنشاء جامعات خاصة تستقل فى إدارتها وتمويلها عن الجامعات الحكومية (نمط الخصخصة القصوى) ، وهذه الجامعات هى موضوع الدراسة الحالية وسوف يتناولها الفصل السابع تفصيلا .

ب-إنشاء أقسام فى الكليات الجامعية الحكومية للتدريس بلغات أجنبية (تخصص ضمنى يتم داخل الجامعات الحكومية) : حيث بدأ

---

١ – جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة – دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

الاتجاه إلى التدريس باللغات الأجنبية داخل الجامعات الحكومية المصرية فى السبعينيات من القرن المنصرم – فى فترة الانفتاح الاقتصادى – فى عام ١٩٧٤م ، بمقتضى القرار رقم (٦٢) بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٧٤م ، وتضمن السماح لمجلس الكلية باختيار مادة يتم تدريسها باللغة الإنجليزية بالفرقتين الثالثة والرابعة ، وقد تم ذلك فى كليات التجارة . [١]

وفى عام ١٩٩٣ بدأ إنشاء أقسام للتدريس باللغة الإنجليزية بكليات التجارة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى ، وامتدت إلى الدراسات العليا عام ١٩٩٦م ، وظهرت هذه التطورات فى التسعينيات بتقاضى مصروفات دراسية ، واقتصر ذلك فى بداية الأمر على كلية التجارة بجامعة القاهرة ، ثم انتشرت هذه الأقسام فى معظم كليات التجارة بالجامعات المصرية ، كما شملت كليات الحقوق بجامعتى القاهرة والإسكندرية ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . وتستقبل هذه الأقسام طلابها من أبناء القادرين على دفع مصروفاتها الدراسية .[٢]

وجدير بالذكر أن إنشاء أقسام فى الكليات الجامعية الحكومية للتدريس بلغات أجنبية ، وإنشاء برامج للتعليم المفتوح عن بعد ما هى إلى محاولة للبحث عن مصادر ذاتية للتمويل ، وذلك بفرض مصروفات على طالبى هذه الخدمات باعتبارها خدمات إضافية .

١- نجوى يوسف جمال الدين : " التنوع فى التعليم الجامعى المصرى وحتمية التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس " ، التربية والتنمية ، ع (١٨) ، السنة (٧) ، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ٢٤ – ٢٨ .

٢ - المرجع السابق .

وبعد هذا العرض لأنماط خصخصة التعليم العالى ، وما سبقه من عرض للركائز التى تستند إليها فلسفة الدعوة لخصخصة التعليم الجامعى، فإن تتمة الحديث تملى على الباحث أن يلى ذلك توضيحا لمدى الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى،وذلك فيما يلى :

الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى :

فى ظل النظام العالمى الجديد ، ووسط مطالبه الجديدة من التعليم العالى ، ووسط هذا العجز والقصور الذى يعانى منه التعليم العالى الحكومى كما ونوعا فى معظم بلدان العالم ، خاصة فى البلاد العربية ، حدث توسع فى خصخصة التعليم العالى (جامعات كان أو معاهد أو كليات) على كافة المستويات العالمية والإقليمية (العربية) والوطنية .

فعلى المستوى العالمى شهدت خصخصة التعليم العالى نموا ملحوظا فى العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، كما احتل التعليم العالى الخاص نسبة لا تقل عن (٨٠%) من مؤسسات التعليم العالى فى بعض الدول ، ويوضح ذلك الجدول التالى[١]:

١- جاند هيلا ب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، مستقبليات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

جدول (٣)

مؤسسات التعليم العالى فى بعض دول العالم

(نصيب كل من القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	القطاع العام	القطاع الخاص
باكستان	١٩٧٧	٩٦,١	٣,٩
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٠	٨٤,٥	١٥,٥
البرازيل	١٩٨٣	٨٣,٩	١٦,١
اليابان	١٩٨٥	٢٨,٨	٧١,٢
الفلبين	١٩٨٦	٢٧,٦	٧٢,٤
كوريا الجنوبية	١٩٨٦	١٩,٦	٨٠,٤

وعلى المستوى الإقليمى (العربى) والوطنى ، فقد شهدت أيضا خصخصة التعليم العالى نموا متسارعا فى عدد الجامعات والكليات الخاصة فى بعض الدول العربية ، فمنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الفائت نما هذا التعليم نموا متباينا بين الدول العربية، ويوضح ذلك الجدول التالى(*) :

* استند الباحث فى إعداد هذا الجدول إلى :

أ- إبراهيم عصمت مطاوع : " التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى " ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ – ١٧٢ .

ب- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر – الواقع ، المأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

جدول (٤)

أعداد الجامعات الحكومية والجامعات والكليات الخاصة

فى بعض الدول العربية حتى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

م	الدولة	عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات والكليات الخاصة	الإجمالى
١	جمهورية مصر العربية	١٣	٦ (**)	١٩
٢	المملكة الأردنية الهاشمية	٨	١٢	٢٠
٣	الجمهورية اليمنية	٦	٩	١٥
٤	فلسطين	٤	٤	٨
٥	الإمارات العربية المتحدة	٢	٨	١٠
٦	سلطنة عمان	١	٩	١٠
٧	الجمهورية اللبنانية	١	٨	٩

وجدير بالذكر أن التعليم الخاص بدء مبكرا فى المغرب ، حيث تكاثرت أعداد مؤسسات التعليم العالى الخاص منذ صدور قانون التعليم

** هذا وسوف يرد تفصيل عن الجامعات الخاصة المصرية فى الفصل السابع حيث وصل عددها حتى العام الدراسى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م إلى ٩ جامعات عاملة.

الخاص بها عام ١٩٨٤م وأصبحت تضم (٥٠) خمسين مؤسسة للتعليم العالى الخاص حتى العام الدراسى ٩٤ / ١٩٩٥م . (١)

ويتضح من الجدولين السابقين أرقام (٣)، (٤) أن الجامعات الخاصة قد أصبحت فى الوقت الحاضر تمثل النموذج الآخذ فى الانتشار فى كثير من دول العالم ومنها بعض الدول العربية ، والتى فاق فى معظمها عدد الجامعات الخاصة مقارنة بعدد الجامعات الحكومية ، غير أن هناك بعض الدول العربية مثل الكويت ، الجزائر ، لم ينشأ بها جامعات خاصة ، ومازالت تعتمد حتى الآن على الجامعات الحكومية .

ويتمثل الوعى العربى بقضية التعليم الجامعى الخاص ، فى إقامة الندوة العلمية الأولى " الجامعات الخاصة فى البلدان العربية " ، والتى نظمها منتدى الفكر العربى فى " أيفران " بالرباط (المغرب) عام ١٩٩٥م ، وقد ناقشت تلك الندوة واقع هذا التعليم بالمغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر ، وركزت الندوة فى بعض محاورها على مدى إمكانية التوفيق بين الربحية من جهة ، وتوفير الشروط الأكاديمية الضرورية من جهة أخرى.(٢)

١- عبد الله عبد الدايم : " دور التعليم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى " ، المؤتمر التربوى الثانى:"خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ٨٤ .

٢- صالحة عبد الله يوسف عيسان ، عبد الله بن مبارك الشنفرى : " التعليم العالى الخاص فى سلطنة عمان ودوره فى التنمية ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

وإضافة إلى إقامة الجامعات والكليات العربية الخاصة ، فمن الاستجابات العربية أيضا للتعليم العالى الخاص ، والتى تمخضت عن ندوة " الجامعات الخاصة فى البلدان العربية " آنفة الذكر :

- نشأة "رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى عام ١٩٩٦م" .
- اجتماع الخبراء العرب حول وضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى عام ٢٠٠٠م.

وفيما يلى تعريف بهذه الرابطة ، وما توصل إليه هذا الاجتماع :

أولا : رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى (١٩٩٦) [1] :

وهى " مؤسسة عربية غير ربحية ، ذات شخصية اعتبارية مستقلة (إداريا وماليا) ومواردها اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات والإعانات غير المشروطة ، تقبل فى عضويتها كافة الجامعات والكليات الجامعية العربية الخاصة والكليات المتوسطة العربية الخاصة التى تمنح درجة الدبلوم بعد الثانوية العامة " .

وقد أعلن عن تأسيس هذه الرابطة عام ١٩٩٦م فى مدينة " أبو ظبى " واختيرت مدينة " عمان " بالأردن لتكون مقرا دائما لها ، ثم أصبح لهذه الرابطة فرعان أحدهما فى " دبى " والآخر فى " القاهرة " .

ومن الجامعات المؤسسة لهذه الرابطة إلى جانب جامعة عجمان بالإمارات العربية المتحدة والداعية إلى هذا التأسيس : إحدى عشرة (١١) جامعة من الأردن ، وجامعة من اليمن ، وأخرى من لبنان ،

١- حسن حسين البيلاوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين - التحديات والاستجابات "، **المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "** ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢ - ١٣٣ .

وجامعة من المغرب،أى تأسست الرابطة بجامعات من خمس دول عربية، وهناك دعوة إلى(٥٥)جامعة خاصة أخرى على نطاق العالم العربى .

ومن أهداف الرابطة :

- تأكيد دور مؤسسات القطاع الخاص فى مجال التعليم العالى .
- الإسهام فى إعداد البحوث والدراسات وبرامج التدريب وإعادة التأهيل والتطوير المستمر .
- إنشاء هيئة اعتماد عليا تضع المعايير والأسس العلمية للجامعات والكليات الأعضاء فى الرابطة .

ومن مهام الرابطة :

- إنشاء قاعدة معلومات متكاملة عن الجامعات الخاصة فى الوطن العربى .
- إنشاء صفحة خاصة على شبكة الإنترنت تتضمن معلومات عن الرابطة والجامعات الأعضاء .
- إصدار مجلة دورية باسم الرابطة .

ومهما كان الأمر فالرابطة مازالت فى نشأتها ، إلا أنها تعتبر استجابة عربية لتحديات خصخصة التعليم الجامعى ومثالبه ، ونتطلع إلى أن تصبح هذه الرابطة آلية لتنظيم مؤسسات التعليم العالى الخاص فى الوطن العربى لربطه فى منظومة واحدة ، تعبر عن طموحات وآمال مجتمعنا العربى وتطلعاتنا إلى سوق عربية واحدة لتكون على غرار منظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) ، واتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، والاتحاد الأوربى(EU) ، وذلك أن العولمة كتحد أمام دول العالم تفرض نوعا من التكتلات التى يتم من خلالها المواءمة والملاءمة مع المتغيرات العالمية .

ثانيا : اجتماع الخبراء العرب حول وضع " ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى "(٢٠٠٠م)[1]

تنفيذا للتوصية الخامسة للمؤتمر السابع لوزراء التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، واستجابة لطلب اللجنة الوزارية للمتابعة المنبثقة عن المؤتمر السابع فى اجتماعها الخامس ، تم عقد اجتماع خبراء فى مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية ، دعا إليه اتحاد الجامعات العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لوضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة ، يومى ٩ - ١٠ صفر ١٤٢١هـ / ١٣ - ١٤ آيار / مايو ٢٠٠٠م . وقد عقدت عدة جلسات عمل نوقش فيها موضوع التوصية على محورين:

المحور الأول : ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة .

المحور الثانى : آليات التقويم والاعتماد الأكاديمى .

وخلصت اللجنة منها إلى ما يلى :

المحور الأول : ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة

بعد استعراض ومناقشة تجارب بعض البلاد العربية فى مجال الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة ، وضح أن بعض البلاد العربية قد قطعت مراحل لا بأس بها فى هذا المجال ولكنها تواجه بعض

١- تقرير اجتماع الخبراء العرب حول : " وضع ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى " ، فى المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى"، مرجع سابق ، ملحق رقم (٣) ، ص ص ٧٣٧ - ٧٤٨ .

المشكلات ، وأن هناك قواسم مشتركة بين تجارب الدول التى بدأت فعلا فى تطبيق نظام التعليم العالى الخاص .

وقد اتفق المجتمعون على النقاط التالية :

أ - مسئولية إجراءات الترخيص :

تكون الوزارة أو الجهة المسئولة عن التعليم العالى هى الجهة المختصة بإجراءات الترخيص ، ووضع اللوائح التنظيمية والمتابعة والإشراف ، ويمكن لها إنشاء أجهزة إدارية وفنية لتسهيل عملها فى هذا الصدد ، تمثل فيها قطاعات المجتمع ذات العلاقة بالتعليم العالى .

ب - الترخيص الأولى :

أن تراعى عند الترخيص الأولى الضوابط الآتية :

١- أن يكون من بين القائمين على أمر المؤسسة (مؤسسون ، مجلس أمناء ..) نسبة معينة تحددها كل دولة من ذوى الخبرة فى التعليم العالى .

٢- تحدد كل دولة الشروط المتعلقة بجنسية القائمين ، ومصادر تمويل المؤسسات التعليمية الخاصة .

٣- التأكد من أن الهدف الربحى لا يطغى على الأهداف التربوية ولا يؤثر سلبا على نوعية المخرجات .

٤- التأكد من أن أهداف المؤسسات الخاصة تسهم فى تحقيق أهداف التعليم العالى المعتمدة فى البلد المعنى ، وتكمل حاجة التعليم العالى فيه بناء على المعايير التالية :

- توسيع فرص القبول للطلبة المؤهلين .
- سد الفجوات المهنية والعلمية ، وتلبية احتياجات التنمية الشاملة والاستجابة للتغيرات الثقافية .

- التوزيع الجغرافى لخدمة المناطق البعيدة والأقل نموا .
- تقديم صيغ حديثة من أنماط التعليم العالى .
- خدمة قطاعات المجتمع عبر برامج التعليم المستمر .
- التأكد أن لدى المؤسسة خطة لتوفير الإمكانات اللازمة للبحث العلمى.

٥- التأكد من توافر الإمكانات المالية للمؤسسة لتأمين استمرارها ، ويفضل أن يطلب من المؤسسة تقديم دراسة جدوى اقتصادية .

٦- التزام المؤسسين بالقيم الأكاديمية والاجتماعية .

٧- تلتزم الجهة المعنية بالبت فى أمر الترخيص الأولى فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٨- يترك لكل دولة تحديد المدة الزمنية لاستمرار صلاحية الترخيص .

جـ - *الترخيص النهائى :*

أن تراعى عند الترخيص النهائى الضوابط والمعايير الآتية :

١- الموارد البشرية :

أ – توافر بنية تنظيمية متكاملة تشمل على الأقل ما يلى :

- مجلس أمناء أو ما يقوم مقامه ، يضم نسبة معينة من أصحاب الكفاءة والخبرة فى العمل الأكاديمى .
- جهاز إدارى .
- مجلس أكاديمى مسئول عن الأداء العلمى للمؤسسة .
- مجالس للكليات والأقسام .
- يعد الترخيص النهائى بداية لعمل المؤسسة ،ويجب تقيد المؤسسة بالمعايير باستمرار والتحقق من التزامها بذلك .

ب – توافر بيان بأسماء ومؤهلات وخبرات شاغلى المناصب القيادية ، وأعضاء هيئة التدريس بما فيها رئيس المؤسسة أو مديرها وعمداء الكليات ، ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية .. وغيرها .

جـ - توافر هيئة تدريس مؤهلة تراعى فيها المعايير التالية :

- ألا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلبة عن النسب المقبولة التى تحددها الجهة المختصة فى التخصصات المختلفة .
- تحديد العبء الدراسى بما يتيح المجال لعضو هيئة التدريس لتجويد العملية التعليمية والقيام بدوره فى البحث العلمى .
- وجود خطة لتأهيل واستكمال أعضاء هيئة التدريس وتنمية كفاءاتهم .
- توفر الأعداد الكافية من الأطر المساعدة والفنية .

٢ - المرافق والتجهيزات :

التأكد من امتلاك المؤسسة لمنشآت فى موقع مناسب ، يجعلها مهيئة لأغراض التعليم العالى ويشمل ذلك :

- قاعات المحاضرات وحلقات النقاش بالسعة المطلوبة .
- مصادر التعلم من مكتبة ووسائط متعددة بالمستوى المطلوب من ناحيتى الكم والنوع .
- مختبرات مجهزة (إذا تطلب التخصص ذلك) .
- ورش ومستلزمات التدريب العملى والحقلى (إذا تطلب التخصص ذلك) .
- مكاتب لأعضاء هيئة التدريس والأطر الإدارية .
- مرافق لخدمات الطلبة ورفاهيتهم وأنشطتهم الثقافية والرياضية والاجتماعية .
- مرافق وخدمات صحية .
- تجهيزات لازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإدارة والتعليم والتعلم .

٣ - البرامج والمناهج :

يتطلب لكل برنامج تقدمه المؤسسة ما يلى :

- تحديد الأهداف العامة فى النواحى العلمية والمهنية والاجتماعية .
- تحديد الشهادة التى يؤدى إليها كل برنامج .
- تحديد الحد الأدنى من السنوات والساعات التدريسية والتحقق من أن هذا العدد يستجيب للمعايير المعتمدة لمستوى الشهادة التى يؤدى إليها البرنامج .
- تحديد الكفايات التى ينتظر تحقيقها فى نهاية البرنامج ومطابقتها لمستوى الشهادة .
- بيان بالمقررات المقترحة وبمواصفاتها التفصيلية : أهداف كل مقرر ، مادته ، طرائق تدريسه ، طرائق تقويم التعلم ، والتأكد من أن المنهاج يستجيب للمعايير التالية :

أ- تلاؤم المقررات المقترحة مع الأهداف والكفايات المتوخاة ومع التقدم العلمى .

ب-التوازن بين المقررات العامة ومقررات الاختصاص والمقررات الاختيارية .

ج-التدرج فى المقررات .

٤ - الأنظمة واللوائح :

- النظام الأساسى .
- اللوائح المنظمة لعمل هيئات المؤسسة .
- لائحة شئون أعضاء هيئة التدريس .
- اللوائح المالية والإدارية .
- النظام الدراسى واللوائح المنظمة له .
- لائحة الامتحانات والتقويم .

- اللوائح المنظمة للبحث العلمى وخدمة المجتمع .
- لوائح شئون الطلبة.

٥ – **التمويل :**

- تحديد الموازنة ومصادر التمويل .
- تحديد أوجه الصرف .
- الضمانات القانونية والكفالات التى تقدمها المؤسسة لحفظ حقوق الطلبة والعاملين فيها فى حالة قصور أو عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها التعليمية التربوية .

المحور الثانى : آليات التقويم والاعتماد الأكاديمى

من أجل ضبط الجودة وضمان النوعية ، اتفق المجتمعون على أن تخضع مؤسسات التعليم العالى – والخاصة تحديدا – فى الوطن العربى لعملية تقويم واعتماد مستمرة ، وذلك للتأكد من حسن سيرها وتطورها ومواءمتها للمتغيرات . من أجل ذلك رأى المجتمعون :

١ – قيام هيئات للتقويم والاعتماد على ثلاث مستويات :

أ- داخل المؤسسة بقيام وحدة تقويم ذاتى .

ب- على مستوى الدولة ويكون التقويم (تقويم عام للمؤسسة وتقويم خاص لكل برنامج) إلزاميا ومستمرا .

ج- على مستوى الوطن العربى ويكون التقويم (تقويم عام للمؤسسة وتقويم خاص لكل برنامج) اختياريا .

٢- حث الدول على اتخاذ القرارات لتأمين مستلزمات التقويم ، بما فيها تأهيل الأطر الفنية والإدارية ، والموارد المالية اللازمة للقيام بعملية التقويم .

٣- التوسع فى عمليات التقويم والاعتماد ليشمل تدريجيا مؤسسات

التعليم العالى الحكومية والبرامج التى تقدمها كافة .

٤ – تشجيع الاستعانة بالمؤسسات والهيئات الدولية فى عمليات التقويم .

٥ – تقوم هيئة الاعتماد القومية المقترحة بتحديد التفاصيل اللازمة للمعايير والمحكات بما يضمن التوصل إلى الأفضل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الاستجابات العالمية والعربية الواضحة – كما سبق – لخصخصة التعليم الجامعى ، لا تقدم برهانا على أن طريق خصخصة التعليم الجامعى طريقا ممهدا ، وارتياده سهلا ، فثمة عدة قضايا تمثل تحديات أساسية أو إشكاليات تواجه حركة هذا النوع من التعليم فى عالمنا العربى ، فيما يلى وصفا لبعضها :

بعض الإشكاليات التى تواجه التعليم الجامعى الخاص" فى الوطن العربى ":

مما سبق يمكن استخلاص عدة قضايا تمثل تحديات أساسية أو إشكاليات تنضوى على تناقضات تواجه حركة التعليم الجامعى الخاص فى عالمنا العربى ، وحل هذه المشكلات أو مواجهتها من شأنه أن يقلل الفجوة بين القائم وما يجب أن يكون كما يزيل الجفوة بين التعليم الجامعى الحكومى ، والتعليم الجامعى الخاص ، ويصبح التميز بين جامعة وأخرى غير معتمدا على نمط الملكية القانونية ،فيقال هذا عام وذاك خاص ، بل يصبح التمييز قائما على قدرة الجامعة على مواجهة هذه الإشكاليات ، ووضع حلولا لها ، والمستفيد فى النهاية هو المجتمع وفقا لمبادئ العدل والجودة وتنمية الثقافة الوطنية ، والتفاعل مع العالمية ، وفيما يلى عرضا لأهم هذه الإشكاليات :

١ – إشكالية التمويل :

إشكالية التمويل من الإشكاليات الهامة والصعبة ، فالتعليم الجامعى بصفة عامة مطلوب منه من وجهة اجتماعية وتربوية الانتقال من تعليم

الصفوة إلى التعليم للجميع ، وفضلا عن أن ذلك حق وعدل ، فإنه مطلب من مطالب التنمية الاجتماعية فى كل مجتمع ،وبالنسبة للتعليم الجامعى الخاص تنشأ الإشكالية عن قصور مصادر التمويل ومن ثم اللجوء إلى الطلبة كى يدفعوا التكلفة التى عادة ما تكون باهظة .فكيف نطلب تعليم الجماهير ويكون الشعار فى نفس الوقت " المستفيد يدفع ؟ ! "

إن حل هذه الإشكالية لا يتم إلا بوجود تضافر قومى لمساندة هذا النوع من التعليم باعتباره مؤسسة قومية ، وهدفها الأساسى ليس الربح ، ولابد للدولة أن تقوم بدور فعال فى مساندة التعليم الجامعى الخاص ماديا وإداريا ، وتشجيع فتح الأبواب أمام المصادر التالية للمساهمة: [١]

- المؤسسات الدينية .
- الجمعيات الخيرية .
- مؤسسات المجتمع المدنى .
- الإعانات الحكومية .
- الأوقاف .
- المشروعات الخاصة .
- الإعفاءات من الضرائب والجمارك والتمتع بميزات إدارية من الدولة .
- أنشطة اقتصادية تقوم بها المؤسسات التعليمية .

ولاشك أن الحلول الممكنة لتيسير قيام تعليم جامعى خاص فى البلاد العربية كثيرة ، وتتلون بلون أوضاع كل بلد ، ففى الأردن مثلا تفرض الحكومة رسوما متنوعة (على الهاتف، الجمارك ، عقود البيع ، معاملات الحجز ..) من أجل تمويل التعليم العالى . [٢]

١- حسن حسين البيلاوى: "خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين- التحديات والاستجابات"،مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

٢- عبد الله عبد الدايم : " دور التعليم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى " ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

وبصفة عامة توجد عدة نماذج فى تمويل التعليم الجامعى الخاص ، وتمثل الرسوم التعليمية التى يدفعها الطلبة أساس التمويل فى معظم الجامعات الخاصة ، فمعظم الجامعات الخاصة لا تمتلك غطاءً تمويلياً ، وتعتمد على تقديم الخدمات والاستشارات والبحوث للشركات العامة الخاصة . (١)

ويوجد عدد قليل من الجامعات الخاصة لديها موارد تمويل أخرى، كالجامعات المنتمية إلى منظمات دينية ، كما أن هناك عدد قليل من الجامعات فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على الأوقاف أو على إسهام الخريجين ، وتقوم الحكومات فى عدد قليل من الدول بدعم الجامعات الخاصة ، وفى دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع الجامعات الخاصة منافسة الحكومية فى مجال تمويل البحوث (٢) . وفيما يلى بيان لبعض نماذج التمويل:(٣)

أ- التعليم الجامعى الخاص جزء أساسى فى النظم القومية ، ولا تأتى موارده من مصادر عامة ، وملكيته ليست فى يد الحكومة ،

---

١ - انظر :

- Pichel , Frank ; Piper Wallace : " Future trends in our profession " , School Business Affairs , vol .(64) , No . (9) , Sep. , 1998 ,P . 4 .

- بيكاس سانيال ، ميشيلا مارتين : " استراتيجيات جديدة للإدارة المالية فى الجامعات " ، مستقبليات ، المجلد (٢٨) ، ع (٣) ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ٤٣٢ .

2 - Ashcroft , Kate : The Lecturer's Guide to quality and Standards in College and Unversities , London , The Falmer press , 1995, PP . 50 –51 .

٣- مها عبد الباقى جويلى : " التعليم الجامعى الخاص – القضايا متطلبات المجتمع – دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

وتوزع المحاسبة بين عدة مؤسسات ومجموعات ، والمثال على ذلك جمهورية كوريا (الجنوبية)، حيث تعتبر السيطرة من جانب القطاع الخاص جزءا من نظام التعليم الجامعى ، وتفرض الجهات الحكومية حدودا على القيد وتحديد الرسوم الدراسية ، وعدد هيئة التدريس والمرتبات ، وتعد كوريا مثلا للدول ذات السيطرة الحكومية القوية على القطاع الخاص ، وتفرض القواعد الصارمة على الجامعات الخاصة .

ب- تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على نظام الائتمان غير الحكومى لضمان مستوى مقبول من جودة التعليم الجامعى الخاص ، وتسعى هذه الجامعات لاحتلال موقع ملائم فى النظام الأكاديمى بالمجتمع ، فبقاؤها يعتمد على قدرتها فى اجتذاب الطلبة.

ج- يتلقى معظم طلبة الكليات الخاصة فى الهند دعما من الحكومة ، وتقدم الحكومة الفلبينية تمويلا للجامعات الخاصة ، وتقدم اليابان تمويلا محدودا لهذه الجامعات.[1]

وقد يكون فى اهتمام كوريا الجنوبية بجامعاتها الخاصة وذلك بفرض قواعد صارمة عليها ، وتقديم الفلبين واليابان تمويلا لجامعاتها الخاصة ، تفسيرا لارتفاع النسبة المئوية لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى هذه الدول والتى بينها الجدول رقم (٣) سابق الذكر ، حيث جاءت على الترتيب (٨٠,٤%) ، (٧٢,٤%) ، (٧١,٢%) .

١- فيليب . ج . التباخ : " التعليم العالى الخاص - قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، مستقبليات ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

٢ - إشكالية الاستقلال وحدوده :

تعمل الجامعات الخاصة فى معظم دول العالم باستقلال إلى حد ما، فالتشريعات لا تقيد معظم الأنشطة والبرامج الأكاديمية ، غير أن الاستقلال ليس كاملا ، وتوجد مستويات لحدود هذا الاستقلال ، فهناك القوانين الخاصة بالجامعات غير الربحية ، والتشريعات الخاصة بالتعليم الجامعى بصفة عامة ، وتشريعات خاصة بالتعليم الجامعى الخاص .

وتوجد عدة قضايا تتصل بدور الجامعات الخاصة ، ومقدار الاستقلال الذى يجب أن يمنح لها والحرية فى تحديد أهدافها ومستوياتها ورسومها الدراسية ومناهجها وسياسات التوظيف بها ، وقد دارت المناقشات حول مدى خضوع هذه المؤسسات لضوابط معينة ضمانا للمعايير الوطنية الخاصة بجودة التعليم ، ومراقبة الممارسات الأكاديمية ، واعتبار الجامعات الخاصة جزءا مكملا للنظام الأكاديمى الخاضع للتوجيه العام ، ومقدار مسئولية التعليم الجامعى الخاص عن الصالح العام ، والشكل الأمثل لمحاسبة التعليم الجامعى الخاص. (١)

وقدمت الدول ردودا مختلفة على هذه المناقشات ، فعدد قليل من الدول فرض ضوابط صارمة على التعليم الجامعى الخاص، بينما معظم الدول تمنحه قدرا معقولا من الاستقلال، والاتجاه العالمى يشير إلى منح الجامعات الخاصة مزيدا من الحرية،وهناك اتجاه يشجع على بقاء التعليم الجامعى الخاص خاضعا لنوع أو آخر من المحاسبة لضمان تقديم المعلومات الدقيقة والمفيدة للطلبة،والحفاظ على قدر أساسى من

١- مها عبد الباقى جويلى: " التعليم الجامعى الخاص – القضايا متطلبات المجتمع – دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠.

الجودة [1].هذا وقد تكون الاستقلالية أحيانا فى صدام مع توجيه السوق للتعليم الجامعى الخاص .

٣ – إشكالية آليات السوق :

تتأثر الجامعات الخاصة تأثرا كبيرا بآليات السوق ، ولابد من التعامل معه ، والتعامل مع السوق متقلب ومتغير بشدة ، وقد يفرض ضغوطه ، وبالتالى إما الانخراط فيه ، فتفقد الجامعة هويتها الثقافية وتتعرض إلى اهتزازات شديدة بسبب تقلبات السوق ، وإما الابتعاد عنه وحينئذ لا تملك الجامعة إلا أن تركز على المناهج الكلاسيكية التقليدية ، وتبتعد عن روح العصر.

ولأن السوق للتربية غالبا ما يكون سالبا ، فلابد من ابتكار ضوابط للتعامل معه دون أن نهتز بسببه أو ننعزل عنه ، كما يجب التحذير من أن قوى السوق قد تدفع الجامعات الخاصة – تحت ضغط التكلفة – إلى التخلص من كبار الأساتذة والوظائف الأكاديمية الدائمة المتميزة ، والاعتماد على صغار أعضاء هيئة التدريس ، ونظم التوظيف المؤقت ، والعمل بعض الوقت، فذلك كله إنما يهدم الجامعة فى نهاية المطاف . [2]

٤ – إشكالية المكانة الأكاديمية :

فى الدول النامية تأتى الجامعات الخاصة فى مكانه أدنى من الجامعات الحكومية ويرجع ذلك إلى أن بناء المكانة الأكاديمية للجامعات الخاصة يستلزم وقتا طويلا بجانب محدودية مواردها . غير أن هناك استثناءات لذلك ، حيث استطاعت جامعة " أغاخان " فى باكستان أن

١- فيليب . ج . التباخ : " التعليم العالى الخاص – قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، **مستقبليات** ؛ مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

٢- حسن حسين البيلاوى : " **خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين– التحديات والاستجابات**"مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

تحقق مكانة أكاديمية عالية بسرعة ، وفى الأرجنتين حققت عدة جامعات خاصة حديثة سمعة أكاديمية طيبة [١] . وفى الولايات المتحدة الأمريكية وصلت جامعات خاصة مثل جامعتى ستانفورد ، وشيكاغو (والذى تم إنشائهما فى نهاية القرن التاسع عشر) إلى القمة بسرعة لاعتمادهما على موارد كبيرة للتمويل والإدارة الماهرة ، مما أدى إلى نموها السريع فى بيئة أكاديمية واجتماعية كانت فى حاجة إلى هذه المؤسسات الجديدة . [٢] وتشير الدراسات إلى أن هذه الجامعات تستخدم الكمبيوتر فى العملية التعليمية ، وتعتمد الطلبة على الإنترنت كأداة للتعلم الذاتى ، كما تتجه نحو المشروعات التعليمية التى تضع فى الاعتبار الاحتياجات الفردية للتعلم ، كما يتحمل فيها الطلبة مسئوليات أكبر فى عمليات التعلم.[٣]

٥- إشكالية نهاية عصر الوظيفة :

التغيرات الحادثة فى السوق والتكنولوجيا جعلت من الوظيفة أو المسار المهنى Career مسألة متقلبة متغيرة هى الأخرى حيث تتفق الكتابات فى مجال التدريب Traning على أن طبيعة العمل أصبحت قابلة للتغير ، وسيغير الفرد مهنته عدة مرات.[٤]

وهذا الوضع يمثل إشكالية كبيرة أمام التعليم العالى كله بشقيه العام والخاص ، لكنه أصعب بالنسبة للخاص الذى ترتبط مناهجه ومساقاته بالاحتياجات الآنية للسوق مدفوعا بحافز الربح ، وهذا يفرض على الجامعات الخاصة الاهتمام بعملية التدريب والتدريب التحويلى Traning

---

١- مها عبد الباقى جويلى : " **التعليم الجامعى الخاص – القضايا متطلبات المجتمع – دراسة تحليلية** " ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

٢- فيليب . ج . التباخ : " التعليم العالى الخاص – قضايا ومتغيرات من منظور مقارن" ، **مستقبليات** ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٩ – ٣٤٠ .

٣ – ماركو أنطونيو : " التعليم العالى – رؤية وعمل للقرن القادم " ، **مستقبليات** ، المجلد (٢٨) ، العدد (٣)، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

٤- حسين كامل بهاء الدين : " **الوطنية فى عالم بلا هوية – تحديات العولمة** " ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧ .

the Transformation ليكون همزة الوصل بين التعليم وسوق العمل [1].
ولذلك فإن تفادى الضغوط العشوائية لتغيير البرامج والمساقات لا يجب أن يتم إلا بخطة عقلانية موضوعة مسبقا بعناية تقوم على [2] :

أ- بناء مسارات تتجاوز درجة البكالوريوس فى شكل دورات تدريبية سريعة تهدف إلى تحقيق إنجازات محددة.

ب- دبلومات فى مجالات معينة قابلة للتغيير .

ج- فتح الباب أمام عقود شراكة للتدريب ، وعلى الجامعة أن يكون لديها برامج تدريبية منظمة ومعدة لذلك وفقا لحاجات المتدربين ، وأن يكون لها كوادرها التدريبية المؤهلة للتدريب بمفهومه المعاصر.

هذا بجانب أن يظل دور الدولة فاعلا وواعيا لتوجيه السياسات القومية ودعمها وتهيئة السبل لتنفيذها فى القطاعين العام والخاص على السواء من التعليم الجامعى .

٦ - إشكالية عالمية التعليم العالى :

كما تعددت الأشكال الاقتصادية فى عصر العولمة من شركات عملاقة إلى شركات متعدية الجنسيات Transnational إلى شركات عابرة

1- انظر :

- Fossen , Terrence : “ Traning the Transformation Leader “ , University of Alberta , Canada , **Diss . Abst . Inter .**, Vol (58) , 10 A , 1997 , P . 3784 .
- Dixon , Tim : “ Expereintial Traning for Organiztional Transformation”, **Hand book of Organizational Health Psychology International** Universities press , Inc . Canad , 1998 , P . 239 .

٢ - حسن حسين البيلاوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين- التحديات والاستجابات"، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

للقارات ، كذلك التعليم العالى الآن ، بل إن التعليم العالى سمته الأساسية منذ نشأته التاريخية هى العالمية ، ولذلك فاستجابته الواسعة الآن لهذا المتغير – العولمة – تأتى بحكم طبيعته التاريخية ولا ضرر فى ذلك ، إلا أن الإشكالية تكمن فى التعليم العالى الخاص المحلى كما يلى [1]:

- هل يمكن أن يمتد بخدمته خارج الأوطان ؟ وهل يقدر على منافسة الجامعات الأجنبية متعددة الجنسية على أرضه ؟
- بالنسبة للوطن فالمسألة تختلف ،فسواء قبلنا فروعا Branches لجامعات أجنبية على أرض الوطن أو قبلنا أن نفتح مؤسسات لاستضافة برامج أجنبية لجامعات متعدية الجنسية ، فالسؤال : ما مدى ملاءمة ومواءمة هذه البرامج للأهداف القومية التنموية والثقافية والهوية الوطنية ؟

إن الدولة لابد أن يكون لديها ضوابطها المرنة التى لا تعوق ولا تمنع بل تستفيد وتتفاعل ، لصالح مسارها الوطنى .

٧ – إشكالية المسئولية الثقافية :

التعليم العالى الخاص متهما – فى بلدان العالم النامى – بأنه يتجاهل الوظيفة الثقافية للجامعة تحت وطأة ارتباطه بآليات السوق التى يعمل فى إطارها مدفوعا بحافز الربح .

ولابد للجامعات الخاصة بأن تضع الخطط الواضحة والأهداف الاستراتيجية إزاء هذه المسئولية ، وأن تكون متضمنة فى مخرجاتها التعليمية وخاضعة للمساءلة عنها من قبل هيئة مختصة ، وتتم الوظيفة الثقافية للجامعة فى ثلاثة اتجاهات هى [2]:

---

١ – المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٢ – المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

الاتجاه الأول : يهتم بإعداد طالب قادر على التفكير الواعى الناقد المرتبط بمشكلات مجتمعه وأمته وعالمه الذى يعيش فيه ، ويتسلح بالتفكير العلمى ، ومهتم بقضايا العلم والتكنولوجيا بصفة عامة مهما كان تخصصه .

الاتجاه الثانى : يتعلق بدور الجامعة إزاء نشر وتنمية الثقافة الوطنية على الصعيد الاجتماعى الجماعى .

الاتجاه الثالث : يرتبط بمساهمة الجامعة فى البحوث العلمية فى مجال الثقافة (ومنها الأدب ، والفن ، وفلسفة العلم ، والثقافة الشعبية ، ومشكلات المجتمع) .

تعقيب :

اهتم هذا الفصل ببعض قضايا الخصخصة (مفهومها ، مبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها، عوامل إنجاحها) كظاهرة عالمية تهدف إلى التغير فى البناء الاقتصادى والسياسى للدولة ، والتقليل من حجم القطاع العام فى المجتمع ، والتخفيف من النفقات العامة ، وإنقاص ديون الدولة ، وإتاحة التنوع فى الجهات التى تقدم الخدمة ، تلى ذلك تناول بعض قضايا خصخصة التعليم الجامعى ، كوسيلة حتمية – فى ظل المتغيرات المجتمعية المعاصرة – لمعالجة بعض مشكلات وتحديات التعليم الجامعى، وظهرت حتمية هذه الوسيلة – رغم ما يواجهها من تحديات – فيما شهدته من استجابات سريعة ونموا ملحوظا ، فى العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين .

بيد أن ثمة دعاوى تثير جدلا حول جدوى التعليم الجامعى الخاص، لذا سوف يهتم الفصل القادم (الرابع) بتناول ما يثار من جدل حول الآراء المؤيدة لخصخصة التعليم الجامعى ، والتى تمثل مبرراته (إيجابياته) ، وبين الآراء المعارضة له والتى تمثل محاذيره (سلبياته) ، ثم يتم تسليط الضوء على متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

الفصل الثالث

التعليم الجامعى الخاص والمتطلبات المجتمعية فى الوطن العربى

- **مقدمة..**
- **مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعى :**

أولا : مبررات خصخصة التعليم الجامعى .

ثانيا : محاذير خصخصة التعليم الجامعى .

- **السمات المشتركة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى .**
- **متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص :**

أ – متطلبات الترابط الاجتماعى .

ب – متطلبات أكاديمية .

ج– متطلبات سوق العمل .

د– متطلبات التنمية البشرية .

- مفهوم التنمية .
- العلاقة بين التعليم الجامعى وعملية التنمية .
- دور التعليم الجامعى فى التنمية والمثالب التى تواجهه فى تحقيق هذا الدور .
- إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى.

- **وظائف الجامعات الخاصة .**
- **تعقيب " نحو صيغة سليمة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى "**

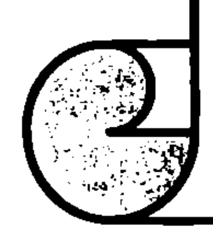


في إطار عصر العلم والتكنولوجيا ، أخـذت دول العـالم تتسابق لتحقيق مستويات معيشية مرتفعة لمواطنيهـا ، وتحقيـق السيادة العلمية لمجتمعاتها ، والاستئثار بحصة كبرى من السوق، وبالتالى إذا كنا نريد تغيير موقعنا على الخريطة العالمية ، فلابد من تغيير جذرى لكل الممارسات والقوانين التى تحكـم حركـة المجتمع ، لتتواءم مع متطلبات المرحلة التى سوف تتعامل مـع وحدة النانو ، وتسلسل الجينوم البشرى ، وسيادة العلم ، والتسارع المتزايد فى توليد المعارف .

ولعله من متطلبات هذا التغيير ، العمل على إيجاد أنمـاط جديدة من التعليم الجامعى تكون قادرة على التنبؤ بمسار العلـم واحتياجات منطلقات العصر ، كما ولابد أن نتفوق فى المجالات التى لها ميزة تنافسية ، والتى منهـا مجـال التعلـيم الجـامعى الخاص.

ذلك أن السبيل لتجويد الأداء ، والارتقاء بمستوى الوسائل هو قبول مبدأ التنافس ، حيث إن من نتائجه إيجاد القدر الملائـم من القلق المؤدى للإنجاز الجيد ، ورفع مستوى الأداء ، وضمان موقع محترم فى سوق السلع والأفكار ، ولسان العاقل فـى كـل زمان يقول :

عداتى لهم فضل علىّ ومنة / فلا أبعد الله عنى الأعاديـا
هم كشفوا عن زلتى فاجتنبتها / هم نافسونى فارتقيت الأعاليا



الفصل الثالث

التعليم الجامعى الخاص والمتطلبات المجتمعية في الوطن العربى

مقدمة :

يتسم العصر الذى نعيشه اليوم بتغيرات متسارعة فى شتى المجالات ، ففى المجال السياسى يلاحظ تنامى المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية ، بحيث تلعب دورا هاما فى قضايا البيئة والسكان وحقوق الإنسان ، ومراقبة أنشطة الحكومات وسياستها فى القضايا الإنسانية والاجتماعية ، ولقد تقلص دور الدولة بسبب الثورة التكنولوجية والمعرفية الاتصالية أمام سطوة العلم وجبروت التكنولوجيا ، وفى المجال الاقتصادى ظهرت الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسيات وزاد الاهتمام العالمى نحو التحرير الكامل للتجارة والاقتصاد .

وبالنسبة للتعليم العالى العربى وفى ضوء المؤشرات والتوقعات التى سبق ذكرها فى الفصل الثانى والخاصة بتحديات التعليم العالى، يظهر بجلاء أن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى نظم أخرى – خاصة فى التمويل وتوزيع النفقات واستخدامها – تنقذه من أزماته الحالية ، وتقيه من أزماته المستقبلية ، ويمكن أن تشمل هذه النظم عدة بدائل أو سبل تضاف إلى السبل القائمة أو يحل بعضها مكان الآخر ، وذلك حسب الظروف القائمة أو المتوقعة لكل دولة .

وفيما يتعلق بالواقع التعليمى فى الوطن العربى – ومنه مصر – فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة فى الإقبال على التعليم العالى – والجامعى تحديدا – خاصة مع تغير دور الدولة، وتثاقل أعباء الديون ،

وتدنى معدلات النمو ، لذلك كان لابد من تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص للإسهام فى مشروعات التنمية لمواجهة الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمواطنين ومن بينها الحاجة الأساسية للتعليم ، تحقيقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ، ولرفع جودة الخدمة المقدمة لجميع أفراد المجتمع وكافة شرائحه ، وفى هذا السياق بدأت بذور التعليم الجامعى الخاص تنمو استجابة للطلب المتزايد على التعليم الجامعى ، وتخفيف العبء عن كاهل الحكومات ، ولتوفير التخصصات المختلفة التى يتطلبها سوق العمل .

وعلى الرغم من وجود قناعة بأهمية دور القطاع الخاص فى تحقيق التنمية فى المجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعة هذا الموضوع ، وحساسية قضية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، والذى تتشابك فيه الاعتبارات الأيديولوجية السياسة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد انقسمت الآراء إلى مؤيد لخصخصة التعليم الجامعى ومعارض لها ، ولأن علاقة التبادل بين العام والخاص علاقة حقيقية ولا مناص منها نظرا لطبيعة المتغيرات التى تميز المجتمع الدولى الجديد ، والتى تفرض على التعليم الجامعى الخاص دورا هاما تجاه المجتمع العربى لذا سوف يهتم الفصل الحالى بمناقشة ما يثار من جدل حول الآراء المؤيدة لخصخصة التعليم الجامعى والتى تمثل مبرراته وبين الآراء المعارضة له والتى تمثل محاذيره ، يلى ذلك تسليط الضوء على متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة ، وذلك فيما يلى :

مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعى :

إن خصخصة التعليم الجامعى – شأنها شأن الكثير من القضايا

الجدلية فى المجتمع – ليست أمرا يتطلب القبول أو الرفض ، ويجب ألا ينظر إليها من زاوية " تكون أو لا تكون " فهناك مبررات كثيرة تؤكد الحاجة إلى تعليم جامعى خاص جنبا إلى جنب مع الجامعات الحكومية ، بحيث يكون الاثنان نظاما متسقا يكمل أحدهما الآخر ، كما أن هناك محاذير (سلبيات) حول هذا النوع من التعليم ، وهذه تدعونا إلى النظر باهتمام لقضية خصخصة التعليم الجامعى ومحاولة السيطرة – قدر الإمكان – على سلبياتها وتعظيم إيجابياتها ، وفيما يلى عرضا لهذه المبررات وتلك المحاذير .

أولا : مبررات خصخصة التعليم الجامعى :

تعددت المبررات التى يستند عليها مؤيدوا خصخصة التعليم الجامعى ، ومن أهم هذه المبررات أو الإيجابيات ما يلى :

١- تخفيف العبء المالى عن كاهل الحكومات . ففى ظل تداعيات النظام الاقتصادى العالمى وسيطرة قوى السوق ، وضعف قدرة الدول – خاصة النامية – على الإنفاق بسخاء على التعليم الجامعى المتنامى ، فقد صار التعليم الجامعى مكلفا بدرجة كبيرة، خاصة بالنسبة للتخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة ، كما صار هذا التعليم محتاجا لإنفاق متزايد بالنظر إلى تنامى عدد السكان وتزايد الطلب الاجتماعى عليه ، ورغبة الدول نفسها فى التوسع فيه .

ومن هنا لم تعد معظم الدول فى العالم قادرة على توفيره مجانيا ، خاصة إذا كان الهدف تقديم تعليم جامعى على أعلى درجة من الجودة ، ومن ثم صار من الضرورى أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدنى وتنظيماته غير الحكومية بعض مسئولية إنشاء مؤسسات خاصة بالتعليم الجامعى ، لأنها المستفيد الأول من

مخرجات النظام التعليمى . بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية جعلت من شروط الانضمام إليها تطبيق نظام الخصخصة.[1]

٢- إن الجامعات الخاصة توفر فرصا جديدة للتعليم الجامعى ليست بديلا لتلك التى توفرها الجامعات الحكومية وإنما رديفا لها [2]. فخصخصة التعليم الجامعى لا تعنى أن تحل الجامعات الخاصة محل الجامعات الحكومية ، وإنما تعنى أن هناك فى نظام التعليم الجامعى مكانا لكل من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة يعملان فى تناسق وتكامل.

٣- استيعاب جميع الراغبين فى التعليم الجامعى . حيث إن نسبة التعليم الجامعى فى الوطن العربى أقل بكثير من غالبية الدول الأجنبية . فهى فى مصر (١٩%) ، وفى الأردن (٢٧%) ، وفى لبنان (٢٨%) ، بينما فى إسرائيل (٣٤%) ، وتتراوح فى معظم دول أوربا بين (٣٠% إلى ٤٠%) ، وفى أمريكا (٥٩%) وتصل فى كندا إلى (٦٢%)[3]. وفى هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن نسبة

---

1 – Fitz , J . & Beers , B . : " Education Management Organization and the Privatization of public Education – across National Comparison of the USA and Britian " , **Op. Cit** , P . 138 .

٢- محمد سيف الدين فهمى: " خصخصة التعليم الجامعى – المبررات والمحاذير " ، **المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "** ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

٣ – حسان محمد حسان: " مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى " ، مؤتمر " **التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر** " ، الجزء الأول، كلية التربية ، بجامعة الإمارات العربية المتحدة، العين ، ١٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٨م ، ص ١٩ .

الالتحاق بالتعليم العالى فى الوطن العربى قد ارتفعت من (٤%) من الفئة العمرية (١٨ – ٢٤ عاما) عام ١٩٧٠م إلى حوالى (١٢%) عام ١٩٩٠م ، ثم وصلت إلى حوالى (١٦%) عام ٢٠٠٠م ، لكن هذه الزيادة تتضاءل إذا ما قورنت بمعدلات الالتحاق فى الدول الصناعية التى ارتفعت من (٢٤%) عام١٩٧٠م إلى حوالى (٤٠%) عام ١٩٩٠م ، وإلى (٤٥%) عام ٢٠٠٠م [١]، وهذه الزيادة الكبيرة فى معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعى فى الدول الصناعية لم تحدث إلا نتيجة لتنويع البنى والأشكال للتعليم العالى والاستثمار فيه لحسابه وليس على حسابه .

فالجامعات الخاصة إذن قد تعف الدولة من بعض الضغوط التى تمارس عليها لكى يستوعب التعليم الجامعى جميع خريجى الثانوية العامة ، وهى ضغوط بالطبع لها أبعادها السياسية والاجتماعية ، حيث تقبل الجامعات الحكومية الطلبة وفقا لمعيار الأفضلية ، وتحيل باقى الطلبة ومن لم يؤهله مجموعه فى الثانوية العامة للتوجه إلى الجامعات الخاصة .

٤- المساهمة فى حل مشكلة التكدس والازدحام الكبير للطلبة فى الجامعات الحكومية[٢]. مما كان له أثره فى ضعف كفاية التعليم المقدم فيها ، كما أن قبول الطلبة القادرين ماديا فى الجامعات

---

١ – على أحمد مدكور: كلمة افتتاح المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١١ .

٢- بدر سعيد الأغبرى : " التعليم الجامعى فى الجمهورية اليمنية بين الحكومة والجهود الذاتية – أوضاعه ومشكلاته " ، مجلة شئون العصر ، ع (٢) ، السنة الأولى ، ١٩٩٧م ، ص ١٨٥ .

الخاصة سيؤدى إلى توفير أماكن بالجامعات الحكومية لغير القادرين ماديا من أبناء المجتمع .

٥- إشاعة روح التنافس ، حيث يشير " جرين Green " إلى أن خصخصة التعليم ينتج عنها ثلاثة أنواع من الميكانيزمات يتوقع أن تؤدى إلى إصلاح التعليم ، فهى تشجع التنافس بين رؤوس الأموال بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية، كما أنها تعمل على إيجاد التوافق ما بين الخدمات التعليمية المقدمة ورغبات المستهلكين لها (الأهل والطلبة) ، وهى كذلك تؤدى إلى تحفيز الأهل على مزيد من التعاون مع المؤسسات التعليمية[١]. كما أن التعليم الخاص يزداد نشاطه وحماسه باستمرار بسبب حافز الربح.[٢]

فإقامة الجامعات الخاصة بجانب الحكومية سوف يحفز الجامعات الحكومية على الارتقاء بأدائها لأن الجامعات الخاصة تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ويختارون تخصصاتهم ، وهذا الإجراء يضمن المستوى التعليمى الواحد لجميع الطلبة ويمنع تدنى مستوى التعليم ، ويحقق نوعا من الديمقراطية بفتح الأبواب لكل راغب فى التعليم .

كما أن الجامعات الخاصة سوف ينافس بعضها البعض بإنشاء تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع ،واستخدام أساليب

---

1 – Green , J . P ., Peterson , P . E . & DU , J . : " Effectiveness of school choice – The MilwaKee experiment " op . cit , P . 190.

٢- تيودور شولتز : التعليم العالى والنظام الدولى الجديد ، حرره بالإنجليزية : بيكاس س . سانيال ، ترجمه للعربية : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٧م ، ص ١١٨ .

تعليمية متطورة ، وتبنى نظم إدارية ذات كفاءة عالية بسبب حافز الربح .

وحصيلة ذلك بالضرورة تطوير مستمر لنظام التعليم الجامعى ، ويبقى دور الحكومات الرقابى لضبط النوعية فى جامعاتها .

٦- إن الجامعات الخاصة تراعى حاجات الطلبة وميولهم . لأن الجامعات الخاصة تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ، والطالب عندما يدفع رسوم تعليمه ترتفع كفاءته بسبب اجتهاده واهتمامه مما يحسن الكفاية الداخلية للمؤسسات التعليمية ، كما أن استهلاكه يصبح أكثر انضباطا وعقلانية بسبب دفع التكاليف . فالإنسان يميل إلى ازدراء ما لا يدفع ثمنه بينما المجانية تحفز الناس على الاستهلاك العشوائى ، وتعد مصدر هدر وتبذير. (١)

٧- إن الجامعات الخاصة تتيح فرصا للتعليم الجامعى داخل الوطن لاستيعاب أبناء القادرين ، بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية خارج بلادهم ، مع كل ما يعنيه ذلك من مخاطر وكلفة فيتجنبوا ألوانا كثيرة من الانحرافات نتيجة وجودهم خارج نطاق إشراف أسرهم ، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة التى يدفعها الطلبة فبلدهم أولى بهذا الإنفاق . (٢) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه بوجود هذه الجامعات – فى مصر – يمكن تصحيح آثار ما عرف بمشكلة التحويلات من جامعات دول الكتلة الاشتراكية (سابقا) ، حيث

---

١ – تيرى وايشر شوفالييه : " إعادة النظر فى تمويل التعليم ما بعد الإلزامى " ، مستقبليات ، ع (٧٨) ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ .

٢ – محمد سيف الدين فهمى :" خصخصة التعليم الجامعى– المبررات والمحاذير " ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

تمكن بعض أبناء الوجهاء من التحويل من جامعات هذه الدول إلـــى كليات الطب والهندسة بالجامعات المصرية (الحكوميـــة) ، علـــى الرغم من حصول بعضهم على (٥٠%) فى الثانوية العامة ، كما أن بعضهم لم يسافر إلى هذه الجامعات من الأصل وتم التحويل على الورق. (١)

ومما يؤكد هذا المبرر ما أعلنه الدكتور كمال الجنـــزورى - نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الأسبق - فى جريدة الأهـــرام المصرية بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٢ بأن الإحصائيات تؤكد أنه يوجد بالخارج (١٠) عشرة آلاف مصريا يدرســـون خـــارج مـــصر ، ويسددون مصروفات دراسية للجامعات الأجنبية تقدر بحوالى(١٠٠) مائة مليون دولار، وأن هناك نحـــو (١٠) عـــشرة آلاف عربيـــا يدرسون فى أوربا وأمريكا ويرغبون فى الدراسة بمصر ، مؤكدا أن إنشاء الجامعات الخاصة سيوفر لمصر نحو (٢٠٠) مائتين مليون دولاراً ، نصفها ينفقها المصريون بالخارج ، والنصف الآخر تحصل عليه مصر من إتاحة الفرصة للطلبـــة العـــرب للدراســـة بكليـــات الجامعات الخاصة المصرية . (٢)

ويمكن إرجاع هـــذا المبـــرر إلـــى أن النظـــام الاقتـــصادى والاجتماعى الجديد ، قد أفرز فى الكثير من الدول النامية شريحة من الناس تتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية متميزة ، وتبحث عـــن تعليم جامعى متميز أيضا ، وقد صار لهذه الشريحة نفوذها السياسى والاجتماعى ، وترغب فى تأكيد وجودها السياسى والاجتماعى مـــن

١- محسن خضر : من فجوات العدالة فى التعليم - آفاق تربوية متجددة ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠ ، ص ١١١ . .

٢ - تودرى مرقص حنا : " موقف الرأى العام من إنشاء الجامعـــات الخاصـــة فـــى مصر"، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

خلال تنشئة أبنائهم فى مؤسسات تعليمية جامعية يركنون إلى توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ويضمنون بها تأكيد وجودهم كقوة اقتصادية اجتماعية سياسية تضمن مصالحهم وتصون طموحاتهم .

وبالمقابل فقد كان رد الفعل لهذا التوجه نشوء قوى اجتماعية أخرى تنادى بأن تتولى هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة الإنفاق على أبنائها من جيبها الخاص ، فليس من العدل أن تكون هذه الفئة الجديدة التى تشغل قمة الهيكل الاجتماعى قادرة على الإنفاق على تعليم أبنائها، وفى نفس الوقت ينافسون أبناء الطبقات الفقيرة فى الحصول على أماكن متميزة ، وذات ندرة فى الجامعات الحكومية بحكم قدرتها التحصيلية التى وفرتها لهم عوامل اقتصادية وتعليمية .

٨- إن الجامعات الخاصة بحكم ما تتمتع به من استقلالية ومرونة ، قد تكون أقدر على التكيف مع المتغيرات الحديثة . وقد تستجيب على نحو أسرع وأفضل لمطالب السوق لتقديمها تعليم ملائم ومتميز يلبى حاجات الفرد والمجتمع [١] ، لأن الطالب الذى يدفع تكاليف تعليمه يختار تخصصه وفقا لاعتبارات اقتصادية ، ويتجه لأنواع التعليم ذات المردود الاقتصادى العالى ، وإلى المهن التى يرتفع الطلب عليها فى سوق العمل . [٢]

---

1 – Balan , J . " Private Universities within the Argentine Higher Education Sysytem – Trends and Prospects " , op . cit , P . 17 .

٢ – جى بينغ تان ، آلن منغات : أساليب تحليل العمل القطاعى فى التربية والتعليم ، ترجمة : أنور السعيد ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان (الأردن) ، ١٩٩٥ ، ص ٢١٦ .

فتحرر الجامعات الخاصة من جمود النظم البيروقراطية ، وبعدها عن هيمنة السلطة السياسية ، سواء بالنسبة لسياسات القبول ، ونظم التعليم والمناهج والتقويم ، قد يعطيها فرصة أكبر للتكيف مع متطلبات السوق ، وإقامة علاقات تعاون مع جامعات أجنبية .

٩- إن الجامعات الخاصة تسهم فى التنمية الاقتصادية ، وليس هذا فقط بحكم ما تنتجه من قوى بشرية مدربة أو من بحوث لها مردودها الاقتصادى ، وإنما باعتبارها مشروعات ، تستثمر فيها أموال كبيرة فى إنشاء مبانى وتزويدها بالتجهيزات المختلفة، وجذب استثمارات ، وتوفير فرص عمل لكثير من الأفراد الذين يعملون فى خدمات لهذه الجامعات .

١٠- إن الجامعات الخاصة سوف تحدث بالضرورة تغيرات فى سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة مما سينعكس أثره على رفع معنويات العاملين بالجامعات وتحسين مستويات أدائهم للعمل .

١١- إن الجامعات الخاصة تتمشى مع الاتجاه العالمى نحو الخصخصة واقتصاد السوق ، بالإضافة إلى وجود تعليم خاص قائم من قبل فى التعليم قبل الجامعى ، ووجود المعاهد العالية الخاصة فى التعليم العالى ، وكذا المعاهد العليا الخاصة بمصروفات التابعة لبعض الجمعيات الأهلية أو لأشخاص .

١٢- إن الجامعات الخاصة هى جامعات للمستقبل وللمتميزين ذهنيا وعلميا وماديا – وليس للفاشلين دراسيا – ، بتجاوز سلبيات الجامعات الحكومية ومواكبة التطورات فى العلوم الحديثة . فالجامعات الخاصة ستركز على مجالات حديثة تماما يحتاجها

المجتمع وغير موجودة بالجامعات الحكومية[1]. وهذه المجالات تتطلب تكنولوجيا متقدمة مثل الهندسة الوراثية ، وعلوم الفضاء والذرة ، والحاسبات الآلية .. وذلك من أجل مسايرة التطور العالمى الرهيب الذى لا مكان فيه للجمود . [2]

١٣- نجاح الجامعات الخاصة فى المجتمعات المتقدمة ، وقيامها بتأدية دورها إلى جانب الجامعات الحكومية ، فماذا يمنع من نقل فكرة نجاح هذه الجامعات فى بلادها إلى بلاد أخرى مجاراة للتقدم الحادث فى تلك المجتمعات المتقدمة .

ثانيا : **محاذير خصخصة التعليم الجامعى** :

إذا كان لخصخصة التعليم الجامعى مبرراتها القوية السابقة والتى تدعو إلى التوسع فيه ، فإن هناك بالمقابل محاذير قوية يجب مراعاتها ومواجهتها ، لما قد يكون لها من آثار سيئة على مسيرة التعليم الجامعى فى الوطن العربى ، ويمكن تلخيص هذه المحاذير أو السلبيات فيما يلى:

١- إن الجامعات الخاصة قد لا تقدم تعليما جيدا ، أو تخصصات نادرة – كما ورد بأهدافها – وذلك لعدة أسباب أهمها :

أ- قد لا تقدم الجامعات الخاصة برامج تعليمية تلبى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع بالرغم من وصفها بأنها أكثر قدرة على تكييف برامجها التعليمية لهذه الاحتياجات الجديدة ، فهى قد تهمل

---

١ – محسن خضر : من فجوات العدالة فى التعليم – آفاق تربوية متجددة ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

٢ – السيد عزت قنديل : " دور الجامعات الأهلية والجامعات القائمة فى نقل التكنولوجيا الحديثة " ، الأهرام الاقتصادى ، ع (١٢٠٨) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢م ، ص ٣٣.

التخصصات ذات الكلفة العالية وتهتم بتقديم برامج ذات كلفة قليلة . وذلك لعدم اكتمال شروط السوق لتسويق خدمة التعليم ، إذ أن القطاع الخاص لا يقدم على الاستثمارات الكبيرة فى التعليم ، لأن الأفراد عندما يقترضون من سوق الائتمان لشراء رأس المال المادى ، فإنهم يعيدون رأس المال المادى لسداد دينهم فى حال عجزهم عن التسديد ، أو عند فشل مشروعهم ، بينما المستثمر فى التعليم لا يمكنه بيع رأس ماله البشرى لتسديد دينه[١] . كما أن السوق متقلب ومتغير بشدة وقد يفرض ضغوطه ، ففى تقرير خاص عن الاتجاهات والتطورات التى حدثت فى التعليم العالى فى أوربا ، ونشر عام ٢٠٠٣م ما يؤكد أهمية معالجة التوتر القائم فى الجامعات الأوربية بين الاعتراف الأكاديمى بالتدريب والمؤهلات العلمية المناسبة لسوق العمل . [٢]

ولأنه يأخذ الطابع التجارى بوصفه مشروعا استثماريا ، فإن التعليم الخاص لا يؤتمن على توجيه التعليم وتخطيطه وتطويره ، وضمان التنسيق بينه وبين القطاعات الأخرى[٣]. لأنه سوف يعطى الأولوية للقدرات المادية على حساب القدرات العقلية، ومن ثم فقد

---

1 – Wiseman : Public Finance in Education – Areveu , I.P.G , ed , **Economic of Education** , New York , Pergamon press , 1987 , PP . 436 – 437 .

2 – European Center for higher Education : " Trends and Developments in Higher Education in Europe " , **Op .Cit** , 2003 , P . 24 .

٣ – ماجد بدر ، وآخرون: **تمويل التعليم ما قبل العالى فى الأردن – المشكلات والحلول المقترحة** ، عمان (الأردن) ، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩١ ، ص ١٧.

تستخدم الجامعات الخاصة أساليب لجذب طلبة قد لا تتوافر فيهم المقاييس والمواصفات المطلوبة فى طالب الجامعة ، مما يؤثر فى النهاية على نوعية مخرجات هذه الجامعات من خريجين .

ب- أثبتت دراسات علم النفس ، وجود علاقة موجبة بين التحصيل المدرسى وقدرات التفكير الابتكارى[١]. ووجود علاقة دالة بين التحصيل الدراسى والتوافق الشخصى والاجتماعى، وبين التحصيل الدراسى والقدرة على التفكير [٢] . وأن المتفوقين تحصيليا أكثر ذكاءً وأكثر حساسية بالقيمة الذاتية . [٣]

وإذا كانت الجامعات الخاصة تستقبل الطلبة القادرين ماليا المنخفضين تحصيليا ذوى القدرات العقلية الأقل ، والتى لم تمكنهم من التفوق الدراسى ، فإنه من غير المتوقع أن تتوفر لدى هؤلاء الطلبة الصلاحية الدراسية لتخصصات عصرية غير نمطية – طبقا لأهداف الجامعات الخاصة – كتكنولوجيا الحاسب ، والفضاء ، والهندسة الوراثية،والفيزياء النووية وغير ذلك من تخصصات نادرة.

١- عبد السلام عبد الغفار : " **التفوق العقلى والابتكار** " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧م ، ص ١٠٧ .

٢ – سيد خير الله : **بحوث نفسية وتربوية** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١م، ص ٧١ ، ص ٩٥ .

٣ – جابر عبد الحميد جابر ، سليمان الخضرى الشيخ ، حسين عبد العزيز الدرينى : " بعض العوامل المرتبطة بالتخلف والتفوق الدراسى فى المرحلة الثانوية بقطر " ، **بحوث ودراسات فى الاتجاهات والميول النفسية** ، المجلد (٧) ، الجزء الثانى ، مركز البحوث التربوية بجامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٤م ، ص ٢٦٥ .

٢- إن الجامعات الخاصة قد تنزع التعليم الجامعى من إطاره الثقافى الوطنى أو القومى ، وستكون إحدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد فى حياة المجتمع ، مما يصيب عملية الاستقرار الاجتماعى والأمن القومى فى مقتل - باعتبار التعليم قضية أمن قومى - وذلك لعدة أسباب منها :

أ- إن ولاءات الجامعات الخاصة ، طلابا وأساتذة قد لا تكون للثقافة القومية والهوية الوطنية ، وقد يرجع ذلك لانفتاح بعض هذه الجامعات بشدة على الثقافة العالمية ، أو ثقافة بعض المجتمعات التى ارتبطت بعض الجامعات الخاصة بها ، الأمر الذى يمكن أن يحدث تصدعات شديدة فى ثقافة المجتمع وتماسكه الاجتماعى . (١)

ب- إن السماح بخصخصة التعليم الجامعى - ووفقا للإجراءات والنظم المتبعة - يعطى الحق لكل حزب سياسى ، وكل جمعية أهلية تعاونية ، وكل أصحاب عقيدة (إسلامية ، مسيحية ، يهودية) ، وكل نقابة مهنية ، لإنشاء جامعة خاصة يمولها ويديرها ، مما يضع الحكومات العربية فى حرج سياسى كبير ، خاصة أمام الدول ذات الضغط السياسى والعسكرى والغذائى ، والتى قد تزكى مثل هذا التصنيف ، فتضرب بذلك السلام الاجتماعى والاستقرار الداخلى بحجر مسموم .

ج- إن الجامعات الخاصة قد يسمح فى قانون إنشائها - فى بعض الدول العربية - بمشاركة رأس المال الوطنى لرأس المال

١- محمد سيف الدين فهمى : " خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير "، مرجع سابق، ص ٦٩.

الأجنبى، وفى هذا اختراق وغزو لقلب وعقل المجتمع وذلك استنادا على عدة مبررات أهمها :

- إن التمويل الخارجى يستلزم وقوف المستثمر الخارجى على اتجاه حركة أمواله للاطمئنان على أهدافه الربحية وغير الربحية ، مما يمكن هذا الشريك الأجنبى من الاطلاع على كل ما يهمه فى المشروعات التى أسهم فيها، الأمر الذى يمثل خطورة غير منظورة على الأمن القومى.[1]
- التمويل الخارجى يمكن صاحبه من التدخل فى الشئون الأكاديمية ، ويعنى هذا التدخل وجود خبراء من جانب الممولين يعملون فى مشروعات التمويل ، ويعنى بحوثا مشتركة، وقد يكون فى ذلك خطورة إن اتصل الأمر بإحصاءات ومعلومات وبيانات قومية .[2]

٣- إن الجامعات الخاصة قد تقوض ديمقراطية التعليم الجامعى ، وتهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية اللذين وردا بالدستور – فى غالبية البلاد العربية – وقد جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى وافقت

---

١ – جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة – دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

٢ – انظر :

- أحمد إسماعيل حجى : " تخطيط التعليم " ، " سلسلة قضايا تربوية (٩)" ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب، ١٩٩٢ ، ص ٢٤٨ .
- ———— : " المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر" ، سلسلة قضايا تربوية(١٠) " ، القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٥ .

عليه الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م ، مؤكدا على ديمقراطيــة التعلــيم الجامعى والتى تنص المادة (٢٨) منه على " توفير التعلــيم العــالى باعتباره حقا أساسيا يجب أن يتوافر قدر الإمكان للأجيال القادمــة ، دون تمييز أو تفرقة ، إلا تلك الفروق التى تتعلق بقدرات الأشخاص على التعليم ، كما يجب أن يكون التعليم العالى مجانيا " (١)

وعلى اعتبار أن ديمقراطية التعليم الجامعى وتكــافؤ فرصــه ومجانيته حق من حقوق البشر والمواطنين نصت عليــه المواثيــق الدولية والدساتير الوطنية ، فإن كل جامعة يجب أن تضمن لطلابهــا هذه المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والمعيشية .

والجامعات الخاصة تتيح فرصــا للقــادرين ماليــا وليــسوا بالضرورة قادرين كفاءة فى حين أن الفقير لا يحصل عليها .ويسوق المعارضون – لهذه ا لجامعات – دليلا على ذلك بما حدث فى الهند ، فقد لاحظ " كوثارى Kothari " أن الكليات الخاصة والتى لا تتلــق أى مساعدة مالية من الحكومة قد زادت أعدادها ، وذلك لوجود طلب متزايد من أبناء الطبقات العليا للدراسة الجامعية ، والذين فشلوا فــى الالتحاق بالجامعات الحكومية " (٢)

---

١ – عبد العزيز سليمان : " رسالة وأهداف التعليم الجامعى فى عالم متغيــر – دور الجامعات فى تعليم الكبار"، المركز الدولى للتعلــيم الــوظيفى للكبار فى العالم العربى ، المنوفية (مصر) ، سرس الليــان ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ .

٢ – عبد المنعم محمد عثمان ، شيخه عبد الله المسند : " التعليم العــالى الخــاص – دراسة مقارنة " ، مؤتمر " التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر"، الجزء الثانى، مرجع سابق،ص ٦٨٩ .

ومن المسلم به أن تحقيق السلام الاجتماعى بين أفراد المجتمع يتوقف بدرجة كبيرة على شعور الأفراد بأنهم متساوون – باستثناء الكفاءات – أمام الفرص المتاحة فى المجتمع وأن التمييز لا يتم عن طريق الإمكانات المادية .

وبناءً على ذلك وكما يقول الرافضون لقيام جامعات خاصة ، فإن تصنيف الطلبة تصنيفا طبقيا إلى أبناء أغنياء وأبناء فقراء يهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ويزرع الحقد فى النفوس ويولد العداوة بين أفراد المجتمع الواحد المتفاوتين فى الثروات ، وفى هذا تقويض للديمقراطية وهدما للمجتمع . (١)

ويرد مؤيدو خصخصة التعليم الجامعى على ذلك بأن : قضية تكافؤ الفرص التعليمية لها أبعادها المختلفة التى لا يعبر عنها فقط وجود تعليم جامعى خاص يعمل جنبا إلى جنب مع الجامعات الحكومية ، وبالنسبة لمسألة المجانية فإن المجانية مكفولة فى الجامعات الحكومية باعتبارها من مؤسسات الدولة التعليمية كما أن هناك تعليما خاصا قبل الجامعة دونما تعارض مع الدستور ، إذن لا علاقة للدستور بالأمر . (٢)

٤- إن الجامعات الخاصة يمكن أن تؤدى إلى ظهور طبقية التعليم العالى، وذلك لعدة أسباب منها :

١- جمال الدين محمد موسى : من الحرم الجامعى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .

٢ – عمرو هاشم ربيع : " فكرة سابقة لأوانها "، الأهرام الاقتصادى، ع (١٢٠٨) ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ – ٣٧.

أ- قد لا يؤدى التعليم الخاص إلى تحقيق أهداف المجتمع ، بل يحقق أهداف فئة واحدة من فئات المجتمع ، فيسهم بذلك فى تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية [١] . ذلك لأن قوى السوق تساعد فى نشر عدم العدالة بين الناس فى وصولهم إلى المصادر التعليمية ، سواء أكانت على أساس النوع ، أم الطبقة الاجتماعية ، أم المستوى الاقتصادى ، أم غير ذلك . [٢]

وبالنسبة للتعليم الجامعى الخاص تحديدا . فسوف يقتصر على الطبقات القادرة ماليا[٣]. ولن يفيد شريحة أوسع من المجتمع مع حرمان الأغلبية من هذا الحق ، علاوة على أن طبقية التعليم العالى تمثل خطرا كبيرا يهدد الأمن القومى.[٤]

ب- إن الخصخصة قد تكون مجالا لاحتكار التعليم عندما ينظر إليه بوصفه صناعة تجارية ، ويمكن القياس على ما يحدث حاليا فى الشركات التجارية المحتكرة للخدمات العامة مثل الاتصالات ، وخطوط السكك الحديدية والطيران والكهرباء

---

1 - Tilak : **Financing Higher Education Research Seminar " on reform and innovation in India** " York at Buffalo / SNOT wonen's University , Bombay , 1991 , P . 65 .

٢- عزيزة المانع : " هل تلبى الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية فى المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها " ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية** ، المجلد (١٩) ، ع (٢) ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٤ .

٣- جمال أسد مزعل : **الاعتبارات الاقتصادية فى التعليم** ، الموصل (العراق) ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٠ .

٣ - سعيد إسماعيل على : " الأمن التربوى العربى " ، **سلسلة قضايا تربوية (٣)** ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٩م ، ص ١٣ .

وغيرها من الشركات التى أدى احتكارهـا للسوق إلـى أن تتحرر من قيود التنافس الذى كان متوقعا أن ينتج عنه تقـديم خدمات أفضل بأسعار أقل .(١)

٥- إن الجامعات الخاصة ، قد تستقطب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية ، فتسهم بذلك فى إضعاف الجامعات الحكومية ، وحرمانها من خبرة أعضاء هيئتها التدريسية ، خاصة إذا كانت الرواتب التـى يمكن تقديمها بهذه الجامعات أفضل مما تقدم فى نظيرتها الحكومية .

٦- إن الجامعات الخاصة قد ترسخ بعض المفاهيم والقيم الـسالبة فـى المجتمع ، خاصة أن ما يتم التركيز عليه فـى الممارسـة العمليـة للقياس والتقويم يقتصر غالبا على الجانب المعرفى وتبقى الأهـداف الشخصية والاجتماعية للتعليم العالى للإهمال (٢) . مع أن المتفـق عليه هو أن القيم تمثل رأس المال الاجتماعى فى كـل أمـة ، وأن إصلاح القيم أساس لأى إصلاح تربوى ، ولابد لكل طالب أن يمتلك هوية خلقية، ولا يستطيع الطالب بناء هذه الهوية إلا إذا كان النظـام التربوى يتيح له الفرصة المناسبة لبنائها.(٣)

---

1 - Sanders , N . M . : " Would Privatization of k – 12 Schooling lead to competition and the Thereby Omprove Education ? **Educatioanal policy** , vol . (16) , No . (2) , May 2002 , P . 266 .

2 - Shavelson , Richard and Huang , Leta . Responding Responsibly : " To the Frenzy to Assess learning in Higher Education change " , **Journal of the Amerian Association of Higher Education** , Jan / Feb , 2003 , P . 10 .

3 - Oser , F . and Racriswyl , F . " Choreographies of Teaching : Bridging Instruction to Learning" **Op . Cit** , P . 1058.

ويكمن التخوف هنا فى أن الجامعات الخاصة قد تعلى من القيم المادية على حساب القيم الروحية ، وقيم العالمية على حساب قيم المواطنة ، وقيم الفردية على حساب قيم الجماعية ، وتعلى من قيم الثقافة الغربية على قيم الثقافة الإسلامية ، وقيم الصراع على حساب قيم التكافل ، وقيم الانعزالية السياسية على قيم المشاركة الوطنية .

هذا بالإضافة إلى أن معظم طلبة الجامعات الخاصة من طبقات متميزة اجتماعيا أصلا ، وسوف يحتلون عند تخرجهم الوظائف الواعدة فى المجتمع – على حساب أبناء فئات الشعب الفقيرة – وبالضرورة سوف ينحازون نحو القطاع الحديث على حساب القطاع الريفى ، ونحو التحرر على حساب المحافظة ، مما يؤدى إلى انفصامات فى المجتمع ، قد يكون لها عواقبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة .

٧- إن الجامعات الخاصة قد تسمح لأعداد كبيرة من الطلبة القادرين ماليا – بوصفها حقل استثمارى – أن يلتحقوا بها وبالتالى يحصل تنوع كبير فى نوعية الطلبة القادرين ماديا ، وهذا التنوع يطرح أسئلة حول ما إذا كانت الأعراف والتقاليد ، ومعايير السلوك الأخلاقى موضع قناعة مشتركة لدى الطلبة ؟ ولاشك فى أن ذلك يجعل الجامعة–والخاصة تحديدا– فى مواجهة تحديات أخلاقية حقيقية . (١)

---

1 – Valey , Thomasl . Van : " Recent Changes in Higher Education and their Ethical Implications " , **Teaching Sociology** , vol . (29) , Jan 2001 , P . 7 .

ولأن البعد الأخلاقى من الجامعة كان دوما مصدر قوتها وإنتاجيتها، وأن هذا البعد نفسه أصبح فى العقود الأخيرة مصدر ضعفها وتدهورها[١]. لذا فقد لاحظت وثيقة " الإعلان العالمى حول التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين – رؤية وتنفيذ " ، التى أصدرتها اليونسكو عام ١٩٩٨م ، أن المجتمعات المعاصرة فى العالم تمر بأزمة عميقة فى مجال القيم ، وقد دعت إلى تبنى قيم خاصة للتعليم العالى (المادة الأولى) ، وتحديد معايير أخلاقية (المادة السادسة) ، وضرورة أخذ القيم الثقافية الوطنية بعين الاعتبار (المادة الحادية عشر).[٢]

وعليه فمن الضرورى تحديد معايير أخلاقية ، وأخذ القيم الثقافية والوطنية بعين الاعتبار فى جامعاتنا العربية وتحديدا الخاصة منها نظرا لتمويلها الخاص من ناحية ، واحتمال وجود شراكة أجنبية من ناحية أخرى ، وما يترتب على هذه الأمور من مثالب سبق ذكرها آنفا.

ويتضح من العرض السابق لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعى أن هذه القضية لها جوانبها الإيجابية كما أن لها جوانبها السلبية، ولأن الجامعات الخاصة أصبحت واقعا له ضرورته فى هيكل التعليم العالى فى الوطن العربى ، وذلك فى ظل النظام العالمى الجديد ، لذا فإنه يجب تعظيم الجوانب الإيجابية لهذه الجامعات ، ومحاولة السيطرة – بقدر الإمكان – على جوانبها السلبية ، ولا نترك الأمور تجرى على عواهنها،

---

1 - Bruce " The Special Ethical of the Ethical of the Academy " , **The Review of Higher Education** , vol.(23) , No.(2) , Fall 2000 ,P . 232 .

2 - UNESCO : " World Declaration on Higher Education for the Twenty First Century – Vision and Action", **NESCO** , Paris , 1998 , PP . 2 – 14 .

إذ لابد أن يصل أصحاب القرار - فى كل قطر عربى - إلى حلول عملية حول طبيعة النمط والشروط والظروف التى يجب أن تتوافر للتعليم الجامعى الخاص وبما يتلاءم مع ظروف هذا القطر ، حتى لا نفر من داء إلى داء ، وهنا يظهر على السطح أهمية إنشاء جهاز خاص على أعلى مستوى لاعتماد هذه الجامعات الخاصة واعتماد الشهادات التى تصدرها، هذا ويمكن من خلال المبررات والمحاذير السابقة لخصخصة التعليم الجامعى استخلاص عدة سمات أو ملامح تمثل قواسم مشتركة فى نشأة التعليم الجامعى الخاص وتحدياته فى البلاد العربية ، نوجزها فيما يلى:

السمات المشتركة للتعليم الجامعى الخاص " فى الوطن العربى " :

ثمة ملامح عامة مشتركة لنشأة التعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى وتحدياته ، ومن أهم هذه الملامح والسمات ما يلى :

١- أهم سمة مشتركة تسم التعليم الجامعى الخاص فى البلدان العربية ، أن على رأس أسباب نشأته عجز التعليم الجامعى الحكومى عن استيعاب جميع الراغبين فى الانتساب إليه ، لاسيما بعد تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى السنوات الأخيرة ، ويتبع هذا اضطرار العديد من الراغبين فيه الالتحاق بمؤسساته فى غير بلادهم، بما فى ذلك البلاد الأجنبية .

على أن هناك أسباب أخرى إيجابية لنشوء التعليم الجامعى الخاص ، وهى الرغبة فى اجتناب التدنى النوعى فى مستوى التعليم الجامعى الحكومى ، وفى إنشاء مؤسسات تعمل على تطوير التعليم العالى تطويرا علميا وتقانيا وإداريا ، يجعلها أشد ارتباطا بجامعات المجتمع المتجددة ، وأقدر على تلبية حاجات سوق العمل ، وحاجات التنمية بوجه عام .

٢- إن الجامعات والكليات الخاصة فى بلدان العالم العربى قد نشأت ونمت تحت هيمنة النظم والمناهج التقليدية للجامعات الحكومية القائمة فى العالم العربى ، بحيث لا تعدو أن تكون تكرارا للجامعات الحكومية القائمة فى معظم الأحوال . فى حين أن من أهم مبررات نشأتها أن تلبى – فى هياكلها ومضمونها – حاجات التطور العلمى المتجدد ، ومطالب سوق العمل المتغيرة .

٣- إن أنشطة الجامعات والكليات الخاصة فى العالم العربى ، تنصب (هى الأخرى) على التدريس ، وتقديم البرامج المرتبطة بسوق العمل مازال يتم بطريقة تقليدية ، وقد تجاهلت هذه الجامعات والكليات الخاصة الوظائف الخاصة بالجامعة والمتعلقة بخدمة المجتمع وإنتاج المعرفة .

٤- إن التعليم الجامعى الخاص فى البلاد العربية مازال فى بداياته وربما مازال لم يتحرر بعد من هيمنة أو تأثير الإطار أو النمط العام التقليدى ، وقد يكون ذلك دليلا أيضا على أن فكر وفلسفات التعليم الجامعى الخاصة لم ينضجا بعد فى عالمنا العربى ، وأن الجامعات الخاصة العربية – وإن كانت قد بدأت بالفعل فى النشأة والنمو – ، لم تكن وليدة فلسفات أو أفكار استراتيجية ، بل كانت وليدة نشاطات مالية فى سوق التجارة ، ولعل الاهتمام الحادث الآن يمكن أن يعطى زخما فكريا يساعد على ترشيد تجربة التعليم الجامعى الخاص فى العالم العربى .

٥- عدم توافر هيئة تدريسية متفرغة فى معظم الأحوال ، والاعتماد على الأساتذة المتنقلين بينها وبين الجامعات الحكومية ، وقد يرجع ذلك إلى حداثة هذا النوع من التعليم الجامعى، الأمر الذى لا يسمح بعد بإعداد هيئة تدريس متفرغة للجامعات الخاصة بدأت بتعيين معيدين

وانتهت بحصولهم على الماجستير والدكتوراه وترقيهم إلــى درجــة أستاذ مساعد أو أستاذ . هذا بالإضافة إلى قلة توافر الأبنية الجامعية الملائمة ونقص التجهيزات والمختبرات والمكتبات وسواها من هياكل الجامعة الأساسية وذلك فى بعض الدول العربية مثــل الجمهوريــة اليمنية . (١)

٦- لم يتمكن التعليم الجامعى الخاص فى البلاد العربية حتى الآن مــن كسب ثقة المواطن فيه ، بحيث يــصبح منافــسا للتعلــيم الجــامعى الحكومى ، هذه الثقة التى تؤدى إلى الارتقاء به كما هو متوقع منه ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع رسومه الدراسية ، بحيث تفوق قدرة معظم الراغبين فى الدراسة فى مؤسساته،وترتب على ذلك استمرار الضغط على التعليم الجامعى الحكومى إلى جانب عدم تعود المواطن علــى شراء الخدمة التعليمية،واعتقاده بأن ذلك من مسئولية الدولة وحدها .

٧- معظم مؤسسات التعليم العالى الخاصة فى البلاد العربية مؤســسات ربحية هدفها الأول استثمار الأموال فى التعليم العالى ، على غــرار ما يجرى فى جميع قطاعات العمل والنــشاط . فجميــع الجامعــات الخاصة فى الأردن قد أنشئت كشركات تجارية استثمارية ، يحكمها قانون الشركات الأردنى (٢) . وفى المغــرب تخــضع الجامعــات الخاصة للقانون التجارى ، وفى الإمارات العربية المتحــدة ، وفــى اليمن تستند الجامعات الخاصة فى تمويلها إلى شــركات ووحــدات

١- جابر عبد الله سعد : " التعليم الجامعى فى اليمن ودوره فى خدمة التنمية " ، فى مؤتمر " التعليم العالى الأهلى " ، صنعاء (اليمن)،٣٠ يونيه – أول يوليه ٢٠٠٠م ، ص ١٩٨ .

٢ – إسحق فرحان : "التعليم العالى الخاص– التجربة الأردنيــة"، مرجــع ســابق، ص ١٦٧.

استثمارية ، وكذلك فى مصر فمعظم الجامعات والمعاهد العليا الخاصة ربحية ، وإن كان القانون قد وضع سقفا لأرباح أصحاب رؤوس الأموال(٤%)،إلا أن الأمر مازال موضوع تجديد وتطوير[١]

٨- رغم وجود هيئات للاعتماد الأكاديمى فى بعض البلاد العربية (مجلس الاعتماد الأكاديمى بالأردن ، ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى دولة الإمارات العربية المتحدة) فإن عملية الاعتراف الأكاديمى لم تترسخ بعد ولم تصبح آلية أو جزءا لا يتجزأ من البنية التعليمية للجامعة أو الكلية موضع الاعتماد ، ولذلك مازالت الحاجة قائمة إلى تفعيل آليات الاعتراف الأكاديمى بمعايير ومستويات لا تقل عن المعايير والمستويات العالمية التى نحتكم إليها للحكم على كل من الجامعات والكليات الخاصة والحكومية على السواء .

وبعد هذا العرض لإيجابيات وسلبيات التعليم الجامعى الخاص وأهم السمات المشتركة له فى البلاد العربية ، وبرغم ما سبق ذكره فى الفصل السابق (الثالث) من وجود إشكالية تواجه حركة هذا النوع من التعليم فى عالمنا العربى ، إلا أنه يجب تعضيد إيجابياته والارتقاء بها ، فى الوقت الذى نحاول فيه علاج أهم إشكالياته أو التخفيف من حدتها على الأقل ، ذلك أن التعليم الجامعى الخاص إنما ولد ليبقى ، حيث يؤمل عليه الكثير تجاه المجتمع الذى ولد فيه، فما هى إذن متطلبات المجتمعات العربية من التعليم الجامعى الخاص فى عصر المعرفة ذات التغير سريع الإيقاع ؟ هذا ما سوف نعرض له فيما يلى :

١- عبد الله عبد الدايم : " دور التعليم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى " ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص :

مع تضارب سياسات الإصلاح فى النظام التعليمى ككل فى ظل حدة التحديات العالمية ، تصبح الحلول التقليدية عاجزة عن معالجة المشكلات الاجتماعية فى المجتمع العربى والآخذة فى التراكم ، مما يتطلب معالجتها بالحلول الإبداعية [1] . ومن هنا يتجه المجتمع إلى التعليم الجامعى يلتمس منه الحلول لبعض المشكلات ، وبالرغم من أن التعليم الجامعى الخاص له مخاطره وتحدياته – التى سبق ذكرها – فإنه أصبح واقعا له وجود ، لذا ينبغى أن يؤدى دوره تجاه المجتمع .

وتحدد " مها عبد الباقى " متطلبات المجتمع من الجامعات الخاصة فى ثلاثة متطلبات هى : متطلبات الترابط الاجتماعى ، المتطلبات الأكاديمية ، متطلبات سوق العمل [2] . كما حددت " عزيزة المانع " الاحتياجات التعليمية التى يتوقع أن تلبيها الخصخصة فى ثلاث احتياجات هى : احتياجات مادية ، وأخرى أكاديمية ، وثالثة إدارية وتنظيمية [3] . وفيما يلى تعريج على أهم متطلبات المجتمع من خصخصة التعليم الجامعى والتى يمكن حصرها فى أربعة متطلبات هى : متطلبات الترابط الاجتماعى ، متطلبات أكاديمية ، متطلبات سوق العمل، متطلبات التنمية البشرية .

١- محمد متولى غنيمة : **الوضع الراهن واحتمالات المستقبل – القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى (١)** ، ط٢ ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢٧ .

٢- مها عبد الباقى جويلى : " التعليم الجامعى الخاص، القضايا، متطلبات المجتمع – دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ ، ٢٦٣ .

٣- عزيزة المانع : " هل تلبى الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية فى المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم فيها"، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

أ – متطلبات الترابط الاجتماعى : Social Cohesion Requirements

تؤكد الدراسات المقارنة أن تحقيق العدل الاجتماعى يرتبط ارتباطاً مباشراً بتكافؤ الفرص التعليمية ، وإتاحة الإمكانات لتمتع الفرد بحق التعليم ، حتى لا تحول العوامل المادية والاقتصادية دون تمتعه بذلك الحق [١] . كما أشار البنك الدولى فى بعض أوراق العمل التى يصدرها إلى أن الفرص المتاحة من التعليم تسهم بصورة إيجابية فى توفير الظروف المؤدية إلى ضمانات أوثق للتماسك الاجتماعى والسلام الاجتماعى . [٢]

والتعليم الجامعى يقوم بدور فعال فى دعم مبدأ العدل الاجتماعى الذى يتيح مجالا لمواجهة الثروة والنفوذ ، وإفساح المجال لتكافؤ الفرص التعليمية على أساس القدرات والاستعدادات العقلية والمواهب . [٣]

ومن هنا ينتظر المجتمع من الجامعات الخاصة أن تسهم فى أن يأخذ المتعلمون مواقعهم فى البيئة الاجتماعية نتيجة قدراتهم واستعداداتهم العقلية ومواهبهم بعيدا عن أى اعتبارات خارج قدراتهم الذاتية ، مما يترتب عليه إيجاد مقومات الاندماج الاجتماعى ، وذلك بقبول نسبة من الطلبة الفقراء المتميزين ، الذين لم يقبلوا بكليات حكومية يرغبون الدراسة فيها نتيجة نقص مجموعهم فى الثانوية العامة عدة درجات عما

1- McGinn , Noel : " Education , Democratization and Globalization - A Challenge for Comparative Education" , **Comparative Education Review** , vol . (40) , No.(4) , Nov . 1996 , PP . 341 – 357 .

٢- حامد عمار : **نحو تجويد تربوى ثقافى ، دراسات فى التربية والثقافة** ، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ٥٤ .

٣ – حامد عمار : **فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل ، دراسات فى التربية والثقافة** ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ – ٤٠ .

حدده مكتب التنسيق ، بالإضافة إلى تحديد رسوم دراسية تتناسب مع المستوى الاقتصادى للمجتمع الذى توجد فيه هذه الجامعات .

ب – متطلبات أكاديمية : Academic Requirements

مع التوسع فى التعليم الجامعى الخاص ، وزيادة عدد الطلبة المقيدين به تزداد المسئوليات الأكاديمية ، مما يتطلب من الجامعات الخاصة فهم وتغطية حاجات الطلبة ، والبعد عن التكرار ، وتحديد الموارد ، والاستعانة بالقيادات الماهرة التى تسهم فى نمو هذه المؤسسات، ومن أهم المتطلبات الأكاديمية التى يتوقعها المجتمع العربى من الجامعات الخاصة نذكر :

١- إمداد الأفراد بالمعارف الخاصة بطبيعة الدراسة ، ونوعية البرامج ، وفائدة الدرجات الجامعية والشهادات التى تمنحها .
٢- الإسهام فى المجتمع بوسائل تتعدى تعليم الطلبة من خلال : المكتبات ، ورعاية مراكز البحوث لنشر البحوث وإنتاج الفكر المستقل الناقد .
٣- إدارة المشروعات البحثية ، وتحسين الخدمات الجامعية .
٤- توفير الإعداد فى مجالات شديدة التخصص ، تتكيف مع احتياجات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية . فليس هناك شك فى أن حالة التعليم ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك حالة المعرفة والتقدم التكنولوجى ، وما يفرضه ذلك من تنافسية فى سوق العمل [1]. الأمر الذى

١- عصام توفيق قمر : " مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر " ، مكتبة الإسكندرية ، ٨ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، صحيفة التربية ، ع (٣) ، س (٥٦) ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢ .

يستوجب ضرورة إكساب الفرد مهمات جديدة تجعله قادرا على الإنتاج بمواصفات ومعايير عالمية .

٥- تحقيق الجودة الشاملة فهى (أى الجودة) أكثر نفعا ودافعية للجامعات الخاصة وبالتالى المجتمع ، وذلك بتقديم منتج جيد . خاصة أن اتفاقية الجات حولت العالم إلى سوق واحدة ، البقاء فيها للمنتج المتميز أيا كانت هويته . [١]

٦- اتخاذ عدة إجراءات نحو البعثات العلمية والمنح الدراسية والمساهمات العلمية وتتجه إلى اتفاقات التبادل الثقافى ، وتتيح للأساتذة ارتياد المؤتمرات الدولية ، حيث تحقق هذه الإجراءات درجات متفاوتة من التواصل الحضارى دون إخلال بالهوية ، ويمكن استقدام الأساتذة الأجانب المعروفين [٢]. وهكذا يمكن للجامعات الخاصة أن تشارك فى التعاون الدولى .

٧- الاهتمام بالجوانب التكنولوجية فى العملية التعليمية ، كالاعتماد على شبكة الإنرنت ، والاتصال بين الطلبة والأساتذة من خلال البريد الإلكترونى[٣] . ومن هنا فمن غير الضرورى إلزام الطلبة بقضاء وقت طويل فى الحرم الجامعى ، نظرا لأن هذه الإمكانيات التكنولوجية توفر وقتا كثيرا ، خاصة مع تزايد

---

١ - مصطفى سويف : " مصر الحاضر والمستقبل " ، **الهلال** ، ع (٥٨٩) ، دار الهلال ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٧٦ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ٢٨٩ – ٢٩٠ .

٣ - انظر:

- شريف درويش اللبان : **تكنولوجيا الاتصال – المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية** ، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠،ص١١٥.

- Mason , Robin : **Globalizing Education Trends and applications** , London , Routledge , 1998 , P . 121 .

شبكات الجامعات فى جميع أنحاء العالم ، حيث تضاعف استخدام الإذاعة التعليمية ، ومؤتمرات الفيديو. (١)

جـ - متطلبات سوق العمل : Business Market Requirements

نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أدت إليه من تغيرات جوهرية فى سوق العمل ، والتركيبة الاجتماعية لقوة العمل فى معظم المجتمعات ، مثل تزايد الطلب على المؤهلات الرفيعة والمهن المستحدثة، فإن هذا يلقى بدوره على الجامعات - الخاص منها والحكومى- مسئولية الإعداد الأكاديمى والتكنولوجى لمواجهة الطلب على متخصصين ملمين بأحدث التكنولوجيا قادرين على إدارة نظم تزداد تعقيدا، وبحيث تتكيف باستمرار مع احتياجات المجتمع حتى تضمن للمتخرجين إعدادا يؤهلهم لسوق العمل. (٢)

وإذا كانت للجامعات الحكومية مشكلاتها مع المجتمع فيما يتصل بقوة العمل وفرص العمل المتاحة ، فيجب أن تأتى الجامعات الخاصة - من خلال تخطيطها وإدارتها وتكوينها للطلبة - بحلول إبداعية لهذه

١- محمد نبيل نوفل : " المجتمع والتعليم فى القرن الحادى والعشرين - المنظور العالمى والمنظور العربى"، المجلة العربية للتربية ، المجلد (١٧) ، ع(١) ، مرجع سابق، ص ٢٠٥ .

٢ - جاك ديلور وآخرون : " التعليم ذلك الكنز المكنون " ، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩٩ ، ص ص ١١٦ - ١١٧ .

المشكلات ، بحيث تظهر قدرة هذه الجامعات على إنتاج قوة العمل الفاعلة ، ولديها من القدرات ما يدفعها إلى المنافسة العالمية . (١)

ومن المشكلات المجتمعية والتى لها صلة بفرص العمل تجدر الإشارة هنا إلى مشكلة البطالة Unemployment حيث تعانى المجتمعات العربية من الانفصال بين التعليم الجامعى وسوق العمل ، وترتب على ذلك زيادة أعداد العاطلين ، وظهرت حدة المشكلة اجتماعيا واقتصاديا .

وقد استفحلت الظاهرة نتيجة التحرر الاقتصادى ، مما يفرض على الجامعات الخاصة عدة متطلبات نحو توسيع الفرص بطريقة تراعى اهتمام المتعلمين على مختلف المهن والأعمال ، والتأكيد على التهيئة الفكرية والمهارية للمشاركة فى سوق العمل ، والتدريب قبل ممارسة العمل وأثنائه واستمرار هذا التدريب ليساير التطور والمطالب المهنية (٢). بمعنى أن لا تكون الجامعات الخاصة صور كربونية من الجامعات الحكومية لتزيد بذلك من تفاقم الظاهرة .

وقد تستطيع الجامعات الخاصة الإسهام فى الحد من مشكلة البطالة من ناحية وتقديم الخبرات العملية المناسبة لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى ، إذا انتهجت مدخل المشاركة بينها وبين المؤسسات المجتمعية (قطاع الأعمال / الصناعة) ، فقد بات مؤكدا أن المدخل

---

١ - حامد عمار : فى التوظيف الاجتماعى للتعليم ، دراسات فى التربية الثقافية ، ط ٢ ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .

٢- حامد عمار : مقالات فى التنمية البشرية العربية ، دراسات فى التربية والثقافة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .

الانعزالى Isolationist Approach ، والذى انتهجته الجامعات العربية الحكومية لفترات طويلة من الزمن لم يعد قادرا على مواجهة التحديات التى تواجه التعليم العالى فى عصر متغير ، فلا خلاف الآن على أن جامعة المستقبل هى تلك الجامعة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .

د – متطلبات التنمية البشرية : Human Development Requirements

من المعلوم أن النظام التعليمى الجيد يتميز بمجموعة من الخصائص أهمها : أن يكون وثيق الصلة بحركة المجتمع ومشكلاته ، وأن يأخذ فى الاعتبار الماضى والحاضر والمستقبل، وأن يرتبط بعمليات التنمية الشاملة.(١)

ويشهد العصر الحاضر تحولات وتغيرات جديدة ومتجددة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية . ولمواجهة هذه التحولات والتحديات المرتقبة يتطلب ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية ، التى تهتم بالإنسان القادر على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها ، وإنتاج التكنولوجيا وتطبيق النظريات العلمية فى مختلف مجالات الحياة . (٢)

وطبيعى أن يظهر فى هذا السياق المجتمعى التحولى – بل وتنتشر – نظم تعليمية جامعية مختلفة كان من بينها التعليم الجامعى الخاص .

١- محمود عطا على مسيل : " دراسة مقارنة لنظام التعليم فى المعاهد الأزهرية العامة قبل عام ١٩٦١م"، التربية ، المجلد الثانى ، ع(١) ، كلية التربية بجامعة الأزهر، فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٥٤ .

٢ – محمد السيد حسونة : " الجودة الشاملة فى التعليم " ، صحيفة التربية ، ع (٤)، س (٥٦) ، رابطة خريجى معاهد وكليات التربية ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

ليزاوج التعليم الجامعى الحكومى لنجد أنفسنا أمام تحديث تعليمى ينتشر فى معظم البلاد المتقدمة وتأخذ به كثير من البلاد النامية[1]. فما هى إسهامات هذا التحديث التعليمى (الجامعات الخاصة) فى التنمية البشرية فى ظل منطلقات العصر واحتياجاته الآنية والمستقبلية ؟ ومن منطلق أن الهدف الأساسى للتعليم هو تنمية الموارد البشرية علميا وثقافيا وفكريا وتقنيا متكاملا ، ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته ، لذا سوف نتناول هذا الدور للجامعات الخاصة بشئ من الإسهاب وذلك فيما يلى :

مفهوم التنمية :

من المعروف أن التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات وفى أى صورة من الصور تهدف إلى تنمية الإنسان أولا وأخيرا . فهدفها هو خير الإنسان وصالحه وهى فى سبيل تحقيق ذلك تستخدم الإنسان كوسيلة وأداة ، وبدونه لا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة ، فالإنسان إذن هو هدف التنمية وأداتها . [2]

ولذلك تعرف التنمية على أنها " عملية تحرر إنسانى ، والبشر هم هدفها ووسيلتها ، وتتضمن تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مضطرد ، وصياغة حقهم فى العيش فى بيئة نظيفة " [3]

---

١ - أحمد إسماعيل حجى : التعليم الجامعى المفتوح عن بعد ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، أكتوبر٢٠٠٣، ص ١٩ .

٢ - محمد منير مرسى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، عالم الكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٧٤ .

٣- إبراهيم العيسوى : التنمية فى عالم متغير – دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٨ .

وهناك من يعرف التنمية على أنها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف ببنيتها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة. [1]

وينظر إلى التنمية فى الفكر الاجتماعى على أنها تغيير فى الاتجاه المرغوب ، وهى تتضمن بعض الأبعاد حددها بعض المفكرين بالأبعاد الثلاثة الآتية : [2]

أ- زيادة كفاءة نظام الإنتاج فى المجتمع .
ب-إشباع الحاجات الأساسية للفرد .
ج- تحقيق الأهداف التى يسعى إليها مختلف المجموعات فى المجتمع، والتى تتصل باستخدام المصادر النادرة .

ويعنى مفهوم التنمية الشامل : تطوير الفرد والارتقاء بقدراته من خلال برامج التعليم والتدريب مما يؤدى إلى رفع كفاءته وإمكانياته ، ومن ثم زيادة فرصته فى المساهمة الإيجابية والفعالة فى عملية التنمية الشاملة للمجتمع . [3]

١- السيد الحسينى : التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية ، ط٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٢- محمد منير مرسى : تخطيط التعلم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

٣- وليد صالح أبو حمرا: " سياسات التعليم العالى فى التعليم المستمر – تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم(٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

العلاقة بين التعليم الجامعى وعملية التنمية :

يرتبط التعليم الجامعى – بوصفه أحد مكونات النظام التعليمى – ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية التنمية ، وسياستها ، وخططها الشاملة ، حيث إنه مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً ، وذلك من خلال ما يقوم به من إمداد لهذه القوى بالمهارات والقدرات والمعارف والخبرات التى تتزايد الحاجة إليها دوما بتطور المجتمع ، وتلاحق التغيرات . ولذلك نجد أن النقابات التطوعية المجتمعية لخدمة المجتمع فى كاليفورنيا تؤكد على ضرورة الارتباط الفعال بين الجامعة والمجتمع [١] . كما يؤكد ريتشارد ميللر Richard Miller على ضرورة ربط التعليم الجامعى بالمهن التى يتطلبها المجتمع . [٢]

ويتضح من ذلك أن التعليم الجامعى له الأثر الكبير فى عملية تطوير المجتمع وتنميته ، وحتى يكون له هذا الأثر التنموى فى مجتمعات العالم الثالث ، وحتى تستمر علاقة الترابط والتفاعل بينه وبين البناء الاجتماعى الذى يوجد فيه ، فإنه يجب ربط استراتيجية التنمية بسياسة التعليم الجامعى ، بحيث تنبع منها ، وتعكس خصائصها ، ويتم هذا الربط

---

1 – Jenet R . Summerille : Community Action Volunteers in Education , CAVE , American Association of State College and Universities , Washington , D.C., California State , University Chicago , Feb ., 1989 , P . 7.

2 – Richard I . Miller : **Major American Higher Education issues and Challenges in 1990** , London , Jossica Kinjsley , Publishers , 1990 , P . 158 .

فى الواقع من خلال تخطيط النظام التعليمى فى إطار الخطـة الـشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حتى تحقق أهدافها . (١)

واستئناسا بما سبق ، يمكن القول بأن تخطيط التعليم الجامعى فـى دول العالم الثالث لابد أن يراعى الأبعاد الاجتماعيـة ، أى يأخـذ فـى الاعتبار الظروف السائدة فى المجتمع بوصفها أساسا لتخطيط الـسياسة التعليمية ، لتكون محققة لأهداف عملية التنمية الشاملة ، بحيث لا يتم هذا التخطيط منفصلا كل الانفصال عن المتطلبات التى يحتاج إليها المجتمع فى المرحلة الحالية أو المستقبلية ، ولكن يأتى كنتيجة لها .

ولعل ذلك ما دفع بخطة التنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة لعـام ٩٦ / ١٩٩٧ بمصر إلى التأكيد على ارتباط كليات الجامعة ، ومعاهـد التعليم العالى الأخرى بمتطلبات التنمية فى الأقاليم التى تعمل فى نطاقها، ونقل الخبرات والأساليب المتطورة لإدارة التكنولوجيـا مـن مراكزهـا المتقدمة فى العالم ، وتطويعها للبيئة المصرية ، والربط بـين المنـاهج النظرية والأنشطة المميزة لكل بيئة ، وزيادة الاتجاه لنمـو الدراسـات متعددة التخصصات بعد أن ظهرت علوم وتخصصات ومهن جديدة تجمع بين دراسات وتخصصات وأعمال متنوعة مثل الهندسة الوراثية . (٢)

ويتضح مما سبق مدى العلاقة الترابطية بين التعلـيم الجـامعى ، وعملية التنمية والتى تكمن فى الأثر الكبير لهذا التعلـيم علـى تحقيـق

١- محمد سيف الدين فهمى : التخطيط التعليمى – أسسه وأسـاليبه ومـشكلاته ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠١ .

٢- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ٩٢ /٩٣– ٩٦ / ١٩٩٧، العام الخامس من الخطة(٩٦ / ١٩٩٧)، المجلد الثانى، القاهرة، أبريل١٩٩٦،ص ص٦٦٠ – ٦٨٩.

أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة ، الآنية منها والمستقبلية ، وانطلاقا من هذه العلاقة ، نعرج فيما يلى على دور التعليم الجامعى فى التنمية ، والمثالب التى تواجه اسهاماته فى هذه العملية فى الدول النامية .

دور التعليم الجامعى فى التنمية والمثالب التى تواجهه فى تحقيق هذا الدور :

من المسلم به أن التعليم يعد محور التنمية الشاملة بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص ، من منطلق أن الهدف الأساسى للتعليم هو تنمية الموارد البشرية علميا وثقافيا وفكريا وتقنيا متكاملا ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته ، ومرتكزا إلى تقنياته فى تفعيل ثروات المجتمع ، وتحقيق نموه وتطوره ، ودعم قدراته [١] . وعلى ذلك فلابد من حدوث نقلة نوعية فى التعليم الجامعى العربى ، بحيث يصبح قادرا على التنبؤ بمسار العلم واحتياجات منطلقات العصر . [٢]

وبناءً على ذلك فإنه لا مكان فى العصر الحالى للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وبالتالى فالتعليم الجامعى الفعال هو الذى يكون وثيق

١-جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، شعبة التعليم الجامعى والعالى ، " **نماذج جديدة للتعليم الجامعى والعالى** " ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢ .

٢- محمد على نصر : " رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل " ، **المؤتمر القومى السنوى العاشر (العربى الثانى) " جامعة المستقبل فى الوطن العربى "** ، الجزء الأول ، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٧ – ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٠٥ .

الصلة بالمجتمع وحاجاته ومشكلاته من ناحية ، والقادر على إحداث التنمية الشاملة من ناحية أخرى .

ومساهمة التعليم الجامعى فى التنمية تعنى مستوى معيشة أفضل لكل فئات المجتمع (١) . وهذا يؤكد التأثير الإيجابى للتعليم الجامعى على تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية، والدخل والإنتاجية ، والمهارات الأساسية التى يحتاجها الأفراد لكى يكونوا قادرين على العمل.(٢)

وبسبب سرعة التغيير الحالية ، والرغبة فى بناء مجتمع المعرفة ، يجب أن يعمل التعليم الجامعى والبحث العلمى ، كمكونات أساسية للتنمية المستدامة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأفراد والمجتمعات .

١- أميمة عبد العزيز : " التعليم العالى فى الدول النامية الأخطار وبشائر المستقبل - العلم والتكنولوجيا " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١١) ، ع (٢) ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٨٢ .

2 - European Communities , Communication from the Commission to the council and the European parliament on Education and training in the context of poverty Reducation in Developing countries , 2004 , P . 2 . At: www.Europa.eu.Int./Samrtapil/cgi/Sga-doc .

غير أن بعض الدراسات (*) ، قد كشفت عن معاناة التعليم الجامعى فى مصر وفى الدول النامية بصفة عامة من ضعف كفاءة مخرجاته ، وعدم المواءمة بين مخرجاته وبين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن ارتفاع تكلفة التعليم الجامعى (الملقى على كاهل الحكومات) ، وارتفاع معدلات البطالة بين خريجيه ، هذا بالإضافة إلى ندرة التخصصات التى تتطلبها مشروعات التنمية ، وعدم مواكبة التخصصات القائمة للتطور التكنولوجى السريع .

كما أشار البنك الدولى فى أحد تقاريره عن التعليم فى أفريقيا جنوب الصحراء إلى أربعة مثالب متداخلة ، تواجه إسهام التعليم الجامعى فى التنمية فى الدول النامية ، وهذه المثالب هى [1]:

أ- مخرجات التعليم العالى لم تعد مناسبة لظروف ومتطلبات التنمية
ب-نوعية هذه المخرجات يبدو منها التدنى والتدهور .
ج- تكلفة المخرجات أو الخريجين عالية بدون مبرر .
د- العائد أو المردود الاجتماعى قليل .

---

* من هذه الدراسات :

- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : " الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها " ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة (٢٣) ، القاهرة ٩٥ / ١٩٩٦ ، ص ص ١٦٩ - ١٩٠ .
- Shattov , M . " The University of the Future " , **Journal of the program in Higher Education** , Vol (7) , No (2) , July 1995 , PP . 757 – 764 .

1 – World Bank Report: "Education in the Sub – Sahara Africa - Policies for Adjustment Revitalization and Expansion", **World Bank** Washington, D.C , 1988 , P . 72 .

وإذا كان هذا هو حال الجامعات الحكومية فى مصر والدول النامية . وإذا كانت هذه هى إشارة البنك الدولى إلى المثالب التى تواجه التعليم الجامعى فى النهوض بالتنمية فى الدول النامية ، فإن الأمل معقود على الجامعات الخاصة فى محاولة التغلب على هذه المثالب أو العقبات لتطوير المجتمع والنهوض بأعباء التنمية الوطنية الشاملة، وحسن الاستفادة من الموارد المتاحة فى خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة ، وفيما يلى تعريج على إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى .

إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى :

هناك عدة مرتكزات لإسهام الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى البلاد العربية ، أهمها :

١- إن التعليم الجامعى يعد الرصيد الاستراتيجى لأى دولة ، والذى يتحقق عن طريقة الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية ، كما أنه يمثل فى الوقت نفسه أملا لكل مواطن ، وعلينا التوسع فى هذا الرصيد الاستراتيجى ، لأن التعليم بوجه عام والتعليم الجامعى بشكل خاص أصبح أداة للنهوض بالمجتمعات ، إذ أنه يستهدف رقى الإنسان وتحسين ظروف معيشته ، والارتقاء بالمجتمع من خلال تزويد الإنسان بالمعارف الراقية والمهارات العالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واللحاق بركب الحضارة المعاصرة التى تشهد انطلاقة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة .

٢- إن عالمنا الحالى سريع التغير ، وأصبح فيه التعليم الجامعى أكثر أهمية من ذى قبل ، حيث تواجهنا تحديات حضارية بمسارات متعددة منها : عولمة متسارعة ، انتشار سريع للديمقراطية ، تنامى الإبداع العلمى والتكنولوجى ، وظهور اقتصاديات سوق جديدة ، وهذا

يتطلب امتلاك الدول لأفراد متعلمين وماهرين بدرجة عالية . [١]

٣- إن الخبرات الحضارية الإنسانية المختلفة ، توضح أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضارى بدون امتلاكه للقوى البشرية المتعلمة والمدربة، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية محور عملية التفاعل والمواجهة مع تلك التحديات الحضارية ، من خلال إعدادها للمواطن القادر على التفاعل معها ، ودفع مجتمعه إلى المكان اللائق به بين الحضارات الإنسانية المختلفة [٢] . وبالتالى أصبحت هناك حاجة ملحة بالنسبة للمجتمعات العربية لأن تحقق معدلات تنموية عالية حتى تلحق بركب التقدم والرخاء أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة .

٤- إن التنمية تمثل أملا يتطلع إليه الإنسان العربى لإحداث تغيير فى مجتمعه يرفع به مستوى معيشته ، ويحقق بواسطته أهدافه فى الرخاء . وهذا يعنى أن عملية التنمية تحتاج إلى المؤسسات والنظم الاجتماعية القائمة ، ومادامت التنمية تتداخل مع كثير من مؤسسات المجتمع ، فإن الجامعة (التى تعتبر واحدة من أهم هذه المؤسسات) تؤثر تأثيرا مباشرا فى مسيرة التنمية ، وتحقيق أهدافها بما يتناسب مع متطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل .

---

1 -The World Bank : Education Sector Strategy , Human Development Network, **World Bank** , Washington , D.C , 1999 , P . vi .

٢ - محمد صبرى الحوت: "المدرسة الفعالة- طموحات التطوير وتحديات الجودة "، **المؤتمر العلمى السنوى" آفاق الإصلاح التربوى فى مصر "** كلية التربية بجامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، المنصورة ٢ - ٣ أكتوبر ٢٠٠٤،ص٢٢٩ .

٥- إن تطوير التعليم الجامعى فى مختلف المجتمعات – فى ظل الكشوف العلمية المتلاحقة وما يتبعها من تطور تكنولوجى سـريع – أصـبح ضرورة حتمية فرضت الحاجة إلى تغير تنموى ، يقتضى معه توافر القدرة البشرية المدربة بالتعليم والتعلم المتقدم ، وإذا كانت الجامعات الحكومية غير قادرة على استحداث تخصصات غير نمطية تواكـب هذا التطور التكنولوجى ، نظرا لصعوبة تمويل مثل هذه التخصصات حكوميا فقط ، فإن على الجامعـات الخاصـة – بجانـب الأجهـزة والمؤسسات الحكومية – أن تتقابل مع المجتمـع لبحـث حاجاتـه والاستجابة لمتطلباته – نظرا لما تتمتع به من حرية التمويل وحرية استحداث تخصصات غير نمطية – وذلك بتخريج قوة بشرية مدربة يستطيع المجتمع بها مسايرة وملاحقة المتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة .

٦- اتجاه معدلات التنمية البشرية ومؤشراتها للانخفاض الملحـوظ فـى بعض الدول العربية ، فى حين تتعاظم هذه المعدلات فى الدول التى بدأت معنا أو قبلنا مسيرة التنمية . حيث نجد الآن أن نسبة العلميين والفنيين فى كوريا بلغت (٤٧,٣) لكل ألف نسمة ، وبلغ خريجى الكليات العلمية (٣٤%) من الخريجين ، وفى إسرائيل بلغت نسبة العلميين والفنيين (٧٦) لكل ألف نسمة ، وخريجو الكليات العلمية (٤٠%) من الخريجين ، بينما فى مصر بلغت نسبة العلميين والفنيين (١,٤) لكل ألف نسمة ، وخريجو الكليات العلمية (٢٢%) مـن الخريجين[١]. وهذا أمر يهدد المستقبل العربى فى عالم الغد المتجـه

١- إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى ، ط١ ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ – ٣١ .

نحو الذكاء الصناعى والميكروإلكترونيات ، والميكروميكانيكيات ، وتسلسل الجينوم البشرى وغيرها من نتائج ثورة المعلومات .

٧- إن البعض يرى أنه بحلول عام (٢٠٢٠م) سوف تتضاعف منتجات الصناعة فى كثير من الدول النامية ، بينما ينخفض عدد العاملين فى الصناعة – على الأقل فى الدول المنتجة اقتصاديا – ما بين (١٠ – ١٥ %) من إجمالى قوة العمل ، وذلك بسبب إحلال العمل كثيف المعرفة محل وظائف الصناعة بدرجة متزايدة ، ومن ثم تصبح المعرفة المورد الاقتصادى الرئيس لهذه الدول [١] . وهذا يؤدى إلى التأكيد على أنه بدون استثمار فعال فى رأس المال البشرى فسوف يندر هذا المورد ، أما مع الاستثمار الفعال له فسوف تصبح المعرفة ليست فقط غزيرة ولكن أيضا متجددة ومنتجة ذاتيا . والتمييز بين هذين الوضعين يعتبر هاما عند إجراء أية توقعات اقتصادية مستقبلية . [٢]

وجدير بالذكر أن المرتكزات السابقة لإسهام الجامعات الخاصة فى مجال التنمية البشرية لا تختلف فى مضمونها عن مرتكزات إسهام الجامعات الحكومية فى نفس المجال ، إلا أن الكثير من الدول الساعية إلى خصخصة التعليم الجامعى تبرر توجهاتها فى إلقاء جزء من العبء على التعليم الجامعى الخاص بأنه لابد أن يكون لكل فرد أو مؤسسة فى

١- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى – دراسة فى إشكالية التطوير " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٤ .

2 – UNESCO Institute for Statistics & O.E.C.D., Financing education Investments and Returns : **Op . Cit** , PP . 9 – 10 .

المجتمع دور فى التنمية الشاملة وأن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على جهود الدولة فقط .

ومن هنا فلابد من توظيف التعليم الجامعى الخاص توظيفا اجتماعيا واعيا ، بحيث يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية ، وأن هذا التوظيف فى أدواره المختلفة لابد أن يتلاءم فى خطته مع خطة التعليم الجامعى الحكومى ، وينطلق كلاهما ويتماشى مع استراتيجية المجتمع التى يقرها للتنمية .

ومن الضرورى كذلك أن تتطور السياسات والبرامج والبنى المجتمعية مما يتيح للتعليم العالى أن يحقق التوظيف الاجتماعى الأمثل سواءً ارتبطت هذه السياسات والبرامج بمجالات الاستخدام ، أو سوق العمل والأجور ، أو تشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ، أو ارتبطت بإتاحة مزيد من فرص التعليم العالى لأكبر عدد من خريجى الثانوية العامة أو ما يعادلها ، كل ذلك يتطلب التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم العالى – الحكومى والخاص– وتكييفه لمتطلبات التنمية .

وبعد استعراض أهم متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص والتى أمكن حصرها فى أربعة متطلبات هى : متطلبات الترابط الاجتماعى ، متطلبات أكاديمية ، متطلبات سوق العمل ، وأخيرا متطلبات التنمية البشرية ، يمكن الآن التعريج على وظائف الجامعات الخاصة وذلك فيما يلى :

وظائف الجامعات الخاصة :

سبق الحديث – فى الفصل الثانى – عن وظائف الجامعة والتى يمكن تلخيصها فى : وظيفة نشر العلم والمعرفة (الوظيفة التعليمية). ، وظيفة تنمية العلم والمعرفة (الوظيفة البحثية) ، وظيفة تطبيق العلم والمعرفة (وظيفة خدمة المجتمع) . وليس هذا فحسب ولكن أيضا من

وظائف التعليم الجامعى إيجاد الهوية القومية وتنميتها (الوظيفة التراثية الثقافية) ، إضافة إلى تعميق مفهوم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلبة ، والمساهمة فى تحديد معالمها وإمكاناتها وانطلاقاتها .[1]

وانطلاقا من هذه الوظائف ، واسترشاداً بأهداف الجامعات الخاصة وبمبررات إنشائها ومتطلبات المجتمع منها ، فإنه يمكن حصر وظائف الجامعات الخاصة فيما يلى :

١- تخفيف عبء تمويل التعليم الجامعى عن كاهل الدولة .
٢- إعداد الكوادر المدربة تدريبا مهنيا ، وفنيا ، وإداريا ، بما يمكنها من التعامل مع المتغيرات المتلاحقة .
٣- توفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى تلبيتها .
٤- توفير أحدث الأجهزة المتطورة (اللازمة للعملية التعليمية) .
٥- تطوير وتحديث المناهج الدراسية وفقا لحاجات البيئة ، ومطالب المجتمع المتطورة.
٦- تطوير الكوادر الأكاديمية بالمنح الدراسية والابتعاث .
٧- أداء الخدمات البحثية للغير .
٨- إجراء بحوث تطبيقية فى تخصصات نادرة وغير متوافرة فى الجامعات الحكومية.
٩- جذب العملة الصعبة للبلاد بقبول الطلبة الوافدين .
١٠- تحسين الخدمات التعليمية .

١- إبراهيم عصمت مطاوع : واقع الجامعات العربية – نظرة تحليلية ناقدة" ، قراءات فى التربية وعلم النفس ، ط١ ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م ، ص ١١٠ .

١١- إشاعة روح التنافس بين رؤوس الأموال ، بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة، وتحسين النوعية .

١٢- تقوية روح المواطنة لدى الطلبة ، والتأكيد على الهوية الثقافية للمجتمع المصرى والعربى.

تعقيب :

" نحو صيغة سليمة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى "

ما ذكر عن مثالب التعليم الجامعى الخاص القائم فى معظم البلاد العربية ، لا يعنى أن تجربة التعليم العالى الخاص (معاهد وكليات) فى هذه البلدان تجربة مرفوضة .. إنها تجربة مفيدة وضرورية ولا مناص عنها ، بالنظر إلى أنها النموذج الآخذ فى الانتشار فى ضوء التطورات العالمية الحادثة الآن ، بل إن التعليم الحكومى نفسه قد يواجه فى المستقبل القريب جدا ضغوطا موضوعية للخصخصة ، تخلصا من البيروقراطية ودفعا لتحديث نظمه ومناهجه وأساليب إدارته .

وبناءً عليه فهناك مسئولية ملقاة على عاتق الحكومات العربية بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار فى التعليم رغبة فى المشاركة الأهلية، ولكن يجب أن يتم هذا فى إطار ضوابط علمية ووعى بالإشكاليات السابق ذكرها ، حتى يشق المجتمع العربى طريقه نحو التقدم وسط الزحام العالمى ، ومن أهم هذه الضوابط ما يلى :

١- إن تحرير مؤسسات التعليم الجامعى من كافة سلطان الدولة ، لا يعنى أن تنأى الدولة عن ميدان التعليم الجامعى حكوميا كان أو خاصا ، بل يظل التعليم الجامعى – شأنه شأن التعليم كله – مسئولية الدولة . فالدولة هى المسئولة عن بناء رأس المال البشرى بأشكاله المختلفة ، وتدل تجارب الدول المتقدمة على أن مهمتى نشر التعليم العالى وتطويره ، أثقل وأخطر مما يحتمل القطاع الخاص وحده

بإمكانياته المحدودة ونظريته الربحية[1]. وأن مسئولية هـذا التعلـيم مسئولية تاريخية للدولة التى تقود عملية التقدم والتى تزداد أهميتهـا فى عصر المعرفة والثورات العلمية الكبرى ، هذا العـصر الـذى تتعرض فيه الهويات الثقافية لأخطار كبيرة .

٢- تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالى يتكون من مهنيين ومتخصـصين ومهتمين على مستوى البلد الواحد وعلى المستوى القـومى كلــه ، بحيث يكون معتمدا من جهات أو سلطة الاختصاص ، ومستقلا عنها فى نفس الوقت ، يقوم بتوجيه ووضع السياسات القومية للتعليم العالى بصفة عامة (معاهد أو كليات ، خاص أو حكومى) ، بحيث :

أ- يضم هذا المجلس جميع الجامعات الحكومية والخاصة وممثلـين عن التعليم ما بعد الثانوى فى التعليم العالى الحكومى والخاص .

ب-يشكل هذا المجلس هيئة للاعتراف الأكاديمى بهـدف الارتقـاء بجودة التعليم الجامعى ، وتتكون من كبار المتخصصين فى العالم العربى المشهود لهم بالخبرة والأمانة والسمعة العلمية الرفيعـة ، وتكون هذه الهيئة مستقلة ، وتدار وفقا للوائحها الخاصـة التـى يرتضيها أعضاؤها ، وتدعم ماليا من وزارات التعليم العـالى ، ويراعى ما يلى :

- أن تكون معايير ومستويات الاعتراف الأكاديمى جـاهزة لكـل المؤسسات ، والتخصصات المختلفة ، وواضحة وعلنية ، وكذلك طرق تطبيقها .

١- نادر فرجانى : " التعليم العالى والتنمية فى البلاد العربية " ، المستقبل العربى ، ع (٢٣٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ٨٦ .

- يخرج من عضوية المجلس الأعلى للتعليم العالى ، أى جامعة أو مؤسسة للتعليم العالى، لا تحصل على الاعتـراف الأكـاديمى ، سواء كانت حكومية أو خاصة .
- أن تدعم الحكومات العربية ماليا مؤسسات التعليم العالى بـشقيه الحكومي والخاص، وأن يحرم من هذا الدعم كل مؤسسة فشلت فى تحقيق الاعتراف الأكاديمى .

٣- يجب ألا يغيب عن التعليم الجامعى الخاص مـسئوليته الاجتماعيـة والثقافية فى المجتمع ، وأن تكون متطلبات المجتمع منـه موضـع مساءلة .

٤- لابد من تقنين مبدأ المساءلة الأكاديميـة ، حتـى يمكـن محاسـبة مؤسسات التعليم العالى من ناحية الأداء والإدارة والإتقان ، وكـذلك محاسبة الأكاديميين والإداريين .. وفقا لمبادئ ومعايير معينة ، وذلك ضمانا لتأكيد روح العدل والموضوعية .

واستنادا على ما ذكر فى هذا الفصل وما سبقه من فصول ، يتضح أن وجود نظام التعليم الجامعى الخاص ضمن النظم الجامعية القائمة فى الوطن العربى، أصبح ضرورة حتمية وملحة لما يفرضه النظام الـدولى الجديد على التعليم العالى (بصفة عامة) مـن مطالـب ومـستحدثات ، وبالتالى فلابد أن تتطور هذه النظم وأنماطها حتى تستوعب هذا النظـام الحتمى ضمن هيكلها العام ، ولذا سوف يهتم الفصل القادم بمناقشة تطور أنماط نظم التعليم العالى، ومؤسساته فى مصر بغية التعرف على موقـع الجامعات المصرية الخاصة بين هذه المؤسسات.

الفصل الرابع

تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته فى مصر

- **مقدمة.**
- **تطور أنماط نظم التعليم العالى.**

١- نظم التعليم العالى الخاضعة لسيطرة الدولة .

٢- نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة).

٣- نظم التعليم العالى الخاصة .

- **مؤسسات التعليم العالى فى مصر :**

أولا : الجامعات :

١- جامعة الأزهر الشريف (نشأتها - تطورها - رسالتها)

٢- الجامعات الحكومية .

٣- الجامعة الأمريكية (ماهيتها - نشأتها - تطورها) .

٤- جامعة سنجور (نشأتها - رسالتها - برامجها)

٥- الجامعات الخاصة المصرية .

٦- جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) .

أ- الجامعة المصرية للتعليم عن بعد .ب - الجامعات الأهلية .

جـ - كليات للدراسات العليا .

ثانيا : مؤسسات تعليم عال غير جامعية :

أ- الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) .

ب-المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) .

جـ-مؤسسات التعليم العالى التابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية).

- **مفهوم القدرة التنافسية فى التعليم الجامعى .**

- أبعاد المنافسة بين الجامعات (فى القرن الحادى والعشرين) .

- قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات .

- **تعقيب .**



لقد شهد التعليم منذ نشأته فى المجتمع المصرى الكثير من أشكال التطوير والتغيير والتبديل ، وحدثت فيه الكثير من التوسعات فى مختلف مراحله وأنواعه على اعتبار أن أهمية التعليم فى بناء المجتمعات ونهضتها لم تعد مجال جدل ، فالتجارب العالمية أثبتت أن بوابة التقدم الحقيقى بل والوحيدة هى التعليم بكل أشكاله وأنواعه ومراحله .

ونتيجة للتطورات التى شهدها التعليم الجامعى فى محاولة مواجهة ضغط الأعداد المتزايدة عليه باستمرار ، ونتيجة لأن العصر الذى نعيشه هو عصر ما بعد الصناعة، أو مجتمع ما بعد الحداثة ، أو مجتمع المعلومات ، أو مجتمع الموجة الثالثة ، أو القرية الكونية ، لذا كان من الطبيعى أن تتعدد فى هذا السياق المجتمعى والاجتماعى ، بل وتنتشر نظم وأنماط غير تقليدية للتعليم الجامعى ، كفلسفة اجتماعية تربوية تعكس طبيعة العصر بهذه المسميات ، وما تنضوى عليه من خصائص .



الفصل الرابع

تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته فى مصر

مقدمة :

تم عرض تطور وظائف الجامعة ، والتحديات التى تواجه التعليم العالى المعاصر فى الوطن العربى ، وإذا كان هناك تطورا فى وظائف وأهداف جامعة اليوم – كنتيجة للمتغيرات العالمية – فإنه لابد أن يكون قد صاحب ذلك التطور تطورا مماثلا فى قدرة النظام الجامعى على الاستجابة بكفاءة لهذه التغيرات ، ومحاولة التغلب على بعض تحدياته ، ومن هذا المنطلق كان اهتمام الفصلين الثانى والثالث بتسليط الضوء على التعليم الجامعى الخاص وبعض قضاياه كأحد الحلول أو البدائل لمواجهة بعض هذه التحديات كمية كانت أو نوعية ، وما كان للتعليم الجامعى الخاص أن يقوم إلا من خلال تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته، وعدم الاكتفاء بزيادة أعداد الجامعات التقليدية ، واستناداً إلى ذلك سيتناول هذا الفصل تطور أنماط نظم التعليم العالى ، ومؤسساته ، يلى ذلك عرض لهذه المؤسسات فى مصر ، بغية التعرف على موقع الجامعات الخاصة بين مؤسسات التعليم العالى المصرية ، عل ذلك يفيد فى بيان ضرورة وجود تلك الجامعات بين هذه المؤسسات ، وذلك فيما يلى :

تطور أنماط نظم التعليم العالى : (*)

يتغير التعليم العالى باستمرار تحت وطأة ظروف عديدة ، ويتسع مجاله لقيام مؤسسات متعددة ومتنوعة تشترك مع الجامعة التقليدية في بعض الوظائف وتتفرد بوظائف أخرى- اكتسبت أهمية خاصة فى الفترة الأخيرة- وهذه الشبكة من المؤسسات القديمة والحديثة تشكل ما نسميه نظام التعليم العالى.ويوجدحاليا عدة أنماط من نظم التعليم العالى ومنها (١):

١- **نظم التعليم العالى الخاضعة لسيطرة الدولة** ، وفيها تتولى الدولة إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى ، مثل دول الاتحاد السوفيتى (سابقا)، ودول الكتلة الشرقية (سابقا) وكثير من دول العالم الثالث سواء كانت دولا عربية أو أسيوية أو أفريقية .

٢- **نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة)**، وفيها يلعب القطاع الحكومى والقطاع الخاص أدوارا متفاوتة الأهمية ، كما أن هناك تنوعا كبيرا فيها فمثلا هناك :

أ- نظم مختلطة للتعليم العالى ، يقوم القطاع الخاص فى إطارها بدور واسع النطاق بينما هناك محدودية لإسهام القطاع الحكومى فيها ، وتنتشر هذه النظم فى الدول القائمة على اقتصاديات السوق مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفليبين وكولومبيا.

---

* يتضمن نظام التعليم العالى : الجامعات ومؤسسات تعليم عال غير جامعية .

١ – انظر :

– جاند هيلا ب . ج. تيلاك: " تخصيص التعليم العالى" ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

– جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة – دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد "،مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

ب- نظم مختلطة للتعليم العالى ، يقوم القطاع الحكومى فيها بدور رئيس مع وجود بعض أشكال التعليم العالى المدعوم من الدولة ، وتنتشر هذه النظم فى دول نامية مثل جنوب آسيا بما فيها الهند وأفريقيا والدول العربية بما فيها مصر .

ج- نظم مختلطة للتعليم العالى يلعب فيها القطاع الحكومى والقطاع الخاص أدوارا متوازية ، حيث يحظى القطاعان بمساعدات حكومية ، وتنتشر هذه النظم فى دول أوربا الغربية كهولندا وبلجيكا .

د- نظم مختلطة للتعليم العالى يلعب فيها القطاع الخاص دورا هامشيا ومحدودا للغاية، وتنتشر هذه النظم فى السويد وبريطانيا وأسبانيا وتايلاند .

٣- **نظم التعليم العالى الخاصة** ، وقد تناولها الفصل الثانى من هذا الكتاب والذى اهتم بتسليط الضوء على التعليم الجامعى الخاص .

أما عن تطور أنماط نظم التعليم الجامعى تحديدا ، فقد ظهرت نظم وأنماط عدة – بجانب الجامعات التقليدية – لتواكب بصورة رئيسية تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى،وفيما يلى تعريف بكل نمط منها:

١- **التعليم الجامعى الحكومى (الرسمى)** ، وهو الذى تموله الدولة – كما هو الحال فى مصر – مجانا وفقا للدستور المصرى ، وقد يكون بمصروفات فى بعض الدول كما فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتقاضى جامعات الولايات States Universities مصروفات دراسية من الطلبة . (١)

---

١ – حسين بشير محمود : مرجع سابق ص ١٦٨

٢- **التعليم الجامعى الخاص** ، ويتمثل فى الجامعات الخاصة التى تم تأسيسها بتمويل وطنى أو وطنى مشترك مع جهة أجنبية ، ومنها الجامعات الخاصة المصرية والتى سيتم الحديث عنها تفصيلا فى الفصل (السادس) والخاص بفلسفة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وتطورها التاريخى .

٣- **التعليم الجامعى الأهلى** ، ويتمثل فى الجامعات الأهلية ، وهى تختلف عن الجامعات الخاصة فى أن هذه الجامعات يتم إنشائها من مصادر أهلية غير حكومية من خلال هبات وتبرعات ومنح ووقفيات تخصص لها ، وليس هدفها التربح ، فهى ليست نشاطا استثماريا، ومن أمثلتها فى مصر الجامعة الأهلية الوطنية التى أنشئت عام ١٩٠٨ م ، وجدير بالذكر أنه يجرى الآن الإعداد لإنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية فى مصر على أن تبدأ الدراسة فى أولى هذه الجامعات فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ، وسوف يرد تفصيلا عن ذلك فى هذا الفصل وفى الجزء الخاص بمؤسسات التعليم العالى فى مصر (جامعات وكليات تحت الإنشاء) .

٤- **التعليم الجامعى المفتوح عن بعد** ، تقوم فكرة التعليم الجامعى المفتوح على إتاحة فرصة التعليم الجامعى لجميع القادرين عليه علمياً وذهنياً ، بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التى قد تمنعهم من مواصلة تعليمهم الجامعى فى مؤسسات التعليم الجامعى الأخرى التقليدية .

وهذا النوع من التعليم ما هو إلا شكل من أشكال التجديد التربوى تندرج تحته كل الصيغ التعليمية التى لا تعتمد على

المواجهة بين المعلم والمتعلم [1] . بل تعتمد على نقل العلم والتدريب إلى الطلبة فى أماكن إقامتهم بدون الحاجة إلى حضورهم لمقر الجامعة ، وذلك باستخدام العديد من وسائل تكنولوجيا التعليم ، فقد يكون التعليم من بعد فى صورة جامعة مفتوحة Open University (جامعة الهواء University of the Air)، أو جامعة افتراضية Virtual University،أو تعليم بالمراسلة،أو غير ذلك.

ويجب التنويه هنا إلى أمرين :

أولهما : إن الجامعة المفتوحة (جامعة الهواء) تقوم على أساس تقديم برامج تبث من خلال الإذاعة والتليفزيون ، ويتطلب هذا وجود نظام اتصال جيد ، ولذا يشيع هذا النمط فى الدول التى يتوفر لها ذلك ، ويطلق عليه أسماء مختلفة منها الجامعة المفتوحة (فى بريطانيا)، جامعة الهواء (فى اليابان) .

ثانيهما : إن ثمة اختلاف بين مفهوم الجامعة المفتوحة ومفهوم الجامعة الافتراضية، وذلك فى أن الجامعة المفتوحة تقدم برامجها العلمية لمنتسبيها بالأساليب التقليدية فى العملية التعليمية (كحضور الطالب إلى أماكن المحاضرات والدروس العملية، الاستعانة بالمكتبة التقليدية للجامعة ، حجز الكتب ..) ، ويكون الطالب الملتحق بهذه الجامعات غالبا من الحاصلين على مجموع قليل فى الثانوية العامة لم يمكنه من التسجيل فى الجامعات المعتادة ، ويعتمد التعليم فى هذه الجامعات على ذاتية التعليم والتطبيق العملى ، إضافة إلى حضور المتعلم لبعض اللقاءات الدورية مع أعضاء هيئة التدريس ، كما يتم

١ - أحمد إسماعيل حجى: التعليم الجامعى المفتوح عن بعد، مرجع سابق، ص٢٦ .

توفير عدد من الوسائل التعليمية مثل قاعات الاستماع وقاعات المشاهدة .[1]

أما الجامعات الافتراضية (الرقمية / الإلكترونية) فهى نمط من أنماط التعليم/ التعلم الإلكترونى التى يلتحق بها الدارس عبر شبكة الإنترنت وبالتالى فلا تشترط الحضور أو التفاعل أو الاحتكاك المباشر بين الطالب والأستاذ ، بل يتم ذلك كله عبر شبكة الإنترنت (الشبكة النسيجية العالمية / الويب World Wide Web / www) ، والشبكات المحلية ، عن طريق الصوت والصورة تارة ، وبالتعليم الإلكترونى تارة أخرى، فهى تعتمد فى تقديم برامجها على عمليتى التعليم والتعلم الإلكترونى ،لا التعليم الذى يعتمد على الأوراق التقليدية.[2]

وعلى هذا الأساس ، فإن الجامعة الافتراضية تحقق استراتيجية التعليم للجميع من ناحية، وتحقق مبدأ التعليم المستمر والمفتوح من ناحية أخرى ، فضلا عن مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة ، وأيضا كحل لمواجهة تدفق المعلوماتية عبر التعليم الشبكى الإلكترونى ، ولإعداد ما يسمى بالمجتمعات الإلكترونية ، والحكومات الإلكترونية ، ومجتمع المعرفة العربى ، وغيرها من مفردات عصر ما بعد الحداثة التى بدأت بشائرها مع استهلال الألفية الثالثة (القرن الحادى والعشرين) ، ومن التجارب العربية الرائدة

١-حسام محمد مازن : " الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم " ، المؤتمر العلمى السابع عشر "مناهج التعليم والمستويات المعيارية" ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٦.

٢ – المرجع السابق ، ص ٧ .

فى هذا المجال : الجامعة الافتراضية السورية والتى بدأت بها الدراسة بشكل رسمى عام ٢٠٠٢ . [١]

وصور التعليم الجامعى عن بعد ما هى إلا نمط برز لكسر النظام الجامعى الصلب، حيث يخرج على القوالب التقليدية وأنظمة القبول الصلبة ، وفى تنظيم الدراسات ، ويعتمد التعليم من بعد على تعدد الأساليب وعلى التعلم الذاتى[٢]. فهى إذن سبيل لتحقيق تكافؤ الفرص حيث توسع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى لمن لم يستطيعوا الالتحاق به لسبب أو لآخر .

وقد راج تعبير التعليم المفتوح من بعد خلال السنوات الأخيرة، ربما بعد أن أطلقت المملكة المتحدة على " جامعة الهواء " التى شرعت فى إنشائها عام ١٩٦٣م اسم الجامعة المفتوحة عام ١٩٦٧م.[٣]

وأمثله التجارب العربية والعالمية فى مجال التعليم من بعد كثيرة ، فمن التجارب العربية نذكر التجربة الفلسطينية (جامعة القدس المفتوحة) ، التجربة المصرية (مشروع محو الأمية عن طريق التلفاز والإذاعة عام ١٩٦٨م وبرامج التعليم المفتوح فى جامعة القاهرة والتى بدأت فى العام الجامعى ٩٠ – ١٩٩١م) [٤] .

١-هيثم البيطار ميس السكيف : آفاق التعليم عن بعد والجامعات الافتراضية فى عصر تقنيات المعلومات والاتصالات ، دمشق ، دار الرضا للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٥ ، ص ٢٢٨ .

٢ – إبراهيم عصمت مطاوع : " التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى "، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٣ – محمد إبراهيم محمد الشطلاوى : " التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعى المفتوح فى ظل الثورة العالمية للاتصال " ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

٤ – أحمد إسماعيل حجى: "التعليم الجامعى المفتوح عن بعد"، مرجع سابق ، ص٢٦ .

والتجربة الليبية (الجامعة المفتوحة المنشأة عام ١٩٨٧م) ، مشروع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإنشاء " جامعة عربية مفتوحة " وهذا المشروع قائم منذ عام ١٩٧٦م ، وقد شكلت عام ١٩٨٠م لجنة خبراء لدراسة إمكانية قيام هذه الجامعة [١]. وتم افتتاح " الجامعة العربية المفتوحة " فى أكتوبر سنة ٢٠٠٢ وذلك فى عدة فروع فى دول عربية مختلفة تشمل فى المرحلة الأولى الكويت (المقر الرئيس للجامعة)، ولبنان، والأردن ، والبحرين ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية . [٢]

ومن التجارب العالمية نذكر الجامعة المفتوحة البريطانية (تأسست عام ١٩٦٣م)، المركز القومى الفرنسى للتعليم من بعد (تأسس منذ ما يزيد عن ستين عاما مضت)، الجامعة المفتوحة الألمانية بمدينة "هاجن" (تأسست عام ١٩٨٤م)، الجامعة المفتوحة الهولندية فى "هولين" (تأسست عام ١٩٨٤م)، جامعة جنيف مشروع " تكفا" حيث قام المشروع عام ١٩٨٨م، وهو يغطى كل مستويات التعليم إضافة إلى ميادين التدريب والتكوين المهنى المستمر[٣].

وجدير بالذكر أنه يجرى الآن الإعداد لفتح جامعة مصرية للتعليم عن بعد تبدأ بها الدراسة فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وسوف يرد تفصيلا عن ذلك فى هذا الفصل وفى الجزء الخاص بمؤسسات التعليم العالى فى مصر (جامعات وكليات تحت الإنشاء).

١- محمد وحيد صيام : " التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتى فى القرن القادم " ، *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "*، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ص ٦١٣ – ٦١٤ .

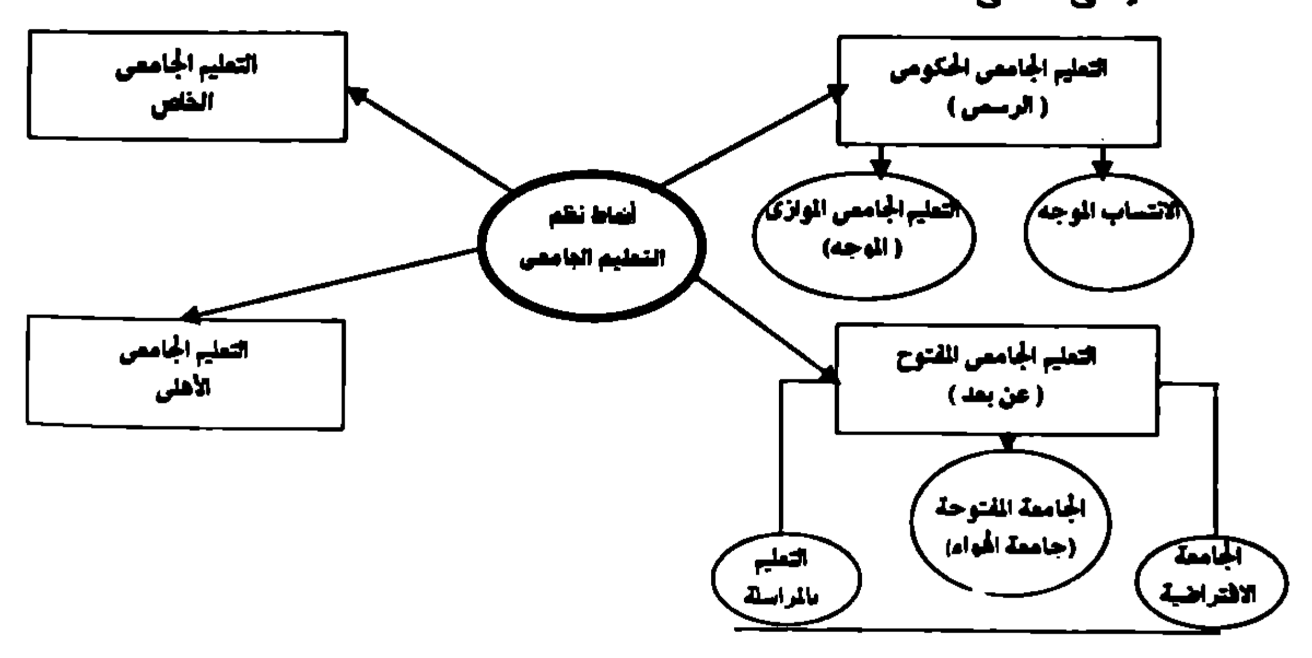
٢ – فهيم مصطفى : مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣.

٣ – المرجع السابق .

٥- التعليم الجامعى الموازى (الموجه) ، وهو التعليم المنبثق عن الجامعات الحكومية الرسمية الذى يدور حوله حاليا - فى مصر - حوار ونقاش بمدى أهميته فى إيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الحكومية[١]. وذلك عن طريق قبول بعض الطلبة بمصروفات فى كلياتها، خاصة الكليات العملية والتى تعرف بكليات القمة ، بما يؤدى إلى تحسين جودة العملية التعليمية للطلبة الذين يتعلمون بالمجان.

وهذا النظام يسمح بالاستفادة من البنية التحتية للجامعات الموجودة فعلا من مختبرات ومستشفيات، وإمكانات مادية،وكذلك من أعضاء هيئة التدريس الموجودة، كما يستقطب الطلبة الذين يرغبون فى الالتحاق بكليات معينة بعد أن استبعدهم مكتب التنسيق لنقص مجموعهم فى الثانوية العامة بعدة درجات عن المجموع الذى تم تحديده للقبول وذلك بدلا من توجههم إلى الجامعات الأجنبية أو الخاصة.

وجدير بالذكر أن هذا النظام يختلف عن الانتساب الموجه الموجود حاليا -فى مصر- فى بعض الكليات النظرية مثل الآداب والحقوق والتجارة. هذا ويمكن تلخيص أنماط نظم التعليم الجامعى فى الشكل التخطيطى التالى :



١ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

شكل (٢)

يوضح أنماط نظم التعليم الجامعي

وبعد تناول تطور أنماط نظم التعليم العالى وأنماط التعليم الجامعى تحديدا – على المستوى العالمى – قد يكون من المناسب لهدف الكتاب التعرف على مؤسسات التعليم العالى القائمة حاليا فى مصر وكذلك المزمع إنشائها (تحت التأسيس) بغرض إظهار موقع الجامعات الخاصة وأهميتها بين تلك المؤسسات ، وذلك فيما يلى:

مؤسسات التعليم العالى فى مصر :

تتكون مؤسسات التعليم العالى فى مصر من : الجامعات ، ومؤسسات تعليم عالٍ غير جامعية وفيما يلى إطلالة على كل نوع منها:

أولا : الجامعات :

١ – جامعة الأزهر الشريف :

لقد ظل الجامع الأزهر فى العصور الوسطى مركزا هاما للتعليم العالى ، واستمر كذلك حتى العصور الحديثة ، وتعد جامعة الأزهر – الامتداد الطبيعى للأزهر الشريف – أقدم المعاهد العلمية الإسلامية وأشهرها ، بل أقدم الجامعات الإسلامية على الإطلاق ، ولقد ظلت جامعة الأزهر لأكثر من ألف عام كعبة المسلمين الثقافية فى الشرق والغرب ، وفيما يلى نبذة مختصرة عن نشأة هذه الجامعة وتطورها .

نشأة جامعة الأزهر :

عندما أسس جوهر الصقلى (قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمى) مدينة القاهرة عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩م ، بنى معها الجامع الأزهر لتدريس

المذهب الشيعى الفاطمى وليكون المسجد الرسمى للدولة . [1] وأقيمت فيه الصلاة لأول مرة فى ٧ رمضان ٣٦١هـ / ٢٢ يونيو ٩٧٢ م . [2]

وبدأ المسجد يكتسب الطابع العلمى بعد ثلاثة أعوام ونصف من بنائه ، وكانت الحلقة الأولي للدرس بالجامع الأزهر فى رمضان ٣٦٥ هـ / أكتوبر ٩٧٥م – فى عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى(*) – ثم توالت الحلقات وأصبح الأزهر أشهر مسجد فى العالم الإسلامى وأقدم جامعة تدرس فيها العلوم الدينية والعلمية ، فشملت حلقات الدراسة القراءات والتفسير والفقه والحديث وعلوم اللغة والفلسفة والرياضيات والفلك ، وكان بها دروس للنساء، واتسعت رسالة الأزهر العلمية تجاه العالم الإسلامى ، ولعب دورا كبيرا فى مجال دراسة ونشر العلوم الطبيعية بمختلف فروعها ، وقد كتب عنه نابليون فى مذكراته التى كتبها بمنفاه أنه (أى الأزهر) يناظر جامعة السوربون ، وقد أعاد المماليك للجامع الأزهر نشاطه وهيبته وعمارته ورسميته، بعد أن أوقف الأيوبيون صلاة الجمعة فيه لمدة قرن من الزمان ، وعندما تولى محمد على حكم

---

١ - جمهورية مصر العربية – وزارة التعليم العالى : " *التعليم العالى فى مصر* " ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٩ .

٢-جامعة الأزهر – كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية – جامعة الأزهر ، كلية التربية بجامعة الأزهر، قسم علم النفس التعليمى ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م ، ص ٣ .

* فى هذه الحلقة جلس قاضى القضاة أبو الحسن بن النعمان القيروانى – بالجامع الأزهر – وقرأ كتابا يعد مصدرا من مصادر الفقه الشيعى هو كتاب (الاختصار) الذى وضعه والده أبو حنيفة النعمان ، وذلك فى جمع حافل من العلماء الذين سجلت أسمائهم احتفالا بهذه المناسبة ، وكان المحاضر من أقطاب الشيعة وهو أول من لقب بقاضى القضاة فى مصر .

مصر ، بدأ الاهتمام بالأزهر باعتباره أقدم جامعة (*) فأوفد رجاله فـــى البعثات العلمية إلى أوربا.[1]

تطور جامعة الأزهر :

فى عام ١٢٨٨هـــ / ١٨٧٢م ، صدر أول قانون لتنظيم جامعـــة الأزهر ، حدد كيفية الحصول على الشهادة العلمية وحدد موادها ، حيث أصبح هذا القانون خطوة عملية فى تنظيم الحياة الدراسية فى الأزهر فى القرن التاسع عشر ، وفى عام ١٩٣٠م صدر القانون رقـــم(٤٦) لـــسنة ١٩٣٠م بإعادة تنظيم الدراسة بالأزهر بمعاهده وكلياته ، ونص على أن تشمل مؤسسات التعليم العالى بالأزهر كليات أصول الـــدين والـــشريعة واللغة العربية (أضيف إليها فيما بعد كلية الدعوة الإسلامية) [2] .

ثم تبع ذلك وفى ١٥ مايو ١٩٦١ صدور القانون رقـــم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ ، الخاص بتطوير الأزهر والهيئات التى يشملها ، وبمقتضاه قامت فى رحاب الأزهر وبجانب الكليات الدينية ، كليات علمية ، مثـــل

---

* على المستوى العربى كان هناك إلى جانب الجامع الأزهر ، جامع الزيتونـــة فـــى تونس ، وجامع القيروان فى فز بالمغرب ، وكانـــا مركـــزين دينيين للتعليم العالى على غرار الأزهر .

١ – جمهورية مصر العربية – وزارة التعليم العالى : التعليم العالى فـــى مـــصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

٢ – جامعة الأزهر ، كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية – جامعة الأزهـــر ، مرجع سابق ، ص ٤.

الطب ، والهندسة ، والزراعة [1] . كما فتحت الجامعة أبوابها للفتاة المسلمة ، وذلك من خلال إنشاء عدد من كليات البنات .

وبذلك يكون الجامع الأزهر الذى أنشئ فى القرن العاشر الميلادى (٩٧٠-٩٧١م) أول وأقدم جامعة على الرغم من أنه لم يطلق عليه جامعة إلا عندما أعيد تنظيمه عام١٩٦١م[2]. وتضم جامعة الأزهر حاليا (٦٠) كلية[3]. منها (٤٣) كلية للبنين فى القاهرة وفروعها بمحافظات مصر ، (١٧) كلية للبنات.[4]

هذا وترتبط جامعة الأزهر بعدد (٢١) اتفاقية ثقافية وعلمية مع بعض جامعات العالم وهيئات أخرى متخصصة ، مثل المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت ، والبنك الإسلامى للتنمية بالسعودية ، والمعهد الدولى للفطريات بالمملكة المتحدة . [5]

---

١ -هناء يحيى أبو شهبة : " خطة مقترحة لنظام توكيد الجودة التعليمية بجامعة الأزهر " ، ملخصات بحوث ودراسات المؤتمر الدولى " الاتجاهات الحديثة لجودة التعليم الجامعى " ، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر ، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القاهرة ، ٢٢ - ٢٣ شعبان ١٤٢٦هـ / ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥م ، ص ١٧.

٢- محمد منير مرسى : " الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه " ، مرجع سابق، ص ص ٩ - ١٠ .

٣- جمهورية مصر العربية: المجلس الأعلى للجامعات: "إنجازات وزارة التعليم العالى" ، مرجع سابق، ص٥

٤ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر"، مرجع سابق ، ص ١٠٤.

٥ - المرجع السابق .

رسالة جامعة الأزهر :

تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الجامعى فى الأزهر ، والبحوث التى تتصل بهذا التعليم ، كما تقوم الجامعة على حفظ التراث الإسلامى، ودراسته ، ونشره ، وتؤدى رسالة الإسلام إلى الناس، وتعمل على تزويد العالم الإسلامى بالعلماء العاملين فى مختلف التخصصات . [١]

٢ - الجامعات الحكومية :

بدأت الجامعات الحديثة فى مصر مع مطلع القرن العشرين ، حيث ترددت فكرة إنشاء الجامعة ، ثم تبلورت نتيجة الوعى الثقافى والسياسى عام (١٩٠٨م) حيث تأسست الجامعة الأهلية[٢]. ومنذ ذلك التاريخ شهدت البلاد اهتماما متزايدا بالتعلم الجامعى الحديث تمثل فى التوسع والانتشار لكى تصل خدماته إلى مختلف أقاليم مصر تحقيقا لديمقراطية التعليم من جانب ، وتلبية للاحتياجات المتطورة للمجتمع فى شتى صورها ومجالاتها من جانب آخر .

---

١ - جامعة الأزهر ، كلية التربية : دليل للتعريف بكلية التربية – جامعة الأزهر ، مرجع سابق ، ص ٤.

٢- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات: " دليل المجلس الأعلى للجامعات"، مرجع سابق ، ص ١٩ .

ويبلغ عدد الجامعات المصرية الحكومية الآن اثنتا عشرة (١٢) جامعة لها ثمانية فروع ، وتضم (٢٧٧) كلية [١]. ينسق بينها المجلس الأعلى للجامعات ، وجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى قد وضعت خطة فى العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ لتحويل فروع الجامعات إلى جامعات مستقلة عن جامعاتها الأم فى فترة تتراوح من ٢ – ٤ سنوات تبدأ من العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م بفرع بنها (التابع لجامعة الزقازيق) ليصبح جامعة بنها ، وفرعى بنى سويف والفيوم (التابعين لجامعة القاهرة) ليصبحا جامعة شمال الوادى ، وفى العام التالى يتم تحويل فرع كفر الشيخ (التابع لجامعة طنطا) ليصبح جامعة كفر الشيخ ، ثم فرع سوهاج (التابع لجامعة جنوب الوادى) ليصبح جامعة سوهاج.[٢]

وفيما يلى بيان بالجامعات المصرية الحكومية وتواريخ تأسيسها :

---

١ – جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى " مرجع سابق ، ص ٥.

٢ – انظر :

- المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- جمهورية مصر العربية – المجلس الأعلى للجامعات: دليل المجلس الأعلى للجامعات ، مرجع سابق، جداول متفرقة .
- جريدة الأهرام فى ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٤ .

جدول (٥)

بيان بالجامعات المصرية الحكومية وتواريخ تأسيسها [١]

م	اسم الجامعة	تاريخ التأسيس	م	اسم الجامعة	تاريخ التأسيس
١	القاهرة	١٩٠٨	٧	الزقازيق	١٩٧٤
٢	الإسكندرية	١٩٣٨	٨	حلوان	١٩٧٥
٣	عين شمس	١٩٥٠	٩	المنيا	١٩٧٦
٤	أسيوط	١٩٤٩ غير أن الدراسة لم تبدأ بها إلا فى عام ١٩٥٧	١٠	المنوفية	١٩٧٦
٥	المنصورة	١٩٧٢	١١	قناة السويس	١٩٧٦
٦	طنطا	١٩٧٢	١٢	جنوب الوادى (بمحافظة قنا) وتنتشر كلياتها فى قنا وسوهاج وأسوان والبحر الأحمر والأقصر	١٩٩٤

ويتضح من الجدول السابق رقم (٥) ، التطور المستمر فى أعداد الجامعات المصرية الحكومية ، إلا أن هذه الجامعات مازالت تعانى من اكتظاظ طلابى غير مسبوق . فطبقا لإحصائية العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، قد بلغت أعداد الطلبة فى جامعات ، القاهرة ، عين شمس ،

---

١ – مستخلص من :

– جمهورية مصر العربية – وزارة التعليم العالى : " **التعليم العالى فى مصر** " ، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .

– جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات ،: " **دليل المجلس الأعلى للجامعات**، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .

الإسكندرية ، طنطا ، المنصورة على الترتيب : (٢١٠,٨٣٢) ، (١٦١,٧٦٨)، (١٥٢,١٠٢) ، (١١٢,١٧١) ، (١٠٧,٩٣١) ألف طالبا وطالبة * ، بينما يجب ألا تتجاوز أعداد الطلبة فى الجامعة (٣٠) ألف طالبا وطالبة.[1]

ولعل هذا ما دفع " بشعبة التعليم الجامعى بالمجالس القومية المتخصصة " إلى إصدار توصية بزيادة أعداد الطلبة فى الجامعات ، والعمل على زيادة أعداد الجامعات فى مصر إلى (٣٠) جامعة ، تزداد تدريجيا إلى (٦٠) جامعة حتى عام ٢٠٢٠م ، بحيث يكون هناك جامعة لكل (١,٥ – ٢) مليون مواطنا من عدد السكان ، مع ضرورة خفض الكثافة الطلابية إلى ما لا يزيد عن (٤٠) ألف طالبا وطالبة بكل جامعة . [2]

ويعنى هذا أن الجامعات المصرية الحكومية ، لا توفر فرصا كافية للراغبين فى التعليم الجامعى ، وأنها لا تستطيع الوفاء بالطلب الاجتماعى المتزايد عليه ، وقد يكون ذلك أحد الدوافع وراء السماح بإنشاء جامعات مصرية خاصة . **

٣ – الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

لأن الجامعة الأمريكية هى جامعة خاصة بتمويل أجنبى وهى بذلك تختلف عن الجامعات الخاصة المصرية ، لذا قد يكون من المناسب

---

* سبق ذكر ذلك فى التحديات الكمية " تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعى " بالفصل الثانى .

١ – حسن شحاته : " ثقافة المعايير والتعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٢–جابر محمود طلبة : **التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل**، المنصورة ، مكتبة الإيمان ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٣ – ١٩٤ .

** سوف يرد تفصيل عن تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وعوامل هذا التنامى ، وذلك فى الفصل القادم (السادس).

تسليط الضوء على معظم جوانبها ، عل ذلك يبين الفرق بينها وبين الجامعات المصرية الخاصة ، لاسيما فى الأهداف ودوافع الإنشاء .

والجامعة الأمريكية هى جامعة خاصة بمصروفات ، بتمويل أجنبى ، ومصدر تمويلها يأتى عن طريق المعونات الخارجية بالإضافة إلى مصروفات الطلبة التى تمثل المصدر الرئيس للتمويل [١] .

وأنشئت الجامعة الأمريكية عام ١٩١٩ م فى قلب مدينة القاهرة (ميدان التحرير) [*] وكان قد قرر الأمريكيون إنشاء مركز تعليمى ثقافى فى منطقة الشرق الأوسط يكون بمثابة جامعة خاصة ، تتم الدراسة فيها باللغة الإنجليزية ووفقا للنموذج التعليمى الأمريكى ، وكان الدكتور " شارلز واطسون " Charles Watson – المصرى المولد – أول مبعوث أمريكى يتولى شئون الجامعة ، وعبر تاريخ الجامعة التعليمى استطاعت أن تجذب الطلبة من أكثر من (٦٠) دولة للدراسة بها ، وتعمل الجامعة فى ظل البروتوكول الثقافى المبرم بين حكومتى مصر والولايات المتحدة والموقع فى عام ١٩٦٢م . [٢]

---

١ – هنداوى محمد حافظ : " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى والخاص فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ .

* يتم حاليا إقامة مبنى جديد لها فى " القاهرة الجديدة " والذى بدأ العمل فى إنشائه فى فبراير ٢٠٠٣م على مساحة (٢٦٠) فدان ، ومن المقرر الانتهاء منه فى خريف ٢٠٠٧م (حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر – الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٥٥).

٢ – جمهورية مصر العربية – وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

وتضم الجامعة حاليا ثلاث كليات هى : كليـــة الإدارة والاقتـــصاد والإعلام ، وكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وكلية العلوم والهندسة ، وتتراوح مدة الدراسة بهذه الكليات بـــين (٤ – ٥) ســـنوات ، وتمـــنح الجامعة درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجـــستير ، وقـــد منحت أول درجة بكالوريوس فى عام ١٩٢٨م ، وفى عام ١٩٥٠م بدأت الجامعة فى منح درجة الماجستير . [١]

ويوجد لدى الجامعة بعض المراكز البحثية التـــى تتـــولى بعـــض المشروعات وتسهم فى تمويلها ، ومنها مركز البحـــوث الاجتماعيـــة ، ومركز تنمية الصحراء ، ومركز تعليم الكبـــار والتعلـــيم المـــستمر[٢]. بالإضافة إلى ثلاثة مكاتب لدعم البحوث [٣] Research Support Offies

ويتكون العام الدراسى الجامعى فى الجامعة الأمريكية من ثلاثـــة فصول Semesters : فصل الخريف Fall Semester ، فـــصل الربيـــع Spring S . ، فصل الصيف[٤] Summer S. ، وفيما يلى نبذة تاريخيـــة عن نشأة الجامعة الأمريكية فى مصر وتطورها :

نشأة الجامعة الأمريكية فى مصر :

تعود فكرة إنشاء جامعة أمريكية فى مصر إلى قيادات إرســـاليات التبشير الدينى التى بدأت فى التوافد على مـــصر وممارســـة أنـــشطتها التبشيرية والتعليمية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حيث بدأ العمـــل

---

١ – المرجع السابق ، ص ص ١٠٧ – ١١٠ .

٢ – المرجع السابق .

٣ – حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٥٤.

٤ – المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

التبشيرى الأمريكى فى مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٥٤م ، وذلك بوصـــول القس " توماس ماكاج " وزوجته Rev . and Mrs , Thomas McCagus إلـــى القاهرة ، وتبعهما بعد وقت قصير القس " جيمس بارنت " [1] Rev . James Barnett .

وقامت الإرسالية الأمريكية بافتتاح أول مدارسها فى القاهرة عـــام ١٨٥٥م للبنين ، تلاها فى تتابع سريع مدارس منفصلة للبنـــين وأخـــرى للبنات فى الإسكندرية ، وفى مختلف مدن الصعيد خاصة فى أسيوط التى كان بها معهدا لاهوتيا يضم كلية تعليمية ، (٣٩) مدرسة للبنين ، (٩) مدارس للبنات ، وكانت كلية أسيوط ومعها معهد برسيلى التذكارى للنساء قد بدءا نشاطهما عام ١٨٦٥م فى وقت واحد ، وكان دورهمـــا الـــرئيس تدريب النشئ المصرى من البروتستانت [2] .

وفى عام ١٩١٤م ارتفع عدد المدارس التابعـــة لمكتـــب التبـــشير المشيخى الأمريكى إلى (١٩١) مدرسة تضم (١٧,٠٠٠) طالبـــا وطالبة منهم أكثر من (٥,٠٠٠) طالبة ، أى ما يربو على أكثر من ستة أضعاف الملتحقات بالمدارس الحكوميـــة آنـــذاك ، كمـــا كـــان حـــوالى (٢٥%) من هؤلاء الطلبة من المسلمين . [3]

١- كمال نجيب : " الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، التربيـــة المعاصـــرة ، ع (٢٩) ، السنة (١٠) ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

٢ - المرجع السابق ، ص ص ١٥٥ – ١٥٦ .

3 - Murphy , R . Lawrence : **The American University in Cairo (1919 – 1987)**. Cairo , the American University in Cairo press , 1987, P.5.

ويعتبر هذا النجاح الضخم للمؤسسات التعليمية التى أسستها الإرسالية الأمريكية أولى الدوافع وراء تفكير شارلز واطسن فى إنشاء جامعة أمريكية فى القاهرة .

وبدأت فكرة الجامعة الأمريكية تطفو على السطح للمرة الأولى فى عام ١٨٩٩م ، حينما دعت ثلاث إرساليات تبشيرية ، من بينها الإرسالية التى كان يخدم بها " أندرو واطسون " والد " شارلز واطسون " إلى تأسيس " كلية مسيحية بروتستانتية " تقوم على أساس التعليم باللغة الإنجليزية ، وتتشابه مع كلية " روبرت " فى استانبول ، أو " الكلية البروتستانتية السورية " والتى أصبح اسمها فيما بعد " الجامعة الأمريكية فى بيروت . [1]

وفى عام ١٩١١م ضم مؤتمر المبشرين الذى انعقد فى الهند ، قيادات مسيحية من كنائس متعددة ، وصدرت آنذاك توصية المؤتمر بإقامة كلية مجهزة تجهيزا حديثا ، تشرف عليها الإرساليات الموجهة للمسلمين بالقاهرة . [2]

وفى عام ١٩١٢م طرحت " الإرسالية الأمريكية " توصية إنشاء الجامعة ورفعتها إلى مجلس الإرساليات الأجنبية بالكنيسة المشيخية المتحدة بالولايات المتحدة ، وفى العام التالى وافقت الجمعية العمومية للكنيسة الأبوية General Assembly of the parent church على تلك

1 – Ibid ; P . 5 .

٢- كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

التوصية ، وتم اختيار مجلس أمناء على أساس دينى يتولى أعمال المراقبة والتنظيم ، وتقرر عقد أول اجتماع له فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٤. (١)

وفى ديسمبر ١٩١٧م ثار جدل فى مجلس الأمناء حول اسم الجامعة الجديدة .. هل يطلق عليها " الجامعة المسيحية " أو " المؤسسة الأمريكية للتعليم المسيحى فى مصر والشرق الأدنى " أم تسمى " مجمع كليات القاهرة " ؟ . غير أن مجلس الأمناء قد صوت بالموافقة على إطلاق اسم " الجامعة الأمريكية بالقاهرة " American University " at " Cairo ، وجدير بالذكر أنه فى ١٦ أغسطس ١٩٦١م تغير اسمها إلى الجامعة الأمريكية فى القاهرة American University " in " Cairo نتيجة اعتراض أحد المسئولين فى الحكومة المصرية على الاسم السابق ، ومع ذلك استمر القائمون على الجامعة فى استخدام اسم " الجامعة المسيحية " فيما بينهم.(٢)

وفى يوليو ١٩١٩م سافر " واطسن " إلى واشنطن لاعتماد القرار النهائى بإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ووافقت إدارة التربية بمنطقة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية على الترخيص بتأسيس الجامعة الجديدة (٣) .

١- ليئوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر (١٨٣٠ – ١٩١٤) ، ترجمة ودراسة وتعليق : فاطمة علم الدين عبد الواحد ، مراجعة : يونان لبيب رزق ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٧ .

2 – Murphy , R . Lawrence ,**op .cit** , PP . 14 – 16 .

3 – **Ibid** ; P . 23 .

وافتتحت الجامعة رسميا فى ٥ أكتوبر ١٩٢٠م ، وكلف " روبرت ماكليناهان " Robert S. McClenahan مدير كلية أسيوط سابقا بتولى مسئولية إدارة المؤسسة الجديدة بالقاهرة ، وبدأت الجامعة بكلية الآداب والعلوم ، وكانت مدة الدراسة بها عامين ، وتقدم للجامعة فى عامها الأول (١٤٢) طالبا كلهم من البنين ، ولم تبدأ الجامعة فى قبول التحاق الطالبات بها إلا منذ عام ١٩٢٨م ، واحتفلت الجامعة بتخريج (٢٠) خريجا فى أول دفعة لها عام ١٩٢٣م ، بحضور خمسة وزراء ، ومحافظ القاهرة ، ومدير الأزهر الشريف . (١)

وبلغت المصروفات الجامعية فى هذه الفترة (١٦) جنيها مصريا (حوالى ٨٠ دولارا) فى العام بالإضافة إلى مبلغ (١٣,٥) جنيها مصريا (٦٧,٥ دولارا) نظير وجبة غذاء إجبارية تقدم للطلبة ظهرا (٢) . أما الآن فتقدر المصروفات الجامعية لكل فصل دراسى خلال العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م بمبلغ (٢٩,٥٠٠) جنيها مصريا للطلبة المصريين ، (٦٢٠٠) دولاراً للطلبة غير المصريين . (٣)

تطور الجامعة الأمريكية فى مصر :

أخذت الجامعة الأمريكية تتطور بسرعة مذهلة منذ إنشائها فقد تضاعف أعداد الطلبة وتزايد أعداد البرامج الدراسية وأضيف إلى

---

1 - **Ibid** ; P . 32 .

2 - American University at Cairo :**The College of Arts and Sciences (1921 – 1922)** , Cairo , American University , 1921 , PP . 6 – 8 .

٣ - حسين بشير محمود : مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

البرنامج الدراسى سنة ثالثة ، وفى عام ١٩٢٥م توسعت كلية الآداب وأصبحت الدراسة بها أربع سنوات . (١)

إلا أن التطورات الرئيسة التى طرأت على الجامعة قد حدثت مع منتصف السبعينيات فى أعقاب تحول المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا إلى نظام ليبرالى يأخذ بتنظيم الاقتصاد على أساس حر أو ما أطلق عليه وقتها " الانفتاح الاقتصادى " ، وصاحب ذلك بطبيعة الحال انضمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمالية ، وإقامة علاقات صداقة قوية مع هذه الدول ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

ففى مارس ١٩٧٤م أصدر وزير التعليم العالى قرارا رسميا بالاعتراف بالدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة الأمريكية ، وبمعادلتها بالدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية، وجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للجامعات لم يعترف بالشهادة الجامعية التى تمنحها الجامعة الأمريكية إلا سنة ١٩٨٢م . (٢)

وفى يونيو ١٩٧٤م وبعد الانتهاء من إعداد الترتيبات الخاصة بزيارة الرئيس "نيكسون" لمصر أصدر الرئيس السادات قراراً يقضى برفع الحراسة المفروضة على الجامعة منذ حرب ١٩٦٧م ، وفى نوفمبر ١٩٧٥م وقعت الجامعة اتفاقية مع الحكومة المصرية جاء فيها : أن الجامعة الأمريكية مزدوجة الجنسية ، وأن يكون قبول الطلبة بالجامعة بنسبة (٧٥%) من المصريين ، (٢٥ %) من الأمريكيين ، ويكون رئيس الجامعة أمريكيا ونائبه مصريا ، كما تم الاحتفاظ بوظيفة المستشار

---

١ - كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

٢- هنداوى محمد حافظ : مرجع سابق، ص ٤٣٩ .

المصرى ، وصدق مجلس الشعب على الاتفاق ، وكذا مجلس الوزراء ، ونشر كقرار جمهورى رقم١٤٦ لسنة١٩٧٦م بتوقيع الرئيس السادات. (١)

وبذلك وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وفى ضوء التسهيلات المالية التى تحققت للجامعة الأمريكية خلال تلك الآونة ، ومـا أتاحته الحكومة المصرية لها من حرية الحركة والسماح لها بالتوسع فى مجالات نشاطها ، تمكنت الجامعة من تحقيق توسعات تعليمية ضخمة، كان على رأسها مركز البحوث الاجتماعية ، الذى يقوم بنشر " سلسلة أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية " (٢) . ومن المؤكد أن دراسات هذا المركز تعد بمثابة رأس جسر لشبكة الأبحاث الأمريكية فى مصر . (٣)

وبالإضافة إلى مركز البحوث الاجتماعية توسعت الجامعة فى تأسيس برامج دراسية جديدة ومتنوعة وإقامة مشروعات عديدة كان على رأسها مشروع " تنمية الصحارى والتدريب" الذى أقيم فى يناير ١٩٧٩م فى منطقة مساحتها (٢٠٠ فدانا) من الأراضى الرملية الواقعة غرب الدلتا ، (٢٥ فدانا) من التربة المختلطة الجافة بالقرب من مدينة السادات ، وفى سنة ١٩٨٥م تأسست وحدة دراسية للإشراف على المشروع وتطورت فيما بعد لتصبح ما يعرف باسم " مركز تنمية الصحراء " (٤) . ويعمل حاليا على مساحة (٥٢٥) فدانا ، وتشمل أعمال وبحوث الصحراء التى يقوم بها المركز ثلاثة مجالات هى : التكنولوجيا، والبيولوجيا ، والمجتمع . (٥)

---

١ - كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ - ١٦٧ .

2 - Murphy R . Lawrence , op .cit , P . 228 .

٣ - كمال نجيب : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

4 - Murphy R . Lawrence , op . cit ., P . 228 .

٥ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ، مرجع سابق ، ص١١٠.

جامعة سنجور (الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية)[1]

تأسست الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية (جامعة سنجور) فى مايو ١٩٨٩م بمدينة الإسكندرية (*) بجمهورية مصر العربية ، وهى جامعة ذات طابع خاص أنشئت لتعزيز التعاون والترابط بين شعوب الدول الفرانكوفونية ، ولذا تم اختيار شعار دول الفرانكوفون ليكون شعارا لها ، حيث ترمز ألوانه الخمس إلى قارات العالم الخمس .

نشأة جامعة سنجور :

ترجع فكرة إنشاء جامعة باللغة الفرنسية فى مصر إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضى ، أثناء المباحثات التى دارت بين الرئيس ليوبولد سنجور ، والدكتور بطرس غالى – وزير خارجية مصر آنذاك – وقد تلا ذلك اختيار لجنة من الخبراء فى تخصصات مختلفة كالطب والقانون والاقتصاد من تسع دول هى :(بلجيكا ، كندا ، مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، المغرب ، السنغال ، تونس ، وسويسرا) لوضع الهيكل التنظيمى للجامعة ، وانتهت اللجنة من عملها فى عام ١٩٨٩م .

وقد وقع الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال – بصفته رئيسا لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الناطقة بالفرنسية فى ذلك الوقت – على بروتوكول إنشاء جامعة سنجور فى مؤتمر داكار عام ١٩٨٩ ، كما حضر كذلك حفل افتتاح الجامعة (فى مصر) فى ٤ نوفمبر ١٩٩٠ م مع الرئيس حسنى مبارك والرئيس فرانسوا ميتران والرئيس موبوتو سيسيكو والرئيس ليوبولد سنجور وولى عهد بلجيكا

1- المرجع السابق ، ص ص ١١٣ – ١١٥ .

* ١ ميدان أحمد عرابى – المنشية – الإسكندرية – جمهورية مصر العربية .

وممثلون من الحكومة الكندية وممثلون من الهيئة الدبلوماسية للدول الناطقة بالفرنسية .

رسالة جامعة سنجور وبرامجها :

ورسالة الجامعة هى تأهيل الكوادر الوظيفية ليكونوا روادا للتنمية فى أفريقيا ، وذلك من خلال برامج دراسات عليا متخصصة فى أربعة أقسام هى : إدارة الأعمال ، إدارة التغذية والصحة ، إدارة التراث الثقافى، إدارة شئون البيئة ، ومدة الدراسة بالجامعة سنتان يتفرغ فيها الدارس كل الوقت ويؤدى فى نهايتها تدريبا عمليا فى مجال التخصص لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وتمنح الجامعة دبلوم الدراسات المهنية المتخصصة المعترف بها من مجلس التعليم العالى الأفريقى والمؤسسات الدولية .

وهناك مجموعة من البرامج المشتركة التى يتم تدريسها فى أقسام الجامعة الأربعة وهى: الإحصاء والحاسبات ، والتدريب على النظم الإعلامية ، واقتصاديات التسويق ، ودراسات فى التنمية المستديمة ، والتدريب على الاتصال والتفاوض ، والاشتراك فى الندوات وحلقات النقاش .

وتقبل الجامعة الدارسين حتى سن (٣٥) سنة من الحاصلين على مؤهل عالٍ ، ممن لديهم خبرة فى العمل لا تقل عن ثلاث سنوات فى مجالات التنمية من أبناء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية شمال وجنوب الصحراء، وكذلك أبناء الدول الأخرىمن أعضاء المجموعة الفرانكوفونية كبلجيكا وكندا وفرنسا وسويسرا، وفيتنام وغيرها من العاملين بالوزارات والبنوك والجامعات والباحثين ورجال الأعمال بتلك الدول .

الجامعات الخاصة :

وهى الجامعات التى تم إنشائها بموجب القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م [1] . وقد بدأت هذه الجامعات عملها فى عام ١٩٩٦م ، بأربع جامعات ، غير أن عددها قد وصل حتى الآن – العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ – إلى عشر (١٠) جامعات ، منها تسع (٩) جامعات قائمة وتعمل ، وجامعة واحدة صدر بإنشائها قراراً جمهورياً ولم تبدأ بها الدراسة بعد، وهذه الجامعات العشر مرتبة طبقا لتواريخ إنشائها هى جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، الجامعة الفرنسية ، الجامعة الألمانية ، الأهرام الكندية ، البريطانية ، الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات ، سيناء (لم تبدأ بها الدراسة بعد) .

كما أن هناك أربع (٤) جامعات أخرى جارى استصدار قرارات جمهورية بإنشائها وهى جامعات : فاروس ، المصرية الروسية ، المستقبل (القاهرة الجديدة) ، النهضة (طيبة).

هذا وسوف ينفرد الفصل السادس من هذا الكتاب بالحديث عن هذه الجامعات متناولا فلسفة إنشائها ، وتطورها ، وبعض القضايا الأخرى ذات الصلة .

٦ - جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) :

شهد العقدين الأخيرين – من القرن الفائت – اهتماما متزايدا لم يسبق له مثيل بضرورة التوسع فى فرص التعليم العالى لزيادة القدرة

---

١ -القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق.

الاستيعابية لمنظومة التعليم العالى فى مصر كاستجابة حتمية لتطور وتزايد الطلب الاجتماعى على التعليم العالى ، وارتفاع نسبة هذا التعليم فى الشريحة العمرية من (١٨ – ٢٣) سنة ، وبحيث تلحق مصر بالمعدلات العالمية للطلبة ، وقد انعكس ذلك على التطور الملحوظ فى خريطة انتشار رقعة التعليم الجامعى فى محافظات جمهورية مصر العربية من خلال (١٢) جامعة حكومية وفروعها ، (٩) جامعات خاصة عاملة (حتى الآن ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) بالإضافة إلى جامعة الأزهر ، وهذا ما تم التعريج عليه فى الصفحات السابقة .

إلا أنه وفى إطار الجهود المستمرة لوزارة التعليم العالى فى مجال تطوير التعليم العالى فى مصر ، وتفهم القائمين على شئون الدولة لمدى أهمية الجامعات فى ظل النظام العالمى الجديد ، قد تمت الموافقة على تنفيذ عدة مشروعات تفتح آفاق جديدة للتوسع فى فرص التعليم الجامعى من منطلق يحقق العدالة الاجتماعية ويتمسك بمبدأ تكافؤ الفرص ، ومن هذه المشروعات :

أ- إنشاء جامعة للتعليم عن بعد(الجامعة المصرية للتعليم عن بعد) .
ب-إنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة .
ج – إنشاء ثلاث (٣) كليات للدراسات العليا .

وفيما يلى نبذة عن كل مشروع منها :

أ – الجامعة المصرية للتعليم عن بعد :

سبقت الإشارة فى هذا الفصل إلى التعليم الجامعى من بعد وذلك عند الحديث عن أنماط التعليم الجامعى ،ويعتبر تطبيق التعليم من بعد خطوة عملية على طريق التحول من النظم التعليمية التقليدية إلى النظم التعليمية الجديدة ، حيث أنه يخرج على القوالب التقليدية ، وأنظمة القبول الصلبة وفى تنظيم الدراسات ، هادفا من ذلك إلى تحقيق تكافؤ الفرص

لمن لا يستطيع مواصلة الدراسة مباشرة بسبب أو لأخر ، كما يستهدف تعويض قصور التعليم النظامى " التقليدى " عن تطوير نفسه ، وبلوغ غاياته بالسرعة المرجوة فى ظل عالم متغير وسريع التطور .

وقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ حوارا للدكتور عمرو عزت سلامة – وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى آنذاك – جاء فيه [١] " .. ويبدأ تنفيذ خطوة تأخرت كثيرا عن التطبيق فى مصر ، وهى إنشاء جامعة للتعليم عن بعد ، تمولها الدولة فى مراحل الإنشاء لمدة ثلاث سنوات فقط تعتمد بعدها على مواردها الذاتية ، وسوف تبدأ المرحلة الأولى لهذه الجامعة فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م ، ويسبقها فى التنفيذ – من العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م – إنشاء عدد من الكليات التكنولوجية وتحديدا أربع (٤) كليات تكنولوجية متميزة تتبع النظم الدولية المعتمدة .

كما نشرت نفس الجريدة بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠٠٥ أن الوزير أوضح – خلال اجتماع المجلس الأعلى للجامعات برئاسته [٢] – أن الجامعة المصرية للتعليم عن بعد سوف تستفيد من الإمكانيات المصرية فى مجالات الحاسبات والإنترنت والأقمار الصناعية وتستهدف توفير فرص لنحو (٥٠) ألف طالباً وطالبة خلال السنوات الخمس المقبلة (أى حتى عام ٢٠١٠م) إضافة إلى الطلبة العرب والأجانب ، وتضم تخصصات متنوعة ودرجات علمية فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا .

١ – جريدة الأهرام المصرية فى ١٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٤ .

٢ – جريدة الأهرام المصرية فى ١١ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ١٤ .

وجدير بالذكر أنه وبالرغم من عدم وجود جامعة قائمة " للتعليم عن بعد " فى مصر ، فإن نظام التعليم المفتوح من بعد يطبق (منذ العام الجامعى ٩٠/١٩٩١)[١]. ضمن برامج أربع جامعات مصرية وهى جامعات [٢] : القاهرة، الإسكندرية، عين شمس ، وأسيوط ، وتشمل الدراسة : العلوم الزراعية ، والتكنولوجية، والمعاملات المالية والتجارية،والاقتصاد ، والقانون، والإعلام ، وتوجد شعبة واحدة لدراسة اللغة الإنجليزية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، وتختلف مدة الدراسة من تخصص لآخر، والحد الأدنى هو أربع(٤) سنوات، وبدون حد أقصى، وتنتهى بالحصول على الدرجة الجامعية الأولى .

ويشترط للالتحاق ببرامج التعليم المفتوح (من بعد) الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها ، أو الدبلومات الفنية على أن يكون قد مضت خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على المؤهل.[٣]

ب – الجامعات الأهلية :

الجامعة الأهلية هى " مؤسسة تعليمية غير هادفة للربح يقوم بإنشائها جموع المساهمين والمتبرعين – من مواطنين ومؤسسات وشخصيات اعتبارية – بأموال أو أراضى أو منشآت ، ويكون المصدر الرئيس لتمويلها من مصادر أهلية غير حكومية تتمثل فى الهبات والتبرعات والوقفيات والمنح الإنشائية ، ويكون لها شخصية اعتبارية ولها مجلس أمناء يتكون من بعض المساهمين وغيرهم من الشخصيات

---

١ – أحمد إسماعيل حجى : **التعليم الجامعى عن بعد** ، مرجع سابق، ص ٢٦ .

٢ – جمهورية مصر العربية – وزارة التعليم العالى : **التعليم العالى فى مصر** ، مرجع سابق ، ص ٢١٢.

٣ – المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

من ذوى الخبرة المتميزة فى مجال التعليم الجامعى ، ويكون هدفها إعداد الخريج المؤهل المتميز فى المجالات المدنية ، وتعطى برامجها دراسات للتخصصات البينية والمشتركة وتسهم بفاعلية فى البحث العلمى ، ويتم إنشائها بقرار من رئيس الجمهورية ، وتخضع لإشراف الدولة " .

وحتى الآن لا توجد فى مصر " جامعة أهلية " قائمة ، غير أنه هناك ترتيبات لقيام ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة فى مصر ، تبدأ المرحلة الأولى لها فى استقبال طلابها من العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م ، فقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠٠٤م أنه تم عرض مشروعا على رئيس الجمهورية بإنشاء ثلاث (٣) جامعات أهلية متخصصة فى مصر ، تبدأ مرحلته فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م،وهذه الجامعات الأهلية الثلاث هى: [1]

- جامعة العلوم الطبية والصيدلية ، وتسهم فى إنشائها وتمويلها اتحادات ونقابات الأطباء وشركات ومؤسسات الأدوية وهيئات التأمين الصحى .
- جامعة العلوم الهندسية ، بمساهمة وتمويل اتحادات الصناعات والمقاولين والنقابات المرتبطة بالمهن الهندسية .
- جامعة العلوم الاقتصادية والإدارية والتجارية الإلكترونية، بمساهمة اتحاد البنوك وشركات التأمين واتحاد الغرف التجارية .

١- جريدة الأهرام المصرية فى ٨ / ١١ / ٢٠٠٤ ، مرجع سابق .

وفى نفس العدد – من جريدة الأهرام – صرح وزير التعليم العالى بأنه يجرى إعداد دراسة مبدئية لتحديد المساهمات المالية التى تقدر بنحو (٣٠٠) مليون جنيها مصريا ، والإعلان عن الفكرة وتخصيص مساحة من الأرض تقدر بنحو (١٥٠) فدانا مساهمة من الدولة ، وعمل الخطط التنفيذية والبرامج الزمنية للإنشاء والإجراءات المطلوبة لبدء الدراسة والتى ينتظر أن تكون فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م فى كليتين تزداد كل عام طبقا للجداول الزمنية المعتمدة فى دراسة الجدوى . [١]

هذا وقد نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠٠٥م إعلان وزير التعليم العالى عن بدء الدراسة بالجامعة الأهلية والجامعة المصرية للتعليم عن بعد فى العام الجامعى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م ، وذلك بعد أن وافق مجلس الوزراء على إنشائهما لرفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى ، كما أوضح الوزير أن الجامعة الأهلية تستهدف توفير قدرة استيعابية إضافية لنحو (٤٠) ألف طالباً وطالبة خلال السنوات العشر المقبلة (أى حتى عام ٢٠١٥) بتكلفة إجمالية قدرها (٣٢٠) مليون جنيها مصريا ، يسهم صندوق التعليم بالوزارة بنحو (١٠٠) مليون جنيها مصريا ، ويعتمد باقى التمويل على المشاركات الشعبية المجتمعية . [٢]

ومما لا شك فيه أن هذا المشروع لكى يتحول إلى واقع ويجنى المجتمع ثماره فلابد أن يبدأ من خلال هيئات تأسيسية تضم جميع رموز وتيارات الوطن من كل الاتجاهات والمواقع.. مؤسسات وهيئات ورجال أعمال وأفراد ، وتتضافر كل هذه الجهود لإنجاح الجامعة، ولمصر تجربة فريدة تاريخيا فى هذا المجال تتمثل فى جامعة القاهرة التى جاءت ولادتها عام ١٩٠٨م باسم الجامعة الأهلية ومن خلال إسهام أبناء مصر كلها .

---

١ - المرجع السابق .

٢ - جريدة الأهرام المصرية فى ١١/ ٧ / ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

جـ - كليات للدراسات العليا :[1]

فقد وافق المجلس الأعلى للجامعات بتـاريخ ٣١ / ١١ / ٢٠٠٣م على إنشاء ثلاث (٣) كليات للدراسات العليا فى مجـالات : الطـب ، الهندسة ، والتربية ، بهدف توفير الكوادر العليا المؤهلة التى تحتاج إليها البلاد من هذه التخصصات الحيوية ، وستكون الدراسة فى الكليات الثلاث باللغة الإنجليزية ، ويستعان فيها للتدريس بالأساتذة المتميزين مـن ذوى الخبرة العلمية فى مصر ودول العالم المختلفة .

وقرر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه لدراسة آليات وجوانب التنفيذ ، ومن المنتظر أن يتم البدء فى تمويل هذه الكليات من الـصندوق القومى للتعليم الذى وافقت اللجنة الوزارية للتعليم برئاسة رئيس مجلـس الوزراء على إنشائه وتمويله من المنح والقروض الميسرة مـن الـدول والمؤسسات الدولية وما تقدمه الحكومة المصرية .

وقد تم تخصيص مبلغ خمسمائة (٥٠٠) مليون جنيهـا مـصريا كبداية لنشاط الصندوق الذى يتولى إدارته مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء والشخصيات ذات الصلة ، ويجتمع مرة كل شهر لدراسـة المشروعات ذات الأولوية .

وعند القيام الفعلى لمثل هذه الكليات ، بأن يكون لها كادر خاص ، ويتم اختيار العاملين بها من ذوى الكفاءات العالية من الجامعات ومراكز البحوث المختلفة ، وأن يكون لها مركز اتصال دائم بالمصانع والشركات العاملة فى مصر ، كما يجب أن ترتبط الأبحاث التى تجرى فـى هـذه

١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجـازات وزارة التعلـيم العالى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

الكليات ارتباطاً وثيقاً بمشكلات المجتمع فى المجالات المختلفة ، وتعمل على إيجاد الحلول العلمية لها ، وأن يفرض على الشركات والمصانع والهيئات العاملة فى مصر المساهمة المالية فى إنشائها .

وبعد العرض السابق لمؤسسات التعليم العالى الجامعى فى مصر (الجامعات) ، يأتى عرض النوع الثانى من مؤسسات التعليم العالى فى مصر وهو مؤسسات التعليم العالى غير الجامعية ، وذلك فيما يلى.

ثانيا : **مؤسسات تعليم عالى غير جامعية** :

يمثل التعليم العالى غير الجامعى (الكليات والمعاهد المتخصصة التى تتبع وزارة التعليم العالى أو وزارات أخرى أو المستقلة منها والخاصة) ركنا أساسيا فى منظومة التعليم العالى فى مصر . وتتمثل أهمية هذا النوع من التعليم فيما يلى : [١]

- إن بعض هذه المعاهد تخرج نوعيات فنية متطورة ، ولا توجد كليات جامعية تنافسها فى تخريج تلك النوعيات .
- ينتظم فى هذا النوع من التعليم (كليات ومعاهد عالية ومتوسطة) أعداد كبيرة من الطلبة بلغت نحو (٤٦٤) ألف طالبا وطالبة فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وهذا يمثل نحو (٣٦%) من إجمالى المقيدين بالجامعات الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (١,٢٧٨,٥٧٢) طالبا وطالبة فى نفس العام .

ويهدف التعليم العالى غير الجامعى إلى إعداد الفنى المتخصص من أجل خدمة المجتمع، ويفتح الباب للتوسع فى قبول مؤهلات أخرى من غير خريجى الثانوية العامة فى مجالات التعليم العالى التى تتناسب

---

١ - المرجع السابق ، ص ١٣ .

معها ، ويقدم التعليم العالى غير الجامعى من التخصصات الفنية والتربوية ما يسد ليس فقط حاجة قطاعات الإنتاج بل وكذلك حاجة المؤسسات التعليمية، ويمكن تقسيم مؤسسات التعليم العالى غير الجامعية إلى ثلاثة أقسام هى : [١]

١- كليات ومعاهد حكومية (عالية ومتوسطة) .
٢- معاهد خاصة (عالية ومتوسطة) .
٣- مؤسسات تعليم عالى تابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية) .

وفيما يلى نبذة عن كل قسم منها:[٢]

ا - الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) :

تضم الكليات والمعاهد العالية الحكومية كليتى : التعليم الصناعى بالقاهرة وبنى سويف، وثلاثة معاهد عالية : للتكنولوجيا ببنها ، والطاقة بأسوان ، والإدارة والحاسبات ببور سعيد ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات هذا بالإضافة إلى معهد الدراسات الإسلامية وهو مؤسسة علمية للدراسات العليا تابعة لوزارة التعليم العالى .

---

١ - جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالى : " التعليم العالى فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣

٢- مستخلص من المصادر التالية :
- المرجع السابق ، صفحات متفرقة .
- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى ، مرجع سابق، ص ص ١٣ ، ١٤
- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر - الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ - ١٤٣ .

أما المعاهد المتوسطة فقد بلغ عددها فى العام الجامعى٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م (٤٦) معهدا وتضم هذه المعاهد (الفنية) (١٩) معهدا فنيا تجاريا ، (٢٢) معهدا فنيا صناعيا ، أربعة (٤) معاهد فنية فندقية بالإضافة إلى معهد خدمة اجتماعية ، ومدة الدراسة بها سنتان .

٢ – المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) :

وتضم المعاهد التكنولوجية والهندسية ، والسياحة والفنادق ، والإدارة ، والحاسب الآلى، واللغات والترجمة ، والإعلام ، والاقتصاد ، والبيئة ، والخدمة الاجتماعية ، والدراسات التعاونية ، وغير ذلك من المجالات التى يتطلبها سوق العمل . وقد وصل عددها فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م إلى (٩١) معهدا منها (٨٠) معهدا عاليا ، (١١) معهدا متوسطا ، ومدة الدراسة بالمعاهد العالية أربع سنوات وبالمعاهد المتوسطة سنتان .

٣ – مؤسسات التعليم العالى التابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية) وتشمل :

أ- أكاديمية الفنون المصرية التابعة لوزارة الثقافة .

ب- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى التابعة لجامعة الدول العربية .

ج- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التابعة لوزارة التنمية الإدارية .

د- أكاديمية الإعلام الدولية التابعة لوزارة الإعلام .

هـ- أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة والصحافة التابعة لمؤسسة أخبار اليوم .

و- الجامعة العمالية التابعة للاتحاد العام لعمال مصر .

ز- هيئة المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيران المدنى التابعة

لوزارة الطيران وتضم : معهد مصر للطيران ، معهد هندسة وتكنولوجيا الطيران ، معهد المراقبة الجوية والدراسات الأكاديمية ، معهد الحاسبات وتكنولوجيا معلومات الفضاء والطيران .

ح- الكليات والأكاديميات العسكرية وتضم : كلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية ، والكليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع .

هذا بالإضافة إلى أربعة معاهد للبحوث والدراسات العليا وهى :

أ- معهد التخطيط القومى التابع لوزارة التخطيط .

ب- معهد التبين للدراسات المعدنية التابع لوزارة الصناعة .

ج- معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعى التابع للجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعى .

د- المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع لوزارة المواصلات .

ومن خلال العرض السابق لمؤسسات التعليم العالى فى مصر يتضح التنوع الكبير لهذه المؤسسات ، وهذا من شأنه أن يخلق نوعا من التنافسية بين هذه المؤسسات – المؤسسات الجامعية تحديدا – ولأن تعزيز تنافسية جامعاتنا سيصب فى مصالح أطراف عدة هى : الطلبة، وأصحاب الأعمال والشركات ، والجامعات ، والاقتصاد القومى ، لذا فقد يكون من المفيد للبحث الحالى والهادف إلى تقييم الجامعات الخاصة المصرية أن يشير إلى أبعاد المنافسة بين الجامعات ، وقيم التقدم كأساس لهذه المنافسة ، وذلك فيما يلى :

مفهوم القدرة التنافسية فى التعليم الجامعى :

يعنى مفهوم القدرة التنافسية فى التعليم الجامعى شقين أساسيين هما : (١)

أ- قدرة التميز على الجامعات المنافسة فى مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية ، وخصائص أعضاء هيئة التدريس ، والمكتبات ، والقاعات ، والتجهيزات الدراسية والبحثية ، وتسهيلات التدريب العملى للطلبة ، ونمط الإدارة ، ونظم الجودة، وابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تتواكب مع المستجدات البيئية .

ب-القدرة على جذب واستقطاب الطلبة من السوق المحلية والخارجية ، ولاشك أن النجاح فى الشق الثانى متوقف على النجاح فى الشق الأول .

أبعاد المنافسة بين الجامعات (فى القرن الحادى والعشرين) :

أصبحت المنافسة بين الجامعات أكثر حدة مما كانت عليه فى الربع الأخير من القرن العشرين لاسيما على الساحة المحلية ، فبعد أن كان

---

١ - انظر :

- أحمد سيد مصطفى : التسويق العالمى - بناء القدرة التنافسية للتصدير ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢١ .

- Philip Kotler : **Marketing Management** , New Jersey , Prentice Hall International, 2000 , PP . 256 – 257 .

التنافس بين الجامعات قاصراً على العالم المتقدم ، دخلت المنافسة إلى الساحة المحلية ، فأصبح التنافس اليوم قائما بين : [1]

أ- الجامعات الخاصة المحلية .

ب- الجامعات الخاصة المحلية وجامعات قادمة من وراء البحار .

ج- الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ، وهو سياق تنافسى تدركه – بوعى – الجامعات الخاصة ، وتسعى للفوز فيه من خلال زيادة حصتها السوقية فى سوق التعليم الجامعى .

د- تنافس بين كل ما تقدم والجامعات الأجنبية التى أتت لتستثمر أموالها ولتقيم مبانيها وتمارس خدماتها محليا ، أو تلك التى تنشأ برامج مشتركة مع جامعات خاصة محلية، أو التى تستقطب طلابا وطالبات من الداخل للسفر للالتحاق بها ، أو الدراسة بها عن بعد (إلكترونيا) .

قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات :

إن تقدم أى مجتمع من المجتمعات مرهون بخصائص ثقافته وبمدى سيادة قيم التقدم على مستوى شرائح ومنظمات هذا المجتمع ، فالقيم هى أساس لسلوك الناس فرادى وأيضا الجماعات فى المنظمات العامة والخاصة ، وهى أساس لفاعلية الأداء فى كل المجالات – بما فيها الجماعات – وعلى كل المستويات .وأهم قيم التقدم فى هذا الصدد : [2]

١- أحمد سيد مصطفى : " تنافسية التعليم الجامعى فى القرن الحادى والعشرين – دعوة للتأمل " ، **المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة"**، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٢ – المرجع السابق ، ص ص ٢٨ – ٣١ .

أ- قيمة التخطيط العلمى لبرامج ومناهج التعليم الجامعى التى تجمع بين التدريس والبحث العلمى ، وليس مجرد التدريس .

ب- قيمة ثقافة النظم (بدلا من ثقافة الأشخاص) بمعنى أن تصمم النظم لتبقى وتتطور ، بغض النظر عن تغير رؤساء الجامعات ، أو عمداء الكليات ، أو رؤساء الأقسام العلمية .

ج- قيمة الإتقان فى وضع الكتاب الجامعى وفى التدريس وفى الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ، وحفز الطلبة على التفكير العلمى والتفكير الابتكارى والانخراط فى فرق عمل منتجة .

د- قيمة قبول النقد ونقد الذات ، وهى من القيم الضرورية التى يجب التحلى بها وزرعها أيضا فى الطلبة.

ه- قيمة استشراف المستقبل ، وهذا ضرورى فى ضوء التغير المستمر فى حاجات أسواق العمل المحلية والخارجية ، فى عالم سريع التغير تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا .

و- قيمة روح الفريق التى يتعين أن تشيع بين أعضاء هيئة التدريس ليزرعوها ويرووها وينموها فى طلابهم ، فتجارب الدول المتقدمة كافة تثبت أن وراء النجاح والتقدم عوامل عديدة كان القاسم المشترك الأعظم بها هو الأداء الجماعى وروح الفريق .

ز- قيمة القياس المرجعي Benchmarking وذلك بأن تختار الكلية وكذا الجامعة منافسا نموذجيا وتحدد مجالات تميزه ثم تضع برنامجا لعبور الفجوة والارتقاء لمستوى هذا المنافس النموذجى ، حتى إذا ما تم ذلك يجرى رصد منافس نموذجى آخر وإعادة الكرة . إنها إحدى أدوات التحسين المستمر ضمن نهج إدارة الجودة الشاملة . [١]

١- أحمد سيد مصطفى : إدارة الإنتاج والعمليات فى الصناعة والخدمات ، ط ٤ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ ، ص ٥٦٦ .

تعقيب :

من خلال العرض السابق لمؤسسات التعليم العالى – والجامعى تحديدا – فى مصر ، تبدو الكثرة والتنوع والانتشار واضحة لهذه المؤسسات والتى كان من بينها الجامعات الخاصة، وفى هذا دليل بين على صدق وجدية المحاولات التى تبذل من أجل تطوير نظم التعليم الجامعى وتنويعها كاستجابة لمطالب المتغيرات المجتمعية المتلاحقة .

ولأنه لا يمكن الفصل بين النظام التعليمى بمشكلاته وتحدياته ، وبين واقع المجتمع ، بل يمكن القول إن النظام التعليمى يعكس من خلال بنيته ووظائفه وأهدافه ما يسود المجتمع من متغيرات وأوضاع (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) ، لذا فإن التنامى السريع لظاهرة خصخصة التعليم الجامعى فى البلاد العربية ، لا تعدو كونها انعكاسا أو استجابة لمتغيرات عاشتها وتعيشها هذه المجتمعات أو البلدان ، فما هى إذن المتغيرات المجتمعية التى دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بإنشاء جامعات خاصة كاستجابة حتمية لهذه المتغيرات ، إلى حد اعتبار هذه الجامعات الخاصة رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعى فى مصر ؟ ، والإجابة عن هذا التساؤل هى موضوع الفصل القادم.

الفصل الخامس

بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة
لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

أولا: بعض المتغيرات العالمية

١ - العولمة :

- نشأة العولمة .
- مفهوم العولمة .
- تضمينات تعريفات العولمة .
- أشكال العولمة .
- أدوات العولمة .
- تحديات العولمة .

٢ - الثورة المعلوماتية .

٣ - الثورة العلمية والتكنولوجية .

٤- ثورة الاتصالات .

٥ - الخصخصة .

- الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة .

ثانيا : بعض المتغيرات المحلية .

١- التحول الأيديولوجى (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) .

٢- تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وعوامله:

- عامل الانفجار السكاني.
- عامل زيادة الطموح التعليمى
- عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى
- عامل التغير فى التركيب الاقتصادى .
- عامل التغير فى التركيب الوظيفى
- عامل ارتفاع مستوى المعيشة

٣- أزمة تمويل التعليم الجامعى .

تعقيب .



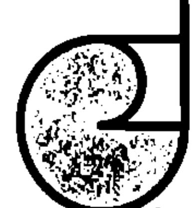
يعيش العالم الآن – ونحن فى بدايات الألفية الثالثة – حقبة جديدة مثيرة من التقدم الإنسانى نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التى حدثت فى القرن العشرين – وبصفة خاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة – فى مجالات لم تسمع بها أذن ولا كانت تخطر على بال بشر : غزو الفضاء ، فيزياء الليزر ، الكيمياء الإحصائية ، طفل الأنابيب ، الهندسة الوراثية، بنوك الأمشاج واستنساخ بدأ بالنعجة " دوللى " على يد العالم " إيان ولموت " حيث جاءت كأول أنثى مستنسخة من الثدييات الحافرية Ungulata : Order ، ويصف ذلك أحد الشعراء قائلا :

العلم فى يومنا سيؤترخ وكل علم عظيم الشأن يرتسخ

هزى برأسك يا دوللى فكل شئ غدا بالكون يُنتسخ

مفاخرة هلم فاستنسخوا فإن ما قد فنى منكم سينتسخ

يا قوم وابتسموا



الفصل الخامس

بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

يعيش العالم – مع بداية القرن الحادى والعشرين – فى ظل نظام عالمى جديد زاخر بالمتغيرات التقانية ، والسياسية ، والاقتصادية ، برزت فيه المعلومات بكافة مفاهيمها التكنولوجية ، وتداعياتها الاجتماعية، كواحدة من أقوى العوامل البيئية والحضارية فى المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، التى جعلت التاريخ الذى نحيا يبدو غير التاريخ الذى نعلم ونفهم ، وكأنها موجهة عارمة اجتاحت الكثير من المفاهيم التقليدية فى كافة المجالات ، مما دعى البعض إلى إطلاق مسمى " الموجة الرابعة " (*) ، وبدأ الحديث عن " الموجة الخامسة " تعبيراً عن ما يحدث من متغيرات متلاحقة فى عالم اليوم .

ويتعرض المجتمع المصرى – كبقية المجتمعات – لمتغيرات وتحديات فرضتها الظروف العالمية عليه ، وعلى رأس هذه المتغيرات العالمية " العولمة " بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1] . وبأدواتها من ثورات تكنولوجية ومعرفية واتصالات ، واقتصاد السوق ، وشركات متعددة الجنسية.

---

* كان الفأس هو رمز " الموجة الأولى " ، ونظام تجميع الماكينات والأدوات هو رمز " الموجة الثانية " ، وأصبح الكمبيوتر (المعلومات) هو رمز " الموجة الثالثة " أو " ما بعد الصناعة " .

١ – جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : " تحقيق الجودة الشاملة فى التعليم العام " ، **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** ، الدورة (٢٨) ، القاهرة ، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، ص ٢٥ .

كما أن المجتمع المصرى قد تعرض لعدة تغيرات محلية : اجتماعية واقتصادية وتاريخية ، كان على رأسها التحول الأيديولوجى (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) ، وتنامى الطلب الاجتماعى على التعليم والتعليم الجامعى تحديدا ، وتعد فترة تسعينيات القرن العشرين فترة حاسمة ، فى تاريخ التعليم الجامعى المصرى ، حيث شهدت توسعا وتنوعا كبيرا فيه . فمع بداية عام ١٩٩١م شهدت ساحة التعليم الجامعى بداية التعليم الجامعى المفتوح ، وفى عام ١٩٩٣م الانتساب الموجه ، وفى عام ١٩٩٦م التعليم الجامعى الخاص ، وفى تلك الفترة بدأ إدخال أقسام التدريس بلغة أجنبية بالجامعات الحكومية . (١)

ويرجع هذا التنوع فى التعليم الجامعى إلى الاستجابة لاهتمامات واحتياجات الأفراد المتعددة ، والتكيف مع متغيرات تفرضها التطورات العالمية وظروف المجتمع . ذلك أن الدول عبر أرجاء العالم تلجأ إلى إعادة تنظيم نظم التعليم بها ، نظرا لأن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة تجرفها بقوة ، وينظر إلى التعليم فى كل مكان باعتباره الطريقة الرئيسية لمنح الأفراد القدرة لمواجهة هذه التغيرات . (٢) ولذا سوف يحاول هذا الفصل الوقوف على أهم المتغيرات العالمية والمحلية ، الكامنة وراء إنشاء الجامعات الخاصة المصرية ، وذلك فيما يلى :

١- نجوى يوسف جمال الدين : " التنوع فى التعليم الجامعى المصرى وحتمية التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس " ، التربية والتنمية ، س (٧) ، ع (١٨) ، مرجع سابق ، ص٢ .

٢ - حياة دين : " إصلاح التعليم الثانوى فى المغرب - تحديات وآمال " ، مستقبليات ، المجلد (٣٤)، ع(٢)، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، يونيه ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٧ .

أولا : بعض المتغيرات العالمية

تجلت فى نهاية القرن العشرين – ودخلت إلى القرن الحادى والعشرين – متغيرات عالمية شديدة ، غيرت وجه العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، فنحن نعيش حضارة جديدة ، هى مزيج من التقدم التكنولوجى ، والثورة المعلوماتية الفائقة السرعة فى إطار نظام عالمى جديد " العولمة " له هياكله ، وله نظامه الإنتاجى المتميز ، وله انعكاساته وآثاره فى مختلف المجالات ، وهذا يؤدى بالضرورة إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة، وفى مؤسسات التعليم ومخرجاته وفى متطلبات سوق العمل .

وبما تحمله من متغيرات فقد فرضت " العولمة " تحديات جذرية ومصيرية على جميع الدول والحكومات فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [(١)] . وأصبح الحل الوحيد أمام هذه الحكومات ، لا يتمثل فى مقاومة هذه المتغيرات ، ولكن فى كيفية إدارتها وفهم خصائصها ، وقياس أبعادها ، والأخذ بالسياسات التى تواكبها ، وتسهم فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى الجديد .

---

١ – عبد الفتاح على الرشدان : " دور التربية فى مواجهة تحديات العولمة فى الوطن العربى " ، الملتقى العربى حول " التربية وتحديات العولمة الاقتصادية " ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو ، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر – أول أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص٣ .

وهذا بطبيعة الحال يفرض على شعوب أمتنا العربية أن تعيد النظر فى ترتيب أنظمتها فى ضوء النظام العالمى الجديد[1]. ذلك أن هذا النظام – الذى لم يعد اختيارا – يحمل فى طياته إعادة النظر فـــى كــل القـــيم والمعتقدات والثورة على قبول المسلمات . [2]

ونظام التعليم من أكثر النظم تأثرا بإفرازات هذا النظـــام العـــالمى الجديد " العولمة " لكونه يضم الملايين من قطاعات الشباب بالإضافة إلى تزايد الطلب الاجتماعى عليه ، ولكى يستجيب النظام التعليمى لمتطلبات النظام العالمى الجديد فإن ذلك لا يستدعى فقط إصلاح النظـــام القـــائم ، وإنما يتطلب – فى كثير من الأحيان – نظما جديدة وطرقا جديدة .

وليست الدراسة الحالية بصدد شرح تفاصيل التغيرات والمستجدات الدولية ، ولكنها تلقى ضوءا على أهم صور وأشـــكال التحـــديات التـــى فرضتها هذه التغيرات وكيف تمخض عنها حتمية السماح بإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستثمار فى التعليم الجامعى ، وفى هذا الصدد ســـوف تركز الدراسة على المتغيرات العالميـــة التاليـــة : العولمـــة ، الثـــورة المعلوماتية ، الثـــورة العلميـــة والتكنولوجيـــة ، ثـــورة الاتـــصالات ، الخصخصة ، وفيما يلى نسلط الضوء على كل منها مع التركيـــز علـــى متغير العولمة على اعتبار أن الأربع متغيرات الأخـــرى مـــا هـــى إلا مرتكزات للعولمة أو إفرازات لها .

١- فاروق عبده فليه : " أزمة التربية بين العولمة وخصوصية الثقافة "، مجلة كليـــة التربية بدمياط، ع (٣٩)، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

٢ - بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها علـــى المجتمـــع المصرى، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ ، ص٩ .

١ – العولمة :Globalization

لقد أصبح الإنسان محاطا بقدر هائل من المعلومات ، والاكتشافات التكنولوجية ، فأضحى يسمع عن الكيمياء الإحصائية ، والبيولوجيا الإحصائية ، والذكاء الاصطناعى ، والجينوم ، والاستنساخ ، وغيرها من المصطلحات التكنولوجية والمعلوماتية التى ارتكز على التقدم فيها مفهوم " العولمة " ، والذى من بين خصائصه ، إخضاع العالم لضوابط وقوانين مشتركة ، تضع فيه حدا لكل أنواع السيادة والتسييد .

والعولمة كظاهرة عالمية لها تجليات متعددة : اقتصادية، واجتماعية ،وثقافية ،على منظومة الحياة المجتمعية بأكملها [١] . فقد غزت العولمة حياتنا ، حتى لم يعد لمجتمع ما فى عالمنا المعاصر أن ينأى عنها ، أو يفر منها ، أو ينجو من آثارها وتداعياتها وتطبيقاتها فى مختلف أشكال الحياة ، ومع مختلف قطاعات المجتمع بما فيها قطاع التعليم .

ومع أن الدراسة الحالية ليست مهمتها البحث فى ظاهرة العولمة ، إلا أن هذا لا يعفى من التعريج على نشأة العولمة ، ومفهومها ، وأشكالها، وأدواتها ، وتحدياتها ، وذلك بهدف التعرف على دورها كمتغير عالمى رئيس وراء خصخصة التعليم الجامعى وإنشاء جامعات خاصة مصرية وذلك فيما يلى :

---

[1] – Garnoy Martin : “ Globalization and Educational reform , what planners need to know” , UNESCO , Paris , 1999 , P . 13 .

نشأة العولمة :

لقد شاع استخدام مفهوم العولمة فى مجالات الحياة كافة وبشكل مكثف منذ بداية تسعينات القرن الفائت. حيث أشار قاموس إكسفورد لمفهوم العولمة للمرة الأولى عام١٩٩١م، باعتبارها من الكلمات الجديدة التى برزت حديثا [١] . إلا أن ذلك لا يعنى أن هذا المفهوم لم يكن قائما فى السابق ، بل وجد غير أنه لم يحظ بأى اهتمام يذكر من قبل.[٢]

ومهما أظهرت العولمة من تطورات فإن نشوئها يرتبط بظهور الرأسمالية الصناعية العالمية ، فقد جاءت العولمة فى ظل ظروف دولية واقتصادية أسهم فى صياغتها انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتفكك المنظومة الاشتراكية ، الأمر الذى مهد الطريق لنظام عالمى مختلف عما كان سائدا فى ظل الحرب الباردة بين النظامين : الاشتراكى والرأسمالى .

مفهوم العولمة :

على الرغم من شيوع مفهوم العولمة والاهتمام الكبير به من قبل الكثير من المفكرين والعلماء فى شتى حقول المعرفة ، فإن هذا المفهوم مازال فى طور التكوين ، ومازالت جدلية النقاش حول ماهيته قائمة ، ومن ثم مازال غائما وعائما على ساحة التفكير المعاصر .

وفى هذا الصدد يقول " جيمس روزنار " – أحد أبرز علماء السياسة الأمريكية – " إن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف أنشطة العولمة تبدو عملية صعبة ، لأن العلماء والباحثين انقسموا حولها ما بين مؤيدين

---

1 – Ronald , Rebertson : **Globalization** , London , Sage Co . , 1992 , P . 8 .

٢ – يوسف محمد خضور : " العولمة تاريخا ومصطلحا " ، **مجلة العلوم التربوية** ، ع (٤)، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

ورافضين ومستسلمين ، كل حسب انتمائه الفكرى والأيديولوجى، لكن القاسم المشترك بينهم جميعا ، أنهم لم يحددوا تاريخا معينا لبداية هذه الظاهرة ، وأن المصطلح مازال فى طور التكوين ، فهو مازال غامضا وغائما على ساحة التفكير المعاصر.[١]

ففى حين أشار " جون توملنسون " John , Tomlinson إلى خطورة العولمة معتبرا إياها قهرا ثقافيا [٢]. نجد أن دافيد روسكوب " الأمريكى David , Rothkop يرى أنها خطوة أساسية نحو عالم أكثر استقرار وهناءة وحياة أفضل [٣] . وفى حين يقرر الأمريكى " توماس فريدمان " Thomas , Friedman إن العولمة هى الأمركة [٤] نجد أن " أحمد يوسف " يرى أنها عملية مستقلة عن إرادة كل القوى مهما كانت مهيمنة . [٥]

وعلى أية حال فإن هناك محاولات كثيرة ومتعددة لتحديد المقصود بالعولمة ، ومن هذه المحاولات : محاولة حامد عمار الذى يرى أن "

---

١ – جيمس روزنار : ديناميكية العولمة – نحو صياغة عملية ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، القاهرة ، دار سياح ، ١٩٩٥ ، ص١٥ .

2 – John , Tomlinson : **Modern and Pastmodern** , London , Sage Co. , 1998 , P . 176 .

3 – David , Rothkop : " Inpraise of Cultural Imperialism ? Effects of Globalization , **Forrign Policy** , June (22) , 1997 , P . 22 .

4 – Thomas , Friedman : " The Lexus and the Olive Tree " , **New York Times** , 1999, P . 7 .

٥– أحمد يوسف أحمد : " العولمة والنظام الإقليمى العربى " ، من سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (٢)، جامعة القاهرة ، كلية التجارة والاقتصاد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٣ .

جوهر العولمة يكمن في أيديولوجية الليبرالية(*) الجديدة ومكوناتها التى تعد امتدادا للنظام الرأسمالى القديم فى أقنعة ودعاوى وشعارات ، تبدو كما لو أنها تنحو إلى طريق العالمية الإنسانية فى القرية الكوكبية ، وكثيرا ما يتردد فى أجوائها توجهها لملايين البشر فى شتى أنحاء العالم من أجل حياة أفضل ، بل وللتخفيف من حدة الفقر من خلال الاقتصاد الحر والديمقراطية ، وتبادل ثمرات التقدم التكنولوجى " (١)

ويقول اسكندر نعمة " إن العولمة الراهنة هى تأكيد لمقولة لينين القديمة: "الإمبريالية"(**) أعلى مراحل الرأسمالية مع تبديل فى مواقع الكلمات، حتى تغدو "العولمة أعلى مراحل الإمبريالية "، ذلك أن علاقات

---

* الليبرالية (التحررية) Liperalism : تؤكد على الحرية العقلية وعلى المحتوى الروحى والأخلاقى ، والليبرالية الاقتصادية تعنى : نظرية فى الاقتصاد تؤكد على الحرية الفردية ، وتقوم عادة على المنافسة الحرة ، أما الليبرالية السياسية فتعنى : فلسفة سياسية تقوم على الإيمان بالتقدم واستقلال الفرد الذاتى ، وتنادى بحماية الحريات السياسية والمدنية [منير البعلبكى : قاموس المورد (إنجليزى – عربى) ، ط٢٧ ، بيروت ، دار العلم للملايين، ١٩٩٣ ، ص ٥٢٥] .

١ – حامد عمار : " تطور السياسة التعليمية فى مصر خلال نصف القرن الماضى "، المؤتمر السنوى الخامس " التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما"، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠ – ٢٣ أبريل٢٠٠٣،ص٤٧

** الإمبريالية Imperialism تعنى : السلطة – الحكم الإمبراطورى – الاستعمار [منير البعلبكى : قاموس المورد (إنجليزى – عربى) ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢] .

الهيمنة الإمبريالية هى التى توجه دفة العولمة الراهنة [1]. ولعل هذا يتفق مع تعريف السيد يس الذى يقرر إن العولمة فى أحد جوانبها تتضمن معنى الهيمنة ، ويقصد بذلك هيمنة القيم الغربية بوجه عام والقيم الأمريكية بوجه خاص . [2]

ويتضح من ذلك أن ثمة اختلافات واضحة بين الباحثين فى تعريف العولمة ولذلك وحتى لا ينحى البحث عن مساره الأصل فقد ارتأى للباحث أن يهتم فقط بسرد تضمينات بعض هذه التعريفات وذلك فيما يلى :

تضمينات تعريفات العولمة :

استنادا على تعريفات العولمة السابقة ، ومن خلال استقراء بعض التعريفات الأخرى ، يمكن التوصل إلى الآتى :

١- إن مصطلح العولمة برز فى مجال الاقتصاد ، وكناتج للثورة العلمية والتكنولوجية ، كما برز أيضا فى إطار تطور الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التى ميزت القرنين السابقين ، إنها إذن ليست ظاهرة بلا جذور ، وإنما هى ناتجة عن الطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالى . [3]

١- اسكندر نعمة : " العولمة الراهنة وأساليب مواجهتها " ، الثورة الثقافى ، ع (٢٢٨) ، دمشق (سوريا)، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٥ .

٢ - السيد يس : العولمة والطريق الثالث ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ١٩٩٩ ، ص ٩٥ .

٣- رشدى أحمد طعيمة : " مناهج التعليم العام فى ظل العولمة " ، مجلة التربية والتعليم ، العددان (١٧ ، ١٨) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩ / يناير ٢٠٠٠م ، ص ١٩ .

٢- هناك كثير من المصطلحات ارتبطت بمصطلح العولمة مثل : القرية الكونية ، القرية العالمية ، المجتمع العالمى .. وكثير من النظريات مثل : نظرية نهاية التاريخ ، صدام الحضارات ، النظام العالمى الجديد ، نهاية الأيديولوجيا .

٣- إن العولمة فى عصرنا الحاضر لا تختلف من حيث الجوهر والمضمون عن الشكل الذى ظهرت به عبر التاريخ ، لكنها تحمل مجموعة من السمات والخصائص التى تميزها عن سابقتها، وأهم هذه السمات والخصائص :

أ- إنها ذات إيقاع سريع الانتشار ، وتغزو مختلف الآفاق والجوانب المجتمعية ، وتهتم بتحكم للشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات ، وتبادل تجارى غير متكافئ وتقليص لأدوار الدولة التقليدية ، وإلغاء للحدود ، وتسعى لفرض قيم وأفكار وأذواق استهلاكية من خلال غزو ثقافى للمجتمعات النامية بشكل عام.(١)

ب-إنها تعتمد على ثورة الاتصالات .

١- فاطمة يوسف القلينى : " القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع " ، الندوة العلمية " العولمة وقضايا المرأة والعمل " ، كلية الآداب بجامعة القاهرة فى الفترة من ٣ – ٤ / ٣ / ٢٠٠٢ ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣ ، ص ٢٩٦ .

ج – إنها نظرية اقتصادية فى المنطق ، سياسية واجتماعية وثقافية فى النتائج ، تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية وتطبيق سياسة السوق الحرة . [1]

د – إن للعولمة بعدا أيديولوجيا لا يجوز تجاهله وأنها تتاور بمبادئ وقيم إنسانية كحقوق الإنسان ، الديمقراطية ، وحماية البيئة .

هـ –إنها نزعة للهيمنة ولفرض وتسييد نموذج ما فى العالم – هو حاليا النموذج الأمريكى – بقصد الإعلاء من شأنه وتقديمه على غيره من بقية الأنماط والنماذج الأخرى[2]، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على بعض المؤسسات الدولية ، وتوجه نشاطات الهيئات الدولية الأخرى ذات الطابع الاقتصادى وتجعلها أدوات للسيطرة والتحكم فى المجتمعات . [3]

٤- إن العولمة ليست مفهوما مجردا ولكنها كيان فكرى حى ينمو ويتفاعل ويتحرك ، إنه كيان دائم الحركة والتطور يرفض السكون ويرفض الجمود ويرفض الانكماش ، بل دائم الامتداد

---

١ – إحسان هندى : " العولمة وأثرها السلبى على سيادة الدول " ، مجلة معلومات دولية ، ع (٥٨) ، س (٦) مركز المعلومات القومى السورى ، دمشق ، خريف ١٩٩٨ ، ص ٦٣ .

٢ – جابر على خطاب: أزمة الإنسان العربى المعاصر فى ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة ، القاهرة ، دار أخبار اليوم ، ٢٠٠١ ، ص ١٢٥ .

٣ – عبد الرحيم الخليفى : " العلاقة بين العولمة والتربية والتعليم " ، مجلة الوحدة الإسلامية ، ع (١٥) ، س (٢) ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١ .

والتوسع [١] . فالعولمة على الرغم من أنها أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا يميز العالم الجديد ، فإن الشواهد تشير إلى عدم استقرارها بعد ، وأن ردود الأفعال تجاهها مازالت متباينة . [٢] ولذا يجب التعامل مع العولمة فهى مازالت قيد التشكيل بأدوات ومحددات نظرية ، على غير وعى بها تماما ، وليس من حقنا أن نرفض الأمر الواقع بشكل اعتباطى ، وليس لنا أن نقبله بكل بساطة ، بل لابد من اتخاذ موقف نقدى : نقبل العولمة إذا كنا سنتحكم فيها ، ونرفضها إذا هى تحكمت فينا لتقذف بنا فى متاهات تمس قيم الحق والخير والعدل.[٣]

٥- إن ظهور العولمة كمصطلح لفظى تزامن مع تفكك الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى بشكل عام وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق ، وتدعيم فكرة النظام العالمى الواحد فى الاقتصاد والسياسية والثقافة ، بعد القضاء على النظام العالمى ثنائى القطبية وإنهاء الحرب الباردة .

---

١ - محسن أحمد الخضيرى : العولمة ومقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠، ص ٣٢ .

٢ - حسن محمد حسان وآخرون : " التربية وقضايا المجتمع المعاصر " ، سلسلة علم اجتماع التربية ، الكتاب الأول ، المنصورة ، دار الأصدقاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ ، ص٧ .

٣ - عبد الإله بلقزيز : العولمة والممانعة، اللاذقية، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ ، ص ٢.

وبعد الوقوف على تضمينات التعريفات المختلفة التى وضعت لتعريف العولمة واستكمالا للتعرف على هذه الظاهرة العالمية ، فيما يلى إشارة إلى أشكالها .

أشكال العولمة :

العولمة ظاهرة مركبة ولها أشكال مختلفة ، نذكر منها العولمة الاقتصادية (الأكثر تحققا على أرض الواقع) ، والعولمة السياسية (أكثر أبعاد العولمة إثارة للجدل) ، والعولمة الثقافية (البعد الأكثر غموضا فى أشكال العولمة) [1] ، وفيما يلى نبذة عن كل شكل من هذه الأشكال الثلاثة :

أ – العولمة الاقتصادية :

وتعنى التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل فى النشاطات الاقتصادية ، ورفع الحواجز والحدود أمام حركة الشركات متعددة الجنسيات ، ومن أهم مؤسسات الرأسمال العالمى : البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، والتى أسست لترعى هذا الاتجاه ، وتدعم التحول العالمى باتجاهه عن طريق شروط المساعدات ، كما تعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والتى تأسست عام ١٩٩٦م أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية ، ويشكل إنشائها منعطفا هاما فى التاريخ الاقتصادى العالمى ، ورغم أن منظمة التجارة العالمية تنسق عملها

١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " بعض مخاطر العولمة التى تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية فى مواجهتها " ، مستقبل التربية العربية، المجلد (٧) ، ع (٢٢) ، المركز العربى للتعليم والتنمية (أسد ACED)، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ١٥٧ .

وسياستها مع بقية المؤسسات الاقتصادية العالمية ، فإنها هى الجهة الوحيدة التى تتولى إدارة العالم تجاريا . (١)

وهدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأى أمر حياتى آخر ، فهى تهدف إلى سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التى تروج لها على النطاق العالمى (٢) . من خلال حرية التجارة والتسويق ، والحد من التنظيمات وذلك بفرض زيادة تفعيل التجارة وزيادة الأرباح من خلال فتح أسواق عالمية وتقليص دور إشراف السلطات الحكومية . (٣)

ب – العولمة السياسية :

هى الدعوة إلى اعتماد نموذج الديمقراطية الليبرالية (٤) . باعتباره النموذج الذى يجب تبنيه فى السياسة الداخلية ، وما يتفرع عنه من مقولات حقوق الإنسان ، وما تسوغه من حق التدخل الخارجى بحجة

١- حافظ فرج أحمد : " مواصفات نظام تربوى مستقبلى يتفق ومستحدثات عصر العولمة " ، المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة " ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٢- عبد الخالق عبد الله : " العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها " ، مجلة عالم الفكر ، المجلد (١٨) ، ع (٢) ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ٦٩ .

٣- ميسون يوسف محمد الفيومى : " تصور مقترح لتنمية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية فى مصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤،ص٤٩.

٤ – طلال عتريس: " الهوية الثقافية فى مواجهة العولمة "، مجلة معلومات دولية ، ع (٥٨) ، س (٦) ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

ضمان الديمقراطية ، وحماية حقوق الإنسان ، كما حدث في العراق مؤخرا .

وهى بمثابة إعلان لنهاية حدود الدولة والحدود الجغرافية والسياسية ، كما أنها محصلة للتحولات التى طرأت على النظام السياسى العالمى دون وجود منافس حقيقى يعيد التوازن للساحة السياسية الدولية. (١)

جـ - العولمة الثقافية :

تعنى إشاعة قيم ومبادئ ومعايير نموذج معين وجعله نموذجا كونيا يجب تبنيه وتقليده ، فهى تسعى إلى بلورة ثقافة عالمية جديدة واحدة على حساب الثقافات القومية السائدة فى المجتمعات (٢) .

ولاشك أن الجانب الثقافى قد أصبح يمثل واحدا من أصعب وأخطر وأهم جوانب العولمة أثرا على ثقافات الشعوب ، لما تحدثه من تقارب بين ثقافات الشعوب وذوبان الفوارق الحضارية بينهما ، لتصبح إحدى الأسلحة الفتاكة لكثير من الشعوب التى ليست لديها القدرة على الدفاع

---

١ - نبيل راغب : " أقنعة العولمة السبعة " ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢ .

٢ - محمد صلاح الدين فتحى أحمد : " دور الجامعة فى مواجهة الاغتراب الاجتماعى للشباب فى ضوء تحديات العولمة الثقافية - دراسة تحليلية " ، مجلة التربية والمجتمع ، المجلد الأول ، ع (٢) كلية البنات بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٦٥ .

عن هويتها ومصادر ثقافتها [١] . وخاصة إذا أدركنا أن فقدان الإنسان لثقافته يعتبر أشد الإصابات خطرا لأنها تدمر شخصيته ذاتها . [٢]

وبعد هذا التعريج على نشأة العولمة ومفهومها ، وتضمينات تعريفاتها ، وأشكالها يأتى الحديث عن أدوات العولمة ، فيما يلى :

الأدوات الأساسية للعولمة :

تتمثل الأدوات الأساسية للعولمة فى الأدوات الأربع التالية :

أ – الثورة التقانية وثورة الاتصالات :

وهى من أهم الأدوات المؤثرة فى ظاهرة العولمة ، فعن طريقها تم اختراق حواجز الزمان والمكان ، وتحولت الحدود إلى كيانات مسامية ، وألغيت فكرة الحواجز والأسوار . وأصبحت الحوسبة هى سمة العصر ، فاختزلت كثيرا من الجهود ، ووفرت الفرص لتبادل تجارى وثقافى عبر الحدود ، ولم يعد للدولة مقدرة للسيطرة المحكمة عليه . [٣]

ب – اقتصاد السوق :

تتمثل الأداة الثانية فى سيادة الديمقراطية (بصرف النظر عن جوهرها الحقيقى) ، واقتصاد السوق ، وسقوط نظرية الاقتصاد الموجه،

١- أحمد كامل الرشيدى : **مشكلات الإدارة المدرسية فى الألفية الثالثة** ، القاهرة ، كوميت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦ .

٢ – جوزيف س . ناى ، جون د. دوناهيو : **الحكم فى عالم يتجه نحو العولمة** ، تعريب : محمد شريف الطرح ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣٥ .

٣ – إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : " **التعليم المفتوح .. تعليم الكبار رؤى وتوجهات** "، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، ص ٦٩ .

والتطبيقات الماركسية ، وتحول معظم الدول الاشتراكية إلى نظام السوق، ومن ثم تم التحول من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقارات.[1]

ويعنى اقتصاد السوق الحر (حرية التجارة) حرية تبادل السلع والخدمات وجعل السوق هو الحكم فى اختيار الجيد منها نوعية وسعرا ، ويعنى ذلك أن التعلل بالخصوصية السياسية والاجتماعية لمجتمع ما لن تجدى ، وخاصة بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) [2] .

جـ - الشركات العملاقة عابرة القارات :

والتى نمت نموا هائلا ، وأصبحت من القوة بحيث تكون مرتبطة بفروعها فى كل أنحاء العالم ، لدرجة أصبح معها رأس المال الموجود الآن فى الصناعات الكبرى فى مختلف دول العالم ذا طبيعة متعددة الجنسية ، بل أصبح من المتعذر فى كثير من الأحيان تتبع مصادر رأس المال الحقيقية بدقة ، كما أصبحت هذه الشركات من القوة بحيث تنافس قوة بعض الحكومات الكبيرة .

د – التكتلات الاقتصادية :

لاشك أن تغير الخريطة " الجيوسياسية " للعالم ، واختلاف ميزان القوى الدولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانفراد الولايات المتحدة

---

١ – المرجع السابق ، ص ٦٩ .

٢- إبراهيم محمد الخليفى : " التنشئة فى زمن العولمة – كيف نكون فيها أندادا مكافئين "، المؤتمر السنوى الثامن " الأسرة فى القرن الحادى والعشرين – تحديات الواقع وآفاق المستقبل "، مركز الإرشاد النفسى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٤ – ٦نوفمبر ٢٠٠١، ص٢.

الأمريكية بالسيطرة العالمية ، كان عاملا مهما فى ترسيخ العولمة ، حيث ظهرت نتيجة لذلك التكتلات الاقتصادية المختلفة مثل الاتحاد الأوربى (EU) ، واتحاد أمريكا الشمالية (NFTA) ،وتجمع دول شرق آسيا (ASEAN) إذ لم يعد فى مقدور دولة واحدة أن تتعامل بمفردها مع آليات هذا العالم الواحد ، أو هذا السوق العالمي الواحد .

ويتضح مما سبق أن العولمة أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا يميز العالم الجديد . غير أن الشواهد تشير إلى أنها لم تستقر بعد ، وأن ردود الأفعال تجاهها مازالت متباينة [١] . حيث يدور الصراع بين أنصار العولمة " المتعولمون Globalisers " الذين يصفون العالم بأنه سائر حتما فى طريقها ، وبين هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية " الدولتيون (من دولة) Internationalists . [٢]

ومهما يكن من تباين فى ردود الأفعال تجاه العولمة ، إلا أن هذه الظاهرة أحدثت تغيرات جوهرية وتحديات كبيرة تمس الثقافات القومية ، والاقتصادات الوطنية [٣] . وفيما يلى إشارة إلى هذه التحديات .

---

١ - حسن محمد حسان وآخرون : " التربية وقضايا المجتمع المعاصر " ، سلسلة علم اجتماع التربية ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص٧ .

٢- السيد يس : الحوار الحضارى فى عصر العولمة ، ط٢ ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٣٧ .

٣ - حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧ ، ص ٥٢ .

تحديات العولمة:

يمكن الإشارة إلى أهم تحديات العولمة فيما يلى : (١)

أ – التحدى المعرفى :

يتمثل هذا التحدى فى أن الفجوة المعرفية والعلمية – بين الدول – لم تعد كمية ، إنما أصبحت فجوة نوعية تتعلق بالمساهمة فى هذه الثورة التى تقوم على الابتكار وليس التطبيق .

ولمواجهة هذا التحدى ينبغى إنشاء مراكز تعمل فى مجال الابتكار والتطوير ، وهذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال التعاون المشترك بين الحكومات وشعوبها ، والسماح بالاستثمار فى التعليم .

ب – تحدى التقدم :

فقد أصبح للتقدم فى العالم معنى محدد يربط بين عدة متغيرات مثل الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفرد والمجتمع فى إطار اقتصاد السوق ، والثقافة الوطنية ، والنمو الاقتصادى ، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية.

١- انظر :

أ- إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : " التعليم المفتوح .. تعليم الكبار رؤى وتوجهات " ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

ب- أحمد سيد مصطفى : المدير وتحديات العولمة – إدارة جديدة لعالم جديد ، القاهرة ، الإنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٠ – ٢٢ .

جـ - ــــــــــــ : تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجى ، ط٣ ، القاهرة ، الإنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ١١ – ١٥ .

D – Samuel –Certo : Modern Management , Eight th ed ., New Jersey , Prentice Hall , 2000 , P P . 76 – 93 .

جـ - تحدى الفعالية :

حيث إن مكانة الشعوب فى عالم اليوم أصبحت مرادفة للفعاليـــة ، أى القدرة على التفاعل الدولى النشط الإيجابى ، وأصبح امتلاك الفعالية شرط للدخول فى الحوار الضرورى مع القوى العالمية .

وفى ضوء ما تقدم فإن المتأمل إلى التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التى يشهدها العالم الآن يلاحظ أنها ترجع إلى سببين :

الأول : إما أنها سبب من أسباب العولمة .

الثانى : أو أنها إفراز من إفرازاتها الضخمة والعميقة .

فالجميع فى النهاية معنيا بل ومتأثرا بالعولمة سواء أراد أم لم يرد، ذلك أن العولمة لها تأثيراتها على جميع الشعوب بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولها إفرازاتها الإيجابية أو السلبية ، ولعـــل هـــذه الإفـــرازات ستلقى بظلالها على كافة النظم فى المجتمعات ، ومن هنا فمن المتوقع أن يكون لإفرازات العولمة تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على خدمات كثيرة مثل خدمات الصحة والتعليم ، وذلك من خلال تأثيرهـــا علـــى عـــرض وطلب هذه الخدمات ، والتأثير على كمية الخدمة المقدمة ونوعيتها وتكلفة توفيرها .

فالنظام الاقتصادى العالمى تحكمه أسس عالمية مشتركة ، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كافة الاقتصاديات المحليـــة ، فالعولمة الاقتصادية على الرغم من إيحاءاتها الإيجابية[1]. بزيادة الرفاهية

---

1 - Brown , Tony : " Challenging Globalization as Discourse and Phenomenon , International Journal of life long Education , vol . (18) , No . (1) , Jan / Feb 1999 , P . 3

والنمو وحرية التجارة ، ليست منفصلة عن النظام الرأسمالى بكل سلبياته الاستغلالية[1]. وذلك بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع وتشجيع الخصخصة.

وتخطيط النظام التعليمى لكى يواجه ما فرضته متطلبات العولمة ، لا يستدعى فقط إصلاح النظام الحالى وإنما يتطلب – فى كثير من الأحيان – نظما جديدة وطرقا جديدة ، وفى إطار ذلك كانت خصخصة التعليم العالى مسارًا استراتيجيا اتخذته معظم مؤسسات التعليم خاصة فى بلدان العالم النامى ودول شرق أوربا لحل مشكلاتها ، ومن خلال ما سبق ذكره عن العولمة ، يمكن تحديد المشكلات التى فرضتها العولمة ، وحتمت خصخصة التعليم الجامعى فى المجتمعات المعولمة أو التى تريد التعامل مع العولمة – كنوع من الاستجابة لها – وذلك فيما يلى :

١- إن العولمة متجسدة فى اتجاهات الحداثة ، لا تكتفى بالتواجد مع النظم والأنماط السائدة داخل المجتمع ، بل إنها تزاحمها ، وتدخل الارتباك على هياكل هذه النظم والأنماط .

٢- إن مواجهة العولمة متجسدة فى اتجاهات الحداثة ، تستلزم التسلح بقدرات معينة ، واستخدام آليات خاصة تساعد على تجاوز سلبيات العولمة .

٣- إن العجز البادى عن امتلاك القدرات المادية المطلوبة لمواجهة مستحدثات العولمة وأدواتها التى من أهمها اقتصاد السوق ، يحتم السماح بخصخصة التعليم الجامعى ، حيث تقلصت فكرة هيمنة الحكومات على التعليم ، وظهور الطلب المتزايد على التعليم

---

١ – عبد الخالق عبد الله : العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الجامعى ، مع عجز الحكومات أو عدم رغبتها فى تقديم الدعم اللازم له .

٤- إن العولمة تستهدف فتح الأسواق الاقتصادية ، وتطبيق سياسة السوق الحرة وتسعى إلى سلعنة العالم وتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات – بما فيها التعليم – التى تروج لها على النطاق العالمى ، وهذا يؤدى إلى إضعاف تحكم الدولة التقليدى ، وبروز الحكم العالمى الذى يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة ، التى تضم بجانب حكومات الدول : المنظمات الأهلية (غير الحكومية)، والشركات عابرة القارات ، والهيئات الدولية .

٥- أصبح التعلل بالخصوصية السياسية والاجتماعية لمجتمع ما غير مجديا ، خاصة بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) ، وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) .

٦- لم تعد الفجوة المعرفية والعلمية – بين الدول – فجوة كمية ، بل أصبحت نزعة تتعلق بالمساهمة فى هذه الثورة التى تقوم على الابتكار وليس التطبيق ، وهذا يتطلب إنشاء مراكز تعمل فى مجال الابتكار والتطوير ، الأمر الذى يحتم المشاركة الشعبية والسماح بالاستثمار فى التعليم الجامعى ، فى ظل عجز الحكومات عن الوفاء بمتطلبات إنشاء مثل هذه المراكز .

٧- أصبح للتقدم معنى محدد فى العالم يربط بين عدة متغيرات مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفرد والمجتمع ، فى إطار اقتصاد السوق ، الأمر الذى تعجز عن تحقيقه الحكومات وحدها . وفى ذلك يرى هارولد Harrold أن عصر العولمة والمعلوماتية والجات وظهور دولة

القطب الواحد قد أسهم فى وجود ضرورة للدعم الإيجابى للتمويل التعليمى متعدد المصادر الذى يضمن استمرارية تحقيق الدافعية والكفاءة . (١)

والخلاصة أن العولمة بإيجابياتها وسلبياتها أو بهما معا ، فرضت على المجتمع المصرى – كبقية المجتمعات – السماح بخصخصة التعليم الجامعى ، وإنشاء جامعات خاصة مصرية ، ذلك أن العولمة قامت على اقتصاد السوق وما يستتبع ذلك من سلوكيات تتجه إلى تعظيم الربحية على حساب كل شئ ، كما أن ثقافتها مادية بحتة تؤله المال ، هدفها الرئيس خلق أسواق جديدة ، وإطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان لها ، وكان لابد من آليات نستخدمها ، للتعامل مع هذا الوضع المفروض، تبتعد عن اتجاهات الرفض والقبول لذات الظاهرة ، والعبور من فوقها إلى واقع يتمثل فى الوقاية من التأثيرات المحتملة لتجلياتها من جانب ، والسرعة فى معالجة الآثار الحاصلة بسببها من جانب آخر ، وكان من هذه الآليات تحسين سبل الدراسة فى النظم التعليمية والتوسع فيها بإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستجابة حتمية لظاهرة العولمة وإفرازاتها .

واستنادا على ما سبق ، وفى ظل النظام العالمى الجديد " العولمة " فإن المجتمعات المعاصرة تعيش ثلاث ثورات هى : الثورة المعلوماتية ، والثورة العلمية والتكنولوجية ، وثورة الاتصالات ، وقد أصبح لهذه

---

1 – P . Harrold : The Broab Sector Approach to Investment Lending , Sector Investment Programs , Washington , DC ., **World Bank** , Africa Technical Development series , World Bank Discussion , 2002 , P . 302 .

الثورات تأثيراتها الفاعلة فى المجتمعات المختلفة بوجه عـام.[1] ومـن البديهى أن تفرض هذه الثورات على النظم التعليميـة سـرعة التغيـر لمواكبة ما يحدث من تراكم معرفى ، وتجديد فى الاحتياجات التعليميـة والمهارية للقوى البشرية لظهور مهن جديدة ومـستحدثة فـى مختلـف المجالات وانقراض مهن أخـرى . حيـث تؤكـد بعـض الدراسـات المستقبلية[2] على أنه بحلول عام ٢٠٢٥ قد تصبح مؤسسات التعليم العالى التقليدية من مخلفات الماضى ، نتيجة التغير الحادث فى إنتاج المعرفـة التى تدعمها وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة.

وفيما يلى تعريج على هـذه الثـورات الـثلاث (المعلوماتيـة ، التكنولوجية ، ثورة الاتصالات) كمتغيرات عالمية لتوضيح كيف أنهـا كانت دافعا لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر .

٢ - الثورة المعلوماتية :

لقد أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى زيادة كمية المعلومات المتوافرة لأكبر عدد من المستفيدين ، وبشكل أسرع من ذى قبل . حيث يؤدى التقدم العلمى والتكنولوجى وتطبيقه على ميادين الحياة المختلفة إلى تطورات تقانية هائلة ، ويؤدى إلى تنامى المخترعات التكنولوجية ، حتى

١- عبد الخالق فؤاد محمود : " تطوير أساليب مراقبة الجودة فى العملية التعليمية فى التعليم الأساسى " ، صـحيفة التربيـة ، ع (٢) ، س (٥٢) ، رابطة خريجى معاهد وكليـات التربيـة ، القـاهرة ، ينـاير ٢٠٠١، ص ٣٨ .

٢- طلعت عبد الحميد : " مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية للتعلـيم العـالى " ، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربـى الثالـث) " التعليم الجامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطـوير"، الجـزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

صار من الصعب على المواطن العادى أو حتى المتخصص متابعة هذه المخترعات المتلاحقة . (١) مما يعنى أن المعلومات أصبحت من المصادر الغنية بالنسبة للمجتمعات التى تنتجها ، وهذا ما يسمى بثورة المعلومات . (٢)

فقد شهد العقدين الماضيين – من القرن الماضى – ثورة فى أدوات حفظ المعلومات ونقلها وتوليدها ، والاستخدام المعقد لنتائجها ، مما جعل حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف عدة مرات كما وكيفا فى فترة وجيزة وبمعدلات زمنية تتناقص باستمرار . (٣)

فمن حيث الكم نجد أن المعارف المتاحة للإنسان فى مجال العلوم الفيزيائية – مثلا – تتضاعف الآن مرة كل عشر سنوات ، فى حين أنها كانت فى الماضى تستغرق فترة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة قرون ، وأن التى حدثت فى الخمسين عاما الأخيرة تفوق كثيرا ما حدث فى خمسين قرنا من الزمان فيما سبقها (٤) . كما أوضح تقرير جامعة (MII) الأمريكية أن المعلومات تتضاعف خلال فترة تتراوح بين (١٨) شهرا،

١– محمد محمد عبد الحليم : " المتطلبات التربوية من التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية – دراسة تحليلية " ، التربية والتنمية ، ع (١٣) ، س (٥)، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨ ، ص ١١٧ .

2 – Male , Marv : " **Technology for Inclusion** , Second ed , U.S.A, Allyn and Bacon , 1997 , P . 211 .

٣ – إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى ، ط١ ، مرجع سابق، ص ٣٧ .

٤ – حسين كامل بهاء الدين: مفترق الطرق، القاهرة ، دار المعارف، ٢٠٠٣، ص١٩ .

(٢٤) شهرا ، وهذه الفترة تتضاءل فى نهاية العقد الحالى إلى أسبوعين أو ثلاثة أسابيع . [١]

أما من حيث الكيف فقد تجددت الهياكل المعرفية ، نتيجة النمو الهائل فى المفاهيم العلمية ، ونتيجة لظهور فروع معرفية وأنساق معرفية Disciplines جديدة فى شتى مجالات العلم ، تراكمت المعارف على أثرها بدالة أسية ،وتم اكتشاف نظريات حديثة تهز الصدق المطلق لنظريات تقليدية ، حيث قدمت الأولى تفسيرات أدق وأكثر منطقية للظواهر المختلفة ، ولم يعد الصدق المطلق هو السائد فى العلم ، ولكن حل محله الصدق النسبى . [٢]

ويتضح من ذلك أن المعلومات والمعرفة أصبحت تميز عصر ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة عن عصر الصناعة ، بعد أن أضحت المعرفة المتسارعة التى يصعب حجبها، مصدرا للثروة وسلعة فى نفس الوقت ، وهذا جعل صدمة المستقبل التربوية تتطلب إعادة هيكلة أدوار المؤسسات التعليمية .

وإذا سلمنا بأن المعلومات والمعارف يمكن أن يكون لها تطبيقات فى الحاضر أو المستقبل – القريب أو البعيد – فإن الثورة المعلوماتية لابد أن تصاحبها أو تعقبها ثورة فى المجال التكنولوجى ، وهذا يضعنا أمام متغير عالمى ثالث ، يمثل دافعا من دوافع تخصيص التعليم الجامعى فى مصر ، ألا وهو الثورة العلمية والتكنولوجية .

---

١ – يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلى للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة "، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

٢ – محمد أمين المفتى : " ظاهرة التغير وتطوير المناهج " ، مجلة دراسات فى المناهج وطرق التدريس ، ع(١١) ، يوليو ١٩٩١ ، ص٨ .

٢ – الثورة العلمية والتكنولوجية :

إن إنتاج المعلومات هو رأس مال الموجة الثالثة(ما بعد الصناعة) فبينما كان الفأس هو رمز الموجة الأولى ، ونظـام تجميـع الماكينـات والأدوات والعمال هو رمز الموجة الثانية ، فإن الكمبيـوتر هـو رمـز الموجة الثالثة ، وأصبح الإنسان الآلى هو العامل المثالى له ، وأصبحت المعلومات واقتصاديات الموجة الثالثة ومؤسساتها من إدارات حكوميـة ومستشفيات ونقابات وأفراد هى المطلب الأساسى واليومى لكل البشر[١] . بالإضافة لذلك فإن الطلب المتزايد على المعلومات وأسلوب العمل القائم على تكنولوجيا المعلومات واقتصاديات الموجة الثالثة كل ذلك يحتم علينا أن نعيد النظر فى دور التعليم الجامعى ومؤسساته فى ظل النظام العالمى الجديد " العولمة " .

فقد اتسمت السنوات العشر الأخيرة – مـن القـرن الماضـى – بالتطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات والاتـصالات ، نتيجـة للتقـدم السريع فى علوم الحاسبات وشبكات المعلومات ، والتكنولوجيا الرقميـة Digital Technology ،وسرعة انتشار استخدام شبكة الإنترنتInternet ، والبريد الإلكترونى ، والمؤتمرات التفاعلية الأخرى للتكنولوجيا الرقمية .

١- محمد بدر معبدى : " الجامعات العربية الإسلامية ودورها التنويرى فى الوحـدة الثقافية والفكرية " ، المؤتمر الدولى حول " التوجهات التنموية فى تطوير التعليم الجامعى العربى – رؤى مستقبلية " ، الجزء الثانى ، كلية الدراسات الإنسانية (فـرع البنـات) بجامعـة الأزهر ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القـاهرة ، فى الفترة من ٤ – ٦ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ الموافق ٢٢ – ٢٤ يونيو ٢٠٠٤م ، ص ٥٧٥ .

وقد دخل العالم مرحلة جديدة عن طريق اكتشاف عـدة مجـالات تكنولوجية جديدة منها : الكيمياء الإحصائية Computational Chemistry، والبيولوجيا الإحصائية Comp . Biology ، والتكنولوجيا فائقـة الـصغر Nano Technology،والذكاء الاصطناعى Artificial Intelligence .

وتدل دراسات الاستشراف التكنولوجى Technology Forecasting Studies على أن أهم التكنولوجيات الحاكمة المرشحة للازدهار فى العقود الأولى من الألفية الثالثة ، والتى سيكون لها أثر واضح فى حياة البـشر هى : (١)

تكنولوجيا الوراثة Genetic Technology ، وتكنولوجيـا الطاقـة Energy T . ، وتكنولوجيا المواد Materials T . ، وتكنولوجيـا المـخ Brain T . ، وتكنولوجيـا البيئـة Environmental T . ، وتكنولوجيـا المعرفة Knowledge T. .

ولأن مجتمع المعرفة يتطلب اهتماما متزايدا بالتعليم عامة وبالتعليم الجامعى وتطوير مؤسساته خاصة(٢). لذا فهناك ضـرورة لتفعيـل دور التعليم الجامعى ، وتطوير بنية مؤسساته المختلفة للنهـوض بـالمجتمع المصرى ، والمشاركة فى التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصـرة ، ومن ثم الإسهام فى البناء الحضارى الحالى بمساراته المختلفة ، لأنـه لا معنى لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية ، كما أن مجتمع لا يتفاعل مع

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٥ .

2 . – Camara , Jarica dasilva : “ Globalaization and Teacher Education “ , **world congress of comparative Education** , University of cape town , south Africa , 12 – 17 July 1998 , P . 1 .

هذه المتغيرات ولا يسهم فى إحداثها وتطويرها هو مجتمع يعيش متطفلا على الآخرين ، مجتمع تابع ، عاجز عن المنافسة والتطور[1]، خاصة إذا علمنا أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية تسير بخطى متسارعة جدا فى الدول المتقدمة – صاحبة هذه الثورة ومبتدعيها – على حين أن البلاد النامية والتى تشكل (٧٠%) من سكان العالم ومن بينها بلادنا لا تملك إلا (٦%) من هذا التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل الحادث فى الدول المتقدمة . [2]

وأمام هذه الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التى تصاحب مجتمع المعرفة لابد من توفر نظام تعليمى يحقق الجودة ، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبى الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الشاملة [3] . بمسايرة هذه التحولات المتسارعة التى تنسف كل الإسقاطات المستقبلية المعتادة التى تنطلق من وضعية محددة المعالم، وقد نستطيع ذلك من خلال تعليم جامعى خاص ، يقوم بتدريس هذه التخصصات النادرة والتى لا يستطيع التعليم الجامعى الحكومى الوفاء بها منفردا نظرا لضخامة تمويلها .

---

١ – فايز مراد مينا : قضايا فى مناهج التعليم ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٥ .

٢- إميل فهمى شنودة : " فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية " ، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى – رؤية مستقبلية " ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

٣- حسام محمد مازن : " الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربى طبقا لمستويات معيارية مقترحة للتعليم " ، المؤتمر العلمى السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية "، المجلد الأول، مرجع سابق، ص١١ .

ذلك أن التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ، وتزايد قابليتها للتطبيق على شتى وظائف التعليم العالى واحتياجات سوق العمل المتغيرة ، يحتم ضرورة تنويع البنى والأشكال للتعليم العالى ، وإقامة أشكال غير تقليدية كالتعليم المفتوح ، والجامعات النقابية والجامعات الخاصة بعلوم البحار والمحيطات وعلوم البيئة وعلوم الطاقة وعلوم الصحراء وغير ذلك من تخصصات غير نمطية لا تستطيع ميزانية الدولة توفيرها ، حيث إن توفير تعليم جامعى يهتم بالعلوم والتكنولوجيا يحتاج بشدة للمزيد من الاستثمارات واستخدام أكثر كفاءة للموارد الموجودة .(١)

وإذا كان المجتمع العالمى المعاصر يشهد تحولات علمية وتكنولوجية فى جميع نواحى الحياة ، فإن أبرز هذه التغيرات تكمن فى تكنولوجيا الاتصالات التى يسرت لنا تعدد مصادر المعرفة وتنوعها ، والتى أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التعليم (٢) . وهذا يضعنا أمام متغير عالمى رابع دفع إلى خصخصة التعليم الجامعى فى مصر ألا وهو ثورة الاتصالات .

١- أميمة عبد العزيز : "التعليم العالى فى الدول النامية – الأخطار وبشائر المستقبل"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١١) ، ع (٢) ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٦٤ .

٢ – حافظ فرج أحمد : التربية وقضايا المجتمع المعاصر ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣، ص١١.

٤ – ثورة الاتصالات :

لقد حققت تكنولوجيا الاتصال تقدما هائلا نطلق عليه ثورة بحق ، فبدءا من الهاتف والكمبيوتر الشخصي ومرورا بالناسخة عن بعد والنشر بمعاونة الكمبيوتر ، ووصولا إلى النشر بواسطة التوابع والأقمار الصناعية والألياف الضوئية والإنترنت ، أصبحت أساليب الاتصال فائقة السرعة ، تتخطى الحدود المكانية والأبعاد الزمانية ، وأصبحت السماوات مفتوحة ، وبات العلم ساحة تعليمية كبيرة ، فما تلبث الفكرة أو الاكتشاف فى الظهور فى أى مكان فى العالم حتى تنتقل وينتشر فى لا زمن فى بقية أنحاء العالم ، وهذا يؤدى إلى حدوث تأثير بين الثقافات المختلفة فى عالمنا الذى غدت أطرافه ملموسة بفضل أساليب الاتصال فائقة السرعة .

فبفضل تقدم الإلكترونيات التى تجاوزت أول كمبيوتر ضخم فى الحرب العالمية الثانية فى بريطانيا إلى شبكة الإنترنت (١٩٧٠م) والشبكة العالمية (WWW) World Wide Web عام (١٩٨٠م) إلى ما نراه اليوم من تقدم هائل فى عالم الكمبيوتر ، حدث ثورة كبيرة فى مجالات : معالجة وتخزين البيانات ، الذكاء الاصطناعى ، الإلكترونيات البصرية ، الفضائيات ، التكنولوجيا الرقمية . [1]

وإذا كانت العولمة قد أحدثت تأثيراتها – من خلال العلاقات الارتباطية المتبادلة بين الأمم على نطاق العالم – فى دمج الجامعة بآليات السوق وأساليب إدارتها وشروطها التجارية القائمة على أسس الاقتصاد العالمى الحر ، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، قد أدخلت

١– حسن حسين البيلاوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين– التحديات والاستجابات"، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

إلى الجامعة بل وأدمجتها فى ثقافة جديدة كلية ، غيرت من طبيعتها ، ليس فقط فى الإدارة والتعامل مع آليات السوق ، بل أيضا فى عمليات التعليم والتعلم ، وطرق وأساليب وتوجهات البحث العلمى ، والشراكة مع المجتمع ومؤسساته المختلفة .

واندماج الجامعة مع هذه الثقافة الجديدة .. ودخول هذه الثقافة الجديدة إليها ، معناه إحداث تغيرات جذرية فى بنية المناهج ، وبنية المحتوى ، وبنية الاتصال التربوى نفسه ، وبنية إنتاج وتوزيع المعرفة ، وارتباط ذلك كله بما يحدث فى العالم ، وهذا الأمر واضح بأنه مناقض تماما لهيمنة البيروقراطية فى الجامعات الحكومية ، وأنه لا يمكن أن تدخل هذه الثقافة إلا فى إطار علاقات جديدة من الخصخصة فى التعليم العالى . (١)

وإذا كانت المتغيرات العالمية المعاصرة سابقة الذكر (العولمة ، الثورة المعلوماتية ، الثورة التكنولوجية ، وثورة الاتصالات) قد أحدثت تنامى سريع لظاهرة خصخصة التعليم العالى على مستوى العالم العربى، إلا أنه من أبرز المتغيرات العالمية التى دفعت إلى تخصيص التعليم الجامعى فى مصر كان متغير التحول الاقتصادى أو ما يسمى بالاتجاه نحو الخصخصة ، والذى ظهر أثره فى معظم مجالات أو قطاعات المجتمع بما فيها التعليم الجامعى .

وقد سبق فى الفصل (الثالث) الحديث عن الخصخصة تعريفا وموضوعا ، ويستكمل الحديث عنها هنا كمتغير عالمى خامس وراء إنشاء جامعات خاصة مصرية ، وذلك فيما يلى:

---

١ - المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

٥ – الخصخصة :

الخصخصة هى الجزء الاقتصادى من النظام العالمى الجديد (العولمة) ، أو هى العولمة الاقتصادية . ولقد فرض هذا النظام على الأفراد ولم يكن اختيارهم ، بل لم يكن اختيار القادة ، لأن تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، لا يخضع فقط للقوانين الداخلية لتطوير هذه البلدان ، أو حتى لا يتأثر بها أحيانا ، إنما يبقى تابعا بشكل عام لقوانين تطور النظام الرأسمالى العالمى [١] . هذه التبعية التى تفرضها الرأسمالية الإمبريالية على دول العالم النامى من خلال المؤسسات العالمية التى تتحكم فيها هذه الدول الرأسمالية .

وتحت الضغط الدولى وقعت مصر الاتفاق الشهير مع البنك وصندوق النقد الدوليين فى يناير عام ١٩٩١م والذى تضمن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى،والذى يعتمد على ما عرف بالخصخصة[٢]، وبعد التوقيع على هذا الاتفاق بدأت مصر فى تطبيق نظام الخصخصة وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص .

ولم يتوقف الأمر عند مجرد نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، بل كانت هناك إجراءات وخطوات نحو مزيد من تحرير الاقتصاد ، كما يريد النظام العالمى الجديد ، وعلى مصر أن

١– طه عبد العليم طه ، عفاف إسماعيل عبد الحليم : " تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٢ .

٢– أحمد مختار مكى : " المجتمع المصرى بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص – دراسة نظرية تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

تستجيب لكل متطلبات الليبرالية الجديدة ، وعليها أن تنهى تماما كل ما تبقى من النظام الاشتراكى . فصدر القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ الذى سمح للأجانب بالاستثمار فى الأسهم والسندات المتداولة فى السوق المصرية ، كما وقعت مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية فى عام ١٩٩٧م ، وعليه فهى ملتزمة طبقا لهذه الاتفاقية بإزالة القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال . [١]

وعلنا نجد فى القانون السابق (رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م) تفسيرا للمادة الأولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة المصرية والتى جاء فيها " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلب الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة لمصريين" [٢]

ومما سبق يتضح أن حركة الخصخصة ظاهرة عالمية ، وإن اختلفت أساليب التطبيق ومعدلات السرعة فى تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص من دولة إلى أخرى ، وقد صاحب هذه الظاهرة تغير النظرة السياسية العامة إلى النشاط الخاص ، فأعلنت مبادئ تحفز القطاع الخاص على زيادة نشاطه فى كثير من القطاعات والمرافق ومنها قطاع التعليم على كافة مراحله ومستوياته .

والتعليم الجامعى كمنظومة اجتماعية قد تأثر بالمتغيرات المجتمعية والتى كان من أبرزها سياسات العولمة الاقتصادية (الخصخصة) . فمع تطبيق هذه السياسة انطلقت بعض الآراء سواء من خبراء التعليم الجامعى

---

١ – شذا جمال الخطيب : العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، القاهرة ، مؤسسة طابا، ٢٠٠٢ ، ص ١١٠ .

٢ – قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق، المادة الأولى .

أو من داخل الحكومة تنادى بتطبيق سياسات الخصخصة على التعليم الجامعى عن طريق تخلى الدولة عن الإنفاق على التعليم الجامعى سواء بشكل كلى أو جزئى حتى يمكن تجديد هذا النوع من التعليم . (١)

وجدير بالذكر أن متغير الخصخصة لم يؤد فقط إلى حتمية خصخصة التعليم الجامعى بإنشاء جامعات خاصة ، بل أدى إلى بناء مفهوم جديد للجامعة – حكومية أوخاصة – نعرج عليه فيما يلى :

الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة:

لقد أحدثت المتغيرات العالمية السابقة وعلى رأسها متغير الخصخصة نقلة نوعية فى فكرة الجامعة ، سواء كان ذلك فى التدريس أو المعرفة أو خدمة المجتمع ، وتحولت الجامعة من النموذج التقليدى إلى نموذج آخر هو نموذج الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة Corporate University وهو النموذج المرن المندمج مع آليات السوق والذى يطلب من الجامعة أن تعمل بنفس أسلوب المنظمة التجارية الكبيرة Corporation القادرة على إدارة أعمالها وفقا لقوى وآليات السوق .

فالجامعة هنا إذن مؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والمساقات المهنية والتدريب والأبحاث المرتبطة بالسوق ، وعقد صفقات شراكة مع مؤسسات المجتمعات الأخرى ، قائمة على التعاقدات ومبدأ

١- سلطان أبو على : " المشروع الوطنى المصرى " ، دراسات استراتيجية ، ع(٢٥) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٥٧ .

المستفيد يدفع User - Pays ، وفى هذا الإطار تعمل الجامعة على تحقيق ما يلى : [1]

١- تجديد مصادر الدخل .

٢- الدخول إلى المشاريع التجارية فى السوق وفقا لشروطه الحاكمة فى الاقتصاد الحر .

٣- اكتساب وإدارة ملفات الاستثمارات Resource - out .

٤- الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع .

٥- التنافس مع الجامعات الأخرى المحلية والعالمية .

٦- الارتباط بسوق التعليم العالى .. وهو ليس سوقا محليا فقط بل سوقا عالميا فى نفس الوقت .

٧- تسويق البحوث والمعارف المرتبطة باحتياجات العمل والإنتاج والخدمات .

٨- الانتقال من أساليب الإدارة العامة التقليدية للجامعة إلى نمط آخر هو رجال الأعمال الأكاديميين .

وهذا النموذج الجديد للجامعة – الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة – هونفسه ما يتطابق مع تعريف الخصخصة – الوارد فى مصطلحات البحث – وهو النموذج الجديد للجامعة فى القرن الحادى والعشرين ، بصرف النظر عن الطبيعة القانونية لملكية الجامعة (حكومية أو خاصة) .

١- حسن حسين البيلاوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين – التحديات والاستجابات " ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠ – ١١١ .

ولاشك أن هذا النموذج الجديد يثير إشكالية كبيرة بين المهتمين بالتعليم العالى ، ومن هذه الزاوية يرون أن شيوع هذا النموذج المرتبط بالخصخصة يهدد الوظيفة التقليدية للتعليم العالى ، فهل التعليم العالى صناعة أم أنه وظيفة اجتماعية فى نشر الفكر والثقافة والمعرفة ، لتنمية الهوية الثقافية ، وتحقيق الاندماج ألاجتماعى ؟

ويقول حسن حسين البيلاوى عن هذه الإشكالية : " أعتقد أنه لا ينبغى رفض هذا النموذج الجديد – الجامعة المصنع أو الجامعة الشركة – الذى تقدمه الخصخصة وفقا للمتغيرات العالمية المهيمنة الآن ، فكأننا نرفض هذه المتغيرات ، التى أصبحت قائمة بالفعل وقوية ، وتعمل دون إرادتنا ، بل يجب أن نحلل أبعاده ، ونتبين كوامن الخطر فيه ، حتى نغتنم مواطن القوة فيه ، ونتجنب ما ينطوى عليه من مثالب أو مخاطر، نراها فى ضوء البعد الاجتماعى الذى لا يجب ولا يمكن إغفاله فى عملية تنمية الهوية الثقافية أساس كل تقدم ونمو ونحن فى أمس الحاجة إليها فى تعاملنا فى عصر العولمة والمعلوماتية . (١)

وبعد تناول بعض المتغيرات العالمية التى شهدها المجتمع المصرى – كغيره من المجتمعات الحديثة – والتى دفعت بالحكومة المصرية إلى السماح بإنشاء جامعات خاصة ، يأتى دور المتغيرات المحلية التى ساهمت هى الأخرى فى ضرورة إنشاء هذه الجامعات ، وفيما يلى نسلط الضوء على بعض هذه المتغيرات .

---

١ – المرجع السابق ، ص ١١٢ .

ثانيا : بعض المتغيرات المحلية :

المجتمع منظومة متكاملة لا يمكن فصل جزء منه لبحثه وتحليله دون الأخذ بعين الاعتبار للأجزاء الأخرى ، فلا يمكن بحث التعليم أو اتخاذ قرارا بشأنه أو وضع أى تصور أو استشراف لمستقبله دون النظر فى الجوانب الأخرى للمجتمع - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية - فكل منها يؤدى دورا ينعكس على العملية التعليمية ومؤسساتها ، وبالتالى تنعكس آثار العملية التعليمية على الجوانب الأخرى للمجتمع ، أى أن كل أجزاء المجتمع تؤثر وتتأثر ببعضها البعض .

ولأن المجتمع المصرى قد تعرض لتغيرات تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على مر العصور - خاصة فى القرن العشرين - فقد كان يترتب على هذه التغيرات فى كل مرة إعادة هيكلة لهذا المجتمع فى جميع جوانبه ، وقد ترتب على التغيرات السريعة والمتلاحقة فى الربع الأخير من القرن العشرين نتائج واضحة على الحياة الاجتماعية ، والقيم، والتعليم ومؤسساته فى مصر ، والتى كان من بينها السماح بإنشاء جامعات خاصة بجانب الجامعات الحكومية وكان من أهم هذه المتغيرات - المحلية - التحول الأيديولوجى ، وتنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وأزمة تمويل التعليم الجامعى ، وفيما يلى تعريج على كل منها .

١ - التحول الأيديولوجى (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) :

الأيديولوجية هى " نسق من الأفكار يقوم - فى ارتكازه على نسق مقبول من القيم - بتحديد اتجاهات الناس وسلوكهم إزاء الأغراض

المبتغاة المتعلقة بتطور المجتمع ، أو الجماعات الاجتماعية أو الأفراد"[1]. وبالتالى فلا يمكن عزل طابع السياسة التعليمية عن طابع السياسة العامة السائدة فى الدولة ، حيث ترتبط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة (التوجه الأيديولوجى) وتتأثر باتجاهاتها وتشريعاتها وأجهزتها المختلفة .

فبعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، ساد الاعتقاد بأن الدولة يجب أن يكون دورها مركزيا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2] . وذلك استنادا إلى الثقة بقدرتها على حسن تعبئة وتوزيع الموارد ، واعتقادا بأن الاستثمار العام والتخطيط المركزى أقدر على التعجيل بالنمو الاقتصادى ، وكان هذا التوجه يستند إلى الأيديولوجية الاشتراكية .

وبالنسبة للتعليم الجامعى ، فقد تدعم الاتجاه نحو سيطرة الدولة على الجامعات بنمو الفكر الاقتصادى الاشتراكى ، وقيام الدولة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الأخرى وخاصة الدول النامية – ومنها مصر – التى نظرت إلى مؤسسات التعليم جميعها ومنها الجامعات باعتبارها مشروعات حكومية تستهدف إنتاج المواطن الذى يؤمن بقيم مجتمعه الاشتراكى ، ويسهم فى إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة . [3]

---

١ – السيد يس: الحوار الحضارى فى عصر العولمة، ط٢ ، مرجع سابق، ص٣١ .

٢ – عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم – دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .

٣ – محمد سيف الدين فهمى : " خصخصة التعليم الجامعى– المبررات والمحاذير "، مرجع سابق ، ص٦٠.

وبعد سقوط الكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩م والذى تبعه سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانهيار سور برلين[١] . تهاوت النظم الاشتراكية فى أوربا الشرقية وسادت بذلك الأيديولوجية الرأسمالية[٢]. ولم تكن مصر – والعالم الثالث عموما– ببعيد عن هذه المتغيرات والتحولات الأيديولوجية.

فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٧٠ كانت الأيديولوجية السائدة فى المجتمع المصرى هى الأيديولوجية الاشتراكية التى تقضى بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور فى كافة جوانب المجتمع . ولـذا كان إسهام القطاع الخاص فى عملية التنمية محدودا إلى درجة كبيرة فى الفترة التى تلت قيام ثورة ١٩٥٢م ، وظل الوضع على ما هو عليه حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٧٤م ، حيث تحول المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا إلى نظام ليبرالى يأخذ بتنظيم الاقتصاد على أساس حر (سيادة اقتصاديات السوق) أو ما أطلق عليه وقتها بالانفتاح الاقتصادى [٣] . وصاحب ذلك بطبيعة الحال انضمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمالية ، وكان هذا – الانفتاح الاقتصادى – يعنى ثلاثة أمور ،هى:[٤]

١– فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الأجنبية .

---

١ – السيد يس : **الحوار الحضارى فى عصر العولمة**، ط٢، مرجع سابق، ص٢٥٨.

٢– عبد السلام الشبراوى عباس : " **الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم** – دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص ٠٤٢١ .

٣ – كمال نجيب : "الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

٤ – جلال أمين : **ماذا حدث للمصريين ؟ ، تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن (١٩٤٥–١٩٩٥م)**، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ١٣ .

٢- إطلاق حرية الاستهلاك والاستثمار للمصريين .

٣- سحب الدولة يدها من مختلف صور التدخل فى القرارات الفردية وتخليها التدريجى عن كثير من مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية التى تحملتها فى ستينيات القرن العشرين .

وكان للأخذ بهذه السياسة " الانفتاح الاقتصادى " عدة نتائج أثرت على الكيان الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، والذى لا يمكن تجاهل أثرها على التعليم . والمتمثل فى إعادة النظر فى مسئولية الدولة المطلقة عن التعليم وضرورة ترك جانب من شئونه للقطاع الخاص ، نتيجة لزيادة ديون مصر والتى هى محصلة السياسات الاقتصادية الجديدة [1] . ومن هنا بدأت الفئات الاجتماعية القادرة نتيجة لعدم رضائها عن التعليم فى المدارس الحكومية ذات المستوى المتدنى فى العدول عن إرسال أبنائها إليها ، وشرعت فى استحداث نظامها التعليمى الخاص الذى يتناسب مع توجهاتها وطموحاتها ، وكان من بين القنوات التعليمية التى طالبت بها تلك الفئات إنشاء جامعات خاصة مصرية يوكل إليها تعليم أبنائها [2]. ذلك أن هذه الفئات استطاعت بما تملك من رأس مال - بعد اضمحلال دور رأس المال الوطنى - أن يكون لها تواجد سياسى يمكنها من الضغط على القرار السياسى ، وقد يكون ذلك هو التفسير المنطقى لبعض مخاوف معارضى إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .

---

١ - منى قاسم : " الإصلاح الاقتصادى فى مصر " ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤ .

٢ - عنتر لطفى محمد : " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر - دراسة نقدية " ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

وبعد توضيح دور التحول الأيديولوجي - كمتغير محلـــى - فـــى إنشاء الجامعات الخاصة المصرية يأتى التعريج على دور المتغير الثانى وهو تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، وذلك فيما يلى :

٢ - تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وعوامله :

إن تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ظاهرة صحية ، ينبغى دعمها وتشجيعها ، ولا ينبغى الحد منها ، لأن هذا الدعم والتشجيع سيسهم فى تنمية القوى البشرية المصرية ، ويرفع مستوى تأهيل القـــوى العاملة ، مما يمكنها من الاضطلاع بدورها الطبيعى فى تحقيق التنميـــة الشاملة بأشكالها المختلفة .

ومن الملاحظ أن معظم المتغيرات والعوامل تعمل لصالح زيـــادة التدفق الطلابى نحو التعليم العالى ، ويمكـــن إرجـــاع تنـــامى الطلـــب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى مصر إلى عدة عوامل محليـــة مـــن أهمها : الانفجار السكانى ، زيادة الطموح التعليمى ، السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى ، التغير فى التركيب الاقتصادى ، التغير فى التركيب الوظيفى ، ارتفاع مستوى المعيشة . وفيما يلى نـــسلط الـــضوء على كل عامل من هذه العوامل الستة .

أ - عامل الانفجار السكانى :

تعتبر الزيادة فى السكان عاملا أساسيا فى تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم ، فمن المعلوم أن هناك زيادة سريعة فى السكان ، خصوصـا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للزيادة المطلقة فى أعـــداد السكان ، أو بالنسبة لمعدلات النمو ، ويظهر ذلك جليا فى الدول النامية ، أو الأقل تقدما .

ويعتبر النمو السكانى المتزايد من أكثر المظاهر المميزة للمجتمع المصرى ، ففى الفترة من (١٩٤٢ – ١٩٦١) زادت معدلات النمو الطبيعى للسكان من (٩,٤ فى الألف) عام ١٩٤٢م إلى (٢٦,٦ فى الألف) عام ١٩٥١م ثم إلى (٢٨ فى الألف) عام ١٩٦١ (*) ، وقد نتج عن ذلك زيادة سريعة فى السكان فى الفترة من (١٩٣٧ – ١٩٦٠ م) ، فازداد سكان مصر من حوالى (١٦ مليون) نسمة إلى حوالى (٢٦ مليون نسمة) ، وبسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال ، نتيجة الرعاية الصحية استمرت الزيادة

---

* تحسب معدلات الزيادة الطبيعية للسكان فى الألف لأن :

معدل الزيادة الطبيعية للسكان فى عام هو عبارة عن الفرق بين معدل المواليد الخام ، ومعدل الوفيات الخام ، وكلا المعدلين يحسب فى الألف كما يلى :

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد السكان فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{، معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الوفيات}}{\text{عدد السكان فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

إذن معدل الزيادة الطبيعية = معدل المواليد الخام – معدل الوفيات الخام ، وبالتالى ستكون النتيجة فى الألف .

وجدير بالذكر أن معدل الزيادة الطبيعية فى السكان ليس هو معدل النمو السكانى ، لأن معدل النمو السكانى

= معدل الزيادة الطبيعية + معدل الهجرة الصافى

$$\text{ومعدل الهجرة الصافى} = \frac{\text{المهاجرون إلى الداخل – المهاجرون إلى الخارج}}{\text{عدد السكان فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

لتصل إلى (٤٤ مليون) نسمة عام ١٩٨٢م ، ثم إلى حوالى (٥٠ مليون) نسمة عام ١٩٨٨. [١]

وفى عام ١٩٩٠م وصل عدد سكان مصر إلى (٥٦ مليون) نسمة ، وازداد بعد ذلك ليصل إلى حوالى (٦١,٥٠ مليون) نسمة فى عام ١٩٩٦م ، وبمعدل نمو سنوى مقداره (٢,٠٨%) [٢] . ويبلغ إجمالى سكان مصر حاليا (٦٩,٩٩٧ مليون) نسمة [٣] . ويتوقع أن يصل عددهم إلى (٨٧,٧ مليون) نسمة فى عام ٢٠١٥م [٤] . وإلى ما يقرب من (١٠٠ مليون) نسمة فى عام ٢٠٢٥ [٥] . هذا ويمكن تخيل حجم مشكلة الزيادة السكانية إذا علمنا أن مصر تزيد حاليا بمعدل فرد كل (٢٤,٤ ثانية) . [٦]

---

١ – محمد سيف الدين فهمى : " التخطيط التعليمى – أسسه وأساليبه ومشكلاته " ، ط٥ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٩ .

٢ – جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢ – ١٩٩٧م ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٨ ، ص ٢١ .

٣– جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٤م، القاهرة، يونيو ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

٤– البنك الدولى : مؤشرات التنمية فى العالم ، القاهرة ، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميريك Meric)، مارس ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .

٥– سعيد جميل سليمان وآخرون : " دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدنى فى مواجهة المشكلة السكانية – دراسة ميدانية " ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٧٧.

٦ – جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب : كتاب الأحياء للصف الأول الثانوى ، طبعة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣ .

وبالطبع فإن هذه الزيادة السكانية المستمرة مع التزام الدولة بتحقيق الإلزام حتى نهاية المرحلة المتوسطة ، يؤدى إلى زيادة فى الفرص المقدمة للتعليم الثانوى وما يتلوه من تعليم جامعى .

وتشير خصائص التوزيع الديموجرافى للسكان فى مصر -وفقا لتعداد عام ١٩٩٦م - إلى أن نسبة عدد الأطفال الأقل من (٦ سنوات) تصل إلى (١٥,١%) ، ومن (٦ إلى أقل من ١٠ سنوات) تصل إلى (٩,١%) ، ومن (١٠ إلى أقل من ١٥ سنة) تصل إلى (١٠,٧%) ، ومن (١٥ إلى أقل من ٦٠ سنة) تصل إلى(٩,٩%)[١]. وفى ذلك إشارة إلى أن القاعدة العريضة من عدد السكان ممن هم فى سن التعليم ، وهذا يوضح مدى التحدى الذى يواجه المؤسسات التعليمية والجامعات فى مواجهة هذا التدفق الطلابى الهائل . والدليل على ذلك تميز الاتجاه العام للطلبة المقبولين بالجامعات بالتزايد خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث بلغ أعداد المقبولين من حملة الثانوية العامة فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ نحو (٢٤٢ ألف) طالبا وطالبة مقابل (٩١ ألف) طالبا وطالبة عام ١٩٨٢/٨١م، بنسبة زيادة قدرها(١٦٦%) ، وبالنسبة لشريحة السكان (الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ عاما) فقد بلغت نسبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى حوالى (٣٠,٥%) فى عام

١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية " ، المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية "،مرجع سابق، ص٢٨٩ .

٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، فـــى حـــين كانـــت النـــسبة المنـــاظرة فـــى عام ٨٥ / ١٩٨٦م حوالى (١٦,٩%) [١] .

ولعل هذا الإقبال المتنامى على التعليم العالى فى ضوء معـــدلات النمو السكانى المتزايد كان أحد العوامل التى دفعــت " شـــعبة التعلـــيم الجامعى بالمجالس القومية المتخصصة " إلى إصدار توصية بزيادة أعداد الطلبة فى الجامعات ، والعمل على زيادة أعداد الجامعات فى مصر إلى (٣٠) جامعة تزداد تدريجيا إلى (٦٠) جامعة حتى عـــام ٢٠٢٠ م ، بحيث يكون هناك جامعة لكل (١,٥ – ٢ مليون) مواطنـــا مـــن عـــدد السكان ، مع ضرورة خفض الكثافة الطلابية إلى ما لا يزيد عـــن (٤٠ ألف) طالبا وطالبة بكل جامعة بما فيهم طلبة الدراسات العليا والبحوث ، الذين يجب أن تتراوح نسبتهم بين (٢٠% - ٢٥%) من إجمال الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية [٢] . وجدير بالذكر أن الدولة تحاول الآن توفير (٢٠) جامعة فى خطة عشرية بواقع إقامة جامعتين جديدتين كل عام . [٣]

---

١ – جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : " إنجازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى مجال التعليم الجامعى والعالى (١٩٨٢ – ٢٠٠٣) " ، مرجع سابق ، ص ٦ .

٢ – جابر محمود طلبة : " التجديد التربوى من أجل جامعة المـــستقبل " ، مرجـــع سابق ، ص ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

٣– محمود قمبر : " تجارب عالمية فى تطوير التعليم الجامعى " ، المؤتمر القـــومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالـــث) " التعلـــيم الجـــامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطـــوير"، الجـــزء الأول، مرجـــع سابق، ص ٥٠٨ .

ويعنى هذا أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى مصر لا توفر فرصا كافية للراغبين فى هذا النوع من التعليم ، وأنها لا تستطيع الوفاء بالطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم الجامعى بما يلبى آمال وطموحات ورغبات المواطنين كى يعيشوا عصرهم " عصر العولمة " ومن هنا كان الاتجاه نحو الاستثمار فى التعليم الجامعى بإنشاء جامعات خاصة مصرية .

ب – عامل زيادة الطموح التعليمى :

فعلى المستوى الفردى يوجد حماس متصاعد وطموح تعليمى متزايد وخصوصا على التعليم العالى ، نظرا لما يضفيه على صاحبه من وجاهة اجتماعية ، فضلا على أنه مازال يمثل الأساس للترقى الاجتماعى، والوصول إلى المراكز الاجتماعية المرموقة ، على الرغم من تخلى الدولة عن سياسة تكليف الخريجين ، ويدعم ذلك وزير التعليم الأسبق – حسين كامل بهاء الدين – بقوله " إنه يجب ألا تغيب حقيقة أن الشهادة العلمية هى أمل كل مواطن ، حيث أضحت شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الاجتماعى ، كما تفتح أمامه آمالا كبرى لتحقيق ذاته " ، ومما يدعم ذلك أيضا إصرار أولياء الأمور من مختلف الطبقات الاجتماعية على إلحاق أبنائهم بإحدى الكليات الجامعية أو المعاهد العليا ، على الرغم من توقعهم أنهم قد لا يعملون بهذه الشهادة بعد التخرج . (١)

---

١ – محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية " ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

جـ - عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى :

من الملاحظ أن اللوائح والسياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى تساعد على فيضان التدفق الطلابى المتجه من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية ، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها : [١]

١- تتحدد أهداف التعليم الثانوى فى " إعداد الطلبة للحياة العامة ، وإعدادهم للتعليم العالى بما فى ذلك ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية " [٢]. إلا أن الواقع العملى يشير إلى أن تحقيق الهدف الأول لا يزال محدودا ، حيث أنه يندر وجود فرص عمل حقيقية أمام خريجى الثانوى العام - إذا رغبوا فى العمل - ومن ثم لا يجدون غير أبواب الجامعات والمعاهد للالتحاق بها.

٢- يشترط نظام القبول بالتعليم العالى فى المتقدم للالتحاق به أن يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة فى نفس العام ، مما أدى إلى تزاحم الطلبة على الجامعات والمعاهد باعتبار أن فرصة الالتحاق سوف تضيع إذا لم يغتنموها .

٣- اتجاهات المجتمع السلبية ونظرته المتدنية للتعليم الفنى المتوسط تجعل الطلبة يحجمون عن الالتحاق به ، ويتحولون نحو التعليم الثانوى العام باعتباره الموصل للمراحل التعليمية الأعلى ، والمكانة الاجتماعية الأرقى .

---

١ - المرجع السابق ، ص ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

٢ - القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام والمعدل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨ ، صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال ١٤٠١هـ الموافق ٩ أغسطس ١٩٨١م ، مادة (٢٢) .

٤- إن التعليم الفنى لا يتيح لخريجيه مواصلة التعليم العالى إلا فى أضيق الحدود وبشروط معينة ، مما يعمق الاتجاه السلبى نحو التعليم الفنى ، ويزيد الإقبال على التعليم الثانوى العام ، وبالتالى زيادة الإقبال على التعليم العالى .

٥- اتجاه الوزارة نحو تخفيض أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفنى وخصوصا التعليم الفنى التجارى ، قد ترتب عليه زيادة أعداد الطلبة المقبولين بالتعليم الثانوى العام ، ومن ثم زيادة أخرى فى الأعداد المتجهة نحو التعليم العالى .

د - عامل التغير فى التركيب الاقتصادى :

وهو العامل الرابع من العوامل المحلية المؤدية إلى تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، فقد كان لظهور حركات التصنيع وتطورها خصوصا فى القرن العشرين أثر عظيم فى إحداث تغير هائل فى التركيب الاقتصادى ، سواء كان ذلك فيما يتصل بمدى إسهام كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى فى قيمة الإنتاج العام ، أو بحجم قوة العمل التى تعمل فى كل منها .

ولاشك أن طبيعة النمو الاقتصادى الحالى واحتمالاته المستقبلية فى الدول النامية ، تؤكد أنه سيحدث انكماش نسبى فيمن يعملون بقطاع الزراعة ، فى حين أن هناك زيادة عددية فيمن يعملون بقطاعى الصناعة والخدمات ، ومن الواضح أن حجم القوى العاملة فى قطاع الصناعة يتزايد بمعدل أكبر نتيجة اهتمام هذه الدول بالتصنيع وزيادة استثماراتها فيه .

ففى مصر وفى الفترة من (١٩٣٧ - ١٩٧٤م) نجد أن نسبة المشتغلين بالزراعة من إجمالى السكان العاملين قد انخفض من(٦٩%)

عام ١٩٣٧م إلى (٤٤,٦%) عام ١٩٧٤م، فى حين ارتفعت نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة خلال المدة نفسها من (١٠,٦%) إلى (١٩,٧%) ، كما ارتفعت نسبة المشتغلين بقطاع الخدمات فى نفس المدة من (١٠%) إلى (١٨,٥%) ، كما ارتفعت أيضا نسبة المشتغلين بقطاع التجارة والنقل خلال نفس المدة من (١٠,٤%) إلى (١٧,٢%) من مجموع المشتغلين . [١]

ويتضح من هذه الإحصائيات أن هناك نموا فى العاملين بقطاعى الصناعة والخدمات ، وهذا بدوره يستتبع زيادة الطلب على التعليم ، ولاسيما العالى منه ، ذلك أن العمل فى هذين القطاعين يتطلب عادة مستويات تعليمية عالية وتخصصات على درجة كبيرة من التنوع ، خاصة مع بداية الألفية الثالثة وما صاحبها من تقدم وتنوع معرفى وتكنولوجى هائل وعلى درجة عالية من التعقيد والأهمية ، فى جميع المجالات الحياتية .

هـ - عامل التغير فى التركيب الوظيفى :

لم يؤد التطور الاقتصادى الحديث إلى نمو أنشطة الصناعة أو الخدمات من حيث الإنتاج أو العمالة فحسب ، بل أدى أيضا إلى تغير فى التركيب الوظيفى بجميع القطاعات الأخرى الاقتصادية ، فالخبرة المكتسبة عن طريق الوراثة ، أو عن طريق النشأة فى مجال العمل والتى قد تصلح فى مجتمع زراعى بدائى أو مجتمع حرفى ، لم تعد صالحة لعالم صناعى تكنولوجى طبيعته التغير والتطور ، ومن أهم صفاته التخصص والتنوع .

---

١ - جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التنمية فى مصر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .

كما أن نمو الصناعة وفقا لأساليب الإنتاج الحديثة قد تتطلب مزيدا من خريجى الكليات والمعاهد المختلفة ، هذا بالإضافة إلى أن الاتجاه نحو تنمية نظام الحكم المحلى قد خلق مجالات جديدة للتوظيف للمتخصصين فى شئون الحكم المحلى والإدارة والتخطيط الإقليمى وغيرهم [1] . كل هذه التغيرات فى التركيب الوظيفى قد أدت إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصا فى مراحله الثانوية والعالية ، كما أدت إلى ضرورة تعدد أنواعه وتنوع تخصصاته.

و – عامل ارتفاع مستوى المعيشة :

من الواضح أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب على التعليم ، فكلما ازداد دخل الفرد كلما ازدادت رغبته فى التعليم أو إعطاء أبنائه الفرصة للاستزادة منه ، ففى المجتمعات الريفية أو الفقيرة يضطر الفرد إلى دخول سوق العمل فى أقرب وقت ممكن لكسب الرزق ، أما فى المجتمعات الغنية حيث يرتفع مستوى الدخل للأفراد ، وحيث يستطيع الآباء الاستغناء عن مساعدات أبنائهم فى المعيشة ، فإن الآباء غالبا ما يرغبون بل ويطالبون بإعطاء أبنائهم فرصا أعظم للتعليم ، وسنوات أطول للدراسة .

ويتضح من العرض السابق لأهم عوامل تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى، أن تزايد هذا الطلب يضع الجامعات المصرية (الحكومية) أمام تحد كبير فيما يتعلق بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين هذا الكم المتزايد من المتعلمين ، ونوعية التعليم الذى يقدم لهم، فى ظل تغيرات تكنولوجية ومعلوماتية فائقة الكم والنوعية .

---

١ – محمد سيف الدين فهمى : " التخطيط التعليمى – أسسه وأساليبه ومشكلاته " ، ط٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

وتتمثل المشكلة فى ضرورة تلبية الطلب المتزايد على فرص التعليم العالى من جهة ، وقصور الموارد المالية الحكومية فى الوفاء بهذه المتطلبات من جهة أخرى ، ومن هنا سمحت الحكومة للقطاع الخاص بالمشاركة فى تلبية هذا الطلب الاجتماعى المتزايد ، والذى لا يمكن للتعليم العالى الحكومى الوفاء به منفردا نظرا لاعتبارات كثيرة على رأسها أزمة التمويل التى تعانى منها الجامعات الحكومية ، والتى تعتبر دافعا محليا ثالثا وراء إنشاء الجامعات الخاصة المصرية ، ويتضح ذلك فيما يلى :

٣ – أزمة تمويل التعليم الجامعى :

استعانت مصر منذ الثمانينيات بتطبيق برامج البنك الدولى المرتبط بوكالات التمويل الدولية ، حيث دُفعت مصر إلى ذلك الاتجاه التمويلى نتيجة وجود عجز مالى بلغ أكثر من (١٥%) ، ومديونية قومية بنسبة (٢١%) من إجمالى الناتج القومى،ومعدل تضخم بلغ(٢٣%) ، وعجز مزمن فى الميزان التجارى [١] . وفى هذا الصدد ارتفعت أصوات تنادى بضرورة المشاركة والتعاون فى تمويل وإنشاء صندوق وطنى لتمويل التعليم بعيدا عن الهيمنة الداعمة . [٢]

ومما هو جدير بالذكر أن معظم جامعات الدول – ومنها الجامعات المصرية – فى عالمنا المعاصر تعانى من أزمة مالية حادة (وقد سبق

١- يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلى للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة " ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

2 . – Alan , Wagner : " Financing Higher Education New Approaches - New Issues" , **Journal of Higher Education Management** , vol . (8) , No . (1) , Mar . 1996 , P . 7 .

مناقشة تحدى التمويل الجامعى فى الفصل الثانى غير أن البحث يتناوله هنا كدافع وراء السماح بخصخصة التعليم الجامعى) ، ففى أغنى دولة فى العالم ، أجبرت الأزمة المالية جامعات أمريكية كثيرة على إلغاء مقررات يقل إقبال الطلبة عليها ، والاستغناء عن كثير من أساتذتها ، وإغراء آخرين بالتقاعد المبكر ، واستخدام عناصر خارجية لبعض الوقت بأجور ضعيفة ، ورفع معدل أستاذ / طالب ، وزيادة المصروفات الدراسية . [١]

وبلغت مديونية الجامعات البريطانية حتى عام ٢٠٠٢م (ألف مليون) جنيها استرلينيا[٢]. واضطرت جامعة السوربون إلى إطفاء الأنوار ليلا اقتصادا فى نفقات الكهرباء ، وتقاسى جامعات فرنسا عموما من حالة موت بطئ [٣] . وأوضاع الجامعات الروسية أكثر سوءا ، حيث أصبح ضعف رواتب الأساتذة سببا فى هجرة الأكفاء منهم لجامعاتهم [٤] . وتعانى جامعات النمسا من ضعف رواتب الأساتذة ، وتعطيل الأجهزة ، ونقص أموال الصيانة[٥]. وفى ألمانيا باعت الحكومة (١/٦) احتياطى الدولة من الذهب بقيمة (٥ مليار) يورو ، تودع

---

1 - Altbach , Philip and Others : " **Higher Education in American Society** " New York , Pergamon press , 1994 , P . 338 .

٢ - جريدة الجارديان البريطانية فى ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٢ ، ص ٥ .

3 - Henri Tesenas du Montcel : " **L'universite peut Mieax Faire** , Paris , Seuil , 1985 , P . 23 .

٤ - جريدة الأهرام المصرية فى ١٦ / ٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

٥ - ـــــــــــ فى ١٦ / ٧ / ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

للاستثمار بعائد قدره (٢٠٠ مليون) يورو لتمويل خطة المستشار شرودر لإصلاح نظام التعليم .[١]

وإذا كانت هذه الوقائع دلالة حية على انهيار الصروح الجامعية فى دول أجنبية أغنى من مصر والتى بلغت ديونها عام ٢٠٠٤ ما قيمته (٤٦٠ مليار) جنيها مصريا، برغم ما أسقط منها فى مؤتمر باريس [٢]. كما تراجع فيها معدل الإنفاق الحقيقى على الطالب الجامعى بنسبة (١١,٣%) فى خلال عشر سنوات من عام ٨٦ / ١٩٨٧ حتى عام ٩٦ / ١٩٩٧م[٣]. فماذا تفعل الدولة إذن للنهوض بجامعاتها فى ظل هذه الأوضاع المتردية لتساير التطورات والمتغيرات العالمية منها والمحلية ؟ .

وللإجابة عن هذا السؤال صيغت عدة حلول كان من بينها " إقرار سياسة ترشيد المجانية " ، حيث تحافظ الدولة رسميا على مبدأ مجانية التعليم فى كل مراحله ، وقد أقر ذلك الدستور . ولكنها عمليا أصبحت صورية أو متآكلة ، ذلك لأنه فى الجامعات – وبالذات فى كليات القمة – حوالى (٧٥%) من الطلبة ينتسبون إلى أسر برجوازية مثقفة ، مما يعنى حرمان العدد الأكبر من أبناء الطبقة الشعبية من تعليم جامعى يقال أنه مجانيا ، وهذا الوضع يؤكد حقيقة أن الدولة تعلم أبناء الأغنياء على

---

١ – جريدة الأهرام المصرية فى ٢١ / ١ / ٢٠٠٣ ، ص ٤ .

٢ – محمود قمبر : " تجارب عالمية فى تطوير التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

٣– هنداوى محمد حافظ : " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى والخاص فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " ، مرجع سابق ، ص ٤٥٧ .

حساب الفقراء ، علما بأن نسبة لا بأس بها من طلبة الجامعة البرجوازيين تعلموا فى مراحل التعليم العام فى مدارس خاصة دفعوا لها عن كل فرد أكثر من خمسين (٥٠) ألف جنيها مصريا فى المتوسط العام ، ثم تكرمهم الدولة وتعلمهم بالمجانية الشكلية فى الجامعة . [١]

وفى هذا الصدد يصرح رئيس الدولة – الرئيس مبارك – فى عام ١٩٨٥م ردا على بعض أصحاب فكرة إنشاء جامعات خاصة مصرية بقوله : " إنه مدرك تماما للأسباب التى أبدوها ، وإنه يعلم جيدا أن القادرين والموسرين يزاحمون فعلا أبناء الطبقات الكادحة فى مجانية التعليم الجامعى .. وأن هذا العبء الضخم الملقى على عاتق الإمكانيات المحدودة لجامعات تعلم بالمجانية الكاملة قد أثرت على المستوى الكيفى للتعليم " [٢]

بهذا يصبح تعليم المجانية من أسوأ أنواع التعليم ، ويكفى أن نعلم أن حجم الإنفاق على الأنشطة التعليمية والبحثية والبيئية فى الجامعات الحكومية المصرية قد بلغ ما يقرب من(٣٣,٢) مليار جنيها مصريا خلال الفترة من ٩١ / ١٩٩٢ حتى ٩٩ / ٢٠٠٠م ، ويتم تمويل معظم هذا الإنفاق بشكل دورى من بنك الاستثمار القومى فى صورة قروض محلية ، تثقل كاهل الدولة [٣] . ومع هذا فإن كلفة الطالب – كما تدفعها

١ – محمود قمبر : " تجارب عالمية فى تطوير التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩ .

٢ – جريدة الأخبار المصرية – من حديث للرئيس محمد حسنى مبارك – فى ٢٤ /٤/ ١٩٨٥ ، ص ٥ .

٣– محمد زيدان إبراهيم ، محمد عبد الفتاح إبراهيم : " دور المعلومات المحاسبية فى الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثمارى بقطاع التعليم الجامعى – دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية فى مصر " ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (٢٣) ، ع (١) ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٨٣ .

الدولة – قد بلغت فى آخر زيادة لهـا (٦٣٠٠) جنيهـا مـصريا أى حوالى ألف دولار أمريكى ، بما يقل عشرين مرة عـن كلفـة طالـب الجامعة فى الولايات المتحدة الأمريكية . [١]

وفى عصر الليبرالية الجديدة ، وخصخصة الاقتـصاد ، وتـدنى الإنفاق على التعليم الجامعى ، مع فتح الجامعات لتعليم أكبر عـدد مـن شباب المواطنين تلبية للزخم الكبير فى الطلب الاجتماعى علـى التعلـيم الجامعى من قبل مختلف الفئات والأعمار فى المجتمع ، لذلك كان لابـد من ترشيد المجانية ، وتحميل المستفيد جزءا من كلفة التعليم ، وتـشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم لتخفيف أعباء الحكومة .

تعقيب :

يمثل قطاع التعليم بوصفه نظاما فرعيا تابعا للنظام الكلى للمجتمع أهم قطاع تنعكس عليه وبصورة مباشرة ما يصيب النظام العام للمجتمع من متغيرات وتحولات ، وتخطيط النظام التعليمى لكى يواجه ويواكـب هذه المتغيرات والتحولات لا يستدعى فقط إصلاح النظام القـائم وإنمـا يتطلب – فى كثير من الأحيان – نظما جديدة وطرقا جديدة توضع فـى صورة اختيارات أو بدائل حرة للمستقبل أمام متخذى القرار ، مع تقـديم الإجراءات اللازمة للقرار السياسى الذى يعـضد إنجـاح أى مـشروع تعليمى .

وبعد طى صفحة القرن العشرين – بوداعنـا للألفيـة الثانيـة – تستوقفنا المتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التـى

١– من حوار مع رئيس وزراء مصر د. أحمد نظيف : مجلـة آخـر سـاعة ، ع (٣٦٤٦) ، ٢٠٠٤/٩/١٨، ص ٧ .

شهدها هذا القرن الفائت ، والذى حمل فى ثناياه سمات عديدة وخصائص متنوعة من الصعب احتوائه بتسمية معينة واحدة .

ففى المجال السياسى :

تقلص دور الدولة ، نظرا لظهور مجموعة من المؤسسات والمنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية ، والتى أصبحت تلعب دورا فعالا فى معالجة قضايا كثيرة كحقوق الإنسان ، والسكان ، والبيئة .

وفى مجال العلم والتكنولوجيا :

أصبح التزايد المعرفى مذهلا إلى الدرجة التى جعلت بعض الكتابات تعتبر أن كلمة " انفجار " هى أصدق تعبير عن هذا التزايد ، كما صاحب هذا الانفجار سرعة مذهلة فى تطبيق نتائج العلم وهو ما يسمى بالتكنولوجيا ، مما أسهم فى تغيير معالم الحياة ووقعها بشكل كبير .

أما فى المجال الاقتصادى :

فقد ظهرت بعض المستجدات والتطورات الاقتصادية ، من أبرزها الدور المتزايد للشركات عابرة القارات والتى لا تنتمى لدولة أو منطقة جغرافية معينة ، وكذلك الاتجاه العالمى المتزايد نحو تحرير التجارة العالمية التى دخلت مرحلة الانفتاح التام غير الخاضع للقيود أو التحكم ، وذلك بعد توقيع اتفاقية الجات ، وقيام منظمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى انتشار النموذج الاقتصادى الرأسمالى الذى كان من أبرز نتائجه تحرير الاقتصاد ، ونمو وانتشار القطاع الخاص أو نمو وانتشار الخصخصة Privatization فى معظم المجتمعات .

وقد أدت هذه التطورات الاقتصادية الحديثة – وخاصة بعد انهيار

الاتحاد السوفيتى ونمو الفكر الاقتصادى الرأسمالى والليبرالى وسيادة اقتصاديات السوق – إلى إعادة النظر فى الكثير من المفاهيم ، ومنها المفاهيم المرتبطة بالتعليم ، وكان من أهم ملامح التغيير إعادة النظر فى مسئولية الدولة المطلقة على التعليم وضرورة ترك جانب من شئونه للقطاع الخاص، باعتباره المسئول الأول عن التنمية والاستثمار والإنتاج

وطبيعى ألا تكون مصر بمعزل عن هذه التغيرات والتحولات ، وهى البلد المحورى فى منطقتها ، بل والبلد ذات الأهمية الاستراتيجية فى مجالات السياسة الدولية ، ففى ظل تداعيات النظام الاقتصادى العالمى ، وسيطرة قوى السوق ، توجهت الدعوة إلى تطوير التعليم الجامعى الرسمى ، وحث رأس المال الخاص على تقديم الدعم المادى لعملية التطوير ، وساعد على ذلك ضعف قدرة الدولة على الإنفاق بسخاء على التعليم الجامعى المتنامى ، والذى صار مكلفا بدرجة كبيرة خاصة بالنسبة للتخصصات غير النمطية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة والمطلوبة لسد الاحتياجات الجديد لسوق العمل .

وتأسيسا على ما سبق فقد سمحت الحكومة المصرية بالاستثمار فى التعليم الجامعى وإنشاء جامعات خاصة مصرية كاستجابة حتمية لهذه المتغيرات المجتمعية العالمية منها والمحلية ، وكبديل من البدائل التى وضعت أمام متخذى القرار لمواجهة تداعيات هذه المتغيرات وما تمليه من تحولات ، هذا وسوف يهتم الفصل القادم بمعالجة تطور وواقع هذه الجامعات "الخاصة" ، وذلك فيما يلى.

الفصل السادس

الجامعات الخاصة المصرية

- **مقدمة .**
- **تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :**

أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥ م) .

- نشأتها وتنظيمها . – قواعد القبول بها .
- رسوم الدراسة وحضور المحاضرات .
- تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥ .

ثانيا : الجامعة الحرة فى الخمسينات (١٩٥٩م)

- مبررات فكرة إنشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " .
- توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة .

ثالثا : الجامعة الخاصة فى السبعينات (١٩٧٢ – ١٩٧٩م) .

رابعا : الجامعة الخاصة فى الثمانينات (١٩٨١ – ١٩٨٩ م).

خامسا : نشأة الجامعات الخاصة فى التسعينات (١٩٩٢م) .

- مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .
- بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (٩٦ / ١٩٩٧) .
- تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية .
- القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية .
- سياسة القبول فى الجامعات الخاصة المصرية .
- موقف قبول وقيد الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية .
- موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية .
- الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة المصرية .
- المصروفات والمنح الدراسية فى الجامعات الخاصة المصرية .
- إدارة الجامعات الخاصة المصرية .
- العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية .

- **الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية .**
- **تعقيب .**



إن السعى وراء الجديد ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة ، والجديد لا يعنى إنكار القديم ، أو قطع صلة الفرد ومجتمعه بماضيه ، والجديد لكى يقوم ويتعزز ويستمر لا يعتمد كلية على القديم ، وإنما ينتقى منه ، ويعود على بعض المواقع المتقدمة فيه ، ويسخر نفسه لخدمتها وتطويرها.

وخلال السنوات الأخيرة أخذت بوادر نظم تعليمية جديدة فى الظهور ، وهذه النظم إذا صح قيامها واكتمالها خلال السنوات القادمة ، فمن المرجح أن تصبح نقطة انطلاق وتحول فى تفكيرنا وممارستنا التربوية ، مثلما تصبح قوة فعالة فى تمكين النظم التعليمية الأخرى من النمو والتطور والرسوخ ، ومن النظم التعليمية المستحدثة فى مصر نظام التعليم الجامعى الخاص والمتمثل فى إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .

الفصل السادس

الجامعات الخاصة المصرية

مقدمة :

فيما مضى كان دور الدولة يتمثل فى التخطيط وفى الإدارة وفى القطاع العام والنشاط الاقتصادى ، وفى أداء معظم الخدمات ، فضلا عن الحفاظ على النسيج الوطنى والهوية والوحدة الوطنية وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع .. أما الآن وفى إطار الانتقال إلى الاقتصاد الحر والعلاقات الدولية فى زمن العولمة ، فإن دور الدولة يختلف عما كان عليه فى مرحلة الاقتصاد الموجه ، لتأخذ الدولة دور القائد الذى يخطط ويراقب ولكن لا ينشغل بالتنفيذ والمشاركة الفعلية فيما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص ، أو المجتمع المدنى ، ويبقى دور الدولة فى رعاية ما يسمى بالصالح العام أو الحفاظ على الرضاء الاجتماعى العام والتوازن بين المصالح المختلفة ورعاية غير القادرين ، ومنع سيطرة رأس المال على الحكم وضبط تأثير اقتصاد السوق على المجتمع .

وفى ضوء ذلك ، وتأسيسا على المؤشرات والتوقعات الخاصة بتحديات التعليم الجامعى – سبقت الإشارة إليها فى الفصل الثانى – يظهر بجلاء أن التعليم الجامعى العربى يحتاج إلى نظم أخرى – خاصة فى التمويل وتوزيع النفقات واستخدامها – تنقذه من أزماته الحالية وتقيه من أزماته المستقبلية ، وبالفعل فقد طرح على الساحة العربية بديلان لذلك هما :

البديل الأول : إقامة مؤسسات تعليمية مشتركة(حكومية / أهلية) ،

فلا يكتفى بالجامعات والمعاهد الحكومية بل يضاف إليها جامعات ومعاهد مشتركة بين الحكومة والأفراد، بحيث تتعاون وتسهم الجهات الحكومية مع الجهات الأهلية فى رأس مال الجامعة أو المعهد ، وفى الإنفاق عليه وإدارته والإفادة من الأجور التى يدفعها الطلبة أو تتبرع بها الجهات الأهلية . وهذا البديل يمكن الجهات الحكومية من الرقابة على المؤسسة وتوجيه مسيرتها ، وتخفيف العبء المالى ، كما يساعد الجهات الأهلية بالدعم الحكومى وترشيد الاستثمار. [١]

البديل الثانى : ولعله أول بديل طرح على الساحة العربية – ومازال مطروحا فى بعض البلاد العربية مثل سوريا [٢] – وهو خروج الدول من سياستها التقليدية فى حصر التعليم الجامعى بمؤسساتها الرسمية وسماحها بافتتاح جامعات خاصة إلى جانب الجامعات الحكومية، الأمر الذى يوفر على الدولة تحمل جزء كبير من النفقات ، ويتيح للجامعات الخاصة أن تتنافس بعضها من ناحية كما تنافس نظيراتها الحكومية من ناحية أخرى ، وأن تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ، ويختارون بحرية أكثر التخصصات التى يرغبون فى تعلمها . وقد

١- أنطوان حبيب رحمة : " اقتصاديات التعليم العالى العربى اللازمة لمواجهة تحديات مطلع القرن القادم "، مؤتمر " حول التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين " ، كلية التربية بجامعة الكويت ، ٢٧ – ٣٠ أبريل ١٩٩٤ ، ص ص ٥٥٤ – ٥٥٥ .

٢- جريدة تشرين (السورية) : " على طريق التطوير والتحديث – الجامعات الخاصة " ، عدد ١٣ ، تشرين الأول ٢٠٠١ ، الموقع على الإنترنت :
http://www.damascus.online.com/48/opinion/private.universities.htm,Page.1of2,14/2/2004.

اتجهت مصر إلى استخدام هذا المسار أو البديل رغم تضارب الآراء حول إيجابياته ومثالبه .

ومن المعروف أنه لا توجد صورة واحدة لأمة أو مجتمع معين فى المستقبل ، وإنما توجد بعض البدائل (*)، وقد يكون أحد البدائل (السيناريوهات) التى تتم دراستها والاهتمام بها ما يتعلق بالصورة المستهدفة لهذا المجتمع فى زمن معين . ونظرا لأن بديل الجامعات الخاصة أصبح هو الصورة المستهدفة للمجتمع المصرى فى زمن العولمة والرسملة بما ينطويان عليه من خصائص وتداعيات ، وبعد أن أصبحت الجامعات الخاصة رافدا أساسيا من روافد التعليم الجامعى فى مصر ، لذا فقد تراءى للباحث أن يعرض لتطور نشأة هذه الجامعات فى مصر من منظور تاريخى مجتمعى ، يلى ذلك إلقاء الضوء على نظام الجامعات الخاصة المصرية من مختلف الزوايا ، ثم استخلاص الفلسفة التى تحكم هذا النوع من الجامعات وتوجهه ، وذلك فيما يلى :

---

* لقد توصل مشروع مصر ٢٠٢٠م إلى وجود خمسة بدائل (سيناريوهات) للمجتمع المصرى عام٢٠٢٠م هى : السيناريو المرجعى ، سيناريو الدولة الإسلامية ، سيناريو الرأسمالية الجديدة ، سيناريو الاشتراكية الجديدة ، السيناريو الشعبى (التآزر الاجتماعى) .

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- إبراهيم العيسوى : " بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠م ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، (١) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ .
- إبراهيم العيسوى ، وآخرون : "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠م" ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، (٢) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٨.

تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :

رغم أن الجامعات الخاصة المصرية حديثة العهد - حيث بدأ إنشاءها عام ١٩٩٧/٩٦م - فإن فكرة التعليم الجامعى الخاص ليست فى الحقيقة فكرة طارئة ، فرضتها متغيرات وتحولات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية جديدة فحسب ، بل إن التعليم الجامعى فى نشأته التاريخية كان فى الحقيقة تعليما خاصا ، تتولى أمر تقديمه مؤسسات أهلية أو خاصة.

فمؤسسات التعليم الجامعى التى نشأت فى العصور الوسطى ، والتى تعد بحق أصل صيغة التعليم الجامعى الحديث كانت مؤسسات خاصة أو أهلية ، أنشأتها وأدارتها اتحادات للطلبة أو اتحادات لأعضاء هيئة التدريس ، وارتبطت ارتباطا ما بالمؤسسات الدينية أو بأمراء المقاطعات ، وكانت تتمتع باستقلال مالى وإدارى ، إلا أن هذا الطابع الخاص انحسر تدريجيا مع نمو الدولة القومية فى أوربا ، واستقرار فكرة مسئولية الدولة عن التعليم فى مختلف صوره ومراحله ، وظهر ذلك جليا فى إنشاء الجامعات الحكومية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وهى الجامعات التى تتولى الدولة مسئولية الإنفاق عليها وتحديد أهدافها واعتماد برامجها . [١]

وفى مصر ظهرت الحاجة لجامعة على الطراز الحديث مع أواخر القرن التاسع عشر ، عندما كثر سفر أبنائها للخارج رغبة فى التزود بالعلم من جامعات أوربا ، ورغبة فى اللحاق بركب الحضارة الغربية ، ومسايرة للتطور العلمى الذى يشهده العالم ، ولم يكن السفر للخارج متاحا إلا لأبناء الأغنياء ، أما المثقفون من بقية أبناء الشعب فقد كان عليهم أن ينتظروا ليأخذوا عن هؤلاء المحظوظين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم

---

١ - محمد سيف الدين فهمى: "خصخصة التعليم الجامعى - المبررات والمحاذير " ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

فى جامعات أوربا [1] . فكان إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م استجابة لهذه الحاجة .

وبدءا بالجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ ، ومرورا بمشروع الجامعة الحرة عام ١٩٥٩م ، وصولا إلى بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية عام ١٩٩٦م ، سوف يتناول الباحث تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية من منظور تاريخى مجتمعى .

ولأن فكرة خصخصة التعليم الجامعى – كما يقصدها البحث الحالى – ترى أن الجامعات الخاصة الحالية مشروعا استثماريا له عائده الخاص ، بجانب قيامه بدوره فى تحقيق أغراض الجامعة من تعليم ، وبحث علمى ، وخدمة للبيئة ، لذا تجدر الإشارة إلى سبب وضع الجامعة الأهلية فى السياق التاريخى لتطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية ، رغم أن إنشاء هذه الجامعة " الأهلية " قد اقترن بالفكر الوطنى ونشأت بمبادرة الأهالى وجهودهم وبفضل تبرعات الأثرياء من المصريين .

وتبرير ذلك هو أن التعليم الجامعى فى نشأته التاريخية كان فى الحقيقة تعليما خاصا تتولى أمر تقديمه مؤسسات أهلية أو خاصة – سبق توضيح ذلك آنفا – بالإضافة إلى أن الجامعة الأهلية – فى مصر – لم تنشأ بقرار حكومى كما تعتبر أول جامعة من نوعها فى بلاد العرب وفى الشرق الأوسط ، فهى بذلك تمثل قاعدة للانطلاق التاريخى عند الحديث عن التعليم الجامعى (حكوميا أو خاصا) وتطوره ، كما سيتضح فيما يلى :

---

١ – سامية السيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢، مرجع سابق ، ص ١٣.

أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥م)

إن التتبع التاريخى لنشأة الجامعة فى مصر يشير إلى أن فكرة إنشاء أول جامعة – أهلية – فى مصر تمت فى أحضان الحركة الوطنية، وكفاح الشعب المصرى ضد القوى الأجنبية ، وذلك لتخريج كوادر مصرية تتبنى الدفاع عن وطنهم ، وقضاياهم المصيرية فى مواجهة أعتى استعمار غربى شهدته مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . (١)

فالجامعة المصرية كانت مطلبا شعبيا ووطنيا ، نشأت بمبادرة الأهالى وجهودهم – ولم تنشأ من فراغ أو بقرار حكومى – وبفضل تبرعات المصريين خاصة الأثرياء الذين لم يبخلوا بأموالهم على هذا المشروع العظيم ، وكان بإمكانهم إرسال أبنائهم للخارج لتلقى علومهم فى جامعات أوربا، وبذا يكونوا قد أدوا خدمة إلى مختلف طوائف الشعب(٢) ، وسوف يتضح ذلك عند الحديث عن نشأة الجامعة الأهلية فيما يلى :

نشأة الجامعة الأهلية (١٩٠٨م) :

منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر ، بدأت الدعوة لإنشاء جامعة مصرية ، حيث نشر فى هذه الفترة العديد من المقالات التى هيأت الرأى العام لهذه الفكرة(٣).وعلى الرغم من محاولات المعتمد البريطانى

---

١ – شبل بدران: " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى" ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

٢– سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور(١٩٠٨ – ١٩٢٥م)، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ٩ .

٣ – محمد حمدى النشار : " هياكل وأنماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى فى مصر"، المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٥ .

– اللورد كرومر – عرقلة المشروع ، فقد نفذت إرادة المثقفين والوطنيين المصريين ، وتم الإعداد للجامعة المزمع إنشائها فى خلال عامين ، وإعداد كل ما يلزم لها ، وعقد مجلس الإدارة أول جلساته يوم ٢٤ مايو ١٩٠٨ برئاسة الأمير أحمد فؤاد. [١]

وقد بدأت الدعوة إلى الجامعة – شأنها كشأن كل فكرة جديدة – بسيطة أولية ، عندما طالب مصطفى كامل سنة ١٩٠٠م بإنشاء مدرسة جامعة فى ضواحى القاهرة ، يكون بها قسم ابتدائى ، وقسم ثانوى (تجهيزى) ، وقسم عالٍ ، وقسم خاص للفنون والصنائع ، وتكون كلها داخلية حتى يسير فيها المتعلمون على نظام واحد ، ويتخرجوا على مبادئ واحدة ، وتكون على طراز المدارس الكبرى فى أوربا . [٢]

وفى سنة ١٩٠٤م كرر مصطفى كامل طلبه مرة ثانية ، فكتب على صفحات جريدة اللواء يقول : " قد آن لأغنياء البلاد أن يفكروا فى الوقت الحاضر فى عمل جديد الأمة فى أشد الحاجة إليه ، ألا وهو إنشاء جامعة للأمة بأموال الأمة " ، ونفس الشئ يذكره مرة أخرى فى سنة ١٩٠٥م [٣] . وفى سنة ١٩٠٦ حبذ تخصيص الأموال التى جمعت للاحتفال به عند عودته من أوربا لإنشاء كلية جامعة ، وبدأت الفكرة تسير فى خطوات جدية نحو التجسيد والتنفيذ الفعلى ، فقد بادر مصطفى

---

١ – سامية حسن إبراهيم : الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨-١٩٢٥م) ، مرجع سابق ،ص٧ .

٢– تودرى مرقص حنا : "موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر"، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

٣ – سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦١ .

كامل بنشر نداء على صفحات جريدة اللواء فى ٣ سبتمبر ١٩٠٦م قال فيه : " إذ لم يجيب هذا النداء ألف مصرى وهم ألوف عديدة ، فلنخبئ وجوهنا أمام كل الأمم ، ولنعترف بأننا عاجزون عن مباراة الأجانب فى مضمار الحياة الأدبية والمادية " [١] وفى ندائه أهاب مصطفى كامل بالقادرين أن يبادروا بالاكتتاب لإنشاء جامعة تضم كليات مختلفة ، على منوال جامعات أوربا على الشروط الآتية : [٢]

١- لا تختص بجنس أو دين ، بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم فتكون وساطة للألفة بينهم .
٢- أن تكون إدارتها فى السنين الأولى فى أيدى جماعة ممن يصلحون لإدارة مثل هذا المعهد العلمى الكبير وتثبت كفاءتهم للملأ .
٣- أن يكتتب على الأقل ألف من سكان مصر كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه ، ويجوز أن يزيد هذا المبلغ إلى ما شاء كرم الواهب وحبه لوطنه وللإنسانية .
٤- أن يقام بناء هذه الجامعة فى بقعة خلوية من أجمل بقاع مصر على شاطئ النيل .

وافتتح الاكتتاب العام لإنشاء الجامعة ، وكان أول من تبرع هو مصطفى كامل ، وقد تبرع بخمسمائة جنيها ، ثم رؤى تحويل الهبات

---

١ - المرجع السابق ، ص ٤٦٢ .

٢ - أحمد شفيق باشا : " مذكراتى فى نصف قرن " ، الجزء الثانى ، ط١ ، القاهرة ، مطبعة مصر،١٩٣٦، ص ص ٤٩ - ٥٠ .

المالية إلى هبات عقارية ، فأوقف مصطفى كامل على الجامعة ستة أفدنة، وفعل مثله الكثيرون . (١)

وقد حاول الإنجليز عرقلة إنشاء تلك الجامعة ، ودعوا إلى الإكثار من الكتاتيب ، بحجة أن البلاد فى أشد الحاجة إلى التعليم الأولى منها إلى الجامعة ، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح وانتصرت الإرادة المصرية ، وخرج المشروع إلى حيز التنفيذ فى أعقاب حادثة دنشواى والتى كان لها دور كبير فى التعجيل بإنشاء الجامعة ، فلقد كانت الحركة الوطنية فى أوج قوتها وهى تناضل ضد الاحتلال ، وأتت حادثة دنشواى لتزيد الحركة الوطنية قوة وصلابة ، وتضعف فى نفس الوقت سطوة المحتل . حيث أعقبت هذه الحادثة استقالة اللورد كرومر الحاكم المطلق لمصر على قرابة ربع قرن (١٨٨٢ – ١٩٠٧م) (٢) . وبدأت فى ذلك الوقت بعض المرونة فى موقف الإنجليز مما سمح للقيادات الوطنية بحركة أفضل .

وفى هذه الآونة قام قاسم أمين بجهود كبيرة ، حتى لا يخفق المشروع – خصوصا بعد أن حدث فتور فى الاكتتاب – فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال ، موضحا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله " ولى أمل عظيم أن إنشاء الجامعة سيكون سببا فى ظهور شبيبة هذا الجيل وما يليه على أحسن مثال ، كما ذكر أن الجامعة سوف تفتح أبوابها

---

١ – حسن الفقى : التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ، ص ١٤٠ .

2 – Valentin Chirol : The Egyptian Problem , London , Macmillan Co ., 1921 , P . 68 .

لجميع سكان القطر المصرى ، بلا تمييز بين الأجناس أو الديانات ، وأنها علمية محضة ، ليس لها أقل صفة دينية، ولا أقل علاقة سياسية.[١]

وفى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٠٦ ، اجتمعت اللجنة القائمة على تنفيذ هذا المشروع ، وأعلن قاسم أمين – رئيس الاجتماع – مواصلة الاكتتاب حتى بلغ ٦٥٣٦ جنيها مصريا . [٢]

واستمرت الاكتتابات والهبات ، وأنشئت الجامعة الأهلية ، وافتتحت رسميا فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨م ، لتكون أول جامعة من نوعها فى بلاد العرب وفى الشرق الأوسط [٣] . وبدأت الجامعة بتدريس المواد التالية : الحضارة الإسلامية ، والحضارة الشرقية القديمة ، والجغرافيا ، والتاريخ عند العرب ، وآداب اللغة الفرنسية ، وآداب اللغة الإنجليزية ، وقد أقبل الطلبة عليها إقبالا عظيما ، حتى بلغ عددهم فى نهاية ذلك العام (٦٩٧) طالبا وطالبة منهم (٢٢) طالبة ، وبعدها ازدادت الأعداد المقبلة على التعليم ، مما يدل دلالة واضحة على مقدار الفراغ الذى سدته هذه المؤسسة الأهلية والتى قامت على أكتاف الشعب . [٤]

---

١ – أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر (١٩٠٧ – ١٩٠٨)،القاهرة،الأنجلو المصرية، ١٩٤٦،ص١٧٠

٢– عبد المنعم الدسوقى الجميعى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ١٨ .

٣– أمين سامى : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ – ١٩١٥م ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩١٧م ، ص ٩٧ .

٤– محمد خيرى حربى ، السيد محمد الغراوى : تطور التربية والتعليم فى إقليم مصر فى القرن العشرين ، القاهرة ، مركز الوثائق التربوية بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢ .

وفى العام الثانى لافتتاح الجامعة الأهلية (١٩٠٩) ، زيد على العلوم التى تدرس بها العلوم الآتية : آداب اللغة العربية ، وعلم الطبيعة والرياضيات العالية ، وعلم الفلك عند العرب، وتاريخ آداب اللغة العربية، والاقتصاد والسياسة ، ومحاضرات فى تاريخ المرأة فى العصور المختلفة (خاصة بالسيدات) [1] . وفى العام الدراسى ١٩١٣ / ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية ، ومدة الدراسة به سنة واحدة [2] . هذا وافتتحت المكتبة الخاصة بالجامعة الأهلية فى فبراير عام ١٩٠٩م . [3]

دوافع إنشاء الجامعة الأهلية :

يتضح مما سبق أن الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية قد اقترنت بالفكر الوطنى الذى يرمى إلى خلق طبقة من المثقفين الوطنيين لتتولى قيادة كافة المجالات لمواجهة الاستعمار فى تقليل فرص التعليم بين المصريين ، وقصر وظيفته على تخريج موظفين يسيرون دولاب العمل فى مؤسسات العمل المختلفة ، لذا فقد بدأت فكرة هذا المشروع بمبادرة مجموعة من القيادات الوطنية المستنيرة دون انتظار لموافقة الدولة الرسمية ، ودون أن تكلف الحكومة بأية أعباء مالية .

---

١ - عبد المنعم الدسوقى الجميعى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

٢- جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ، مطبعة الهلال ، د.ت ، ص ٤٥ .

٣- الجامعة المصرية : " حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٠ - ١٩١١ " ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى ١٥ مارس ١٩١١ ، ص ١٧ .

ومن ثم فقد كان إنشاء الجامعة الأهلية ثورة على نظام فرض على المصريين فرضا ، على نظام قضى عليهم بألا حق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم ، وحكم عليهم بأن أبواب المعرفة يجب أن تظل موصدة فى هذه البلاد ، وبأن هناك مستوى مقدر من العلوم يجب ألا يتجاوزوه ، وهذا النظام المفروض جزء فى الواقع من العبودية المفروضة عليهم فرضا ، فكان إنشاء الجامعة الأهلية ضربة وجهت لتقويضه ، وأول خجر فى بناء الاستقلال.[1]

تنظيم الجامعة الأهلية :

وضع للجامعة الجديدة قانونا صدقت عليه الجمعية العمومية فى جلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٠٨م ، وورد فى عقد تأسيس الجامعة الأهلية أن الهدف من هذه الجامعة هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم ، وذلك بنشر الآداب والعلوم ، وورد فى المادة الثانية من الباب الأول فى نظام الجامعة أن مركزها القاهرة ، ويجوز لها أن تنشئ مجال للتعليم ومعاهد للآداب والعلوم فى كل مدينة أو قرية بالقطر ترى فائدة فى إيجاد تلك المجال أو المعاهد بها .[2]

وبدأت الدراسة بالجامعة على هيئة محاضرات ، يلقيها أساتذة مصريون وأجانب ، بعد الظهر يوميا ، واتخذت مكانا لها قصر "

١- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ ، ص " خ " من المقدمة .

٢ - إميل فهمى شنودة : التعليم الحديث – دراسة وثائقية ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧، ص ١٩٢.

جناكليس " - بنيت مكانه فيما بعد الجامعة الأمريكية بالقاهرة - وكان هذا القصر بإيجار سنوى قدره أربعمائة (٤٠٠) جنيها مصرياً . [١]

ولما ظهر أن مصر ليس بها العدد الكافى من الأساتذة الذين يقومون بأعباء العمل فى الجامعة الجديدة ، بادر المسئولون إلى إرسال بعثات علمية للجامعات الغربية ، ليكون أعضاؤها نواة لهيئة التدريس بالجامعة ، ووضعت لائحة خاصة لتلك البعثات ، وقررت اللجنة الفنية أن يكون عدد هؤلاء المبعوثين عشرة (١٠) من الطلبة ، نصفهم يختص بالآداب ، والنصف الآخر يختص بالعلوم ، ويتعهد المبعوث عند عودته إلى مصر أن يخدم الجامعة ، فترة لا تقل عن عشر سنوات ، وأن يستعمل اللغة العربية فى التدريس ، هذا وكانت جهة البعثات هى انجلترا وفرنسا . [٢]

واستمرت الجامعة على هذا الحال ، حتى احتفل بوضع حجر أساسها بالدقى فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة " فاطمة إسماعيل " وذلك فى ٣٠ مارس من عام ١٩١٤ ، إلا أن البناء لم يلبث أن توقف بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ، وزيادة أسعار مواد البناء . [٣]

---

١ - أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

٢- يوسف إبراهيم يوسف : متحف التعليم - فلسفته وأبعاده التاريخية ، مراجعة : عبد الرحمن فهمى ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧١ ، ص ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

٣- جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

وفى عام ١٩١٥ انتقلت الجامعة إلى قصر محمد صديق بشارع الفلكى ، نظرا لقيام الحرب العالمية الأولى ، ومحاولة الاقتصاد فى قيمة الإيجار ، حتى يتم بناء الجامعة ، وكان الإيجار لمدة سنتين الأولى بقيمة (٢٥٠) والثانية بقيمة (٣٠٠) جنيها مصريا . [١]

قواعد القبول بالجامعة الأهلية :

لم تكن هناك شروطا معينة لقبول الطلبة بالجامعة الأهلية ، فليس للجامعة طلبة متخصصين ، وإنما تأخذ الجامعة طلابها من المدارس المختلفة سواء منها العالية أو الثانوية وسواء منها المدنية أو الدينية ، فقد تقرر قبول جميع من يتقدم من المتخرجين فى المدارس والطلبة الموجودين فيها ، وكذلك طلبة الأزهر الشريف ، ومدرسة دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، وكل من لا يدخل ضمن هذه الطوائف ممن يقدم طلبا للجامعة بغية الاستمرار فى حضور درس واحد أو الحصول على إجازة أو لقب [٢]. وقد صنف الطلبة الذين سيقبلون فى الجامعة الأهلية إلى نوعين هما : [٣]

أ- طلبة منتسبون : وهم الطلبة المتخرجين من المدارس العادية والخصوصية والأزهر ، كذلك كل أجنبى عن هذه المدارس بشرط أن يقدم طلبا للجامعة بنية الاستمرار فى حضور درس

١- الجامعة المصرية : " حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥ " ، تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى ١٧ يونيو ١٩١٥ ، ص ٦ .

٢ - أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

٣ - تودرى مرقص حنا : " موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .

واحد فأكثر من دروسها لأجل الحصول على شهادة أو لقب مما تقرره لطلابها فى المستقبل ، ولا يعتبر من طلبة الجامعة بصفة نهائية إلا بعد مضى شهر واحد ليتيسر للأستاذ أن يتحقق من مقدار معارفه .

ب-طلبة مستمعون متطوعون : وهم كل من يطلب إلى سكرتير الجامعة قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها .

رسوم الدراسة وحضور المحاضرات بالجامعة الأهلية :

كان يسمح بدخول المحاضرات لحاملى تذاكر الدخول وهى نوعان : (١)

أ- تذاكر عامة تتيح لحاملها حضور جميع دروس الجامعة .

ب-تذاكر خصوصية تتيح لحاملها حضور محاضرات فى مادة واحدة .

وكانت التذاكر توزع مقابل رسوم يدفعها الطالب سنويا ، وكان الطالب المنتسب يدفع رسوما أقل من الطالب المستمع المتطوع ، فكان ثمن التذكرة العمومية للطالب المنتسب (١٢٠) قرشا ، والتذكرة الخصوصية (٤٠) قرشا ، أما بالنسبة للطالب المستمع المتطوع فكان ثمن التذكرة العمومية (٢٤٠) قرشا ، والخصوصية (٨٠) قرشا ، كما تم طبع تذاكر لحضور محاضرة واحدة تعطى للمستمعين المتطوعين وثمنها خمسة (٥) قروش ، وحدد رسم لدخول مكتبة الجامعة حين يتم ترتيبها وذلك فى نظير رسم سنوى قدره عشرون (٢٠) قرشا . وهذه

١- سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ - ١٩٢٥)، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ - ٧٥ .

الرسوم تعتبر قليلة عند مقارنتها بالرسوم الدراسية للمدارس العالية آنذاك والتى تراوحت ما بين (١٥ – ١٦) جنيها مصريا فى السنة . [1]

تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥:

لم تمض على الجامعة الأهلية أعوام حتى أخذت الهمم تفتر ، والعزائم تضعف ، وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا ، فقل اكتتاب الناس بالأموال ، وحدث اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة ، كان من شأنه أن زاد الجامعة ضعفا ، ونتيجة لقلة الأموال اضطرت الجامعة إلى تخفيض نفقاتها ، فأهملت دعوة الأساتذة الأجانب ، وضعفت عنايتها بالبعثات العلمية فقللت عدد الإرساليات ، ولم يكن للجامعة طلبة متخصصون ، وإنما كانت تستعير طلابها من المدارس المختلفة سواءً منها الدينية أو المدنية وسواءً منها العالية أو الثانوية ، ومن هنا صعب أن تثمر الثمر المنتظر ، ومن أسباب ضعف الجامعة أيضا أن دروسها كانت ليلية يحضرها الأفراد بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم فى الكد والعمل ، فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى الدرس والتحصيل[2]. هذا فضلا عن عدم الاعتراف بشهادتها ، الأمر الذى لا يخول لحامليها التوظيف فى الحكومة، مما جعل الطلبة ينصرفون عنها شيئا فشيئا . [3]

١- سامية السعيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون١٠١ لسنة ١٩٩٢"، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٢ – سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤ .

3 – Ismail M . El – Kabani : **A Hundred Years of Education in Egypt** , Cairo , Government Press , 1948 , P . 17 .

وفى الوقت الذى بدأت تتعثر فيه الجامعة الأهلية– نتيجة للعوامل السابقة – وفى عام ١٩١٧م فكرت الحكومة المصرية (وزارة المعارف) فى إنشاء جامعة أخرى (حكومية) على أن تضم المدارس العليا القائمة وقتئذ إلى إدارة واحدة تكون هى الجامعة [١] . ووافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة المعارف بإنشاء جامعة حكومية بتاريخ ٢٧فبراير ١٩١٧م.[٢]

وفى عام ١٩٢٣م تم الاتفاق بين الحكومة والمسئولين عن الجامعة الأهلية – إنقاذا لها – على إدماج الجامعة الأهلية فى الجامعة الجديدة ، على أن تكون الجامعة القديمة نواة لكلية الآداب.[٣]

وفى ٢٧ فبراير ١٩٢٥ وافق مجلس الوزراء المصرى على إنشاء الجامعة الجديدة (الحكومية) بعد أن تقدم عدلى يكن باشا وزير المعارف بمذكرة للمجلس اقترح فيها إنشاء الجامعة ، نظرا لارتفاع عدد الناجحين فى الثانوية العامة من (٢٨) طالبا فى عام ١٨٩١م إلى (٣٥٣) طالبا

---

١ – جمهورية مصر العربية – مجلس الشورى: " الجامعات حاضرها ومستقبلها " ، **التقرير المقدم من لجنة الخدمات فى دورة الانعقاد العادى الخامس**، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية،١٩٨٥،ص١٠.

٢ – سامية حسين إبراهيم : **الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير (١٩٠٨ – ١٩٢٥)** ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

٣ – جمهورية مصر العربية – مجلس الشورى : " الجامعات حاضرها ومستقبلها " ، مرجع سابق، ص ١٠.

فى عام ١٩١٥ ، و (٦٨٢) طالبا فى عام ١٩١٦ ، وأن عددا كبيرا من أثرياء المصريين يرسلون أبنائهم إلى الجامعات الأوربية . [١]

وفى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر قانون بإنشاء الجامعة الحكومية باسم " الجامعة المصرية"[٢] . وقد بدأت بأربع كليات هى : الأداب ، العلوم ، الطب ، الحقوق ، وبعد عشر سنوات وفى عـام ١٩٣٥م أدمجـت فـى الجامعة المدارس العالية للهندسة ، والزراعة ، والطب البيطـرى ، ثـم مدرسة دار العلوم عام ١٩٤٦[٣] . وحل اسم كلية محل مدرسة بالنسبة لها جميعا.

هذا وقد عقد مجلس الجامعة الحكومية أولى جلساته بديوان عـام وزارة المعارف برئاسة " على ماهر باشا " الـرئيس الأعلـى للجامعـة بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٥م ، وقد أطلق على الجامعة المصرية فيما بعـد جامعة " فؤاد الأول " - وهى جامعـة القـاهرة الآن [٤] - ورغـم أن الحكومة أشرفت على هذه الجامعة الجديدة " الجامعة المصرية " ودعمتها فإنها ظلت بمصروفات بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بـسنوات ، إلـى أن

١- محمد أبو الغار : إهدار استقلال الجامعات ، ط١ ، القـاهرة ، بـدون ناشـر ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠ .

٢ - على عبد الواحد وافى ، وآخرون : أصول التربية ونظام التعـليم ، القـاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥، ص ٢٣٨ .

٣ - إميل فهمى شنودة : التعليم فى مصر ، القاهرة ، الأنجلو المـصرية ، ١٩٧٥ ، ص ١٤٧ .

٤- سامية حسن إبراهيم: الجامعة الأهلية بين النشأة والتطوير(١٩٠٨ - ١٩٢٥) ، مرجع سابق ، ص ١١٥.

طبقت الدولة مجانية التعليم فى بداية الستينيات فأصبح التعليم الجامعى مجانا .[1]

ومع زيادة الوعى الديمقراطى فى البلاد وخاصة فى الأربعينيات – من القرن العشرين – وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة والإقبال على التعليم العالى بصفة خاصة ، أنشأت الدولة جامعة " فاروق الأول " عام ١٩٤٢م ، وهى جامعة الإسكندرية الآن ، ثم جامعة " إبراهيم باشا الكبير " عام ١٩٥٠م وهى جامعة عين شمس الآن – تم تشكيل المجلس الأعلى للجامعات فى نفس العام[2] – ثم جامعة " محمد على " والتى أطلق عليها عند افتتاحها عام ١٩٥٧ جامعة أسيوط .[3]

واستمر الوضع على ذلك دون وجود لجامعة خاصة " بمصروفات " فى مصر حتى عام ١٩٥٩ حيث كانت هناك محاولة لإنشاء جامعة خاصة " بمصروفات " أطلق عليها " الجامعة الحرة " ، غير أن هذه المحاولة لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، كما سيتضح فيما يلى :

---

١ – جمال على الدهشان : " إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ – أحمد إبراهيم أحمد السيد : " دراسة نقدية تحليلية فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر منذ بداية القرن العشرين " ، المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "، مرجع سابق ، ص ٤١٥ .

٣ – سامية السعيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ "، مرجع سابق ، ص ١٦ .

ثانيا : الجامعة الحرة فى الخمسينيات (١٩٥٩م)

خلال النصف الأول من القرن العشرين لم يطرح أحد فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات إلا فى نهاية عقد الخمسينيات وذلك عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، فمنذ ذلك الوقت تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات – عندما كان يشغل " كمال الدين حسين" منصب وزير التعليم المركزى فى دولة الوحدة بين مصر وسوريا – الأمر الذى كان مرتبطا بالنقد من قبل أساتذة الجامعات والكتاب والباحثين والخبراء والمتخصصين فى مجال التعليم ، وقد أفضى هذا النقد لوجود اتجاهات متباينة ، فكان بعضها مؤيدا ، بينما كان البعض الآخر معارضا لفكرة إنشاء جامعة خاصة . (١)

وقد برزت هذه الاتجاهات بصورة واضحة إبان دراسة مشروع لجامعة خاصة أطلق عليها " الجامعة الحرة " ، وتم عقد لقاءات شارك فيها عدد كبير من رجال الأعمال وبعض الشركات الكبرى ، حيث قرروا الإسهام فى تأسيس هذه الجامعة ، وفى هذا الإطار قدر إنشاء أربع عشرة (١٤) كلية يغلب عليها الطابع العملى . (٢)

إلا أن الملاحظ أن مشروع الجامعة الحرة ، لم يصبح محل نقد فى نهاية عقد الخمسينيات (١٩٥٩م) ، وذلك لوقوف السلطة السياسية التى كانت تمثل الطبقة المتوسطة خلفه ، وللحاجة الحقيقية للفنيين من ذوى

---

١ – جمال على الدهشان : " إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ – عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .

التخصصات النادرة التى لا تخرجهم الجامعات المجانية وقتئذ .[1] ويستدل من ذلك أن إثارة موضوع جامعة خاصة بمصروفات فى هذه الآونة كان مرتبطا بالتعاون بين النخبة الحاكمة والرأسمالية الوطنية .

مبررات فكرة إنشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " :

كانت هناك عدة مبررات أو أهداف وراء فكرة إنشاء الجامعة الحرة " كجامعة خاصة " نوجزها فيما يلى :[2]

- تخريج الفنيين من ذوى التخصصات النادرة التى تحتاج إليها البلاد (خاصة بعد الحصار الذى فرضه الغرب فى أعقاب عام ١٩٥٦م)[3]
- استيعاب عدد كبير من الطلبة الذين لا يقبلون بالجامعات الحكومية ، ويضطرون للسفر للخارج لإتمام دراستهم الجامعية وذلك لحمايتهم من تعرضهم لنمط قيمى مختلف.
- توفير عائد مادى يقدر بحوالى (٢,٥) مليون جنيها مصريا ينفقها الطلبة بالخارج .

ورغم قوة هذه المبررات فإن فكرة إنشاء الجامعة الحرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ بتوقف المشروع حيث واجهته عقبات كثيرة فيما يلى إشارة إليها :

---

١ – تودرى مرقص حنا : " موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

٢ – جمال على الدهشان : " إنشاء جامعات خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ، مرجع سابق ، ص ٦٣.

٣ – عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧ .

توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة :

رغم أن القائمين على فكرة إنشاء الجامعة الحرة آنذاك قد صاغوا أهدافها بوضوح ، ووضعوا الترتيبات اللازمة لإنشائها ، فإن هذه الجامعة لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، حيث واجهتها عقبات كثيرة أهمها التمويل ، ولكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١م من أهم العوامل التى ساعدت على اختفاء مشروع هذه الجامعة وانزوائه ، إذ أن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التى انعكست بشكل حقيقى على طلبة الجامعة[١]. ويتضح ذلك فى إلغاء المصروفات الدراسية من التعليم الجامعى عام ١٩٦٢م ، ليصبح التعليم الجامعى بالمجان ، وفى نفس العام تقرر أيضا إنشاء فروع للجامعات الكبرى فى الأقاليم لتيسير التعليم أمام أبناء الأقاليم ، دون تكبد مشقة السفر وارتفاع التكاليف[٢] . هذا فضلا عن التيسيرات التى قدمت للطلبة مثل إقراضهم ما يحتاجون إليه من نفقات فى أثناء تعليمهم الجامعى ، مع سداد هذا القرض بعد إتمام دراساتهم أو استلامهم العمل، والتوسع فى الخدمات الاجتماعية بما يقدم من معونات مالية للطلبة غير القادرين ماليا.

---

١ - عمرو هاشم ربيع : " الجامعة الأهلية – فكرة سابقة لأوانها " ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

٢- سامية السعيد بغاغو : " سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية – دراسة ميدانية على جامعة طنطا " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بجامعة طنطا، ١٩٨٥ ، ص ٩٨.

وفى مثل هذا المناخ الذى سادت فيه مبادئ العدالة الاجتماعية والتكافؤ الاقتصادى بين المواطنين الذى يقضى على احتكار القلة للكثرة، ويقلل الفوارق بين الطبقات ، كان من الطبيعى أن يتوقف مشروع قد يخلق نوعا من التمييز – ولو بدون قصد – بين الطبقات ، ومن ثم توقفت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة التى عرفت وقتها بالجامعة الحرة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبررات فكرة إنشاء " الجامعة الحرة " التى سبق توضيحها، والتى لم تشفع لقيام مثل هذه الجامعة الخاصة فى الخمسينيات من القرن العشرين ، هى نفسها المبررات التى شفعت لقيام الجامعات الخاصة المصرية فى التسعينيات من ذات القرن – سبق توضيح ذلك فى الفصل الرابع – ، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن هذه المبررات قد أضيف إليها مبررات أخرى جديدة نتيجة لمتغيرات مجتمعية شهدها المجتمع المصرى كبقية المجتمعات الحديثة – تناولها الفصل السابق – كان على رأسها التحول الأيديولوجى للسياسة المصرية من النهج الاشتراكى الذى يؤمن بإحكام سيطرة الدولة على كل الأمور فى كافة جوانب المجتمع – ومن ثم لم يسمح هذا النهج بقيام مثل هذه الجامعات – إلى النهج الرأسمالى والليبرالى الذى يؤمن بالاقتصاد الحر " الخصخصة " من ناحية ورسملة العالم – فى ظل العولمة – من ناحية أخرى ، وسوف يتضح ذلك فيما بعد .

كما يجب التنويه إلى أن كلمة " الأهلية " فيما يلى يقصد بها " الخاصة " [١] ، وذلك أن الداعين لإنشاء جامعات خاصة منذ فترة السبعينيات وحتى قيامها بالفعل – فى التسعينيات – قد استخدموا كلمة " الأهلية " بدلا من كلمة " الخاصة " فى المناداة لهذا الموضوع ، وقد يكون

١- سبقت الإشارة إلى ذلك فى مقدمة الدراسات السابقة بالفصل الأول من البحث .

ذلك تمسحا فى تجربة الجامعة الأهلية (١٩٠٨) سابقة الذكر كتجربة وطنية ، إلا أن ثمة فرقا شاسعا بين هذه الجامعة القديمة " الأهلية " وتلك القائمة اليوم " الخاصة " والتى دعوا لها باسم " الأهلية " ، فالجامعة القديمة " الأهلية " كانت تعبر عن حركة أمة حرمتها سلطات الاحتلال من هذا النوع من التعليم (الجامعى) فتاقت إليه باعتباره سلاحا فى معركة النضال ضد الاستعمار ، أما الجامعات الخاصة القائمة اليوم والتى دعوا لها باسم الأهلية فتقع فى دائرة التجارة الخاصة أو الاستثمار فى مجال التعليم ، كما سيتضح فيما يلى :

ثالثا : الجامعة الخاصة فى السبعينيات (١٩٧٢ - ١٩٧٩م) :

منذ مطلع السبعينيات – من القرن الفائت – أعيد طرح فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات بعد أن شهدت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر تغيرات رئيسية وسريعة ومتلاحقة ، كان أهمها انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وما ترتب عليه من ارتباط وثيق للاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالى ، وترسانة التشريعات المتعلقة بالاستثمار العربى والأجنبى .

وفاضت الأحاديث حول خسائر وعدم كفاءة القطاع العام ، وثار الحديث حول مجانية التعليم بين رافض لها وبين داع لترشيدها ، وارتفعت الأصوات مرة أخرى من أجل إنشاء جامعة أهلية تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بعيدا عن سيطرة الدولة .

ففى٢٨مايو١٩٧٢عرض الموضوع–على مجلس الشعب– ونوقش ورفض شكلا، ورأت اللجنة–المقدمة له–فى حينها أن البديل المتاح والذى

يمكن تحقيقه فى هذا الوقت هو التوسع فى الانتساب[1]. وتجدد الاقتــراح عام١٩٧٣على أن تدار هذه الجامعة الأهلية عن طريق القطاع الخــاص بوصفها شركة استثمارية ، وكان ذلــك ضــمن إرهاصــات الانفتــاح الاقتصادى الذى أعلن عنه رسميا عام ١٩٧٤ ، ووصل الأمر إلــى أن تقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع عملى فى هذا الصدد [2] . وفى فبراير ١٩٧٤ كلف مجلس الوزراء اللجنة الوزارية للتعليم ببحث ودراسة الموضوع وعرض ما تم التوصل إليه على المجلس ، إلا أنه لم يطرأ أى جديد على هذا الموضوع خلال هذه الفترة . [3]

وقد حاولت المجالس القومية المتخصصة عــام ١٩٧٤ أن تــدخل فاعلا فى موضوع الجامعة الأهلية المقترحة ، فقامــت بإعــداد تقريــر عرض وجهتى نظر ، الأولى مؤيدة وترى أنه يمكن لــبعض الهيئــات والمؤسسات أن تتبنى قيام الجامعة الأهلية لتحقيق رغبات المواطنين ، أما الرأى الثانى فقد كان يعارض إنشاء هذه الجامعة ، لأنها تتعــارض مــع تكافؤ الفرص ، وإضافة للرأيين السابقين كان هنــاك رأى ثالــث يؤيــد إصلاح النظام التعليمى القائم قبل التفكير فى أى تطوير جديد .

وفى عام ١٩٧٥ ومع بداية عــصر الانفتــاح وتــشجيع القطــاع الخاص، عادت دعوة إنشاء الجامعة إلى الظهور ، فقــد اهــتم مجلــس الشعب بالدعوة وناقشها باستفاضة لدرجة أن لجنة التعليم بالمجلس حددت

١- عصام الدين هلال : " الجامعات المصرية الخاصة فى إطار اللحظة التاريخيــة الراهنة " ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

٢ – شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى " ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

٣ – عمرو هاشم ربيع: "الجامعة الأهلية فكرة سابقة لأوانها"، مرجع سابق، ص٣٧ .

المبالغ الذى سيدفعها الطلبة نظير القيد بالجامعة الأهلية ، والتى بلغت ألف (١٠٠٠) جنيه استرلينى للطالب الوافد ، وخمسمائة (٥٠٠) جنيها مصريا للطالب المصرى ، إضافة لمصروفات سنوية قدرها مائتين (٢٠٠) جنيها استرلينيا للوافد ، مائة (١٠٠) جنيه مصرى للطالب المصرى ، وذلك بالنسبة للكليات العملية ، ونصف هذه المبالغ تدفع بالنسبة للكليات النظرية ، مع الاقتراح بأن يكون قبول الطلبة مؤقتا بالجامعات العامة لحين إنشاء الجامعة الأهلية . [١]

ولكن المجلس القومى للتعليم أعد تقريرا قال فيه إن الجامعة الأهلية تخالف مبادئ الدستور – خاصة المادتين ١٨ ، ٢٠ – الذى ينص على مجانية التعليم وتكافؤ الفرص ، كما أنها ستميز بين الطلبة على أساس الغنى والفقر ، وأنه من الأفضل التركيز على إصلاح العملية التعليمية بالجامعات بدلا من إنشاء الجامعة الأهلية ، وقد اقترح أن يصدر لهذه الجامعة قانوناً خاصاً يحدد أهدافها وطريقة إدارتها ، وذلك كمخرج للعائق الدستورى ، وبسبب عدم دستورية الدعوة للجامعة الأهلية تم إرجاء تنفيذها . [٢]

وفى عام ١٩٧٩ أعلن وزير التعليم (د . حسن إسماعيل) فى مجلس الشعب أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيرى يجب أن يتم ،

١- لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر من كمال الدين حسين إلى أحمد فتحى سرور"، الأهرام الاقتصادى، عدد ٢٧ / ١ / ١٩٩٢، ص ٦٠ .

٢ – لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر – لمن ؟ " ، الأهرام الاقتصادى ، عدد ٢٧ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ٦٠ .

ويجب أن يوجه لخدمة أفراد المجتمع ويسهم فى عملية التنمية[1]. ولقد ناقش مجلس الشعب هذا الموضوع حيث عقدت ثلاث جلسات استماع يومى ٦ ، ٧ فبراير ١٩٧٩ ، ويوم ٤ مارس ١٩٧٩ ، حضرها وزير التعليم والبحث العلمى والثقافة ونخبة من رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات وأساتذة الجامعات ورجال الفكر فى مصر ، واستمرت جلسات الاستماع مدة عشر ساعات ، تم الاستماع فيها إلى (٣٥) متحدثا، ولقد اتجهت غالبية منهم إلى تأييد فكرة إنشاء الجامعة الأهلية ، وانتهى الأمر إلى الموافقة على الفكرة –من خلال اللجنة المختصة –فى الفصل التشريعى الثانى فى دور الانعقاد العادى الثالث عام ١٩٧٩[2] . على أساس أن إنشاء الجامعة الأهلية ضرورة لا تخالف مبادئ الدستور فى المساس بتكافؤ الفرص أو مجانية التعليم ، ذلك لأن الدستور إذا كان ينص على مجانية التعليم فإن النص قد قرر بوضوح أن هذه المجالات تقتصر على مؤسسات الدولة التعليمية.ويستفاد من هذا النص أمران : [3]

الأمر الأول : إن المجانية مقصورة على مؤسسات الدولة التعليمية .

الأمر الثانى : إن المشروع الدستورى قد افترض وجود مؤسسات تعليمية لا تتبع جهاز الدولة تبعية مباشرة ، وإن كانت تخضع للإشراف العلمى للدولة ، وهذا هو الذى جرى عليه العمل ونظمته القوانين قبل دستور

---

١ – شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى " ، مرجع سابق، ص ٩٦ .

٢- جمهورية مصر العربية : مكتبة التشريعات العربية : مذكرة إيضاحية لقرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، ص ٥ .

٣ – المرجع السابق ، ص٦ .

١٩٧١ ، وفى ظل هذا الدستور وجدت المدارس الخاصة الابتدائية والثانوية والمعاهد الفنية الخاصة فى إطار القانون المنظم للتعليم الخاص، كما وجدت المعاهد العليا الخاصة ، والتى ينظمها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠م ، وهكذا يتبين بوضوح لا لبس فيه أن المجانية التى نص عليها الدستور مقصورة على الجامعات الحكومية باعتبارها مؤسسات الدولة التعليمية . ولا تتعدى ذلك إلى مجال الجامعات الخاصة باعتبارها ليست مؤسسات الدولة التعليمية .

وترتيبا على ذلك فإن الرأى الدستورى السليم لا يرى أن الدستور قد منع أو حظر إنشاء جامعات خاصة ، غير أن تصادم الآراء من قبل المؤيدين والمعارضين أدى مرة أخرى إلى تأجيل المشروع . ليشهد صعودا جديدا فى الثمانينيات كما سيرد فيما يلى .

رابعا : الجامعة الخاصة فى الثمانينيات (١٩٨١ - ١٩٨٩م)

لقد شهد عقد الثمانينيات صعودا جديدا لفكرة إنشاء الجامعة الأهلية، حيث أوصى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا عام ١٩٨١م بأن ينظر فى إنشاء جامعة أهلية على أن تكون فكرة إنشائها موازية للإصلاح الجامعى وليست بديلا عنه ، وأن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع العربى والأهلى ، متحررة من القيود والروتين ، وعلى أحدث الأسس العلمية ، ويكون غرضها الأساسى تزويد الوطن العربى أولا والبلاد النامية ثانيا بالتخصصات التى قد لا تتمكن الجامعات الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، وأن يمثل فى مجلس إدارتها

كبار المشتغلين بالتعليم الجامعى بطريقة يتفق عليها فى النظام الأساسى للجامعة . (١)

وفى عام ١٩٨٦م تم إحياء المشروع عن طريق دعوة وزير التعليم العالى لإنشاء " جامعة تكنولوجية " يدرس فيها مواد علمية محددة فى التخصصات التكنولوجية النادرة وغير النمطية (٢) . ويكون تمويلها عن طريق شركة مساهمة تطرح أسهمها للمواطنين بجانب التبرعات والقروض وغيرها من الوسائل ، ولكن لم يتحقق من الفكرة الجديدة إلا إنشاء كلية للتكنولوجيا فى مدينة ٦ أكتوبر بمصروفات . (٣)

وفى عام ١٩٨٧ وتحديدا فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ ، ناقش مجلس الشعب مرة أخرى موضوع ازدياد ظاهرة سفر المصريين إلى الجامعات العربية والأجنبية ، للحصول على أماكن للتعليم بها فى نوعيات معينة من التخصصات العلمية خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينات ، والتأكيد مرة أخرى على الأخذ بفكرة إنشاء الجامعة الأهلية فى مصر .(٤)

---

١ - جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : سياسة التعليم – مبادئ ودراسات وتوصيات ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١ ، ص ص ٢١٨ – ٢١٩ .

٢- سامية السعيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة١٩٩٢، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٣- لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر – لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٤- جمهورية مصر العربية ، مكتبة التشريعات العربية : مذكرة إيضاحية لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

وفى ٩ نوفمبر ١٩٨٨م أعلن وزير التعليم قبوله بإنشاء جامعة أهلية ، إذا كانت ستلبى حاجة المجتمع لتخصصات تفتقر إليها الجامعات الحالية ، وتخفف عن كاهل ميزانية الدولة ، وأنه يوافق على إنشاء هذه الجامعة باعتبار أن النشاط الأهلى مسموح به فى التعليم مشيرا فى ذلك الوقت إلى وجود المعاهد الخاصة العليا منذ عام ١٩٧٠م ، ويستطرد قائلا : إن مشروع الجامعة الأهلية محاولة لجذب رؤوس الأموال العربية من خلال تعليم الطلبة الوافدين ، وإعطاء فرصة أمام طلبة الثانوية العامة الحاصلين على مجموع قليل للالتحاق بالمؤسسات التعليمية فى مصر ، والتخلص من ظاهرة عودة المصريين للجامعات المصرية بعد عام واحد من الدراسة بالخارج . (١)

وقد لاقى الرأى السابق لوزير التعليم قبولا من مجلس رؤساء الجامعات ، الأمر الذى كان من شأنه الإسراع بخطى أكبر نحو تنفيذ المشروع .

وفى أغسطس عام ١٩٨٩م أعلن عن موافقة وزير التعليم بشأن اقتراح تقدمت به جمعية " اقرأ " (*) التى يرأسها جماعة من السعوديين لإنشاء جامعة أهلية بمدينة السادات (٢) . وبعد يومين فقط صرح الوزير بأنه موافق من حيث المبدأ على إنشاء جامعة أهلية فى مصر – بناءً على

---

١ – جريدة الوفد المصرية فى ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ ، ص ٦ .

* جمعية " اقرأ " : جمعية سعودية يترأسها سعودى ولها مجلس إدارة يضم بعض الشخصيات المصرية وقد أشهرت هذه الجمعية فى ٩ إبريل من عام ١٩٨٩ .

٢ – عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤ .

مشروع جمعية " اقرأ " – بمصروفات تقدر بنحو عشرة آلاف جنيها مصريا تسدد سنويا، غير المصروفات الإضافية ، وهى جامعة للعلوم والتكنولوجيا مقرها مدينة السادات (**) وتبدأ الدراسة بها فى العام الجامعى ٩٠ / ١٩٩١م. (١)

ويتضح من ذلك أن الدولة قد آزرت الدعوة لإنشاء جامعات أهلية بمصروفات أكثر من ذى قبل ، إلا أن هذه الدعوة منيت كسابقاتها بالفتور ، لتقوى مرة أخرى فى التسعينيات ، ولكن فى هذه المرة كان العزم مؤكدا على ضرورة أن يرى مشروع الجامعة الأهلية النور كما سيتبين فيما يلى :

خامسا : نشأة الجامعات الخاصة المصرية فى التسعينيات (١٩٩٢م)

فى جميع المرات السابقة كان الحماس يتجدد كلما تجدد الحديث عن مشكلة التعليم فى مصر ، وعاما بعد عام كانت مشاكل التعليم تلقى بثقلها الكبير على كاهل الدولة والأفراد معا ، إلى أن أصبحت فى مقدمة الهموم الكبرى التى تشغل الرأى العام المصرى فى أوائل التسعينيات . فقد أصبح هناك إجماع على أن التعليم فى مصر قد وصل إلى مرحلة من التدهور تنذر بكارثة ، وأن الحاجة أصبحت ماسة لإعادة النظر كلية فى أهداف التعليم وطريقته ، خاصة فى ظل سياسة الخصخصة التى تبنتها الدولة مسايرة لنهجها الرأسمالى الجديد.

وفى هذا الإطار تجددت الدعوة إلى إنشاء الجامعة الأهلية ، ولكنها هذه المرة بمبادرات فردية ساندتها الدولة فى وقت لاحق ، وصاحب

** مدينة السادات : تقع فى منتصف الطريق تقريبا بين القاهرة والإسكندرية .

٢ – شبل بدران : " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى "مرجع سابق ، ص ٩٩ .

الدعوة هذه المرة هو الكاتب الصحفى "مصطفى أمين " الذى طرحها من خلال عموده اليومى " فكرة " فى جريدة الأخبار ، وذلك فى أكتوبر ١٩٩١م ، ومن جانبه خصص مليون جنيها مصريا من مشروع ليلة القدر الذى يتبناه، وذلك كبداية للاكتتاب فى إنشائها ، وسرعان ما استجاب عدد من رجال الأعمال والهيئات لدعوته ، ووصل الرقم إلى خمسة (٥) ملايين جنيها مصريا ، وفى نفس الوقت ساند المهندس حسب الله الكفراوى – وزير الإسكان والتعمير آنذاك – دعوة مصطفى أمين وتحمس لها بشدة ، وخصص مكانا للجامعة المقترحة فى مدينة السادات . [١]

وفى هذا الصدد وخلال شهر نوفمبر ١٩٩١ أبدى الرئيس " محمد حسنى مبارك " فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى ملاحظات هامة حول قضية الجامعة الخاصة. حيث أكد أنها لابد وأن تكون جامعة شعبية التمويل ولا دخل للحكومة بها ، وطالب الرئيس من الجميع أن يشاركوا بالحوار حول كل ما يتعلق بهذه الجامعة . [٢]

وبينما اشتد الحوار مجددا بين المؤيدين والمعارضين للفكرة – مثلما كان الحال فى المرات السابقة – آزرت الدولة الدعوة هذه المرة بشكل أكثر من ذى قبل ، ويبدو أن عقبة التمويل التى كانت أحد الأسباب الرئيسة لإفشال الدعوة فى المرات السابقة أصبح من الممكن حلها فى الوقت الراهن مع ازدياد عدد القادرين والأغنياء ورجال الأعمال الذين سيكتتبون فى تأسيس الجامعة ، الأمر الذى شجع الحكومة على المضى فى تنفيذ وتطبيق شروط وبرامج توجهها الأيديولوجى الجديد ، وهو

---

١ – لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر – لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
٢ – جريدة الأخبار المصرية فى ٢٠ / ١١ / ١٩٩١ ، ص ٤ .

التوجه الرأسمال الليبرالى تمشيا مع النظام العالمى الجديد ليصل هذا التطبيق – فى عملية الخصخصة – إلى التعليم الجامعى .

ولذلك أبدت القيادة السياسية ممثلة فى رئيس الجمهورية ، اهتماما ملحوظا بمتابعة ودراسة فكرة إنشاء الجامعة الخاصة وأسلوب تنفيذها ، وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض حضرها وزيرى الإسكان والتعمير ، والتعليم ، ورئيس مجلس الشعب ، ورئيس مجلس الشورى . [١]

وفى عام ١٩٩٢م أحال مجلس الشعب بجلسته المنعقدة فى مساء يوم ١٥إبريل١٩٩٢م، مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة إلى لجنة التعليم والبحث العلمى لبحثه وتقديم تقرير عنه للمجلس ، فعقدت اللجنة اجتماعين لنظره يوم ١٦ إبريل ١٩٩٢م (اليوم التالى) صباحا ومساءا ، حضرهما مندوبين عن الحكومة [٢] . وبعد أن نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية أجريت بعض التعديلات أهمها : [٣]

- تعديل نص المادة السابعة والذى جاء بمشروع القانون على النحو التالى : " ... ويجب أن يكون رئيس الجامعة أو أحد نوابه من المصريين " إلى ".... ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا " .

---

١ – لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر – لمن ؟ " ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٢ – جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة – دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد " ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

٣ – جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : " تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الفصل التشريعى السادس ، دور الانعقاد الأول ، مضبطة الجلسة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ .

- الاتفاق على ضرورة عدم النص فى القانون على تحديد الحد الأدنى للقبول بهذه الجامعة – الخاصة – حيث نصت الفقرة (هـ) فى المادة الثالثة من مشروع القانون على : " ... ألا تقل نسبة الدرجات الحاصلين عليها فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها عن (٦٥ %) من مجموع الدرجات بما يحقق تكافؤ الفرص " .

ووافقت لجنة التعليم بمجلس الشعب بالإجماع على مشروع إنشاء الجامعات الخاصة حيث أعلن أعضاء اللجنة تأييدهم لإنشاء الجامعة لغلق الأبواب الخلفية أمام التحاق الطلبة المصريين بالجامعات الأجنبية ، وتوفير العملات الصعبة لمصر . ولاستصدار قانون بشأن الجامعات الخاصة يلزم أولا عرض مشروع القانون على مجلس الشعب لمناقشته وأخذ الموافقة عليه ، كما سيتضح فيما يلى :

مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية :

بعد موافقة لجنة التعليم بمجلس الشعب بالإجماع على مشروع إنشاء الجامعات الخاصة، تم عرض مشروع القانون على مجلس الشعب لمناقشته ، ودار حوار واسع فى الرأى العام حول إنشاء هذه الجامعات ، شارك فيه عدد من المسئولين وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين ورجال الأعمال وأعضاء المجلس ، وانقسم الحوار بين مؤيد ومعارض – مثلما كان يحدث فى المرات السابقة – غير أن العزم فى هذه المرة كان مؤكدا على ضرورة أن يرى المشروع النور .

فقد نوقش المشروع خلال جلستين : الأولى رقم (١٠٦) بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ وأخذت خلالها موافقة أعضاء المجلس على مشروع

القانون من حيث المبدأ .[1] والجلسة الثانية رقم (١٠٧) بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ اختتم بها مجلس الشعب دورته البرلمانية بالموافقة نهائيا على مشروع قانون إنشاء الجامعات الخاصة . وذلك بعد مناقشة سريعة طرح خلالها بعض النواب عدة تحفظات ومخاطر قد تترتب على إنشاء مثل هذه الجامعات ، كما وافق المجلس خلال هذه الجلسة على إدخال التعديلات عليه وأهمها حذف الفقرة (هـ) من المادة الثالثة ، وتعديل نص المادة السابعة [2].- سبقت الإشارة إلى ذلك آنفا – وقد رأس الجلسة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس.[3]

وبناءً على موافقة مجلس الشعب أصدر الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة فى ٢١ المحرم ١٤١٣هـ الموافق ٢٢ يوليو ١٩٩٢م، ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٩٢م.[4]

وتضمن القانون إحدى عشرة مادة ، ونصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة فى

---

١ – عصام الدين هلال : " الجامعات المصرية الخاصة فى إطار اللحظة التاريخية الراهنة " ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

٢ – جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الفصل التشريعى السادس ، دور الانعقاد الثانى ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٧) بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٩ ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

٣ – جريدة الأهرام المصرية فى ٢٠ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ٧ .

٤ – القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة الرسمية العدد (٣١) تابع، بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٩٢ ، ص ص ١١ – ١٤ .

رأس مالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناءً على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء" [1].

ورغم صدور قانون إنشاء الجامعات الخاصة عام ١٩٩٢ فإن هذه الجامعات لم تبدأ عملها إلا فى العام الجامعى ٩٦ / ١٩٩٧م كما سيتبين فيما يلى :

بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (٩٦ / ١٩٩٧م) :

على الرغم من صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة فإن الأمر تطلب أربع سنوات كاملة من المحاولات للحصول على موافقة وزارة التعليم ثم مجلس الوزراء تنفيذا لما جاء بالمادة الأولى – سالفة الذكر –من القانون ، إلا أن مجلس الوزراء بادر فى أغسطس عام ١٩٩٦ بالموافقة على إنشاء أربع جامعات خاصة دفعة واحدة وفى جلسة واحدة وهى جامعات : ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، وفى نفس العام (١٩٩٦) صدر لكل جامعة قرار من رئيس الجمهورية بالإنشاء ، مما دفع بجريدة الأهرام المصرية أن تكتب هذه الفقرة تحت عنوان " ولادة غير شرعية " [2]. لما فيها من مخالفة لما جاء بالمادة الأولى من القانون (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث

١ – المرجع السابق ، المادة الأولى ، ص ١١ .

٢ – جريدة الأهرام المصرية فى ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٢٩ .

يجب أن تسبق موافقة مجلس الوزراء موافقة وزير التعليم ، إلا أن مجلس الوزراء قد وافق على إنشاء هذه الجامعات الأربع دون انتظار لموافقة وزير التعليم ، الأمر الذى تتضح معه قوة الإرادة لحسم هذا الموضوع .

وعلى أية حال فقد بدأت الجامعات الأربع – سالفة الذكر – معا فى فتح أبوابها واستقبال الطلبة فى عام جامعى واحد وهو العام الجامعى ٩٦ / ١٩٩٧م ، وبدأ بذلك زحف المال الخاص على التعليم الجامعى مع تقلص دور الدولة عن مسئولياتها التعليمية فى ظل الخصخصة ، ففى عام ٢٠٠٢م صدر قرارين جمهوريين بإنشاء جامعتين جديدتين هما : الجامعة الفرنسية ، والجامعة الألمانية ، وقد بدأت الدراسة بالجامعة الفرنسية فى أكتوبر ٢٠٠٢م ، بينما بدأت الدراسة بالجامعة الألمانية فى أكتوبر ٢٠٠٣م[١] . هذا إضافة إلى جامعات خاصة صدر بإنشائها قرارات من رئيس الجمهورية وأخرى وافق مجلس الجامعات الخاصة على إنشائها (تحت التأسيس) وسوف يتضح ذلك فيما بعد عند الحديث عن تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية ، ولأنه لا يمكن الفصل بين النظام التعليمى بمشكلاته وتحدياته ، وبين واقع المجتمع ، بل يمكننا القول إن النظام التعليمى يعكس من خلال بنيته ووظائفه وأهدافه ، ما يسود المجتمع من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ، لذا فإن الباحث يتوقع أننا سنشهد مزيدا من الجامعات الخاصة فى مصر ، وذلك استنادا إلى عدة أسباب أهمها :

---

١ – جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات ، بيان إحصائى بالجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .

١- اتجاه الدولة نحو سياسة الخصخصة ، وتقلص دورها عن مسئولياتها والتزاماتها التعليمية وتركها للقطاع الخاص والمبادرات الأهلية والفردية ، وبالتالى استمرار زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال على التعليم وعلى أنواع معينة من هذا القطاع ، يقل فيها تكلفة المتعلم ويزداد عائد الربح . ومن الأمور التى بدأت بها الدولة فى هذا الاتجاه نذكر : أنظمة التعليم المفتوح ، الانتساب الموجه ، والتدرج فى زيادة المصروفات الدراسية عاما بعد عام - فى نظام التعليم المفتوح بلغ عدد المقيدين فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٣ (٥١) ألف طالبا وطالبة ، وفى نظام الانتساب الموجه بلغ عدد المقيدين (٢٩٨) ألف طالبا وطالبة يمثلون (٢٤%) من إجمالى المقيدين بالجامعات المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ - [1] . وهى أمور تسللت دون حوار قومى لترسيخ الأيديولوجيا الرأسمالية فى مجال التعليم سعيا للحاق بالسوق الرأسمالى العالمى .

٢- تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم بصفة عامة وعلى التعليم الجامعى بصفة خاصة، مع وجود الزيادة العالية والمطردة فى السكان ، الأمر الذى يؤدى إلى اندفاع أعداد كبيرة من التعليم الأساسى نحو التعليم الثانوى ثم الجامعى . ويشهد على ذلك أن

١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : إنجازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى مجال التعليم الجامعى والعالى (١٩٨٢ - ٢٠٠٣) ، مرجع سابق،ص ٩.

الاتجاه العام للطلبة المقبولين بالجامعات قد تميز بالتزايد ، حيث بلغ أعداد المقبولين من حملة الثانوية العام فـــى عـــام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ نحو (٢٤٢) ألف طالبا وطالبة ، مقابل (٩١) ألـــف طالبا وطالبة فـــى عـــام ٨١ / ١٩٨٢ بنـــسبة زيـــادة قـــدرها (١٦٦%)، وبالنسبة لشريحة السكان (الفئة العمرية ١٨ – ٢٣ عاما) فقد بلغت نسبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى حوالى (٣٠,٥%) فى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ فى حـــين كانـــت النـــسبة المناظرة فى عام ٨٥ / ١٩٨٦ حوالى (١٦,٩%) [١] .

٣- إن سياسة تحرير الاقتصاد المصرى – فى ظل الوضع العالمى الراهن – تعايش نزعة قوية لسرعة تدويل النظام الرأسمالى وما يستتبعه من عمليات إدماج لكافة مجتمعـــات العـــالم الثالـــث ، ومحاولة شد الأنظمة الاشتراكية – المتهاويـــة – إلـــى الـــسوق الرأسمالى العالمى .

وفيما يلى تعريج على تطور أعداد الجامعات الخاصة المـــصرية عله يكون شاهدا على صدق هذا التوقع .

تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية :

بدء ميلاد الجامعات الخاصة المصرية عام ١٩٩٦م بأربع جامعات دفعة واحدة تلى ذلك وفى عـــام ٢٠٠٢م مـــيلاد الجـــامعتين الفرنـــسية والألمانية ، ليصبح بذلك عدد الجامعات الخاصة المصرية ست جامعات قائمة فى الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢م .

---

١ – المرجع السابق ، ص ٦ .

وفى عام ٢٠٠٤م وافق مجلس الجامعات الخاصة بجلسته المنعقدة فى ٢٤ مايو ٢٠٠٤م وذلك من حيث المبدأ على إنشاء ثلاث جامعات خاصة جديدة هى : جامعة الأهرام الكندية ، الجامعة المصرية البريطانية، وجامعة النيل للدراسات العليا . [١]

كما صدر فى نفس العام (٢٠٠٤م) قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء جامعة خاصة باسم " الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات " ويكون مقرها : القاهرة – المعادى الجديدة (وتعمل الآن فى مقرها المؤقت: القاهرة – المقطم – الهضبة الوسطى) وبدأت بها الدراسة فى العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وتتكون إلى الآن من كليتين هما : كلية علوم الكمبيوتر ، كلية إدارة الأعمال . [٢]

وفى عددها الصادر فى ١ / ٧ / ٢٠٠٥ طالعتنا جريدة الأهرام المصرية بأن مجلس الجامعات الخاصة قد أقر بشكل نهائى إنشاء ست (٦) جامعات خاصة جديدة ، سبق له الموافقة المبدئية على إنشائها بعدما انتهت من تقديم تقاريرها المالية والإدارية والهندسية والعلمية التى تؤكد جدية البعد التعليمى والعلمى ، ووافق المجلس على أن تبدأ هذه الجامعات الست فى تقديم أوراقها النهائية ، وهذه الجامعات هى : جامعة طيبة (النهضة) ، جامعة سيناء للتنمية ، جامعة الجمهورية للثقافة والعلوم، الجامعة المصرية الروسية، جامعة القاهرة الجديدة (المستقبل) ،

١- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر – الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٢ - جريدة الأهرام المصرية فى ١٧ / ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

جامعة فاروس . هذا ومن المقرر أن يقوم مجلس الجامعات الخاصة برفع تقارير عن هذه الجامعات إلى مجلس الوزراء لدراستها وإقرارها تمهيدا لاستصدار القرارات الجمهورية الخاصة بإنشائها . [١]

وترتيبا على ذلك يتضح أن عدد الجامعات الخاصة المصرية ، قد تطور من أربع (٤) جامعات عام ١٩٩٦ ، ليصل إلى أربعة عشر (١٤) جامعة حتى عام ٢٠٠٦ (حتى الآن) ، منها تسع (٩) جامعات قائمة وتعمل ، وجامعة واحدة صدر بإنشائها قرارا جمهوريا ولم تبدأ بها الدراسة بعد ، وأربع (٤) جامعات أخرى جارى اتخاذ إجراءات استصدار قرارات جمهورية بإنشائها ، وفيما يلى بيانا بهذه الجامعات الأربعة عشر يوضح اسم الجامعة ، ومقرها ، والقرار الجمهورى الصادر بإنشائها وتاريخ بدء الدراسة بها .

جدول (٦)

بيان بالجامعات الخاصة المصرية

يوضح اسم الجامعة ، ومقرها ، والقرار الجمهورى الصادر بإنشائها ، وتاريخ بدء الدراسة بها طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ [٢]

---

١ - جريدة الأهرام المصرية ، عدد ١/ ٧ / ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

١ - جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : **بيان إحصائى بالجامعات الخاصة المصرية طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦** .

م	اسم الجامعة	مقرها	رقم القرار الجمهورى بالإنشاء وتاريخه	تاريخ بدء الدراسة
١-	٦ أكتوبر	الجيزة- مدينة ٦ أكتوبر	٢٤٣ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٢-	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	الجيزة- مدينة ٦ أكتوبر	٢٤٤ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٣-	مصر للعلوم والتكنولوجيا	الجيزة- مدينة ٦ أكتوبر	٢٤٥ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٤-	مصر الدولية	القاهرة – مدينة العبور	٢٤٦ لسنة ١٩٩٦	١٩٩٦
٥-	الفرنسية فى مصر	القاهرة – مدينة الشروق	٢٦ لسنة ٢٠٠٢	٢٠٠٢
٦-	الألمانية بالقاهرة	القاهرة – القاهرة الجديدة	٢٧ لسنة ٢٠٠٢	٢٠٠٣
٧-	الأهرام الكندية	الجيزة- مدينة ٦ أكتوبر	٣٩٣ لسنة ٢٠٠٤	٢٠٠٥
٨-	البريطانية فى مصر	القاهرة – مدينة الشروق	٤١١ لسنة ٢٠٠٤	٢٠٠٥
٩-	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	القاهرة – المقطم	٤٣٠ لسنة ٢٠٠٤	٢٠٠٥
١٠-	سيناء	شمال سيناء – العريش ، الإسماعيلية – القنطرة شرق	٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥	لم تبدأ حتى الآن

١١-	فاروس	الإسكندرية – سموحة	جارى اتخاذ إجراءات استصدار قرارات جمهورية بإنشائها	
١٢-	المصرية الروسية	القاهرة – مدينة بدر		
١٣-	المستقبل (القاهرة الجديدة)	القاهرة – القاهرة الجديدة		
١٤-	النهضة (طيبة)	بنى سويف – بنى سويف		

ويتضح من الجدول رقم (٦) أن بداية الجامعات الخاصة المصرية – فى تسعينيات القرن العشرين – كانت قوية ، حيث بدأت بأربع جامعات دفعة واحدة فى عام ١٩٩٦ ، تلاها وفى غضون خمس سنوات فقط من عملها ، صدور قرارين جمهوريين بإنشاء جامعتين جديدتين (الفرنسية ، والألمانية) فى عام ٢٠٠٢ ، وفى عام ٢٠٠٤ صدرت ثلاثة قرارات جمهورية بإنشاء ثلاث جامعات أخرى ، تلى ذلك وفى عام ٢٠٠٥ قرار جمهورى بإنشاء جامعة سيناء ، بالإضافة إلى جملة من الموافقات المبدئية على إنشاء جامعات خاصة جديدة منها أربع جامعات جارى اتخاذ إجراءات استصدار قرارات جمهورية بإنشائها.

وإن دل ذلك على شئ فإنه يدل على أن الدولة قد رفعت بالفعل وبقوة شعار خصخصة التعليم الجامعى ، مسايرة للنظام العالمى الجديد ، الذى يشجع اقتصاديات السوق والمنافسة بالتحول نحو الخاص ، وتكاملا مع ذلك فإن الباحث يتوقع امتداد هذا التوجه إلى التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة ، لتقتصر مجانية التعليم الحقيقية على التعليم الأساسى (الابتدائى + الإعدادى) فقط.

كما يتضح أيضا من الجدول رقم(٦) أن الجامعات التسع العاملة– حتى الآن – مركزة فى محافظتين فقط (القاهرة والجيزة) ، وهذا يشير

إلى ضرورة توزيع ما يستجد من جامعات خاصة على مدن الجمهورية المختلفة ، خاصة المدن الجديدة ، الأمر الذى قد يساعد فى تخفيف العبء المادى والنفسى (بسبب اغتراب الطلبة) على أولياء الأمور من ناحية ، كما يساعد على الجذب السكانى للمدن الجديدة من ناحية أخرى ، وقد يكون فى توزيع جامعات : سيناء ، وفاروس ، والنهضة على محافظات أخرى غير القاهرة والجيزة ما يؤيد ذلك .

وإذا كان الرأى الدستورى السليم لا يرى أن الدستور قد منع أو حظر إنشاء جامعات خاصة – سبق توضيح ذلك فى هذا الفصل عند الحديث عن الجامعات الخاصة فى السبعينيات – فإن إنشاء مثل هذه الجامعات مع ذلك يجب أن يظل مرهونا بموافقة صريحة من الدولة ، ويظل مرهونا أيضا بإشراف الدولة على تلك الجامعات إشرافا لا يخل باستقلالها من ناحية ، ولا يخرجها عن إطار النظام العام فى الدولة وحاجات المجتمع من ناحية أخرى ، وأمام كلُ هذه الاعتبارات كان من الضرورى وضع قوانين ولوائح لتنظيم هذه الجامعات والعمل بها ، وفيما يلى تعريجا على هذه القوانين واللوائح .

القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية :

لتنظيم الجامعات الخاصة المصرية والعمل بها صدرت عدة قوانين ولوائح أهمها : القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ ، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ ، ضوابط إنشاء الجامعات الخاصة ، وفيما يلى نشير إلى كل منها :

أ - القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ [١]

كان من الضرورى وضع قانون مستقل ينظم الجامعات الخاصة المصرية بعيدا عن نطاق القوانين القائمة وخاصة القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ، والقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

وترتيبا على ذلك صدر القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ٢٢ / ٧ / ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، وتضمن إحدى عشرة مادة ، نصت المادة الأولى منه على أنه " يجوز إنشاء جامعات خاصة ، تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأس مالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسى تحقيق الربح ، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قررا من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء " .

وحدد القانون فى مادته الثانية أهداف الجامعة وذلك على النحو التالى نصه :

" تهدف الجامعة إلى الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير ، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة " .

كما حددت المادة الثالثة شخصية ومكونات الجامعة وذلك على النحو التالى نصه:

---

١ - ملحق (١)

" يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام وكليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية " .

ب – اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ [١]

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، وفى عام ٢٠٠٢ تم تعديل هذه اللائحة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه .

وتضمنت هذه اللائحة سبعة أبواب تحمل العناوين التالية (على الترتيب) : مجلس الجامعات الخاصة ، إجراءات إنشاء الجامعات الخاصة ، القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس ، شئون الطلاب ، الشئون المالية ، العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة، صندوق التعليم الجامعى الخاص .

ونظرا لأهمية دور مجلس الجامعات الخاصة (الباب الأول من اللائحة) والمتمثل فى اشتراكه فى تسيير غالبية المواد الواردة فى الأبواب الستة الأخرى من اللائحة ، ولكونه هو المختص بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعى الخاص – كما ورد باللائحة – لذا يصبح من الضرورى أن نعطى له مساحة توضيحية أوفر وذلك فيما يلى :

---

١ – قرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر ، بتاريخ ٤ / ٨ / ٢٠٠٢ ، ص ص ٥ – ١٦ .

مجلس الجامعات الخاصة :

تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة سبعة أبواب اختص الباب الأول منها بمجلس الجامعات الخاصة والذى جاء فى مادتين : المادة الأولى تناولت كيفية تشكيل هذا المجلس بينما اهتمت المادة الثانية بتوضيح اختصاصاته وهى كما يلى : [١]

يختص المجلس بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعى الخاص فى إطار التخطيط العام للتعليم العالى والعمل على توجيه هذه السياسة بما يتفق مع حاجة البلاد ، والتنسيق فيما بين الجامعات الخاصة وفيما بينها وبين الجامعات الحكومية ، وله على وجه الخصوص ما يأتى :

١ – فحص طلبات إنشاء الجامعات الخاصة للتحقق من استيفائها للضوابط الواردة بقانون إنشاء الجامعات الخاصة وهذه اللائحة ، وبخاصة :

أ- مدى قدرتها على الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى ، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات ، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير ، وتوفير أحداث الأجهزة المتطورة .

ب-توافر الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق أهداف الجامعة قبل البدء فى مزاولة نشاطها ، وبما يضمن استمرار هذا النشاط.

---

١ – المرجع السابق ، ص ص ٨ – ٩ .

٢- اقتراح وسائل التعاون بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية والجامعات الأجنبية .

٣- اقتراح تطوير نظم الامتحانات .

٤- تحديد أعداد المقبولين سنويا بالكليات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية بالجامعات الخاصة بما يتناسب ويضمن حسن سير العملية التعليمية .

٥- متابعة نشاط الجامعات الخاصة وتقييم أدائها وفقا للمعايير والقواعد والإجراءات التى يضعها المجلس ، والتقارير الدورية التى يعرضها مستشارو تلك الجامعات ممثلو الوزير المختص (وزير التعليم العالى) ، ويجوز نشر نتائج هذه التقارير فى النشرات الصادرة عن وزارة التعليم العالى .

٦- دراسة أسباب ما يتكشف من أوجه قصور نشاط الجامعات الخاصة عن أداء رسالتها، واقتراح وسائل إزالة هذه الأسباب ، وعلاج آثارها .

٧- دراسة ما يعرض على المجلس من حالات مخالفة الجامعة الخاصة للقانون أو لهذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها أو قرارات المجلس ، واقتراح التدابير الكفيلة بإزالة أسباب المخالفة.

٨- إعداد الدراسات المتعلقة بمعادلة الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعات الخاصة بتلك التى تمنحها الجامعات الحكومية ، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .

وجدير بالذكر أن مجلس الجامعات الخاصة قد اتخذ مجموعة من

الإجراءات والتدابير لتصحيح المسار بالجامعات الخاصة ، بما فى ذلك إنشاء لجان المتابعة الميدانية ، وتوفير التدريب العملى لكليات الطب بتلك الجامعات ، وتحديد أعداد المقبولين ، ووضع دليل للقبول بالجامعات الخاصة لتعريف الطلبة بالفرص المتاحة والشروط اللازمة للالتحاق وتوفير معلومات كافية عن الجامعة . هذا بالإضافة إلى إنشاء مكتب قبول الجامعات الخاصة بموجب القرار الوزارى رقم ٢٩٧ لسنة ٢٠٠٣م[١]. والذى كان له دور فى تلافى الكثير من التجاوزات فى قبول الطلبة ببعض الجامعات الخاصة .

فقد ثبت فى العام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وقوع مخالفات فى قبول الطلبة بكل من جامعة ٦ أكتوبر ، وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا سواء فى أعداد المقبولين أو الحد الأدنى لمجموع الدرجات الذى حدده مجلس الجامعات الخاصة لكل كلية . حيث كان من المقرر لجامعة ٦ أكتوبر قبول (٣٤٠٠) طالبا وطالبة إلا أنها قبلت (٤٨٠٦) طالبا وطالبة منهم (٢٨٩) طالبا وطالبة أقل من الحد الأدنى للقبول فى كليات :

الطب والجراحة (١١) ، والصيدلة (١٤١) ، العلاج الطبيعى (١٨)، طب الأسنان (٣٥)، الهندسة (٢٢)، اللغات والترجمة(٤) ،

١- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر – الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

الاقتصاد والإدارة (١٥) ، التربية (٢٣) ، الإعلام (١٢) ، العلوم الاجتماعية (٦) ، السياحة والفنادق (٢) طالبا وطالبة .[١]

كما كان من المقرر لجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا قبول (٢٤٠٠) غير أنها قبلت (٢٤٣١) طالبا وطالبة منهم (٣٦٢) طالبا وطالبة دون الحد الأدنى للقبول فى كليات :

الطب والجراحة (٧)، الصيدلة (١٨٢)، العلاج الطبيعى(٢٦) ، طب الأسنان (٢٣) ، الهندسة (٢٤) ، الحاسب الآلى (١١) ، اللغات والترجمة (٣) ، الاقتصاد والإدارة (٣٢) ، الإعلام (٥٤) طالبا وطالبة .[٢]

ويتضح من الإحصاءات السابقة أن غالبية الأعداد المقبولة دون الحد الأدنى تركزت فى كليتى الصيدلة بالجامعتين المذكورتين . وبناءً على هذه المخالفات ، وفى أكتوبر ٢٠٠٢ صدر - بعد انتهاء مهلة تصحيح الأوضاع - قرار مجلس الجامعات الخاصة بإيقاف قبول طلبة جدد بكليتى الصيدلة بالجامعتين فى العام الجامعى التالى٢٠٠٣/٢٠٠٤.[٣]

---

١ - جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة ٦ أكتوبر للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

٢- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عن الأعداد المقررة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣.

٣ - جريدة الأهرام المصرية فى ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٤ ، ص ٢٥ .

وجدير بالذكر أن جامعة ٦ أكتوبر – هى وبقية الجامعات الخاصة الأخرى – قد التزمت بعد ذلك بالضوابط والقرارات التى اتخذها مجلس الجامعات الخاصة بشأن تسوية أوضاع الطلبة المخالفين ، ولم يخرج عن هذا الالتزام سوى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والتى لم توفق أوضاعها ، رغم توجيه مجلس الجامعات الخاصة إنذاراً لها وإعطائها المهلة الكافية لتلافى هذه السلبيات بتسوية أوضاع هؤلاء الطلبة (المخالفين) حيث قرر د. مفيد شهاب– وزير التعليم العالى ورئيس مجلس الجامعات الخاصة آنذاك – السماح للطلبة الذين تم قبولهم بكليات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بالمخالفة لقرار مجلس الجامعات الخاصة بالتحويل إلى أى كلية حكومية بأى جامعة بشرط أن يتفق مجموع الطالب فى الثانوية العامة مع الحد الأدنى للقبول بهذه الكلية ، أو التحويل إلى أى كلية خاصة أخرى بنفس الجامعة إذا كانت هذه الكلية لم تستوف الأعداد المقررة لها ، أو إلى أى جامعة خاصة أخرى.[١]

إلا أن جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا لم تبذل أى جهد لتسوية أوضاع الطلبة المخالفين ، بل وطعنت على قرار مجلس الجامعات الخاصة – بإيقاف القبول بكلية الصيدلة فى العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤– أمام محكمة القضاء الإدارى والتى أصدرت فى ٨ يوليو ٢٠٠٣ حكما بوقف تنفيذ القرار . [٢]

وقد التزمت وزارة التعليم العالى بتنفيذ الحكم وإن نبهت – فى الوقت ذاته – أنها تطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا ، وفى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣ صدر قرار المحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الحكم

---

١ – جريدة الأخبار المصرية فى ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، ص ١ .

٢ – جريدة الجمهورية المصرية فى ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٣ ، ص ١ .

الصادر من محكمة القضاء الإدارى لصالح كلية الصيدلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بقبول طلاب جدد فى العام الجامعى٢٠٠٣/٢٠٠٤[1]

وبمقتضى تنفيذ هذا الحكم أصبح من حق مجلس الجامعات الخاصة ألا يعتد بقبول الطلبة الذين قبلوا بكلية الصيدلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا فى العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م ، لكن وفى ضوء أن الحكم قد صدر بعد بدء العام الدراسى ، فقد قرر المجلس – نزولا على اعتبارات مصلحة الطلبة الذين تم قبولهم بالكلية فى حدود الأعداد المقررة – اعتماد قبولهم ، وطلب المجلس من الجامعة المذكورة أن توفق أوضاع الطلبة الذين قبلتهم بالزيادة ولم يتم اعتماد قبولهم بكليات : الصيدلة ، والطب ، وطب الأسنان ، والعلاج الطبيعى، والهندسة ، وتعهد رئيس الجامعة – د . محمود شريف والذى استقال من رئاسة الجامعة فيما بعد – بذلك وطلب مهلة أسبوعين لتسوية أوضاع هؤلاء الطلبة ، وبعد انتهاء المهلة طلب رئيس الجامعة إمهال الجامعة مرة أخرى تنتهى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٤ لتوفيق أوضاع الطلبة المخالفين ، واستجاب المجلس لمطلبه ، وفى ١٥ فبراير ٢٠٠٤ تبين للمجلس أن الجامعة لم تبذل جهدا لتوفيق أوضاع هؤلاء الطلبة ، الأمر الذى ارتأى معه المجلس – بعد استنفاد كل السبل المتاحة – وقف قبول طلبة جدد بكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة بالجامعة للعام الجامعى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ [2] . وذلك إعمالا للمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والتى تنص على أنه " إذا خالفت الجامعة الخاصة أحكام القانون أو هذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها

---

١ – جريدة الأهرام المصرية ، عدد ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٤ ، مرجع سابق .

٢ – المرجع السابق .

أو قرارات المجلس يكون للمجلس – بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافى أسباب المخالفة – اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية على حسب الأحوال ويكون للوزير المختص – بناءً على هذا الاقتراح – إصدار قرار الإيقاف ويترتب على هذا القرار عدم قبول طلبة جدد بالصف الدراسى الأول من العام الجامعى اللاحق لصدوره " (١)

جـ - ضوابط إنشاء الجامعات الخاصة المصرية :

وافق مجلس الوزراء على الضوابط الخاصة بالجامعات الخاصة – عرضت على المجلس الأعلى للجامعات فى جلسته بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٥ – وذلك على النحو التالى:(٢)

١- أن يكون إنشاء الجامعات الخاصة بقرار من رئيس الجمهورية شأنها فى ذلك شأن الجامعات الحكومية ، على أن تنشأ هيئة مختصة للنظر فى الطلبات المقدمة لإنشاء هذه الجامعات .
٢- التأكد من مصدر رأس المال الذى سوف يدفعه القائمون على هذه الجامعات ، حتى لا يتحول هذا النشاط إلى مجال لنشاط الأموال غير المعروفة المصدر ، وبحيث يكون هناك حد أدنى من رأس المال المدفوع ، حتى لا يتم إنشاء هذه الجامعات

---

١ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٢- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر – الواقع والمأمول " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ – ١٥٠ .

بأموال بنوك القطاع العام ، فتصبح خاصة من حيث الملكية وعامة من حيث التمويل .

٣- أن يكون سير العمل ونشاط هذه الجامعات والرقابة عليها من جانب الدولة ، وأن يستفاد من التجارب السابقة من حيث الحد الأقصى للرسوم ونوعية النشاط العلمى ، بحيث تكون هذه الجامعات إضافة حقيقية للجامعات الوطنية الحكومية ، وبحيث تكون نوعية ومستوى التعليم بهذه الجامعات إضافة جادة للجهد التنموى والجهد العلمى المصرى ومدخلا حقيقيا لمصر إلى مجالات جديدة من العلم .

٤- تحديد العلاقة بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص على المستوى الجامعى ، ومدى استعانة هذه الجامعات بأساتذة الجامعات الحكومية وتنظيم الانتدابات بين هذه الجامعات.

وفى هذا الصدد أعاد المجلس الأعلى للجامعات فى جلسته بتاريخ ٢٦/٨/ ١٩٩٩ تأكيده على ضرورة دعم التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة حرصا على استمراريتها، ويكون التعاون الأساسى من خلال أعضاء هيئة التدريس والسماح لهم بالندب الجزئى إلى الجامعات الخاصة ، ومشاركتهم فى أعمال الامتحانات والتصحيح . [١]

٥- تحديد العلاقة بين القائمين على قيادة التعليم الجامعى الرسمى والتعليم الجامعى الخاص ، وقد رؤى ضمانا لعدم خلق أى تعارض شخصى ورفعا للحرج ، أن القائمين على قيادة التعليم

---

١ - مها عبد الباقى جويلى : " التعليم الجامعى الخاص ، القضايا ، متطلبات المجتمع – دراسة تحليلية " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

الجامعى الحكومى والمتمثلة فى المجالس القيادية ولجان القطاعات وكل من بيده سلطة أو اتخاذ القرار الجامعى ، لا ينبغى أن يكون طرفا أو شريكا فى التعليم الجامعى الخاص .

وبعد العرض السابق لأهم القوانين واللوائح التى صدرت لتنظيم الجامعات الخاصة المصرية والعمل بها ، يجدر بنا أن نعرض لنظام هذه الجامعات من حيث : سياسة القبول، وموقف قبول وقيد الطلبة ، موقف أعضاء هيئة التدريس ، الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات العلمية ونوعية التخصصات ، المصروفات الدراسية ، الإدارة ، العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية .

سياسة القبول فى الجامعات الخاصة المصرية :

يشترط لقبول الطلبة بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس فى الجامعات الخاصة المصرية الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، مع الالتزام بالحد الأدنى للقبول فى الجامعة الذى ينص عليه فى قرار إنشائها (١) ، والحد الأدنى للقبول بالكليات النظرية والعملية الذى يقره مجلس الجامعات الخاصة المصرية فى ضوء نتيجة الثانوية العامة

١- تنص المادة التاسعة من كل قرار جمهورى صادر بإنشاء أى من الجامعات الخاصة المصرية على الآتى " تقبل الجامعة الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بحد أدنى (٥٥%) ووفقا لشروط القبول الأخرى التى يحددها مجلس الجامعة".

وما يعادلها والأماكن المتاحة ، وذلك فضلا عن شـروط القبـول التـى يضعها مجلس الجامعة [1] .

ويكون تحديد المجلس لأعداد المقبولين بكل جامعة فى حدود طاقة استيعاب الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية ، وفى حدود الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة للجامعة . [2]

وبالرجوع إلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقـم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ – والذى لا تخضع له الجامعات الخاصة المصرية – نجـد أن الالتحاق بالجامعات المصرية (الحكومية) يعتمد على معيـار واحـد وهو المجموع باستثناء بعض الكليات التى تضيف إلى المجموع نتيجـة اختبار تعقده ، خاصا بالقدرات،أو اختبارات شخصية فى كليات أخرى.[3]

ولأن هذا يتنافى مع بعض المبادئ التى ينبغـى أن تبنـى عليهـا سياسة القبول فى التعليم الجامعى ، والتى ترى أن يكون القبـول بهـذا النوع من التعليم بناءً على رغبة الطالب فى دراسة تخصص معين مـع قدرته على تحقيق ذاته فى هذا التخصص ، لذا يجب أن تفسح الجامعات الخاصة المصرية المجال أمام تحقيق هذه الرغبات للطلبـة ، علـى أن يكون القبول فى ضوء مؤشرات احتياجات سوق العمل من الخريجين فى

١- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق، مادة (١٧) ، ص ١٤ .

٢- المرجع السابق ، مادة (١٨) ، ص ١٤ .

٣- جمهورية مصر العربية ، رئاسة لجمهورية : قانون تنظيم الجامعـات ولائحتـه التنفيذية ، ط٧ ، القاهرة ، الهيئـة العامـة لـشئون المطـابع الأميرية ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

التخصصات الجامعية المختلفة ، وفى هذه الحالة يجب دراسة هذه الاحتياجات بالنسبة لكل تخصص ليكون عدد الطلبة متمشيا مع المتطلبات المجتمعية .

موقف قبول وقيد الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية :

بلغ عدد المقبولين فى الجامعات الخاصة المصرية خلال العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ حوالى (٩٣٠٠) طالبا وطالبة ، كما وصل عدد المقيدين فى أقدم أربع جامعات خاصة حوالى (٣٤٢٠٠) طالبا وطالبة فى العام الجامعى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، ويوضح ذلك الجدولين التاليين (رقمى ٧ ، ٨) :

جدول (٧)
بيان بالجامعات الخاصة المصرية
يوضح أعداد الكليات والأقسام ، وأعداد الطلبة المقبولين
طبقا لإحصاء العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ [١]

م	الجامعة	عدد الكليات والأقسام	أعداد الطلبة المقبولين
١-	٦ أكتوبر	١٤	٢٩٨٨
٢-	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٨	١٤٢٥
٣-	مصر للعلوم والتكنولوجيا	١٠	١٨٨١
٤-	مصر الدولية	٧	١٢٠٩
٥-	الفرنسية فى مصر	٣	٨٠
٦-	الألمانية بالقاهرة	٣	١٣٠٦
٧-	الأهرام الكندية	٤	١٠٩
٨-	البريطانية فى مصر	٣ (*)	١٧٩
٩-	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٢	١٠٨
الإجمالي		٥٤	٩٢٨٥

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : بيان إحصائى بأعداد الكليات والأقسام وأعداد الطلبة المقبولين فى الجامعات الخاصة المصرية طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

*تقدمت " الجامعة البريطانية فى مصر " إلى مجلس الجامعات الخاصة بطلب إنشاء عدد (٨) كليات جديدة تضاف إلى الكليات الثلاث القائمة (جريدة الأهرام المصرية فى ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٥ ، ص ٥).

ويتضح من الجدول (رقم ٧) أن الجامعات الخاصة المصرية تضم أعدادا لا يستهان بها من الطلبة ، حيث وصلت أعداد الطلبة المقبولين في هذه الجامعات إلى حوالى (٩٣٠٠) طالبا وطالبة فى العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ، الأمر الذى يحتم ضرورة الاهتمام بهذه النوعية من الجامعات من ناحية ، ويعطى بعدا لأهمية هذه الدراسة من ناحية أخرى .

ومما يؤيد ذلك أن مجلس الجامعات الخاصة كان قد قرر فى منتصف يناير ٢٠٠٦ ، أن يفتح مكتب تنسيق القبول لهذه الجامعات أبوابه لقبول طلبة جدد فى الكليات التى لم تستكمل الأعداد بها ، حيث لم تقبل الجامعات الخاصة خلال أغسطس ٢٠٠٥ إلا حوالى (٩٣٠٠) طالبا وطالبة من بين (١٥) ألفا قرر المجلس قبولهم فى هذه الكليات[1]. أى بنسبة (٦٢%) وهى نسبة مازالت غير كافية لتخفيف العبء الطلابى عن الجامعات الحكومية ، كمبرر وراء إنشاء هذه الجامعات . وقد يرجع عجز الجامعات الخاصة عن قبول الأعداد المقررة لها إلى ارتفاع مصروفاتها الدراسية – كما سيتبين فيما بعد – بما لا يتناسب مع المستوى الاقتصادى لمختلف شرائح المجتمع المصرى .

وإذا علمنا أن عدد الطلبة المقيدين فى أقدم أربع جامعات مصرية خاصة ، قد وصل إلى حوالى (٣٤٢٠٠) فى العام الجامعى الماضى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، ومع عدد (١٥) ألف آخرين كان من المفترض قبولهم ، فإنه يتبين لنا أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به هذه الجامعات فى تخفيف العبء الطلابى عن الجامعات الحكومية من ناحية ، وتوفير

١ – جريدة الأهرام فى ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

عملة صعبة للبلاد من ناحية أخرى ، خاصة وأن أكثر من ثلث (٣/١) عدد هؤلاء المقيدين من الوافدين، ويوضح ذلك الجدول التالى :

جدول (٨)

بيان بتوصيف الطلبة بالجامعات الخاصة المصرية

طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ [١]*

م	الجامعة	المقبولون			المقيدون		
		ج.م.ع	وافد	جملة	ج.م.ع	وافد	جملة
١-	٦ أكتوبر	١٧٠٢	١٠٣٧	٢٧٣٩	١٠٤٢٥	٥٣٥٣	١٥٧٧٨
٢-	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٧٤١	٤١١	١١٥٢	١٩٨٨	٥٧٦	٢٥٦٤
٣-	مصر للعلوم والتكنولوجيا	١١٢٣	٨٠١	١٩٢٤	٧٢٩٤	٤٩٦١	١٢٢٥٥
٤-	مصر الدولية	٩٨٨	٣٦	١٠٢٤	٣٤٨٢	١٠٩	٣٥٩١
الإجمالى		٤٥٥٤	٢٢٨٥	٦٨٣٩	٢٣١٨٩	١٠٩٩٩	٣٤١٨٨

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، مركز المعلومات والتوثيق : **التعليم الخاص – جامعات خاصة ومعاهد عالية ومتوسطة (الكراسة الإحصائية للعام الدراسى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥)** ، المجلد الثالث ، جداول متفرقة ، ص ص ٣ – ٤٣ .

* استعان الباحث بهذا الإحصاء لعدم توفر إحصاء فى هذا الشأن لأى من الجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى الحالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن النسبة الكلية للطلبة الوافدين بلغت (٣٢,٢%) من مجموع المقيدين ، (٣٣,٤%) من مجموع المستجدين (المقبولين) بزيادة قدرها (١,٢%) لصالح المستجدين ، وهذا يدل على تزايد جذب الجامعات الخاصة المصرية للطلبة العرب الأمر الذى يعطى مؤشرا مرضيا فى تحقيق مبرر هام من مبررات إنشاء هذه الجامعات ، وهو توفير العملة الصعبة للبلاد .

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أيضا وبعد استخراج النسب المئوية للطلبة الوافدين أن أعلى نسبة للطلبة الوافدين جاءت لصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وبنسبة (٤١,٦%) للمستجدين ، (٤٠,٥%) للمقيدين ، تلتها جامعة ٦ أكتوبر وبنسبة (٣٧,٩%) للمستجدين ، (٣٣,٩%) للمقيدين ، وقد يرجع هذا الفرق بين الجامعتين إلى انخفاض المصروفات الدراسية لكليات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا – كما سيتضح فيما بعد– عن نظيراتها فى جامعة٦ أكتوبر.

وبمقارنة نسب الطلبة الوافدين المقيدين فى الجامعتين ، نجد أنها (٤٠,٥%) فى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، (٣٣,٩%) فى جامعة ٦ أكتوبر، وبفارق (٦,٦%) لصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، أما نسب الوافدين المستجدين فى الجامعتين فجاءت بنسبة (٤١,٦%) ، (٣٧,٩%) على الترتيب ، وبفارق (٢,٧%) لصالح جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ويعنى هذا تضاؤل الفرق لصالح جامعة ٦ أكتوبر ، وقد يرجع ذلك إلى تعدد كليات جامعة ٦ أكتوبر ، الأمر الذى أدى إلى شهرتها فى المجتمع العربى ، مما يجعلها أكثر جذبا للطلبة العرب ، وقد يكون فى ذلك تأييدا لاختيار جامعة٦ أكتوبر للتطبيق – كعينة للجامعات الخاصة – فى الشق الميدانى من هذا البحث .

وعلى النقيض فقد جاءت أقل نسبة للطلبة الوافدين من نصيب جامعة مصر الدولية حيث بلغت هذه النسبة (٣,٥%) من مجموع المستجدين عليها ، (٣,٠٣%) من مجموع المقيدين بها ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات الدراسية لهذه الجامعة مقارنة بالجامعتين السابقتين ، الأمر الذى يعطى مؤشراً جليا لضرورة اعتدال الجامعات الخاصة المصرية فى تحديد قيمة مصروفاتها الدراسية .

موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية :

يعتبر موقف أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم وتخصصاتهم وخبراتهم وظروف استخدامهم بعقود دائمة أو مؤقتة معيارا رئيسا لقدرة الجامعات على أداء رسالتها وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها ، وفيما يلى بياناً بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية خلال العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ (*) ، موضح به نسبة أستاذ / طالب فى كل جامعة .

جدول (٩)

بيان بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبة أستاذ / طالب بالجامعات الخاصة المصرية طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ (١)

---

* لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات فى هذا الشأن – عن أى من الجامعات الخاصة التسع العاملة – لأى من العامين الجامعيين ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وذلك من الجامعات نفسها أو من الجهات الأخرى ذات الاختصاص .

١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : **بيان بتوصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ .**

م	الجامعة	توصيف أعداد أعضاء هيئة التدريس										الإجمالى العام	أعداد الطلبة	نسبة أعضاء هيئة التدريس (المعينين والمعارين) إلى الطلبة
		معين			معار			جملة	منتدب					
		أ	أ.م	م	أ	أ.م	م		أ	أم	م			
١	٦ أكتوبر	٧	١	٢٠	٣٢	٣٠	٢٧	١١٧	١٥٧	٨٠	١٦٤	٥١٨	١٦٧٤٧	١٤٣/١
٢	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٢	٤	١٣	٣	٤	١	٢٧	١٧	٢٣	٢٩	٩٦	١٥١١	٥٦/١
٣	مصر للعلوم والتكنولوجيا	١٧	١٢	٦٢	٣١	١٣	٩	١٤٤	٨٧	٢٥	٧٤	٣٣٠	٩٧٥٣	٦٨/١
٤	مصر الدولية	٤	٦	١٣	٤	٥	٢	٣٤	٣٥	٢٥	٥٣	١٤٧	٢٢٧٠	٦٧/١
الإجمالى العام		٣٠	٢٣	١٠٨	٧٠	٥٢	٣٩	٣٢٢	٢٩٦	١٥٣	٣٢٠	١٠٩١	٣٠٢٨١	٩٤/١

ويتضح من الجدول رقم (٩) وبعد تجميع فئات المعين ، والمعار، والمنتدب كل على حدة ، أن الجامعات الخاصة المصرية تعتمد اعتمادا كبيرا على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين – من الجامعات الحكومية – والذى وصل عددهم إلى (٧٦٩) عضوا بنسبة (٧٠,٥%) من الإجمالى العام وهو (١٠٩١) عضوا فى حين بلغ عدد المعينين منهم (١٦١) عضوا ، وهو نفس عدد المعارين أى بنسبة (١٤,٧٥%) لكل من المعينين والمعارين .

ويلاحظ من هذه النسب أن نسبة الأعضاء المعينين (١٤,٧٥%)

لم تصل إلى الثلث (٣٣,٣٣%) ، وهى النسبة التى حددتها المادة(١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة ، والتى ذكرت الآتى نصه " يجب أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس مناسبا لأعداد الطلاب الدارسين بالجامعات الخاصة ، وفقا للقواعد المتعارف عليها فى هذا الخصوص ، وألا يقل عدد المعينين منهم بصفة دائمة عند إنشاء الجامعة عن ثلث الأعضاء، يزداد تدريجيا بما يتناسب مع تطور نشاط الجامعة"[١]

كما يتبين أيضا من الجدول (رقم ٩) أن انخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس المعينين – خاصة الأساتذة والأساتذة المساعدين قد أدى إلى ارتفاع نسبة أستاذ / طالب فى هذه الجامعات، إذا قورنت بالنسبة المتعارف عليها من ناحية * ، وبنسبة أستاذ / طالب فى الجامعات الحكومية من ناحية أخرى ، فقد تراوحت هذه النسبة فى الجامعات الحكومية – فى نفس العام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م – ما بين (١ / ٢١) فى جامعة القاهرة ، (١ / ٥٠) فى جامعة جنوب الوادى [٢] . فى حين أنها قد تراوحت فى الجامعات الخاصة ما بين (١/٥٦) فى جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، (١ /١٤٣) فى جامعة ٦ أكتوبر ، وقد يرجع هذا الارتفاع الضخم لهذه النسبة فى جامعة ٦ أكتوبر إلى أنها من أولى الجامعات الخاصة العاملة فى مصر إضافة إلى تنوع وتعدد كلياتها والتى

١- للائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، مادة (١٥) ، ص ١٣ .

* سبقت الإشارة لذلك فى الفصل الثانى (فى التحديات الكمية) ، والنسبة المتعارف عليها هى (١/١٠) وتعد معقولة إذا كانت (١/١٥) .

٢- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصة فى مصر – الواقع والمأمول " ، مرجع سابق، ص١٥٨.

وصل عددها حتى الآن إلى (١٤) كلية ، وهو العدد الذى لا يتوفر فى أى جامعة خاصة أخرى حتى الآن .

الاعتراف بالشهادات ، ومعادلة الدرجات العلمية ، ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة المصرية :

إن قضية الاعتراف بالشهادات التى تمنحها الجامعات الخاصة المصرية ومعادلة درجاتها العلمية ، قضية خطيرة تواجه خريجى هذه المؤسسات التعليمية ، وقد تؤدى – إن لم يتم وضع سياسة واضحة لمواجهتها – إلى آثار اجتماعية سلبية نوجز أسبابها فيما يلى : (١)

١- إن القرار الجمهورى بإنشاء أى جامعة خاصة مصرية يعنى بالنسبة للمواطن المصرى والعربى أن هذه الجامعة معترف بها فى دولة مقرها – مصر – وأن الشهادات التى يحصل عليها خريجيها معترف بها .

٢- إن المعنى الضمنى فى ذهن المواطن لإنشاء الجامعة الخاصة المصرية ، يختلف عن معناه بالنسبة للدولة ، حيث إن إنشاء هذه الجامعة فى مفهوم الدولة يفرق بين الاعتراف بالشهادة وبين معادلتها بشهادات الجامعات العامة (الحكومية) الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وهى الشهادات التى تعترف بها الدولة.

٣- إن خريجى الجامعات الخاصة المصرية حسب المفهوم السابق ، لا يمكن أن يشغلوا وظائف الدولة العامة المسئولة عنها وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، إلا بعد معادلة الشهادات التى يحصلون

---

٢ – جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب : " تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن الجامعات الخاصة "، مرجع سابق ، ص ١٢ .

عليها من المجلس الأعلى للجامعات ، وهو الأمر الذى قد يحدث وقد لا يحدث بناءً على المعايير التى وضعها المجلس الأعلى للجامعات ، وقد يستغرق ذلك سنوات عديدة .

٤- موقف النقابات المهنية والتى قد لا تعترف بخريجى التخصصات المهنية مثل : الطب، وطب الأسنان ، والصيدلة ، والحقوق من الجامعات الخاصة المصرية ، وهذا يغلق أمامهم أيضا مجال العمل الخاص ، وهو الأمر المطروح والقائم فى حالة خريجى كليات الطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة الآن ، حيث توجد مشاكل فى اعتراف بعض النقابات بهم .

٥- إن الطلبة غير المصريين فى الجامعات الخاصة المصرية أصبحوا يعانون أيضا من أن بلادهم لا تعترف بمؤهلاتهم قياسا بعدم الاعتراف بمؤهلات الطلبة المصريين من هذه الجامعات وفى بلد منشأ هذه الجامعات . وهو الأمر الذى يؤدى إلى إنهاء وفود الطلبة العرب إلى الجامعات الخاصة المصرية نهائيا فى المستقبل ، فى حين أن اجتذاب الطلبة العرب يعد من أهم وأقوى المبررات لإنشاء هذه الجامعات .

وجدير بالذكر أن ما تواجهه الدولة من مشاكل خريجى الجامعات الخاصة المصرية من حيث الاعتراف بالشهادة الجامعية يمتد إلى خريجى التعليم المفتوح فى الجامعات الحكومية، حيث يظن خريجى التعليم المفتوح أن لهم نفس حقوق خريجى الجامعات المنتظمين.

وعلى أية حال فإن الجامعات الخاصة المصرية قد انتهت من اعتماد الشهادات التى تمنحها ومعادلتها * فى معظم كلياتها ، وتسعى جاهدة لاستكمال معادلة باقى الدرجات العلمية التى لم يتم معادلتها بعد .

أما عن نوعية التخصصات المقدمة فى الجامعات الخاصة المصرية ، فيوضحها الجدول التالى ، وذلك طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ :

جدول (١٠)

بيان بنوعية التخصصات التى تقدمها الجامعات الخاصة المصرية طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ [١]

م	الجامعة	عدد الكليات والأقسام	نوعية التخصصات المقدمة	
			علمية وتكنولوجية	نظرية
١	٦ أكتوبر	١٤	٨	٦
٢	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٨	٥	٣
٣	مصر للعلوم	١٠	٧	٣

* يعنى ذلك أن الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس / ليسانس) التى تمنحها الجامعات الخاصة المصرية فى تخصصات معينة تكون موازية للدرجات التى تمنحها الجامعات الحكومية المصرية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات .

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : " **بيان بأعداد الكليات والأقسام ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة طبقا لإحصاء العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦** " .

	والتكنولوجيا			
٤	مصر الدولية	٧	٤	٣
٥	الفرنسية فى مصر	٣	١	٢
٦	الألمانية بالقاهرة	٣	٢	١
٧	الأهرام الكندية	٤	٢	٢
٨	البريطانية فى مصر	٣	٢	١
٩	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٢	١	١
الإجمالى		٥٤	٣٢	٢٢

ويتبين من الجدول (رقم ١٠) أن غالبية كليات الجامعات الخاصة المصرية تتجه إلى دراسة التخصصات العلمية والتكنولوجية مثل : الطب، والصيدلة ، والحاسب الآلى، والهندسة، والأقسام العلمية بكلية التربية * ، والتى وصل عددها إلى الآن (٣٢) كلية وقسم مقابل (٢٢) كلية وقسم للتخصصات النظرية كاللغات ، والاقتصاد ، والإعلام ، والأقسام الأدبية بكلية التربية ، وإن كان هذا الاتجاه مرغوبا إلا أنه مازال لا يساير الهدف من إنشاء الجامعات الخاصة كنظام استحدث لمسايرة المتغيرات العالمية التكنولوجية بإيجاد تخصصات غير نمطية لا تتوافر فى الجامعات الحكومية ، حيث جاء البند العاشر من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة على النحو التالى :

* يوجد حتى الأن كلية تربية واحدة فقط فى كل الجامعات الخاصة المصرية القائمة ، وتتبع جامعة ٦أكتوبر.

" الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية التى تتكون منها الجامعة ، وذلك بما يواكب العصر ، وينأى عن التخصصات التى تعانى منها الدولة فائضا فى الخريجين الحاصلين على شهاداتها الجامعية " [1]

المصروفات الدراسية والمنح المخفضة فى الجامعات الخاصة المصرية :

تشير الوثائق إلى أن المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية مرتفعة ، كما تتفاوت قيمتها وتختلف من جامعة لأخرى ، ومن كلية لأخرى داخل الجامعة الواحدة ، ويوضح ذلك الجدول التالى :

---

١ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، المادة (٣) ، ص ١٠ .

جدول (١١)

بيان بقيمة المصروفات الدراسية فى كليات الجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (القيمة بالجنيه المصرى) [١]

الجامعة / الكلية	٦ أكتوبر	مصر للعلوم والتكنولوجيا	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (للتيرم)	مصر الدولية	الفرنسية فى مصر	الألمانية بالقاهرة (للتيرم)	الأهرام الكندية	البريطانية	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات
الطب والجراحة	٣٣٠٧٥	٢٤٠٠٠ قبل الإكلينيكية ، ٢٦٠٠٠ الإكلينيكية	–	–	–	–	–	–	–
الصيدلة	٢٣١٠٠	١٨٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	–	٢٦١٠٠	٣٥٠٠٠	–	–
العلاج الطبيعي	١٣٦٥٠	١٢٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–
طب الأسنان	٢٤٦٧٥	١٨٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٩٠٠٠	–	–	–	–	–
العلوم الطبية التطبيقية	٦٨٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–
الهندسة	١٧٨٥٠	١٧٠٠٠	١٠٦٧٠	٢٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٨٩٠٠	–	٤٥٠٠ استرليني	–
الحاسب الآلي	١٢٦٠٠	١٢٠٠٠	١٠١٢٠	١٩٠٠٠	–	–	٢٩٠٠٠	٣٥٠٠ استرليني	١٤٩٤٠
اللغات والترجمة	٨٩٢٥	٧٠٠٠	١٠١٢٠	٢١٠٠٠ الألسن	٢٠٠٠٠	–	–	–	–

١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة : **بيان بقيمة المصروفات الدراسية فى كليات الجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦.**

الجامعة / الكلية	٦ أكتوبر	مصر للعلوم والتكنولوجيا	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب (للتيرم)	مصر الدولية	الفرنسية فى مصر	الألمانية بالقاهرة (للتيرم)	الأهرام الكندية	البريطانية	الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات
الاقتصاد والإدارة	٨٩٢٥ عربى ١١٠٢٥ إنجليزى	٧٧٠٠ عربى ٩٧٠٠ إنجليزى	١٠٤٥٠	٢١٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٥٠٠ استرلينى	١٤٩٤٠
الفنون التطبيقية	٥٧٧٥	-	-	-	-	-	-	-	-
التربية	٤٧٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
الإعلام	١١٠٢٥	٧٧٠٠	١٠١٢٠	٢١٠٠٠	-	-	٢٩٠٠٠	-	-
العلوم الاجتماعية	٤٧٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
السياحة والفنادق	٦٨٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
التكنولوجيا الحيوية	-	٢٠٠٠٠	١٢٥٠٠	-	-	-	-	-	-

ويتضح من الجدول (رقم ١١) مدى التفاوت فى قيمة المصروفات الدراسية بين الجامعات الخاصة وبعضها ، وبين الكليات المختلفة داخل الجامعة الواحدة ، ومن الملاحظ أيضا ارتفاع هذه المصروفات فى الكليات العلمية والتكنولوجية عنها فى الكليات النظرية ، حيث تتراوح فى الكليات العلمية – فى العام الدراسى – ما بين (٦) آلاف جنيها مصريا (فى كلية الفنون التطبيقية بجامعة ٦ أكتوبر) ، (٥٢) ألف جنيها مصريا (فى كلية الصيدلة بالجامعة الألمانية) ، أما فى الكليات النظرية فتتراوح ما بين (٥) آلاف جنيها مصريا (كما فى كليتى العلوم الاجتماعية والتربية بجامعة ٦ أكتوبر) ، (٢٩) ألف جنيها مصريا (كما فى كلية الإعلام بجامعة الأهرام الكندية) .

وقد يكون هذا الارتفاع فى المصروفات الدراسية سببا فى أن الطاقة الاستيعابية للجامعات الخاصة المصرية مازالت محدودة ، وغير قادرة بشكل واضح على تخفيف العبء الطلابى عن الجامعات الحكومية.

أما بالنسبة للمنح المخفضة ، فقد حددها قرار إنشاء كل جامعة " خاصة " ، حيث حددت المادة السادسة من كل قرار اختصاصات مجلس الجامعة ، والتى منها : " وضع القواعد الخاصة بالمنح المخفضة أو بالمجان للطلبة المصريين ، على أن يكون ذلك للنابهين والمتفوقين ، ومن تحل بهم الكوارث ، وعلى ألا تزيد هذه المنح على (١٠%) من أعداد طلبة الجامعة فى جميع مراحل التعليم سنويا " .

إدارة الجامعات الخاصة المصرية :

حدد القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة " المصرية " كيفية إدارة هذه الجامعات فى سبع مواد على النحو التالى : [١]

١- يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رئيسها أمام الغير ، وتتكون من أقسام وكليات أو معاهد عليا متخصصة أو وحدات بحثية ، ويبين القرار الصادر بإنشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها ، وبصفة خاصة : تكوين الجامعة ، تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبثقة عنها واختصاصاتها ونظم العمل بها ، وبيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة ، والشروط العامة للحصول عليها ، وشروط قبول الطلبة

١ - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق، المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ص ص ١١ - ١٤ .

الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وكذا القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلبة المصريين .

٢- تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التى تمنحها الجامعة المصرية " الحكومية " ، وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .

٣- تدير الجامعة أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، وللجامعة الخاصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التى تحقق أغراضها ، سواء من داخل الجمهورية أو من خارجها ، بما يتفق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل ، فى الحدود المقررة فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

٤- يكون للجامعة مجلس أمناء - يشكل على النحو الذى تبينه اللائحة الداخلية لها - من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضائه رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة ، ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين . ويختص هذا المجلس بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزير التعليم العالى ، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا.

٥- يضع مجلس الأمناء، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ، اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها ،وتتضمن القواعد الخاصة باستخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقا لميزانيتها السنوية .

٦- يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بكل من : تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية ، تحديد قواعد اختيار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكليات والمعاهد العليا والوحدات البحثية ، ويعين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج ، وتجب موافقة وزير التعليم على تعيين أو تجديد تعيين المرشحين من غير المصريين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة التدريس .

٧- يعين وزير التعليم العالى مستشارا للجامعة يكون ممثلا له لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ، ويكون عضوا بمجلس الجامعة .

العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة المصرية:

حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ – المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ – بشأن إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وفى بابها السادس العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعات الخاصة فى خمس مواد كما يلى:[١]

١- يتولى مستشارو الجامعات الخاصة الممثلون للوزير المختص (وزير التعليم العالى) متابعة تنفيذ قرارات المجلس (مجلس الجامعات الخاصة) ، وعليهم إخطار الوزير المختص بالحالات التى تخالف فيها الجامعة الخاصة أحكام القانون أو قرار إنشائها ونظمها أو قرارات المجلس .

١-اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، مرجع سابق ، مواد : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥، ٢٦ ، ص ١٥ .

٢- على الجامعات الخاصة توفير جميع الوسائل اللازمة لحسن أداء المستشارين لمهامهم وعليها على وجه الخصوص تمكينهم من الاطلاع على الأوراق والمستندات المتعلقة بالعملية التعليمية بالجامعة.

٣- يقدم مستشار الجامعة الخاصة الممثل للوزير المختص تقريرا إلى الوزير فى نهاية كل فصل دراسى يعرض على المجلس متضمنا ملاحظاته عن نشاط الجامعة من حيث نظم القبول والدراسة والامتحانات وهيئة التدريس .

٤- للوزير المختص – بعد العرض على المجلس – غلق الجامعة الخاصة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية فى حالة بدء الدراسة بها قبل صدور التصريح بذلك .

٥- إذا خالفت الجامعة الخاصة أحكام القانون أو هذه اللائحة أو قرار إنشائها أو نظمها أو قرارات المجلس يكون للمجلس – بعد إنذار الجامعة ومنحها مهلة لتلافى أسباب المخالفة – اقتراح إيقاف القبول بالجامعة أو إحدى كلياتها أو معاهدها العليا المتخصصة أو وحداتها البحثية على حسب الأحوال ويكون للوزير المختص – بناء على هذا الاقتراح – إصدار قرار الإيقاف ، ويترتب على هذا القرار عدم قبول طلبة جدد بالصف الدراسى الأول من العام الجامعى اللاحق لصدوره .

وبعد العرض السابق لتطور إنشاء الجامعات الخاصة المصرية " من منظور تاريخى مجتمعى " ، والتعريج على بعض قضايا هذه الجامعات يبقى فى ختام هذا الفصل استخلاص الفلسفة التى تحكم هذا النوع من الجامعات وتوجهه ، وذلك فيما يلى:

الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية :

يقصد بالفلسفة هذا الإطار العام الذى يحكم عمل الجامعات الخاصة المصرية ورسالتها التربوية ، وفى ضوء العرض السابق ، يمكن القول إن فلسفة إنشاء هذه الجامعات تقوم على ثلاثة محاور رئيسية وهى :

١- حتمية التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص ، وذلك بعد توقيع مصر على الاتفاق الشهير مع البنك وصندوق النقد الدوليين فى يناير من عام ١٩٩١ ، والذى تضمن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، والذى يعتمد على ما عرف بالخصخصة ، كما وقعت مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية فى عام ١٩٩٧ ، وعليه فهى ملتزمة طبقا لهذه الاتفاقية بإزالة القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال .

٢- استيعاب جميع الراغبين فى التعليم الجامعى وطبقا لميولهم ورغباتهم التعليمية ، وذلك فى ظل تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى مع عجز الحكومات عن تلبية تلك الاحتياجات .

٣- مسايرة النظام العالمى الجديد بما فيه من ثورات تكنولوجية ومعلوماتية متسارعة ، والتى تتطلب تخصصات متنوعة وغير نمطية، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى الوفاء بها.

أى أن رسالة هذه الجامعات تكمن فى استيعابها للطلبة الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الجامعى فى كليات حكومية يرغبون الالتحاق بها ، نتيجة نقص مجموعهم فى الثانوية العامة عدة درجات عما حدده مكتب التنسيق للقبول بهذه الكليات ، وذلك بغرض استكمال تعليمهم فى بلادهم وتأهيلهم فى تخصصات يرغبوها بدلا من الالتحاق بها فى

جامعات خاصة أجنبية سواء داخل البلاد أو خارجها ، هذا إضافة إلى : الإسهام فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير التخصصات العلمية الحديثة ، لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات ، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة ، وأداء الخدمات البحثية للغير ، وتوفير أحدث الأجهزة المتطورة .

وفى ضوء هذه الفلسفة ، فإنه يتوقع أن تحقق الجامعات الخاصة المصرية العديد من الإنجازات (الإيجابيات) مثل :

١- تخفيف عبء تمويل التعليم الجامعى عن كاهل الدولة .
٢- إتاحة فرص التعليم الجامعى داخل الوطن ، لاستيعاب أبناء القادرين ماليا بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية .
٣- جذب العملة الصعبة للبلاد نتيجة قبول الطلبة الوافدين .
٤- توفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة ، لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى تلبيتها ، وذلك مراعاة لاحتياجات الطلبة وميولهم من ناحية ، وحاجات المجتمع المتطورة من ناحية أخرى .
٥- التحرر من البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة والمعيقة للجامعات الحكومية ، وبالتالى القدرة على التكيف مع المتغيرات الحديثة ، ومتطلبات السوق ، وإقامة علاقات تعاون مع جامعات أجنبية .
٦- التقليل من هجرة أعضاء هيئة التدريس للعمل بالخارج لرفع مستواهم الاقتصادى ، والذى وفرته لهم الجامعات الخاصة .
٧- إشاعة روح التنافس بين رؤوس الأموال ، بما يتوقع أن يتولد

عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية .

٨- تحديد رسوم دراسية معتدلة مراعاة لظروف المجتمع المصرى الاقتصادية حتى يتسنى لها المساهمة - مع الجامعات الحكومية - فى استيعاب جميع الراغبين فى التعليم الجامعى ، وفى حل مشكلة التكدس الطلابى فى الجامعات الحكومية .

٩- قبول نسبة من الطلبة الفقراء المتميزين الذين لم تقبلهم كليات حكومية يرغبون الدراسة فيها ، نتيجة نقص مجموعهم فى الثانوية العامة عدة درجات عما حدده مكتب التنسيق .

١٠- توفير منح دراسية ، ومعونات مالية للطلبة المتفوقين .

١١- التخطيط - عند قبول الطلبة - بطريقة تراعى مشاركة الخريج فى سوق العمل .

١٢- القيام بمشاريع تسهم فى حل مشكلات البيئة .

١٣- الارتباط بمراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .

وإذا كانت هذه هى فلسفة الجامعات الخاصة المصرية ، وهذا ما يتوقعه المجتمع منها ، فهل يتحقق ذلك على أرض الواقع ؟ هذا ما سيحاول البحث الوصول إليه من خلال الفصل القادم ، والمتمثل فى الدراسة الميدانية .

تعقيب :

بعد العرض السابق لفلسفة إنشاء الجامعات الخاصة المصرية وتطورها من منظور تاريخي مجتمعي ، قد لمسنا بوضوح أن ثمة قسمات فارقة بين قيام الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ و بين قيام الجامعات الخاصة المصرية الحالية .

فقيام الجامعة الأهلية كان يرتبط أشد الارتباط بحركة القوى الوطنية والسياسية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، والتى وضعت أمامها هدفا أساسيا تمثل فى الاستقلال السياسى عن القوى الأجنبية والاحتلال البريطانى بصفة خاصة .

أما قيام الجامعات الخاصة المصرية فهو ميلاد لنظام مفروض على الأمة ، نظام يقوم على ثقافة مستوردة نتيجة للمتغيرات المجتمعية التى شهدها ويشهدها العالم المعاصر كالعولمة والرسملة ، ومحاولة دول المركز إحداث تبعية ثقافية لدول الهامش * ، ولذا كانت السمة الغالبة التى اتسمت بها مراحل الدعوة لقيام الجامعات الخاصة المصرية – منذ سبعينيات القرن الفائت – هى التضارب فى الآراء من قبل الحكومة ووزرائها بشأن أهداف إنشاء هذه الجامعات ، فتارة يكون الهدف منها هدفا علميا لإنشاء تخصصات تكنولوجية وغير نمطية تحتاج إليها البلاد، وتارة يكون الهدف اقتصاديا بتوفير العملة الصعبة التى ينفقها الطلبة المصريون فى الخارج (بعد أن ارتفعت نسبة هؤلاء الطلبة) ، وكذلك

* دول المركز هى الدول الغربية الرأسمالية ، ودول الهامش هى الدول التابعة .

نتيجة لتعليم أبناء الدول العربية ، وتارة يكون الهدف اجتماعيا بحماية الطلبة المصريين من الانحراف فى الخارج.

ومما يؤيد أيضا أن قيام الجامعات الخاصة المصرية ما هو إلا ميلاد لنظام مفروض على الأمة ، ما رأيناه فى تخبط المسئولين فى تصريحاتهم بين المعارضة للفكرة ثم العودة إلى تأيدها مرة أخرى ، فالمسئول الوزارى الذى يرفض الفكرة أولا ثم يعود لتأييدها ثانيا ، إنما هو عند الرفض يستشعر اتجاهات الرأى العام الرافض للفكرة ، وعند التأييد فإنه يستشعر اتجاه الخصخصة المكلف بتنفيذها .

وعليه فإن مستقبل التعليم العالى فى مصر يحتاج إلى صدق مع النفس أولا وإلى تفكير جديد ثانيا ، تفكير لا يقنع بترقيع الثوب البالى ، بل تفكير يستطيع مواجهة التحديات الداخلية فى الوقت الحاضر ، ويتفق مع المتغيرات الثقافية المتوقع حدوثها فى المجتمع المصرى مستقبلا.

الفصل السابع

مستقبل الجامعات الخاصة



إن وجود جامعات وكليات مصرية خاصة – بما لها من إيجابيات وما عليها من سلبيات – تقدم تعليما عصريا من أجل تحقيق الجودة واللحاق بالركب العالمى بما فيه من تطور علمى وتكنولوجى ، أصبح أمرا حيويا ، ومكملا للتعليم الجامعى الحكومى ، بحيث يشكل الاثنان معا نظاما متسقا يكمل أحدهما الآخر ويعتمد عليه ويسانده فى تحقيق الأغراض الجماهيرية .

وعليه فإن الاهتمام بإيجابيات هذه الجامعات وتعضيدها بجانب محاولة التغلب على بعض سلبياتها ، يصبح أمرا حتميا ، إذا كنا نريد لها النجاح فى تحقيق أهدافها وتلبية مطالب المجتمع منها .



الفصل السابع

مستقبل الجامعات الخاصة

إذا كانت الغرض من إنشاء الجامعات الخاصة هو التغلب على بعض التحديات التى تواجه التعليم الجامعى الحكومى وحل مشكلاته مثل مشكلة التمويل وتخفيف العبء عن كاهل الدولة، وإتاحة فرص التعليم الجامعى داخل الوطن لاستيعاب أبناء القادرين ماليا بدلا من هجرتهم إلى الجامعات الأجنبية ، هذا بالإضافة إلى توفير عملة صعبة للبلاد ، وتوفير تخصصات عصرية ومستقبلية نادرة لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى توفيرها، ولكى تحقق الجامعات الخاصة مثل هذه الأهداف وتصبح منافسا قويا للجامعات الحكومية فان هناك بعض الاعتبارات والشروط التى يجب أخذها فى الاعتبار مثل :

- ألا يوضع الهدف الربحى فى مقدمة أولويات الجامعات الخاصة، وعليها ألا تغالى فى فرض الرسوم الجامعية ، بل تخضع هذا الأمر لقواعد الاعتدال مراعاة لظروف المجتمع المصرى الاقتصادية ، وضمانا لمسيرة تطورها الإيجابى.
- وضع ضوابط كافية للتحويل من جامعة إلى أخرى بما تضمن عدم استغلال هذه الإمكانية للتهرب من التقييم الجامعى .
- ضبط حافز الربح من خلال تحديد سقف للمصروفات الدراسية التى تقررها كل جامعة خاصة لكل تخصص أو برنامج .
- استحداث تخصصات غير نمطية، تسد الفراغات فى مجال التعليم التى لم تطرقها الجامعات الحكومية ، فلا تكون تكرارا لها من ناحية،

كما تلبى احتياجات الثورات العلمية والتكنولوجية من هذه التخصصات النادرة من ناحية أخرى .

- تحديد أسلوب تعيين رؤساء هذه الجامعات ووضع معايير للاختيار أو التجديد .
- تمكين مستشار وزير التعليم العالى داخل الجامعة الخاصة من متابعة كل مستنداتها ، الأمر الذى يمنع حدوث أى تجاوزات لهذه الجامعات خاصة فى شروط القبول والطاقة الاستيعابية للكليات والأقسام .
- أن يرتبط قبول الطلبة بالجامعات الخاصة بثلاثة عوامل رئيسة هى : الحد الأدنى المنصوص عليه فى القرار الجمهورى ، القدرة الاستيعابية المقررة لكل كلية ، القدرات الخاصة للطلبة بما يتوافق ومتطلبات الدراسة التى تحددها كل جامعة .
- التأكيد على أهمية مراجعة ميزانيات الجامعات الخاصة من قبل مراجع خارجى معتمد، والتأكد من تخصيص الموارد المالية وصرفها بما يخدم رسالة الجامعة والتوقعات المجتمعية والطلابية منها وإتاحة هذه الميزانيات للمجتمع .
- ألا تعتمد الجامعات الخاصة على انتداب أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية أو الاستعانة بأساتذة بعض الوقت ، بل يجب إعداد خطة زمنية دقيقة لتأهيل عدد من خريجى هذه الجامعات أو غيرها فى الداخل والخارج وخصوصا فى التخصصات الحديثة ، مع ضرورة الوصول إلى النسبة المعتدلة لمعدل أستاذ / طالب .
- فصل الملكية عن الإدارة الأكاديمية للجامعات الخاصة ، وذلك للحد من تدخل أصحاب رؤوس 'الأموال – المستثمرين – فى الكثير من مجريات الأمور الأكاديمية ، وهو الأمر الذى يقيد هذه الإدارة ويحد

من صلاحيتها ، مما يحد من تطور تلك المؤسسات ، ويعوق رفع كفاءتها الذاتية التى بدورها تنعكس على مخرجاتها فى المجتمع .

- أن تعمل الجامعات الخاصة – وخصوصا المنشأة بمشاركة رأس مال أجنبى – على تدعيم قيم المواطنة وعلى ترسيخ القيم والمفاهيم المأخوذة من عقيدة الأمة وتاريخها لدى طلابها ، فهذا هو خط الدفاع الأول والأخير لمقاومة العولمة " المتوحشة " والحفاظ على الهوية الثقافية ، كما أنه يمنع أى تصدع فى ثقافة المجتمع العربى وتماسكه الاجتماعى .
- التعجيل بتطبيق نظام الجودة والاعتماد فى التعليم الجامعى بما يضمن وضع المؤسسات التعليمية تحت منظار المجتمع بشكل علمى ودائم ، الأمر الذى يعطى المجتمع الثقة فى أن كافة الجامعات (حكومية / خاصة) فى مصر تخضع لنظام موحد لتقييم الأداء وضمان الجودة بهذا الشكل الدورى والمنتظم .
- تشجيع جذب العملة الصعبة للبلاد بتحفيز قبول الطلبة الوافدين ، وقد يساعد فى ذلك تثبيت قيمة المصروفات الدراسية لهؤلاء الطلبة طوال سنوات دراستهم ، أو وضع سقف لهذه المصروفات يعلن عنه بحيث يصل هذا الإعلان إلى أولياء الأمور العرب بصورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .
- إشاعة روح التنافس بين رؤوس الأموال بما ينتج عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية ، الأمر الذى يعود بالنفع على التنمية الشاملة فى البلاد ، وقد يكون من سبل ذلك ، منح شهادات أو جوائز الامتياز، أو تقديم مساعدات حكومية للجامعات الخاصة المتميزة بجودة تعليمها ، أو التى تقدم حقول تخصص جديدة وذات أولويات قومية.

- أن يعلن للرأى العام بيانا واضحا بممارسات كل جامعة خاصة (إيجابياتها وسلبياتها) بهدف تنوير المستهلكين (الطلبة وأولياء الأمور) حول تكلفة ونوعية المقررات المطروحة وفرص العمل للخريجين ، وأن يسجل للجامعة التى تسيئ أنها أساءت ، ويتم حسابها طبقا لما ورد فى هذا الشأن باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة .
- يجب ألا تكون الجامعات الخاصة نسخة مكررة من الجامعات الحكومية ، وعليها أن توفر تخصصات غير نمطية لا تستطيع اعتمادات التعليم الجامعى الحكومى توفيرها كعلوم التكنولوجيا الحيوية ، والطاقة الذرية ، والفضاء ، والأقمار الصناعية .. وغيرها من العلوم التى تناسب احتياجات التنمية وسوق العمل ، وذلك لإعداد كوادر يمكنها التعامل مع المتغيرات المتلاحقة .
- يلزم أن توفر كل جامعة مصرية خاصة مستشارا أكاديميا لكل كلية على حدة يختص بتوجيه الطلبة أكاديميا إلى التخصصات التى تتوافق مع ميولهم واتجاهاتهم ، كما يقوم بتوجيه الطالب الذى يتعثر فى تخصص ما إلى تخصص آخر يناسب قدراته وميوله.
- عمل حملات توعية تبين وظائف الجامعات الخاصة ودورها فى المجتمع وأن هذا الدور لا يقتصر فقط على التدريس للطلبة القادرين ذوى المعدلات المنخفضة فى الثانوية العامة الذين لم تقبلهم الجامعات الحكومية ، بل يتعداه للبحث العلمى بأشكاله وإلى خدمة المجتمع بأشكال متعددة .
- الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة التى حققت نجاحا كبيرا فى مجال التعليم العالى الخاص . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا يمتلك

فيها القطاع الخاص عددا كبيرا من أرقى جامعات الأبحاث مثل جامعة " هارفارد " و " ستانفورد " و " شيكاغو " ، ومعظم أشهر المعاهد الجامعية الأولى ، ولاسيما " أمهرست " و " لياس " و " كارلتون " وتتمتع هذه الجامعات والمعاهد بسمعة طيبة ، وتجد إقبالا كبيرا عليها . علما بأن هذه المؤسسات غير ربحية ولا تتحمل تكلفة هذا التميز وحدها ، بل تبقى معتمدة على دعم الدولة ، وبخاصة تمويل الدراسات العليا والبحث العلمى وعلى وجه الخصوص البحث الأساسى الذى لا يهتم قطاع الأعمال بدعمه فى معظم الأحيان.

- ترسيخ مفهوم رسالة الجامعة الخاصة عند القائمين بالعمل فيها ، وتوضيح أهمية ربط التخطيط لمدخلات وإجراءات ومخرجات الجامعة برسالتها وأهدافها المعلنة ، وتوقعات المجتمع منها .
- أن تضع الجامعات الخاصة احتياجات المجتمع من القوى البشرية – فى التخصصات المختلفة – فى الاعتبار ، ولضمان ذلك ينبغى عليها دراسة الأسواق ، وتوقع احتياجاتها ، والتخطيط لمواجهتها ، مع المراجعة الدورية لهذه الخطط وتعديلها وفقا لما يظهر من مستجدات وتطورات .
- توفير الأجهزة المتطورة اللازمة لعمليتى التعليم / التعلم أو استكمال الناقص منها ، مع ضرورة توفير الأدوات والخامات والآلات اللازمة للتدريب العملى والحقلى الأمر الذى يؤدى إلى تحسين الخدمات التعليمية المقدمة .
- تطوير الكوادر الأكاديمية والإدارية المستقرة فى الجامعات الخاصة عن طريق الابتعاث وتوفير المنح الدراسية .
- أن تقيم الجامعات الخاصة روابط قوية مع الجامعات الحكومية ،

والمراكز البحثية ومؤسسات الإنتاج ، وتتعاون معها في إجراء البحوث العلمية التطبيقية ، وأن تعتبر دراسات الحالة والدراسات الميدانية وحل المشكلات البيئية أساسا فى مناهجها وأن تتوسع في مشاريع المشاركة المجتمعية لإتاحة الفرصة أمام الطلبة للارتباط بمجتمعاتهم المحلية .

- أن تنشئ كل جامعة خاصة مصرية جمعية لخريجيها تقوم بمتابعة أنشطتهم ومدى تقدمهم وإنجازاتهم فى سوق العمل ، الأمر الذى يطلعها على المتطلبات المجتمعية الحالية منها والمستقبلية ، ويربطها بمراكز الإنتاج والخدمات ، ويعضد من شراكتها المجتمعية .

وختاما فإن نظام التعليم الجامعى الخاص هو نظام متكامل ومكمل للتعليم الجامعى الحكومى فى مصر ، له فلسفته ومبرراته وأهدافه ، وهياكله الإدارية والتنظيمية ، وله برامجه ومناهجه ، وطرق وتقنيات خاصة به ، وله نظام متميز للتمويل ، وأن ازدهار هذا النمط من التعليم الجامعى لن يتحقق إلا من خلال النظر إليه من هذا المنظور وربط ذلك بالأهداف الوطنية والتنموية التى يتطلع إليها المجتمع .

المراجـــــــع

أولا: المراجع العربية

ثانيا: المراجع الأجنبية



أولا: المراجع العربية

أ – الكتب

١- إبراهيم العيسوى : *التنمية فى عالم متغير – دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها* ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ .

٢- إبراهيم عصمت مطاوع : *واقع الجامعات العربية – نظرة تحليلية ناقدة ، قراءات فى التربية وعلم النفس* ، ط١ ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

٣- ———— : *التنمية البشرية بالتعليم والتعلم فى الوطن العربى* ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى، ٢٠٠٢ .

٤- إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفى عبد السميع محمد : *التعليم المفتوح .. تعليم الكبار رؤى وتوجهات* ، القاهرة، دار الفكر العربى،١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٥- أحمد إسماعيل حجى : " تخطيط التعليم" ، *سلسلة قضايا تربوية (٩)* ، ط١، القاهرة، عالم الكتب ، ١٩٩٢ .

٦- ———— : *المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر* ، سلسلة قضايا تربوية *(١٠)* ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢ .

٧- ———— : *التعليم الجامعى المفتوح عن بعد* ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

٨- أحمد بدر: *أصول البحث العلمى ومناهجه*،القاهرة،المكتبة الأكاديمية للنشر،١٩٩٦.

٩- أحمد زويل : *عصر العلم* ، ط٢، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٥ .

١٠- أحمد سيد مصطفى: *إدارة الإنتاج والعمليات فى الصناعة والخدمات* ، ط٤ ، القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٩ .

١١- ———— : *المدير وتحديات العولمة – إدارة جديدة لعالم جديد* ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .

١٢- ———— : *تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجى* ، ط٣ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .

١٣- ————: *التسويق العالمى – بناء القدرة التنافسية للتصدير*، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .

١٤- أحمد شفيق باشا : *مذكراتى فى نصف قرن* ، الجزء الثانى ، ط١ ، القــاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٦ .

١٥- أحمد عبد الفتاح بدير : *الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية*، القاهرة ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ .

١٦- أحمد كامل الرشيدى : *مشكلات الإدارة المدرسية فى الألفية الثالثة*، القاهرة ، كوميت ، ٢٠٠٠ .

١٧- أحمد لطفى السيد : *صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مــصر (١٩٠٧ – ١٩٠٨)*، القاهرة، الأنجلو المصرية،١٩٤٦ .

١٨- أحمد يوسف أحمد : " *العولمة والنظــام الإقليمــى العربــى* " مــن سلــسلة *محاضرات الموسم الثقافى (٢)* ، جامعة القاهرة ، كليــة التجارة والاقتصاد ، ٢٠٠٠ .

١٩- إميل فهمى شنودة: *التعليم فى مصر* ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥ .

٢٠- إميل فهمى شنودة : *التعليم الحديث – دراسة وثائقيــة* ، القــاهرة ، الأنجلــو المصرية ، ١٩٧٧ .

٢١- أمين أنور الخولى : *أصول التربية البدنية والرياضية – المدخل ، التــاريخ ، الفلسفة*، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠١ .

٢٢- أمين سامى : *التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ – ١٩١٥* ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩١٧ .

٢٣- بثينة حسنين عمارة : *العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها علــى المجتمــع المصرى، القاهرة* ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ .

٢٤- البنك الدولى : *مؤشرات التنمية فى العالم* ، القاهرة ، مركز معلومات قــراءة الشرق الأوسط(ميريك Meric) ، مارس ٢٠٠٠ .

٢٥- جابر على خطاب : *أزمة الإنسان العربى المعاصر فــى ضــوء إشــكاليات الانفتاح والعولمة* ، القاهرة ، دار أخبار اليوم ، ٢٠٠١ .

٢٦- جابر محمود طلبة : *التجديد التربوى من أجل جامعة المستقبل* ، المنصورة ، مكتبة الإيمان ، ١٩٩٩ .

٢٧- جامعة الأزهر ، كلية التربية : *دليل للتعريف بكلية التربية جامعة الأزهــر* ، كلية التربية بجامعة الأزهر، قسم علم النفس التعليمى،١٤٢٦ هـ/٢٠٠٦م.

٢٨- جلال أمين : *ماذا حدث للمصريين ؟ تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن (١٩٤٥ – ١٩٩٥)* ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .

٢٩- جمال أسد مزعل : *الاعتبارات الاقتصادية فى التعليم* ، الموصل (العراق) ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥ .

٣٠- جمال الدين محمد موسى : *من الحرم الجامعى* ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

٣١- جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : *التنمية فى مصر* ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ .

٣٢- ـــــــــــ : *الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢ –١٩٩٧* ، القاهرة ، يونيو ، ١٩٩٨.

٣٣- ـــــــــــ : *إنجازات وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى مجال التعليم الجامعى والعالى (١٩٨٢ – ٢٠٠٣)* ، القاهرة، يناير ٢٠٠٤ .

٣٤- ـــــــــــ : *الكتاب الإحصائى السنوى٢٠٠٤* ، القاهرة، يونيو٢٠٠٥.

٣٥- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات : *دليل المجلس الأعلى للجامعات*، القاهرة، يناير٢٠٠٤ .

٣٦- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : *سياسة التعليم – مبادئ ودراسات وتوصيات* ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨١ .

٣٧- ـــــــــــ: *نماذج جديدة للتعليم الجامعى والعالى*،القاهرة ، ٢٠٠١ .

٣٨- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط : *مشروع الخطة الخمسية ٩٢ / ٩٣ – ٩٦ / ١٩٩٧ ، العام الخامس من الخطة (٩٦ / ١٩٩٧)* ، المجلد الثانى ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٦ .

٣٩- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : *كليات ومعاهد التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية* ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .

٤٠- ـــــــــ: *التعليم العالى فى مصر*،القاهرة، مطابع الأهرام التجارية،٢٠٠٢.
٤١- ـــــــــ : *مبارك والتعليم ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير* ، القاهرة،٢٠٠١ .
٤٢- جوزيف س . ناى ، جون د. . دوناهيو : *الحكم فى عالم يتجه نحو العولمة* ، تعريب: محمد شريف الطرح، الرياض، مكتبة العبيكان،٢٠٠٢.
٤٣- جى . بنيغ ثان ، آلن منفات : *أساليب تحليل العمل القطاعى فى التربية والتعليم* ، ترجمة : أنور السعيد ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان (الأردن)، ١٩٩٥ .
٤٤- جيرولد آبس : *التعليم العالى فى مجتمع متعلم* ، ترجمة عن الإنجليزية : شحدة فارع، عمان ، دار البشير ، ١٩٩١ .
٤٥- جيمس روزنار : *ديناميكية العولمة – نحو صياغة علمية* ، ترجمة: عبد الوهاب علوب ، القاهرة ، دار سياح، ١٩٩٥ .
٤٦- حازم البيلاوى : *دور الدولة فى الاقتصاد* ، مكتبة الأسرة ، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٩ .
٤٧- حافظ فرج أحمد : *التربية وقضايا المجتمع المعاصر* ، ط١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣ .
٤٨- حامد عمار : *فى تطوير القيم التربوية – رأى آخر* ، ط ١ ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٢ .
٤٩- ـــــــــ : *فى التوظيف الاجتماعى للتعليم – دراسات فى التربية والثقافة*، ط٢ ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ .
٥٠- ـــــــــ : *نحو تجديد تربوى ثقافى – دراسات فى التربية والثقافة*، القاهرة، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ .
٥١- ـــــــــ : *مقالات فى التنمية البشرية العربية – دراسات فى التربية والثقافة*، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ .
٥٢- ـــــــــ : *فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل – دراسات فى التربية والثقافة* ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٩ .
٥٣- حسن الفقى : *التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر* ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعارف بمصر، ١٩٧١ .

٥٤- حسن شحاته : *التعليم الجامعى والتقويم الجامعى بين النظريــة والتطبيــق* ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ .

٥٥- حسن محمد حسان ، وآخرون : *التربية وقضايا المجتمع المعاصر، سلسلة علم اجتماع التربية* ، الكتــاب الأول ، المنـصورة ، دار الأصدقاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ .

٥٦- حسين كامل بهاء الدين: *التعليم والمستقبل*، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧ .

٥٧- ــــــــــــ : *الوطنية فى عالم بلا هويــة – تحـديات العولمــة* ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠ .

٥٨- ــــــــــــ: *مفترق الطرق*، القاهرة، دار المعارف،٢٠٠٣.

٥٩- ســامية حــسن إبــراهيم : *الجامعــة الأهليــة بــين النــشأة والتطــوير (١٩٠٨ – ١٩٢٥)* ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامــة للكتاب ، ١٩٨٥ .

٦٠- سعيد إسماعيل على : *تاريخ التربية والتعليم فى مصر* ، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥.

٦١- ــــــــــــ : الأمن التربوى العربــى ، *سلــسلة قــضايا تربويــة (٣)*،ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩ .

٦٢- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس : *قضايا فى التعليم العالى والجــامعى* ، القاهرة ، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ، ٢٠٠٣ .

٦٣- السيد الحسينى : *التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية* ، ط٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥.

٦٤- سيد خير الله : *بحوث نفسية وتربوية*،بيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

٦٥- السيد يســن : *العولمة والطريق الثالث* ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩.

٦٦- ــــــــــــ : *الحوار الحضارى فى عصر العولمة* ، ط ٢ ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٦٧- شذا جمال الخطيب : *العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال* ، القاهرة، مؤسسة طابا ، ٢٠٠٢ .

٦٨- شريف درويش اللبان : *تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية* ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .

٦٩- عبد الإله بلقزيز : *العولمة والممانعة* ، اللاذقية ، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ .

٧٠- عبد السلام عبد الغفار :*التفوق العقلى والابتكــار* ، القــاهرة ، دار النهــضة العربية ، ١٩٧٧ .

٧١- عبد الغنى عبود : *التربية المقارنة فى بدايات القرن - الأيديولوجيا والتربية والألفية الثالثة* ، ط١ ، القــاهرة، دار الفكــر العربــى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .

٧٢- على عبد الواحد وافى ، وآخرون : *أصول التربية ونظام التعليم* ، القــاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ .

٧٣- فؤاد البهى السيد: *علم النفس الاحــصائى وقيــاس العقــل البــشرى* ، ط٥ ، القاهرة، دار الفكر العربى ، ١٩٨٦.

٧٤- فؤاد بسيونى متولى : *التربية ومشكلات التخطيط* ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ .

٧٥- فايز مراد مينا : *قضايا فى مناهج التعليم*، القاهرة، الأنجلو المصرية،٢٠٠٣ .

٧٦- فهيم مصطفى : *مدرسة المستقبل ومجالات التعليم من بعد* ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

٧٧- فيليب كومز : *أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر* ، ترجمة : أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد جابر، القاهرة، دار النهضة العربية،د.ت.

٧٨- ــــــــــــ: *أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات* ، ترجمة : محمد خيرى حربى ، وآخــرون ، مراجعــة : عبــد العزيــز القوصى، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧.

٧٩- تيودور شولتز : *التعليم العالى والنظام الدولى الجديد* ، حــرره بالإنجليزيــة بيكاس سانيال ، ترجمه للعربية : مكتب التربيــة العربــى لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٧.

٨٠- لينوار تشامبرز رايت : *سياسة الولايــات المتحــدة الأمريكيــة إزاء مــصر (١٨٣٠ - ١٩١٤)* ، ترجمة ودراسة وتعليق : فاطمــة

علم الدين عبد الواحد ، مراجعة : يونـــان لبيـــب رزق ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

٨١- ماجد بدر ، وآخرون : *تمويل التعليم ما قبل العالى فى الأردن – المـشكلات والحلول المقترحة*، عمـــان (الأردن) ، وزارة التربيـــة والتعليم ، ١٩٩١ .

٨٢- محسن أحمد الخضيرى : *العولمة ومقدمة فى فكر واقتـصاد وإدارة عـصر اللادولة*، القاهرة، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٠ .

٨٣- محسن خضر : *من فجوات العدالة فى التعليم – آفـاق تربويـة متجـددة* ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .

٨٤- محمد أبو الغار : *إهدار استقلال الجامعات*، القاهرة، بدون ناشر ، ٢٠٠١ .

٨٥- محمد خيرى حربى ، السيد محمد الغراوى : *تطوير التربية والتعليم فى إقليم مصر فى القرن العشرين* ، القـاهرة ، مركـز الوثـائق التربوية بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٨ .

٨٦- محمد سيف الدين فهمى : *التخطيط التعليمى – أسسه وأسـاليبه ومـشكلاته*، القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧ .

٨٧- ـــــــــــــــ : *التخطيط التعليمى – أسسه وأساليبه ومشكلاته* ، ط٥ ، القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ .

٨٨- محمد شحات الخطيب : *اتجاهات التربية والتعليم فى دول الخليج العربيـة – رؤية للحاضر والمستقبل* ، الريـاض ، مـدارس الملـك فيصل ، ٢٠٠٢ .

٨٩- محمد كنش : *فلسفة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المعاصرة* ، القـاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠١ .

٩٠- محمد متولى غنيمة : *الوضـع الـراهن واحتمـالات المـستقبل – القيمـة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى (١)* ، ط٢ ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ .

٩١- محمد منير مرسى: *تخطيط التعليم واقتصادياته*، القاهرة، عالم الكتب،١٩٩٨ .

٩٢- ـــــــــــــــ : *الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأسـاليب تدريسه*،القاهرة،دار النهضة العربية،١٩٩٢.

٩٣- محمود عباس عابدين : *قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية* ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ .

٩٤- ممدوح عبد المنعم الكنانى : *الاحصاء الوصفى الاستدلالى فى العلوم السلوكية والاجتماعية* ، ط٢ ، دار النشر للجامعات ، ٢٠٠٢.

٩٥- منى قاسم : *الإصلاح الاقتصادى فى مصر* ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٨.

٩٦- ميلتون فريدمان : *الرأسمالية والحرية* ، ترجمة : يوسف عليان ، عمان (الأردن)، مركز الكتب الأردنى،١٩٨٧ .

٩٧- نبيل راغب : *أقنعة العولمة السبعة* ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٩٨- هيثم البيطار ميس السكيف : *آفاق التعليم عن بعد والجامعات الافتراضية فى عصر تقنيات المعلومات والاتصالات* ، دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٤ .

٩٩- يسرى عفيفى عفيفى : *أهداف التعليم الجامعى فى مصر (الأسس التربوية لإعداد المعلم الجامعى)*، ط٤، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ .

١٠٠- يوسف إبراهيم يوسف : *متحف التعليم – فلسفته وأبعاده التاريخية*، مراجعة: عبدالرحمن فهمى ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧١ .

١٠١- اليونسكو : *عملية التخطيط التربوى* (مترجم) ، الوحدة الأولى " التربية فى مجتمع متغير" ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٩١.

ب – المؤتمرات والندوات العلمية :

١٠٢- إبراهيم عصمت مطاوع : " الجامعات العربية – نظرة تحليلية ناقدة " ، *المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "* ، قسم أصول التربية ، كلية التربية – جامعة المنصورة ، ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢.

١٠٣- إبراهيم محمد إبراهيم : " التعليم العالى عن بعد – مبرراته ، نماذجه "، *مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى – آفاق مستقبلية "*، المجلد الأول ، كلية التربية – جامعة عين شمس، القاهرة، ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠.

١٠٤- إبراهيم محمد الخليفى : " التنشئة فى زمن العولمة – كيف نكون فيها أندادا مكافئين؟"، *المؤتمر السنوى الثامن " الأسرة فى القرن الحادى والعشرين – تحديات الواقع وآفاق المستقبل "* ، مركز الإرشاد النفسى بجامعة عين شمس،القاهرة٤ – ٦ نوفمبر٢٠٠١.

١٠٥- أحمد إبراهيم أحمد السيد : " دراسة نقدية تحليلية فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر منذ بداية القرن العشرين"، *المؤتمر السنوى التاسع" التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية"*،مرجع سابق.

١٠٦- أحمد سيد مصطفى: "تنافسية التعليم الجامعى فى القرن الحادى والعشرين – دعوة للتأمل " ، *المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "* ، المجلد الأول ، كلية البنات – جامعة عين شمس بالتعاون مع أكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم ، القاهرة، ٢٥-٢٦ يونيه ٢٠٠٢ .

١٠٧- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : " الكتاب المرئى والكتاب الإلكترونى والمكتبات الإلكترونية – ثورة تكنولوجية فى التعليم " ، *المؤتمر العلمى الثالث عشر " مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة "* ، المجلد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، دار الضيافة بجامعة عين شمس، ٢٤ – ٢٥ يوليو ٢٠٠١.

١٠٨- إسحق فرحان : " التعليم العالى الخاص – التجربة الأردنية " ، *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "* ، المجلد الأول ، كلية التربية – جامعة السلطان قابوس ،

مسقط ، سلطنة عمان ، ٢٥-٢٧ رجب ١٤٢١هـ /٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م.

١٠٩- إميل فهمى شنودة : " فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية " ، *المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى-رؤية مستقبلية"* ، قسم أصول التربية ، كلية التربية - جامعة المنصورة، ٣-٤ أبريل ٢٠٠١ .

١١٠- أنطوان حبيب رحمة : " اقتصاديات التعليم العالى العربى اللازمة لمواجهة تحديات مطلع القرن القادم " ، *مؤتمر التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين"* ، كلية التربية بجامعة الكويت ، ٢٧ - ٣٠ أبريل ١٩٩٤ .

١١١- ـــــــــــــ : " دور التعليم العالى الخاص فى تنمية التعليم العالى بدول الخليج"، *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى"* ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

١١٢- بيكاس سانيال : " تنوع الموارد ودوره فى تمويل التعليم فى المنطقة العربية " ، *ندوة " التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية "* ، الرياض ، ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨هـ/ ٢٢ - ٢٥ فبراير ١٩٩٨م .

١١٣- تودرى مرقص حنا : " ربط الجامعة بالخريجين فى مقر عملهم - رؤية مستقبلية " ، *المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى - رؤية مستقبلية "* ، مرجع سابق .

١١٤- تودرى مرقص حنا : " موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر " ، *المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "* .

١١٥- جابر عبد الله سعد : " التعليم الجامعى فى اليمن ودوره فى خدمة التنمية " ، *مؤتمر " التعليم العالى الأهلى "* ، صنعاء (اليمن)، ٣٠ يونيه- أول يوليو ٢٠٠٠ .

١١٦- جابر محمود طلبة : " خصخصة التعليم العالى فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة - دراسة تحليلية لبعض عوامل الرفض والتأييد "،

المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العـالى بـين الجهـود الحكومية والأهلية " .

١١٧- جمال محمد أبو الوفا : " نحو رؤية مستقبلية للبحث العلمى فـى الجامعـة المصرية فى ضوء تحديات الثورة العلميـة العالميـة " ، *المؤتمر السنوى الأول " التعليم الجـامعى فـى مـصر – تحديات الواقع والمستقبل "* ، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٤ – ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ .

١١٨- جواد العنانى : " المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم فى الوطن العربى "، *الاجتماع السنوى السابع لمنتدى الفكر العربى حول مـستقبل التعلـيم فـى الـوطن العربـى*،عمـان(الأردن)،١٢ – ١٤مايو ١٩٩٠.

١١٩- حافظ فرج أحمد : " مواصفات نظام تربوى مستقبلى يتفـق ومـستحدثات عصر العولمة، *المؤتمر العلمى السنوى الأول " مـستقبل التعليم فى مصر بين الجهـود الحكوميـة والخاصـة "* ، المجلد الأول ، مرجع سابق .

١٢٠- حامد عمار : " تطور السياسة التعليمية فى مصر خـلال نـصف القـرن الماضى " ، *المؤتمر السنوى الخامس للبحوث الاجتماعية " التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمـسين عاما "* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـة ، القاهرة ، ٢٠ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٣ .

١٢١- حسام محمد مازن : " الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعـد لبنـاء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربـى طبقـا لمـستويات معيارية مقترحة للتعليم " ، *المؤتمر العلمى السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعياريـة"*، المجلـد الأول ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، دار الضيافة – جامعة عين شمس ، ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠٠٥.

١٢٢- حسان محمد حسان : " مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى " ، *مـؤتمر " التعليم العالى فى الوطن العربـى فـى ضـوء متغيـرات*

العصر " ، الجزء الأول ، كلية التربية بجامعة الإمـارات العربية المتحدة ، العين ، ١٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ .

١٢٣- حسن حسين البيلاوى : " خصخصة التعليم العالى العربى فى القرن الحادى والعشرين- التحديات والاستجابات"، *المـؤتمر التربـوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجـامعى "* ، المجلـد الأول ، مرجع سابق .

١٢٤- حسن شحاته : " ثقافة المعايير والتعليم الجامعى " ، *المؤتمر العلمى السابع عشر " مناهج التعليم والمستويات المعيارية "* ، المجلـد الأول ، مرجع سابق.

١٢٥- حسين بشير محمود : " حول الجامعات الخاصـة فـى مـصر – الواقـع والمأمول " ، *المؤتمر القومى الـسنوى الحـادى عـشر (العربى الثالث) " التعليم الجـامعى العربـى – آفـاق الإصلاح والتطوير "* ، الجزء الأول، مركز تطوير التعليم الجامعى – جامعة عـين شـمس بالتعـاون مـع مركـز الدراسات المعرفية، القاهرة ، ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

١٢٦- شبل بدران: " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى "، *" مـؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى – آفـاق مـستقبلية "* ، المجلد الأول ، مرجع سابق .

١٢٧- صالحة عبد الله ، عبد الله بن مبارك : " التعليم العالى الخاص فى سـلطنة عمان ودوره فى التنمية " ، *المؤتمر التربـوى الثـانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "* ، المجلـد الثـانى ، مرجع سابق .

١٢٨- طلعت عبد الحميد : " مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية للتعليم العالى"، المؤتمر *القومى السنوى الحادى عشر (العربـى الثالـث) " التعليم الجامعى العربى-آفاق الإصلاح والتطوير"*،الجزءالأول.

١٢٩- عبد السلام الشبراوى عباس : " الجهود غير الحكومية فى مجال التعليم – دراسة تحليلية لتجربة المركز الإسلامى بقرية تفهنا الأشراف محافظة الدقهلية"، *المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة "* ، المجلد الأول، مرجع سابق.

١٣٠- عبد الفتاح على الرشدان : " دور التربية فى مواجهة تحديات العولمة فى الوطن العربى"، *الملتقى العربى حول " التربية وتحديات العولمة الاقتصادية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونسكو*، القاهرة ، ٢٨ سبتمبر– أول أكتوبر٢٠٠٢.

١٣١- عبد الله عبد الدائم : " دور التعليم العالى الخاص فى تجديد التعليم العالى " ، *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "* ، المجلد الأول ، مرجع سابق.

١٣٢- عبد المنعم محمد عثمان ، شيخة عبد الله المسند : " التعليم العالى الخاص – دراسة مقارنة " *مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى فى ضوء متغيرات العصر "* ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

١٣٣- عدنان الأحمد : " بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالى ورفع كفايته " ، *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى"* ، المجلد الثانى ، مرجع سابق.

١٣٤- على أحمد مدكور : كلمة افتتاح *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى"* ، المجلد الأول ، مرجع سابق .

١٣٥- عمرو هاشم ربيع : " قضية الجامعة الأهلية فى سياسة التعليم الجامعى " ، *ندوة سياسة التعليم الجامعى فى مصر – الأبعاد السياسية والاقتصادية* ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٤ – ٢٥ يناير ١٩٩١ .

١٣٦- فاطمة يوسف القلينى : " القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع " ، *الندوة العلمية " العولمة*

وقضايا المرأة والعمل " ، كلية الأداب بجامعة القاهرة،٣ – ٤ مارس ٢٠٠٢ ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ٢٠٠٣.

١٣٧- فايز مراد مينا : " الأنشطة الجامعية فى مجتمع المعرفة " ، *المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " ، التعليم الجامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطوير "* ، الجزء الأول ، مرجع سابق.

١٣٨- فتحى درويش عشيبة : " الجامعات المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر – دراسة تحليلية " ، *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "* ، المجلد الثانى ، مرجع سابق.

١٣٩- محمد إبراهيم الشطلاوى : " الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين فى الأهرام الاقتصادى " ، *المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "* ، مرجع سابق.

١٤٠- ـــــــــــــــــــ : " التوجهات المستقبلية للتعليم الجامعى المفتوح فى ظل الثورة العالمية للاتصال " ، *المؤتمر السنوى التاسع " التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية "* ، مرجع سابق .

١٤١- محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية"، *المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى – رؤية مستقبلية "*، مرجع سابق .

١٤٢- محمد أمين المفتى : " طرق التعليم والتعلم الجامعى فى مجتمع المعلوماتية "، *المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطوير "* ، الجزء الأول .

١٤٣- محمد بدر معبدى : " الجامعات العربية الإسلامية ودورها التنــويرى فــى الوحدة الثقافيــة الفكريــة " ، *المــؤتمر الــدولى حــول " التوجهات التنموية فى تطوير التعليم الجامعى العربــى – رؤى مستقبلية "* ، الجزء الثانى ، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات) بجامعة الأزهر ، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القاهرة ، ٤ – ٦ جمــادى الأولــى ١٤٢٥هـ الموافق ٢٢ – ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ .

١٤٤- محمد سيف الدين فهمى : " خصخـصة التعلـيم الجـامعى – المبــررات والمحاذير " ، *المؤتمر التربوى الثانى " خصخصة التعليم العالى والجامعى "* ، المجلد الأول ، مرجع سابق .

١٤٥- محمد صبرى الحوت : " الفقر وتمويل التعليم الجامعى – دراسة فى إشكالية التطوير"، *المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعليم الجــامعى العربــى – آفــاق الإصــلاح والتطوير "* ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

١٤٦- ـــــــــــــــ: " المدرسة الفعالة – طموحات التطوير وتحديات الجودة "، *المؤتمر العلمى السنوى " آفاق الإصلاح التربــوى فــى مصر "* ، كلية التربية بجامعة المنــصورة بالتعــاون مــع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، المنــصورة ، ٢ – ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ .

١٤٧- محمد صبرى حافظ محمود : " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجــامعى " ، *المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) ، " التعليم الجامعى العربى – آفاق الإصلاح والتطــوير "* ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

١٤٨- ـــــــــــــــــ : " تفعيل دور القطاع الخاص فى التعليم الجــامعى – تصور مقترح " ، *المؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فى مصر بين الجهــود الحكوميــة والخاصــة "* ، المجلد الثانى ، مرجع سابق.

١٤٩- محمد صلاح الدين فتحى حسام الدين : " تصور مقترح لتحقيق مبدأ تكـــافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى الخاص فـــى ضـــوء شروط القبول به " ، *المــؤتمر العلمــى الـسنوى الأول " مستقبل التعــليم فــى مــصر بــين الجهــود الحكوميــة والخاصة "* ، المجلد الثانى ، مرجع سابق.

١٥٠- محمد عبد البديع السيد : " التعليم الإعلامــى فــى الجامعــات المــصرية الحكومية والخاصة – دراسة ميدانية مقارنة " ، *المــؤتمر العلمى السنوى الأول " مستقبل التعليم فــى مــصر بــين الجهود الحكومية والخاصة "* ، المجلد الثانى،مرجع سابق .

١٥١- محمد على نصر : "رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل فى الوطن العربى فــى ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل " ، *المؤتمر القومى السنوى العاشر (العربــى الثــانى) " جامعــة المستقبل فى الوطن العربى "* ، الجــزء الأول ، مركــز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ – ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ .

١٥٢- محمد غانم : " الجامعة ، البحث العلمى والتنميــة " ، مداخلــة حــرة فــى المؤتمر الإقليمى العربى حول التعليم العالى ، بيــروت ، ٢– ٥ آذار / مارس،١٩٩٨.

١٥٣- محمد متولى غنيمة : " أساليب جديدة فى تمويل التعليم العالى والجامعى " ، *ندوة اقتصاديات التعليم بدمشق* ، وزارة التربية والتعليم ، دمشق (سوريا)، ١٩٩٧ .

١٥٤- محمد وحيد صيام : " التعليم من بعد نموذج للتعليم الذاتى فى القرن القادم "، *المؤتمر التربوى الثــانى " خصخــصة التعلــيم العــالى والجامعى"* ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

١٥٥- محمود عبد الفضيل : " حول مفهوم الرأسمالية الهامشية وعلاقاتها ومستقبل التنمية فى بلدان العالم الثالث"، *الحلقة النقاشــية حــول " قضايا التخطيط والتنميــة"*، المعهــد العربــى للتخطــيط، القاهرة، فبراير ١٩٧٩ .

١٥٦- محمود قمبر : " تجارب عالمية فى تطوير التعليم الجـامعى " ، *المـؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) " التعليم الجامعى العربى - آفاق الإصـلاح والتطـوير"*، الجـزء الأول، مرجع سابق .

١٥٧- مها عبد الباقى جويلى : " التعليم الجامعى الخاص القضايا متطلبات المجتمع - دراسة تحليلية " ، *المؤتمر العلمى السنوى " التعليم وعالم العمل فى الوطن العربـى - رؤيـة مـستقبلية "* ، مرجع سابق.

١٥٨- هناء يحيى أبو شهبة : " خطة مقترحة لنظام توكيد الجودة التعليمية بجامعة الأزهر"، ملخصات بحوث ودراسات *المـؤتمر الـدولى " الاتجاهات الحديثة لجـودة التعلـيم الجـامعى "* ، كليـة الدراسات الإنسانية (فرع البنـات) بجامعـة الأزهـر ، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ، القـاهرة ، ٢٢ - ٢٣ شعبان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٦ - ٢٧ سـبتمبر ٢٠٠٥ .

١٥٩- هنداوى محمد حافظ : " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجـامعى الحكـومى والخاص فى كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحـدة الأمريكية " ، *المؤتمر التربوى الثانى" خصخصة التعلـيم العالى والجامعى "* ، المجلد الثانى ، مرجع سابق .

جـ - الدوريات والمجلات العلمية :

١٦٠- إبراهيم العيسوى : " بحث فى مفهوم السيناريوهات وطـرق بنائهـا فـى مشروع مصر ٢٠٢٠ " ، *أوراق مـصر ٢٠٢٠ ، (١)* ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسـط ، القـاهرة ، يوليو ١٩٩٨ .

١٦١- إبراهيم العيسوى وآخرون : " بدايات الطرق البديلة إلـى عـام ٢٠٢٠ " ، *أوراق مصر ٢٠٢٠* ، (٢) ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة، يوليو ١٩٩٨.

١٦٢- إبراهيم محمد درويش عيسى : " دور هندسة القيمة فى ترشيد تكلفة التعليم

الجامعي"، *مجلـة اتحـاد الجامعـات العربيـة* ، العـدد المتخصص رقم (٣) ، الأمانة العامة لاتحـاد الجامعـات العربية ، الأردن ، ربيع الثانى ١٤١٢هـ / يوليو(تموز) ٢٠٠٠م .

١٦٣- إحسان هندى : " العولمة وأثرها السلبى علـى سـيادة الـدول " ، *مجلـة معلومات دولية* ، ع (٥٨) ، س (٦) ، مركز المعلومـات القومى السورى ، دمشق ، خريف ١٩٩٨ .

١٦٤- أحمد صيداوى : " التعليم العالى العربى من الواقع إلى التطور النوعى " ، *المجلة العربية لبحوث التعليم العـالى* ، ع (٢) ، دمـشق ١٩٨٨ .

١٦٥- أميمة عبد العزيز : " التعليم العالى فى الدول النامية – الأخطـار وبـشائر المـستقبل " ، *المجلـة المـصرية للتنميـة والتخطـيط*، المجلد(١١)، ع (٢)، ديسمبر ٢٠٠٣ .

١٦٦- أمين محمود: "أزمة التعليم العالى– مقاومة الإصلاح والتطـوير "، *مجلـة العربى* ، ع (٥٦٠) ، يوليو ٢٠٠٥ .

١٦٧- أنطوان حبيب رحمة : " كفاية تمويل التعليم العالى فى الـدول العربيـة – أوضاعها وسبل تحـسينها " ، *مجلـة اتحـاد الجامعـات العربية*، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .

١٦٨- اسكندر نعمة : " العولمة الراهنة وأساليب مواجهتها " ، *الثـورة الثقـافى* ، ع(٢٢٨)، دمشق ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

١٦٩- بدر سعيد الأغبرى : " التعليم الجامعى فى الجمهورية اليمنية بين الحكومـة والجهود الذاتية–أوضاعه ومـشكلاته " ، *مجلـة شـئون العصر* ، ع (٢)، س (١)، ١٩٩٧.

١٧٠- بروس جونستون : "التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية فى العام ٢٠٠٠، *مستقبليات*، المجلد (٢١) ، ع (٣) ، مركـز مطبوعـات اليونسكو ، القاهرة، ١٩٩١.

١٧١- بيكاس سانيال ، ميشيلا مارتين : " استراتيجيات جديدة للإدارة المالية فـى الجامعات"، *مستقبليات* ، المجلد (٢٨) ، ع (٣) ، مركـز

مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٨ .

١٧٢- التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى ، مختارات فى التربية والعلوم والثقافة ، *نشرة دورية* ، تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة، ع (٤٨) ، أكتوبر ١٩٩٩.

١٧٣- تيرى وايشر شوفالييه : " إعادة النظر فى تمويل التعليم ما بعد الإلزامى " ، *مستقبليات* ، ع (٧٨) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩١.

١٧٤- جابر عبد الحميد : " التحدى التربوى " ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديرى الجامعات الخليجية المنعقدة بالدوحة فى ٢٢ – ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، *مجلة رسالة الخليج العربى* ، ع (٣٣) ، س (١٠) ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٩٠ .

١٧٥- جاند هيلا ب . ج . تيلاك : " تخصيص التعليم العالى " ، *مستقبليات* ، المجلد(٢١)، ع (٢) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة، ١٩٩١ .

١٧٦- جمال على الدهشان : " إنشاء جامعات خاصة فى مصر بين التأييد والرفض " ، *مجلة البحوث التربوية والنفسية* ، ع (٥) ، س (٨) ، كلية التربية بجامعة المنوفية ، ١٩٩٢.

١٧٧- حياة دين : " إصلاح التعليم الثانوى فى المغرب – تحديات وآمال " ، *مستقبليات* ، المجلد (٣٤) ، ع (٢) ، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيه ٢٠٠٤.

١٧٨- داخل جرنو : " التعليم الجامعى بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣)، مرجع سابق .

١٧٩- رشدى أحمد طعيمة : " مناهج التعليم العام فى ظل العولمة " ، *مجلة التربية والتعليم*، العددان (١٧ ، ١٨) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩ / يناير ٢٠٠٠ .

١٨٠- سامية السعيد بغاغو : " رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ " ، *التربية المعاصرة* ، ع (٣١) ، س (١١) ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، مارس ١٩٩٤ .

١٨١- سعيد إسماعيل على : " التعليم والخصخصة " ، *مجلة الأهرام الاقتصادى* ، ع(١٠٥)، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٦ .

١٨٢- سلطان أبو على : " المشروع الوطنى المصرى " ، *دراسات استراتيجية* ، ع (٢٥) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٨٣- سمير بن أسعد مرشد : " مستقبل الشباب السعودى بين الجامعات والتوظيف " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .

١٨٤- السيد عزت قنديل : " دور الجامعات الأهلية والجامعات القائمة فى نقل التكنولوجيا الحديثة " ، *مجلة الأهرام الاقتصادى* ، ع (٢٨)، مطابع الأهرام ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢ .

١٨٥- طلال عتريس : " الهوية الثقافية فى مواجهة العولمة " ، *مجلة معلومات دولية* ، ع (٥٨) ، س (٦) ، مرجع سابق .

١٨٦- عبد الخالق عبد الله : " العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "، *مجلة عالم الفكر* ، المجلد (١٨)، ع (٢)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩ .

١٨٧- عبد الخالق فؤاد محمود : " تطوير أساليب مراقبة الجودة فى العملية التعليمية فى التعليم الأساسى " ، *صحيفة التربية* ، ع (٢)، س (٥٢) ، رابطة خريجى معاهد وكليات التربية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ .

١٨٨- عبد الرحمن أحمد صائغ : " تمويل التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية – أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣) ،

مرجع سابق .

١٨٩- عبد الرحيم الخليفى : " العلاقة بين العولمة والتربيـة والتعلـيم " ، ***مجلـة الوحـدة الإسـلامية*** ، ع (١٥) ، س (٢) ، القـاهرة ، ٢٠٠٣.

١٩٠- عبد الله بوبطانة : " مشاكل الكم والكيف فى التعليم العـالى فـى البلـدان العربية "، ***شئون عربية***، ع (١)، بيروت، مارس ١٩٨١ .

١٩١- عزت ملوك قناوى : " الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصخـصة فـى ظـل الإصلاح الاقتصادى المصرى – دراسة نظرية تحليلية " ، ***مصر المعاصرة*** ، العددان (٤٦١ ، ٤٦٢)، س (٩٢) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٠٠١ .

١٩٢- عزيزة المانع : " هل تلبى الخصخصة احتياجات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية فى المملكة العربية الـسعودية نحـو تخـصيص التعلـيم العـام فيهـا"، ***مجلـة جامعـة دمـشق للعلـوم التربوية***، المجلد(١٩)، ع(٢)، ٢٠٠٣.

١٩٣- عصام الدين هلال : " الجامعات المصرية الخاصـة فـى إطـار اللحظـة التاريخية الراهنة"، ***التربيـة المعاصـرة*** ، ع (٢٩) ، س (١٠) ، رابطة التربية الحديثة، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ .

١٩٤- عصام توفيق قمر : " مـؤتمر إصـلاح التعلـيم فـى مـصر " ، مكتبـة الإسكندرية، ٨ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ***صحيفة التربية*** ، ع (٣) ، س (٥٦) ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٩٥- على السلمى : " الإدارة المصرية فى مواجهة الواقـع الجديـد " ، ***مجلـة الأهرام الاقتصادى*** ، ع (٥٤) ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٢ .

١٩٦- عمرو هاشم ربيع : " فكرة سابقة لأوانها " ، ***مجلة الأهرام الاقتصادى*** ، ع (٢٨) ، مرجع سابق .

١٩٧- عنتر لطفى محمد : " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر – دراسة نقدية " ، ***التربيـة المعاصـرة*** ، ع (٣٩) ، س

(١٢) ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ .

١٩٨- فؤاد عبد الله العمر : " تجربة الخصخصة والتحديات التى تواجهها فى دولة الكويت"، *سلسلة رسائل البنك الصناعى* ، ع (٤٤) ، بنك الكويت الصناعى ، الصفاة ، يونيو ١٩٩٥ .

١٩٩- فاروق عبد الله فلية : " أزمة التربية بين العولمة وخصوصية الثقافة " ، *مجلة كلية التربية بدمياط* ، ع (٣٩) ، يناير ٢٠٠٢ .

٢٠٠- فيليب ج . التباخ : " أساليب تطوير التعليم العالى – آفق لعام ٢٠٠٠ " ، *مستقبليات* ، ع (٧٨) ، مرجع سابق.

٢٠١- ــــــــــــ : " التعليم العالى الخاص – قضايا ومتغيرات من منظور مقارن " ، *مستقبليات* ، المجلد (٢٩) ، ع (٣) ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٢٠٢- كمال نجيب : " الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية " ، *التربية المعاصرة* ، ع (٢٩) ، س (١٠) ، مرجع سابق .

٢٠٣- لبيب السباعى : " جامعة أهلية فى مصر – لمن ؟ " ، *مجلة الأهرام الاقتصادى* ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٢ .

٢٠٤- ــــــــــــ : " جامعة أهلية فى مصر من كمال الدين حسين إلى أحمد فتحى سرور" ، *مجلة الأهرام الاقتصادى*،مطابع الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٢.

٢٠٥- ماجد فرحان بدر : " أزمة تمويل التعليم العالى والجامعى فى الأردن " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، ع (١٤٧) ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الأردن ، يوليو ١٩٩٩.

٢٠٦- ماركو أنطونيو : " التعليم العالى – رؤية وعمل للقرن القادم " ، *مستقبليات*، المجلد (٢٨)، ع (٣) ، مرجع سابق .

٢٠٧- محروس بن أحمد غبان : " خصخصة التعليم العالى فى المملكة المغربية – الواقع والدروس المستفادة " ، *المجلة العربية للتربية* ، المجلد (٢٢)، ع(١)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، يونيو ٢٠٠٢ .

٢٠٨- محمد إبراهيم السقا : " تجربة الخصخصة فى المملكة المتحدة " ، *مجلة*

العلوم الاجتماعية، المجلـد (٢٥)، ع (٢٢) ، الكويـت ، جامعة الكويت ، صيف ١٩٩٧ .

٢٠٩- محمد إبراهيم عطوة مجاهد : " بعض مخاطر العولمة التى تهـدد الهويـة الثقافية للمجتمع ودور التربية فـى مواجهتهـا"، *مستقبل التربية العربية* ، المجلد (٧)، ع (٢٢) ، المركز العربـى للتعليم والتنمية (أسد ACED)، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، يوليو ٢٠٠١ .

٢١٠- محمد أبو صالح ، محمد الخوالدة : " تطوير مناهج التعليم الجـامعى فـى الوطن العربى" ، *مجلة العلوم التربوية* ، المجلد (١) ، ع (١)، معهد الدراسات التربوية بجامعـة القـاهرة، يوليـو ١٩٩٣ .

٢١١- محمد أمين المفتى : " ظاهرة التغير وتطوير المناهج " ، *مجلة دراسات فى المناهج وطرق التدريس* ، ع (١١) ، يوليو ١٩٩١ .

٢١٢- محمد السيد حسونة : " الجودة الشاملة فى التعليم " ، *صحيفة التربيـة* ، ع (١٤) ، س (٥٦) ، رابطة خريجـى معاهـد وكليـات التربية ، مايو ٢٠٠٥ .

٢١٣- محمد السيد سليم : " الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية "، *المستقبل العربى* ، ع (٤٠) ، س (٥) ، مركز دراسـات الوحـدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ .

٢١٤- محمد زيدان إبراهيم ، محمد عبـد الفتـاح إبـراهيم : " دور المعلومـات المحاسبية فى الحكم على كفاءة الإنفاق الاستثمارى بقطاع التعليم الجامعى – دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية فى مصر " ، *المجلة العربيـة للإدارة* ، المجلـد (٢٣)، ع(١)، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، يونيو٢٠٠٣.

٢١٥- محمد صبرى الحوت : " تعبئة موارد إضافية للتعليم العالى فى مـصر " ، *مجلة كلية التربية بالزقازيق* ، ع (٧) ، س (٣) ، سبتمبر ١٩٨٨ .

٢١٦- محمد صلاح الدين فتحى أحمد : " دور الجامعة فى مواجهـة الاغتـراب

الاجتماعي للشباب في ضوء تحديات العولمة الثقافية – دراسة تحليلية " ، *مجلة التربية والمجتمع* ، المجلد (١) ، ع (٢) ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤.

٢١٧- محمد عبد العزيز عيد (عرض) : تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " ، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط* ، المجلد (١٢) ، ع(١) ، يونيه ٢٠٠٤.

٢١٨- محمد على السيديه ، محمد عمر باطويح : " تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها"، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣)، مرجع سابق.

٢١٩- محمد عيسى برهوم : " التعليم العالى بين الواقع والطموحات " ، *المجلة العربية لبحوث التعليم العالى* ، ع (٧) ، دمشق ١٩٨٨ .

٢٢٠- محمد محمد عبد الحليم : " المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية – دراسة تحليلية " ، *التربية والتنمية* ، ع (١٣) ، س (٥) ، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨ .

٢٢١- محمد نبيل نوفل : " المجتمع والتعليم في القرن الواحد والعشرين – المنظور العالمي والمنظور العربى " ، *المجلة العربية للتربية* ، المجلد (١٧) ، ع (١) ، المنظمة العربية للتربية والثقافةوالعلوم،تونس،يونيه ١٩٩٧.

٢٢٢- محمد نبيل نوفل ، مروان كمال : " التعليم العالى في الوطن العربى – نظرة مستقبلية"، *المجلة العربية للتربية*، المجلد (١٠) ، العددان (١ ، ٢)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ١٩٩٠ .

٢٢٣- محمد وجيه الصاوى : " أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي – دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير"، *المجلة التربوية*،المجلد(١٤)،ع (٥٥)،كلية التربيةبجامعة الكويت،٢٠٠٠.

٢٢٤- محمود عطا على مسيل : " دراسة مقارنة لنظام التعليم في المعاهد الأزهرية العامة قبل عام ١٩٦١ " ، *التربية* ، المجلد (٢)، ع (١) ، كلية التربية بجامعة الأزهر ، فبراير ٢٠٠٠ .

٢٢٥- محيا زيتون : " مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية " ، *المجلة العربية للتربية* ، المجلد (١٧) ، ع (١) ، مرجع سابق.

٢٢٦- مصطفى سويف : " مصر الحاضر والمستقبل " ، *الهلال* ، ع (٥٨٩) ، دار الهلال، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ .

٢٢٧- مفيد الزيدى : " الرقابة والحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية فى الألفية الثالثة " ، *شئون عربية* ، ع (١٢٤) ، بيروت ، شتاء ٢٠٠٥ .

٢٢٨- من حوار مع رئيس وزراء مصر د . أحمد نظيف : *مجلة آخر ساعة*، ع(٣٦٤٦)، القاهرة ، ١٨ / ٩ / ٢٠٠٤ .

٢٢٩- نادر فرجانى : " التعليم العالى والتنمية فى البلاد العربية " ، *المستقبل العربى* ، ع (٢٣٧)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر١٩٩٨.

٢٣٠- نجوى يوسف جمال الدين : " التنوع فى التعليم الجامعى المصرى وحتمية التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس " ، *التربية والتنمية* ، ع (١٨) ، س(٧)، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ .

٢٣١- وسام أحمد العثمان : " خصخصة القطاع الطبى فى المجتمع القطرى – دراسة استطلاعية " ، *مجلة شئون اجتماعية* ، ع (٦٥) ، س (١٤) ، جمعية الشئون الاجتماعية ، الشارقة ، فبراير ٢٠٠٠ .

٢٣٢- وليد صالح أبو حمرا : " سياسات التعليم العالى فى التعليم المستمر – تجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، *مجلة اتحاد الجامعات العربية* ، العدد المتخصص رقم (٣) ، مرجع سابق .

٢٣٣- يوسف خليفة اليوسف : " آفاق التخصصية فى دولة الإمارات العربية المتحدة " ، *مجلة العلوم الاجتماعية* ، المجلد (٢٥) ، ع (٤) ، الكويت ، جامعة الكويت، شتاء ١٩٩٧ .

٢٣٤- يوسف خليفة غراب : " إشكاليات الدعم التمويلى للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة " ، *مجلة العلوم التربوية* ، ع (٤) ، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

٢٣٥- يوسف محمد خضور: "العولمة تاريخا ومصطلحا"، *مجلة العلوم التربوية* ، ع (٤)، مرجع سابق .

د – البحوث العلمية :

٢٣٦- أحمد ثابت: " الدولة والنظام العالمى – مؤثرات التبعية ومصر "، *مركز البحوث والدراسات السياسية* ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٣٧- أنطوان حبيب رحمة : " استثمار القطاع الخاص فى المجال التربوى بدول الخليج العربية – رؤية مستقبلية " ، *مكتب التربية العربى لدول الخليج* ، الرياض ، ٢٠٠٢.

٢٣٨- عبد العزيز سليمان : " رسالة وأهداف التعليم الجامعى فى عالم متغير – دور الجامعة فى تعليم الكبار " ، *المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى* ، المنوفية (مصر) ، سرس الليان ، ١٩٧٩ .

٢٣٩- عبد المنعم الدسوقى الجميعى : " الجامعة المصرية الأهلية " ، *مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام* القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٤٠- كمال المنوفى : " التحول نحو القطاع الخاص – دراسة نظرية "، كتاب القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر، *مركز البحوث والدراسات السياسية*، القاهرة، ١٩٨٩.

٢٤١- طه عبد العليم طه ، عفاف إسماعيل عبد الحليم : " تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية فى ضوء الاستشراف السوفيتى والمادية التاريخية " ، *المركز*

القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٢٤٢- سعيد جميل سليمان ، وآخرون : " دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدنى فى مواجهة المشكلة السكانية – دراسة ميدانيـــة " ، *المركز القومى للبحوث التربوية والتنميـــة* ، القـــاهرة ، ٢٠٠٣ .

٢٤٣- محمد حمدى النشار : " هياكل وأنماط التعليم الجـــامعى وتطـــور التعلـــيم الجامعى فى مصر " ، *المجالس القوميـــة المتخصـــصة* ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٢٤٤- محمد عبد العليم موسى : " التعليم العالى ومسئولياته فى تنمية دول الخلـــيج العربى " ، *مكتب التربية العربى لدول الخليج* ، الرياض ، ١٩٨٥ .

هـ- الرسائل العلمية :

٢٤٥- سامية السعيد بغاغو : " سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية – دراسة ميدانية على جامعة طنطـــا " ، *رسالة دكتوراه غير منشورة* ، كلية التربية بجامعة طنطا، ١٩٨٥ .

٢٤٦- محمد أحمد محمد إسماعيل : " دور الجامعات الخاصة بمصر فـــى تلبيـــة الاحتياجات المجتمعية الحاليـــة والمـــستقبلية " ، *رســـالة دكتوراه غير منـــشورة* ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

٢٤٧- ميسون يوسف محمد الفيومى : " تصور مقترح لتنمية الإنتاجيـــة العلميـــة لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية فى مصر " ، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية البنات بجامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

٢٤٨- يوسف عبد المعطى يوسف : " وضع نظام لإنـــشاء جامعـــة أهليـــة فـــى جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرات بعـــض الـــدول المتقدمة فى هذا المجال (الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وانجلترا) ، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التربيـــة

بجامعة عين شمس ، ١٩٨٣ .

و – القرارات والقوانين واللوائح التنفيذية :

٢٤٩- ***القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة***، صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ المحرم ١٤١٣هـ الموافق ٢٢ يوليو ١٩٩٢م .

٢٥٠- ***القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، بشأن التعليم العام والمعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨*** ، صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال ١٤٠١هـ الموافق ٩ أغسطس ١٩٨١م .

٢٥١- ***قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية(وفقا لآخر التعديلات)***، ط٣ المعدلة، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٧ .

٢٥٢- ***قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية*** ، ط٧ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٢ .

٢٥٣- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بانشاء جامعة خاصة باسم جامعة ٦ أكتوبر ، ***الجريدة الرسمية*** ، ع(٢٩) مكرر ، القاهرة فى ٢٧ يولية ١٩٩٦.

٢٥٤- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، ***الجريدة الرسمية*** ، س (٤٥) ، ع (٣١) مكرر، القاهرة ، بتاريخ٤ / ٨ / ٢٠٠٢ .

٢٥٥- ***قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الجامعات المصرية*** ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٦ .

٢٥٦- جمهورية مصر العربية ، مكتبة التشريعات العربية : ***مذكرة إيضاحية لقرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة*** ، ١٩٩٢ .

٢٥٧- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، ***مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة*** ، الفصل التشريعي السادس ، دور

الانعقاد الثانى ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٧) بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ .

ز – التقارير والبيانات الإحصائية :

٢٥٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومعهد التخطيط القومى : *تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣* ، "التنمية المحلية بالمشاركة" ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٢٥٩- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب :" *تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن مشروع قانون بشأن إنشاء الجامعات الخاصة* " ، الفصل التشريعى السادس ، دور الانعقاد الأول ، مضبطة الجلسة رقم (١٠٦) بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ .

٢٦٠- ــــــــــ : *تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن الجامعات الخاصة،* الفصل التشريعى الثامن ، دور الانعقاد الثالث ، يونيه ٢٠٠٣.

٢٦١- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : *بيان بالإيرادات المختلفة للجامعات والوزارة عن العام الجامعى ٩٧ / ١٩٩٨* ، مركز المعلومات والتوثيق، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٢٦٢- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى: " *التعليم الخاص – جامعات خاصة ومعاهد عالية ومتوسطة (الكراسة الإحصائية للعام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥)*، المجلد الثالث ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٢٦٣- جمهورية مصر العربية ، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : " الأوضاع الإدارية والمالية بالجامعات المصرية وسبل تحسينها ، *تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا* ، الدورة (٢٣) ، القاهرة ، ٩٥ / ١٩٩٦ .

٢٦٤- ــــــــــ : " تحقيق الجودة الشاملة فى التعليم العام " ، *تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا*"الدورة(٢٨)،القاهرة،٢٠٠٠/٢٠٠١ .

٢٦٥- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى : " الجامعات حاضرها

ومستقبلها " ، *التقرير المقدم من لجنة الخدمات فـي دورة الانعقاد العادى الخامس* ، القاهرة ، الهيئة العامة للمطـابع الأميرية، ١٩٨٥ .

٢٦٦- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليـات والمعاهد العالية والجامعات الخاصـة : *بيـان إحـصائى بالجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦* .

٢٦٧- ــــــــــــــ : *بيان بقيمة المصروفات الدراسية فى كليـات الجامعـات الخاصة للعام الجامعى٢٠٠٥/٢٠٠٦* .

٢٦٨- ــــــــــــــ: *بيان بعدد الكليات والأقـسام ونوعيـة التخصـصات فـى الجامعات الخاصة طبقا لإحصاء العام الجـامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦* .

٢٦٩- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، الإدارة المركزية للكليـات والمعاهد العالية والجامعات الخاصة: *بيان إحصائى بعـدد الكليات والأقسام وأعداد الطلبة فى الجامعـات الخاصـة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦*.

٢٧٠- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعــات : *بيـان إحـصائى بالجامعات الخاصة المصرية عن العام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤* .

٢٧١- جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للجامعات: *بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنى وزيادة عـن الأعـداد المقررة بجامعـة ٦ أكتـوبر للعـام الجـامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣*.

٢٧٢- ــــــــــــــ : *بيان إحصائى بأعداد الطلبة التى قبلت دون الحد الأدنـى وزيادة عن الأعـداد المقـررة بجامعـة مـصر للعلـوم والتكنولوجيا للعام الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣* .

٢٧٣- ــــــــــــــ : *بيان بتوصيف أعداد أعـضاء هيئـة التـدريس ومعـاونيهم بالجامعات الخاصة المصرية للعام الجامعى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤* .

٢٧٤- الجامعة المصرية : " حالة الجامعة فى السنة المكتبيــة ١٩١٠/ ١٩١١ " ، *تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلــستها المنعقدة بدار الجامعة فى ١٥ مارس ١٩١١* .

٢٧٥- ــــــــــــــ : " حالة الجامعة فى الــسنة المكتبيــة ١٩١٤ / ١٩١٥ " ، *تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلــستها المنعقدة بدار الجامعة فى ١٧ يونيو ١٩١٥*.

٢٧٦- جاك ديلور ، وآخرون : " التعليم ذلك الكنز المكنون " ، *تقرير قدمته إلــى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقــرن الواحــد والعشرين*، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩٩ .

٢٧٧- تقرير اجتماع الخبراء العرب حول " وضع ضوابط ومعــايير للتــرخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى ، *فــى المؤتمر التربوى الثــانى " خصخــصة التعلــيم العــالى والجامعى* " ، مرجع سابق .

ثانيا: المراجع الأجنبية :

299- Alan , Wagner : " Financing Higher Education New Approaches"- New Issues , ***Journal of Higher Education Management***, vol . (8) , No . (1) , Mar . 1996 .

300- Altbach , Philip ; Comport , Patricia ; and Johnston , D . Bruice : In ***Defence of American Higher Education Baltimore*** , AD; The Johns Hopkins University Press , 2001.

301- Altbach , Philip and Others : " ***Higher Education in American Society"*** New York , Pergamon press , 1994.

302- American University at Cairo :***The College of Arts and Sciences (1921 – 1922)***, Cairo , American University , 1921.

303- Aref T . M . Atari : " Privatization of Higher Education and its Implications to the Institution of Higher Learning – A Case study of Malayisia , Second Educational Conference "***Privatization of University and Higher Education*** " , vol (2) , Muscat , Sultanate of Oman , 23 – 25 October 2000 .

304- Ashcroft , Kate : ***The Lecturer's Guide to quality and Standards in College and Universities*** , London , The Falmer press , 1995.

305- Balan , J : " PrIvate Universities within the Argentine " Higher

Education system – trends and prospects , ***Higher Education policy***, vol . (3) , No . (2) , Juin 1990.

306- Bernasconi , Andres : Organizational diversity in chilean higher Education : Faculty tegimes in private and public university , ph.D ., Boston University , 2003 , At web site http://www.lib.uni.com/Dissertations

307- Blakmore , Jill : "Universities in Crisis? Knowledge Economies , Emanci patory pedagogies and the cirtical Intellectual" . ***Educational Theory***, Vol (51) ,No (3) , 2001.

308- Blaug , M : " The Distributional effects of higher Education subsidies " , ***Economics f Education Review***, vol . (2) , No . (3) , 1982 .

309- Breneman , David , W . : " The Privatization of public Universities – A Mistake or model for the future " , ***The Choronical of higher Education*** , vol. (43) , No. (7) , 1997.

310- Brown , Tony : " Challenging Globalization as Discourse and Phenomenon , **International Journal of life long Education** , vol . (18) , No . (1) , Jan / Feb 1999.

311- Bruce " The Special Ethical of the Ethical of the Academy " , ***The Review of Higher Education*** , vol.(23) , No.(2) , Fall 2000.

312- Camara , Jarica dasilva : " Globalization and Teacher Education", **world** ***congress of comparative Education*** , University of cape town , south Africa , 12 – 17 July 1998 .

313- Colobeck , L . Carol : Merging in a Seamless Blend , How Faculty Integrate Teaching and Research , ***The Journal of Higher Education*** , Vol . (62) , No (6) , Nov / Dec 1998.

314- Samuel, Certo : ***Modern Management*** , Eight th ed ., New Jersey , Prentice Hall , 2000.

315- David , Rothkop : " Inpraise of Cultural Imperialism ? Effects of Globalization , ***Foreign Policy*** , June (22) , 1997.

316- Dixon , Tim: "Experiential Training for Organizational Transformation" , ***Hand book of organizational***, Health Psychology International, Universities press , Inc . Canada , 1998.

317- Epifiania R., Castro Response : ***The University in the Developing Philippines*** (N.Y., Asla plishing Hous ims), 1991.

318- European Center for Higher Education : Trends and Developments in Higher Education in Europe , Paris : UNESCO – CEPES , 2003.

319- European Communities , Communication from the Commission to

the council and the European parliament on Education and training in the context of poverty Reeducation in Developing countries , 2004, At www.europa.eu.int/samartapil/cgi/sga.doc

320- Fitz , J . & Beers , B . " Education management Organization and the privatization of public Education a cross – National Comparison of the U.S.A and Britian " , *Comparative Education* , vol . (38) , No. (2), 2002.

321- Fossen , Terrence : " Training the Transformation Leader " , University of Alberta , Canada , ***Diss . Abst . Inter*** ., Vol (58) , 10 A , 1997 .

322- Carnoy Martin : " Globalization and Educational reform , what planners need to know" , UNESCO , Paris , 1999.

323- Geiger , Roger , L . " Exploiting the 1980 S : Privatization of Funding and Research Among Research Universities " ***Higher Education Abstracts*** , vol (27) , No (1) , Fall , 1990.

324- Green , J . P . , Peterson , P . E . & Du . J : " Effectiveness of school choice – the Milwakee experiment", **Education and Uraban Society** , No . (31) , 1990.

325- Henri Tesenas du Montcel : " **L'universite peut Mieax Faire** , Paris , Seuil , 1985.

326- Henry , Levin . M. (ed) : **Privatizing Education** , Teacher College , Columbia University , 2001 .

327- James P . Grant : " The State of the Word's Children" , UNESCO , Oxford University press , 1991.

328- Jenet R . Summerille : Community Action Volunteers in Education , CAVE , American Association of State College and Universities , Washington , D.C., California State , University Chicago , Feb ., 1989 .

329- John , Tomlinson : **Modern and Pastmodern** , London , Sage Co., 1998.

330- John M . Plowman : " A Comparison of tertiary colleges in Britain and Community Colleges in the United States " , ***Journal of Further and Higher Education*** , vol . (10) , N(1) , Spring 1986 .

331- Joseph ,Murphy : ***The Privatizational of schooling problems and possibilities*** , California , Corwin press , 1996.

332- Joseph Muephy , et . al ., (ed) : **Pathways to Privatization in Education** , London , Vanderbilt University , 1998.

333- Male , Mar V. : " **Technology for Inclusion** , Second ed , U.S.A , Allyn and Bacon , 1997.

334- Mason , Robin : *Globalizing Education Trends and applications* ,

London , Routledge , 1998

335- McGinn , Noel : Education , Democratization and Globalization - A Challenge for Comparative Education , *Comparative Education Review* , vol . (40) , No.(4) , Nov . 1996.

336- Mohammed Al – Queryaty : " Recompiling Development planning with privatization – The case of Jordan " , A paper Submitted to *a conference on " progress and Development in privatization* " , Bloomington , Indiana , U.S.A , 14 – 15 April , 1988.

337- Murphy , R . Lawrence : *The American University in Cairo (1919 – 1987*) . Cairo , the American University in Cairo press , 1987.

338- O.E.C.D : *Industry and University & New forms of Cooperation and Communication* (Paris Organization for Economic, Cooperation and Development , 1984).

339- Oliver, Mary Bonita: The Future of Private Colleges -Strategies for Viability from private Institutions in Maryland , Pennsylvania, Virginia, West Virginia, Kentucky, and Tennessee, EdD, The George Washington University , 2003 At Website http://wwwlib.uni.com/Dissertation .

340- Organization for Economic Co – Operationa and Development (O.R.C.D): *The World in 2020 Towards a new Global Age* , Paris , Clearance Center , 1997.

341- Oser , F . and Racriswyl , F . Choreographies of Teaching : Bridging Instruction to Learning in : *Hand book of Educational Research* . Edited by: Virginia Richardson . Washington D.C : AERA , 2001.

342- P . Harrold : The Broab Sector Approach to Investment Lending , Sector Investment Programs , Washington , DC ., *World Bank* , Africa Technical Development series , World Bank Discussion , 2002.

343- Patrinos , H . A . " The Privatization of Higher Education in Colombia . effects An quality and equity " , *Higher Education* , vol(20) , No. (2) , Sep. 1990 .

344- Peter Rae : " New Directions – Privatization and Higher Education in Alberta " , *The Canadian Journal of Higher Education* , vol (xxv) , 1 – 2 , 1996.

345- Philip Kotler : *Marketing Management* , New Jersey , Prentice Hall International , 2000.

346- Pichel , Frank ; Piper Wallace : " Future trends in our profession", *School Business Affairs* , vol .(64) , No . (9) , Sep., 1998.

347- Piper , Thomas ; Gentile , Mary and Parks , Sharon D . Can Ethics be thought ? ***Perceptions , Challenges and Approaches at Harvard Business School*** . Boston . MA : Harvard Business School , 1993.

348- Qasem Subhi : The Higher Education System in the Arab States , Development of S & T Indication , Report Prepared for UNESCO , UNESCO , Cairo Office , 1995.

349- Richard I . Miller : ***Major American Higher Education issues and Challenges in 1990*** ,London , Jossica Kinjsley , Publishers , 1990 .

350- Roland , G . " On the Speed and Sequencing of Privvatization and restructuring " , ***The Economic Journal*** , vol (104) , No (426) , Sep. 1994.

351- Ronald , Rebortson : ***Globalization*** , London , Sage Co ., 1992.

352- Rutabingwa , Cleophas Kente : Leader behavior of vice chancellors as perceived by the management teams in private university in the east Africa Community (Kenya , Tanzania , Uganda) , EdD , University of Sanfrancisco, 2003 , At website: http://www.lib.uni.com/Dissertations .

353- Sanders , N . M . : " Would Privatization of k – 12 Schooling lead to competition and the Thereby Omprove Education? ***Educational policy*** , vol . (16) , No . (2) , May 2002.

354- Savas , E. S . : ***Privatization and Public – Private Partnerships*** , New York , Catham House , 2000 .

355- Schneider Man , Lary , S : " Privatization : An Economic and Organizational analysis " , ***Diss . Abst . Inter*** ., vol (50), No (6) December 1989 .

356- Shattov , M . " The University of the Future " , ***Journal of the program in Higher Education*** , Vol (7) , No (2) , July 1995

357- Shavelson , Richard and Huang , Leta . Responding Responsibly : " To the Frenzy to Assess learning in Higher Education change " , ***Journal of the Amerian Association of Higher Education*** , Jan / Feb , 2003.

358- Smith , David and Langslow , Ann (Eds) : ***The Idea of a University*** , London , Jessica Kingston publishers , 1999.

359- Supply and Demand for Graduates in Egypt . By : Gholamereza Arab Sheibani – in : ***Higher Education Review*** , Edited by J. Prat Twarwick Printing Co . Ltd . London, vol(23), No(3), Summer 1991.

360- The World Bank : Education in the middle East & North Africa : A Strategy Towards Learning for Development ,

Human Development Sector , middle East , North Africa Region , *World Bank* , Washington , D.C , 1998.

361- ------------ : Education Sector Strategy , Human Development Network , *World Bank* , Washington , D.C , 1999.

362- Thomas , Friedman : " The Lexus and the Olive Tree " , *New York Times* , 1999.

363- Tilak : *Financing Higher Education Research Seminar " on reform and innovation in India* " York at Buffalo / SNOT wonen's University , Bombay , 1991.

364- Tsang , Munc : Economic Analysis of Educational Development in Developing Nations , in Guthrie , J. (ed), *Encyclopedia of Education*, 2nd edition, New York, Macmillan, 2002.

365- UNESCO , *The Functions of Educational Administration* , Paris , 1987.

366- ------------ : " Policy paper of change and Development in higher Education" : UNESCO , 1995.

367- ------------:"World Declaration on Higher Education for the Twenty First Century –VisionandAction", UNESCO, Paris, 1998.

368- ------------ : *World Education Report 1998* , UNESCO , Paris , 1998.

369- UNESCO Institute for Statistics & OECD , Financing Education Investments and Returns : Analysis of the world Education Indicators 2002 Edition , Executive Summary , UNESCO / OECD , Paris , 2003.

370- Valey , Thomasl . Van : " Recent Changes in Higher Education and their Ethical Implications " , *Teaching Sociology* , vol . (29) , Jan 2001 .

371- Wiseman : Public Finance in Education – Areveu , I.P.G , ed , *Economic of Education* , New York , Pergamon press , 1987.

372- World Bank Report : " Education in the Sub – Sahara Africa - Policies for Adjustment Revitalization and Expansion", *World Bank* Washington , D.C , 1988.

373- Ismail M . El – Kabani : *A Hundred Years of Education in Egypt* , Cairo , Government Press , 1948.

374- Valentin Chirol : *The Egyptian Problem* , London , Macmillan Co., 1921 .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول **التعليم العالى وتحديات العصر**	١-٥١
▪ مقدمة .	٤
▪ تطور مفهوم وظائف الجامعة .	٥
▪ تحديات التعليم العالى.	١٤
أولا : التحديات الكمية	١٨
أ – تحدى المشكلة السكانية وتزايد الطلب على التعليم الجامعى .	١٨
ب – تحدى التمويل .	٢٨
– أسباب تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية .	٣٠
– مؤشرات تراجع كفاية تمويل التعليم الجامعى فى الدول العربية.	٣٢
ثانيا : التحديات النوعية .	٣٩
تعقيب .	٥٠
الفصل الثانى **خصخصة التعليم الجامعى فى الوطن العربى** **" الدواعى ، الاستجابات ، الإشكاليات "**	٥٢-٩٩
▪ مقدمة .	٥٤
▪ الخصخصة (مفهومها ومبرراتها ، أساليبها ، مشكلاتها ، عوامل إنجاحها) .	٥٦
▪ خصخصة التعليم الجامعى :	٦٥

الموضوع	رقم الصفحة
- القوى الدافعة لخصخصة التعليم (الأزمة الاقتصادية، تدهور أوضاع التعليم ، التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة) .	٦٦
- مفهوم خصخصة التعليم الجامعى .	٦٩
- مرتكزات خصخصة التعليم الجامعى .	٧٠
- أنماط خصخصة التعليم الجامعى :	٧٣
١- نمط الخصخصة الشديدة .	٧٤
٢- نمط الخصخصة القصوى .	٧٥
٣- نمط الخصخصة المعتدلة.	٧٥
٤- نمط الخصخصة المرغوبة .	٧٦
▪ الاستجابات العالمية والعربية لخصخصة التعليم الجامعى :	٧٨
- على المستوى العالمى .	٧٨
- على المستوى العربى والوطنى .	٧٩
أولا : رابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالى (١٩٩٦م).	٨٢
ثانيا : اجتماع الخبراء العرب حول وضع " ضوابط ومعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة فى الوطن العربى (٢٠٠٠م).	٨٤
- ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالى الخاصة.	٨٤
- آليات التقويم والاعتماد الأكاديمى .	٨٩

الموضوع	رقم الصفحة
▪ بعض الإشكاليات التى تواجه التعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى:	٩٠
١- إشكالية التمويل.	٩٠
٢ – إشكالية الاستقلال وحدوده .	٩٤
٣-إشكالية آليات السوق .	٩٥
٤- إشكالية المكانة الأكاديمية .	٩٥
٥-إشكالية نهاية عصر الوظيفة.	٩٦
٦ – إشكالية عالمية التعليم العالى .	٩٧
٧ – إشكالية المسئولية الثقافية .	٩٨
▪ تعقيب .	٩٩
الفصل الثالث **التعليم الجامعى الخاص والمتطلبات المجتمعية فى الوطن العربى**	١٠١-١٥٠
▪ مقدمة .	١٠٣
▪ مبررات ومحاذير خصخصة التعليم الجامعى :	١٠٤
أولا : مبررات (إيجابيات) خصخصة التعليم الجامعى .	١٠٥
ثانيا : محاذير (سلبيات) خصخصة التعليم الجامعى .	١١٣
▪ السمات المشتركة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى .	١٢٤
▪ متطلبات المجتمع العربى من التعليم الجامعى الخاص	١٢٨
أ – متطلبات الترابط الاجتماعى .	١٢٩

الموضوع	رقم الصفحة
ب – متطلبات أكاديمية .	١٣٠
ج– متطلبات سوق العمل .	١٣٢
د– متطلبات التنمية البشرية .	١٣٤
– مفهوم التنمية .	١٣٥
– العلاقة بين التعليم الجامعى وعملية التنمية .	١٣٧
– دور التعليم الجامعى فى التنمية والمثالب التى تواجهه في تحقيق هذا الدور .	١٣٩
– إسهامات ومرتكزات الجامعات الخاصة فى التنمية البشرية فى الوطن العربى .	١٤٢
▪ وظائف الجامعات الخاصة .	١٤٦
▪ تعقيب " نحو صيغة سليمة للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى "	١٤٨
الفصل الرابع **تطور أنماط نظم التعليم العالى ومؤسساته فى مصر**	١٥١–١٩٥
▪ مقدمة .	١٥٤
▪ تطور أنماط نظم التعليم العالى .	١٥٥
١– نظم التعليم العالى الخاضعة لسيطرة الدولة .	١٥٥
٢– نظم التعليم العالى المختلطة (المشتركة)	١٥٥
٣– نظم التعليم العالى الخاصة .	١٥٦
▪ مؤسسات التعليم العالى فى مصر :	١٦٣

الموضوع	رقم الصفحة
أولا : الجامعات :	١٦٣
١- جامعة الأزهر الشريف(نشأتها - تطورها - رسالتها)	١٦٣
٢- الجامعات الحكومية .	١٦٧
٣- الجامعة الأمريكية (ماهيتها - نشأتها - تطورها) .	١٧٠
٤- جامعة سنجور (نشأتها - رسالتها - برامجها)	١٧٩
٥- الجامعات الخاصة المصرية .	١٨١
٦- جامعات وكليات ذات طابع جديد (تحت الإنشاء) .	١٨١
أ- الجامعة المصرية للتعليم عن بعد .	١٨٢
ب-الجامعات الأهلية .	١٨٤
جـ - كليات للدراسات العليا .	١٨٧
ثانيا : مؤسسات تعليم عال غير جامعية :	١٨٨
أ- الكليات والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) .	١٨٩
ب-المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة).	١٩٠
جـ- مؤسسات التعليم العالى التابعة لوزارات وهيئات أخرى (تابعة لقطاعات تنفيذية).	١٩٠
▪ مفهوم القدرة التنافسية فى التعليم الجامعى .	١٩٢
- أبعاد المنافسة بين الجامعات (فى القرن الحادى والعشرين) .	١٩٢
- قيم التقدم كأساس للمنافسة بين الجامعات .	١٩٣
▪ تعقيب .	١٩٥

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس **بعض المتغيرات المجتمعية الدافعة** **لإنشاء الجامعات الخاصة المصرية**	١٩٦-٢٥٦
▪ مقدمة .	١٩٩
أولا : بعض المتغيرات العالمية .	٢٠١
١ – العولمة :	٢٠٣
– نشأة العولمة .	٢٠٤
– مفهوم العولمة .	٢٠٤
– تضمينات تعريفات العولمة .	٢٠٧
– أشكال العولمة .	٢١١
– أدوات العولمة .	٢١٤
– تحديات العولمة .	٢١٧
٢– الثورة المعلوماتية .	٢٢٢
٣– الثورة العلمية والتكنولوجية .	٢٢٥
٤– ثورة الاتصالات .	٢٢٩
٥– الخصخصة .	٢٣١
– الخصخصة والمفهوم الجديد للجامعة .	٢٣٣
ثانيا : بعض المتغيرات المحلية .	٢٣٦
١– التحول الأيديولوجى (من الاشتراكية إلى الرأسمالية)	٢٣٦
٢– تنامى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وعوامله.	٢٤٠

الموضوع	رقم الصفحة
– عامل الانفجار السكانى .	٢٤٠
– عامل زيادة الطموح التعليمى .	٢٤٥
– عامل السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى .	٢٤٦
– عامل التغير فى التركيب الاقتصادى .	٢٤٧
– عامل التغير فى التركيب الوظيفى .	٢٤٨
– عامل ارتفاع مستوى المعيشة .	٢٤٩
٣ – أزمة تمويل التعليم الجامعى .	٢٥٠
▪ تعقيب .	٢٥٤
الفصل السادس **الجامعات الخاصة المصرية**	٢٥٧-٣٣٩
▪ مقدمة .	٢٦٠
▪ تطور نشأة الجامعات الخاصة المصرية :	٢٦٣
أولا : الجامعة الأهلية (١٩٠٠ – ١٩٢٥ م) .	٢٦٥
– نشأتها وتنظيمها .	٢٧٠
– قواعد القبول بها .	٢٧٣
– رسوم الدراسة وحضور المحاضرات .	٢٧٤
– تعثر الجامعة الأهلية وقيام الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٥	٢٧٥
ثانيا : الجامعة الحرة فى الخمسينات (١٩٥٩م)	٢٧٩
– مبررات فكرة إنشاء الجامعة الحرة " خاصة بمصروفات " .	٢٨٠

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨١	- توقف فكرة إنشاء الجامعة الحرة .
٢٨٣	ثالثا : الجامعة الخاصة فى السبعينات(١٩٧٢ - ١٩٧٩م).
٢٨٧	رابعا : الجامعة الخاصة فى الثمانينات(١٩٨١- ١٩٨٩).
٢٩٠	خامسا: نشأة الجامعات الخاصة فى التسعينات(١٩٩٢م) .
٢٩٣	- مراحل إصدار قانون إنشاء الجامعات الخاصة المصرية .
٢٩٥	- بداية عمل الجامعات الخاصة المصرية (٩٦ / ١٩٩٧) .
٢٩٨	- تطور أعداد الجامعات الخاصة المصرية .
٣٠٣	- القوانين واللوائح المنظمة للجامعات الخاصة المصرية
٣١٤	- سياسة القبول فى الجامعات الخاصة المصرية .
٣١٦	- موقف قبول وقيد الطلبة فى الجامعات الخاصة المصرية .
٣٢١	- موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة المصرية .
٣٢٤	- الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات ونوعية التخصصات فى الجامعات الخاصة المصرية .
٣٢٨	- المصروفات والمنح الدراسية فى الجامعات الخاصة المصرية .
٣٣١	- إدارة الجامعات الخاصة المصرية .

الموضوع	رقم الصفحة
– العلاقة بين مؤسسات الدولة والجامعـــات الخاصـــة المصرية .	٣٣٣
▪ الفلسفة الحاكمة للجامعات الخاصة المصرية .	٣٣٥
▪ تعقيب .	٣٣٨
الفصل السابع **نحو تصور مستقبلى لنجاح الجامعات الخاصة**	٣٤٠-٣٤٨
المراجع	٣٤٩
▪ المراجع العربية .	٣٥١
▪ المراجعة الأجنبية .	٣٨١


التعليم الجامعي الخاص
التطور والمستقبل
الأستاذ الدكتور
محمد عطوة مجاهد
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة المنصورة
الأستاذ الدكتور
حسن محمد حسان
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة المنصورة
الأستاذ الدكتور
فكرى محمد السيد على
أستاذ أصول التربية
دار الجامعة الجديدة